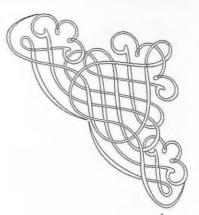
المرابع المالية المالي لِلْجَلَالِ شَمْسِ ٱلدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَمْدَا أَمْحَالًا The Solve للإمارتاج الدين عبدالوقاب ابن الشبكي حَلْقَةُ وَعَلَقَ عَلَيْهِ وَشَرَحَ لَمُعْضِلَاتِهِ ٱلأشتاذ الأحكثور عَيْدُ ٱلْمَاكِ عَبْدَ ٱلنَّحْمَلِ ٱلشَّعْدِيُّ ٱلْمِلَاقَةُ المفرنة القاني





جَمِيعُ ٱلْحُقُوقِ مَحْفُوطَة ٱلطَّبْعَةُ ٱلأُولَى ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

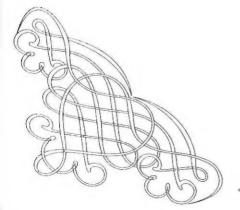
قامت بعمليات لتنضيرك ضوئي والإخراج الفني والطباعة

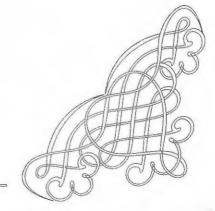
لبنان ـ بيروت ص.ب: 4462/14 ماتف: 009611652528 فاكس: 009611652529

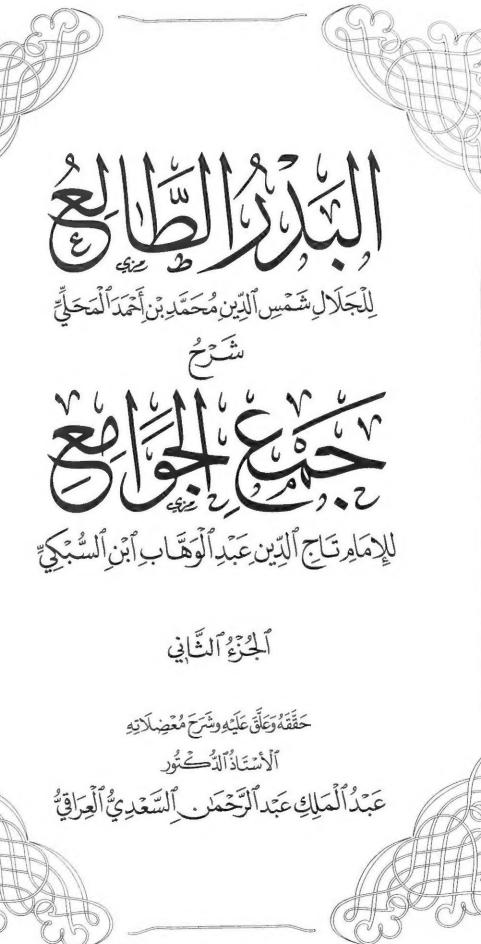


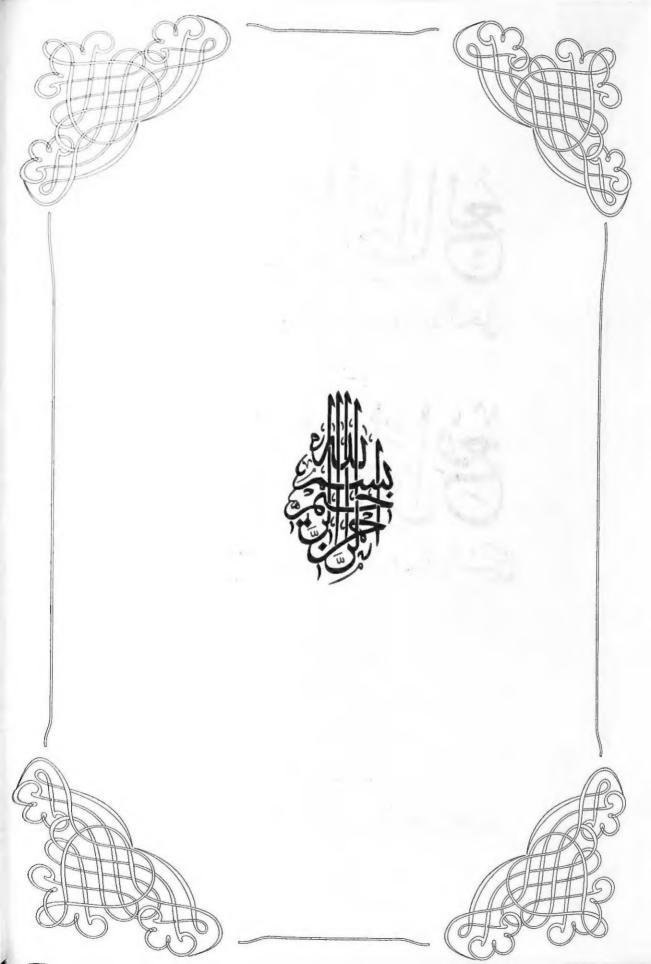
سوريا ـ دمشق ص.ب: 34306 ماتف: 00963112227001 فاكس: 00963112227011

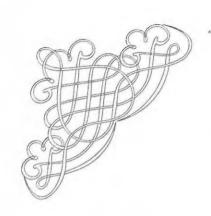
E_mail:info@daralnawader.com Website:www.daralnawader.com

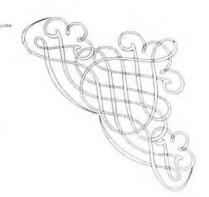












[مَبْحَثُ الأَمْر]

(الأَمْرُ) أَيْ هَذَا مَبْحَثُهُ، وَهُوَ نَفْسِيٍّ وَلَفْظِيٍّ وَسَيَأْتِيَان (١).

(أَ مَ رَ) أَيْ هَـذَا اللَّفْظُ المُنْتَظِمُ مِنْ هَذِهِ الأَحْرُفِ المُسَمَّاةِ: بأَلْفٍ مِيمٍ رَاءٍ، وَيُقْرَأُ بِصِيغَةِ المَاضِي مُفَكَّكاً (حَقِيقَةٌ فِي القَوْلِ المَخْصُوصِ) أَيْ الـدَّالِّ عَلَى اقْتِضَاءِ فِعْلِ إِلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي (٢):

وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِصِيغَةِ إِفْعَلْ نَحْوُ: ﴿ وَأَمْرَأَهَلَكَ بِٱلصَّلَوْةِ ﴾ [طه: ١٣٢] أَيْ قُـلْ لَهُمْ صَلُّوا.

(مَجَازٌ فِي الفِعْلِ) نَحْوُ: ﴿ وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] أَيْ الفِعْلِ اللَّهْ ِ اللَّهْ وَالتَّبَادُرُ عَلامَةٌ لِلْحَقِيقَةِ (٣).

⁽۱) في (۲/۹۲۵).

⁽۲) في (۲/۹۲۵).

⁽٣) فالذِّهْنُ عندما يسمعُ كلمة أمرَ فلانٌ، أو هذا أمرٌ من فلانٍ أي طلب فلان؛ لوجود فعل ما أمر به، ولا ينتقل إلى إنَّه فعل، والانتقال الذِّهنيُ إلى المعنى عند إطلاق اللفظ علامة من علامات إرادة المعنى الحقيقي لا المجازي.

(وَقِيلَ)(١) هُوَ (لِلْقَدْرِ المُشْتَرَكِ) بَيْنَهُمَا _كَالشَّيْءِ(٢) _ حَذَراً مِنْ الاشْتِرَاكِ وَالمَجَازِ.

فَاسْتِعْمَالُهُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ القَدْرَ المُشْتَرَكَ حَقِيقِيُّ (٣). (وَقِيلَ (٤): هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا (٥).

⁽١) يقول الزركشي: إنه لا يعرف قائله. تشنيف المسامع: ١/ ٢٩٣.

⁽٢) الشَّيء يشملُ أفراداً كثيرة ، فهو ليس الأمرُ الجامعُ بين لفظ أمر بمعنى القول أو الفعل؛ لأنَّهُ أعمُ منهما، وإذا أراد بالشيء معنى أحدهما فلا مانع ، ومع ذلك فإنَّ الذَّهنَ يَنصَرفُ إلى القول لا إلى القدر المشترك.

 ⁽٣) (حقيقي) خبرٌ؛ لاستعماله، أي ما دام القولُ أو الفعلُ داخلٌ تحت عموم ما تجتمعُ
 بينهما ويُربطُ بينهما، فإنَّه استعمال حقيقيٌّ؛ لأنَّهُ فردٌ من أفراد القدر المشترك.

⁽٤) ينسب لأبي الحسين البصري. تشنيف المسامع: ١/ ٢٩٣.

⁽٥) أي بين القول والفعل.

⁽٦) أي بين القول والفعل، وبين الشَّأن والصِّفَة والشَّيء.

⁽٧) هذا عَجزُ بيتٍ، وهو لأنس بن مدركة الخيثمي، وكان قصد قوماً بالغزو، هـو ورئيسٌ في قومه؛ كلِّ منهما له أصحابٌ في الغزو، فرجَع صاحبه وبقي هـو وصحابته وبات قريبا من القوم فصبَّحَهُم فَغَنِمَ وغَنِمَ أَصحابُهُ، والبيت هو:

عَزَمْتُ على إقامَةِ ذي صَباحٍ لأَمْرٍ ما يُسَوَّدُ من يَسودُ هامش إرشاد الفحول: ص ٣٣٢، عن خزانة الأدب.

 ⁽A) القول للزبّاء قالته لمَّا رأت قصيراً مَجدُوعاً، القصة في مجمع الأمثال: =

مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ، «لأَمْرٍ مَا جَدَعَ^(١) قَصِيرٌ أَنْفَهُ» أَيْ لِشَيْءٍ (^{٢)}، وَالأَصْلُ فِي الاَسْتِعْمَالِ الحَقيقَةُ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ فِيهَا مَجَازٌ؛ إِذْ هُوَ خَيْرٌ مِنْ الاَشْتِرَاكِ _كَمَا تَقَدَّمَ _ (٣). وَلَفْظُ قِيلَ بَعْدَ بَيْنَهُمَا ثَابِتَةٌ فِي بَعْضِ النُّسَخ (١).

وَبِهَا تُسْتَفَادُ حِكَايَةُ الاشْتِرَاكِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ الأَشْهَرُ مِنْهُ بَيْنَ الخَمْسَةِ (٥٠). وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ حَقِيقَةٌ فِي كَذَا حَدُّ اللَّفْظِيِّ بِهِ (٦٠).

(٥) الفرق بين العبارتين:

إذا حذفت (قيل) صار المعنى قبل الاشتراك بين القول والفعل وبين الصِّفةِ والشَّانِ والأمر فتصيرُ معاني الاشتراك خمسةُ معانٍ وهو قولٌ واحدٌ، داخلٌ تحتَ قولِهِ قيلَ في أوَّلِ الكَلامِ، وإذا ذَكَرْنا قيلَ مرَّةً أُخْرى تَدُلُّ على وجود قولينِ: الاشتراك بين القول والفعل، وآخرُ بين الاثنين والثلاثة، فيصيران قولين لا قولاً واحداً.

- (٦) السَّبكي لم يُعَرِّفِ الأَمرَ اللفظيَّ، ولكنْ يُمكنُ مَعْرفةُ حدِّهِ وتعريفِهِ من قوله في أوَّلِ البحث: (أ مَ رَ) حقيقة في القول المخصوص فيُعرَّفُ بأنَّه (قولٌ دالٌ على اقتضاء فعلِ غير كف مدلولٌ عليه بغير كف).
- (٧) سبق أنْ فَصَّلْتُ القولَ في الكلامِ النَّفسيِّ أو اللفظيِّ، والخلافُ فيه مع المعتزلة =

⁼ ٢/ ١٩٦، انظر هامش إرشاد الفحول: ص٣٣٢.

⁽١) في (ب): جذع بالذال.

⁽٢) في (ب): للشيء.

⁽٣) في (١/٤٢٨)، عند التعارض يقومُ المجازُ على الاشتراك.

 ⁽٤) هناك نسخة هو مشترك بينهما وبين الشأن والصفة والشيء، وهناك نسخة هو مشترك بينهما، قيل وبين الشأن والصفة والشيء.

وَهُوَ الْأَصْلُ أَيْ العُمْدَةُ (١) فَقَالَ فِيهِ: (وَحَدُّهُ: اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفِّ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الكَفِّ (بغَيْرِ) لَفْظِ (كُفِّ) (٢) فَتَنَاوَلَ الاقْتِضَاءُ _ أَيْ الطَلَبُ _ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الكَفِّ (بغَيْرِ) لَفْظِ (كُفِّ) (٢) فَتَنَاوَلَ الاقْتِضَاءُ _ أَيْ الطَلَبُ _ الجَازِمَ وَغَيْرَ الجَازِمَ (٣) لِمَا لَيْسَ بكَفِّ، وَلِمَا هُوَ كَفِّ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بكُفَّ.

وَمِثْلُهُ مُرَادِفُهُ كَاتْرُكُ وَذَرْ، بِخِلافِ المَدْلُولِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ - أَيْ لا تَفْعَلْ - فَلَيْسَ بِأَمْر (٤).

وَسُمِّيَ مَدْلُولُ كَفَّ أَمْراً لا نَهْياً مُوَافَقَةً لِلدَّالِّ فِي اسْمِهِ.

⁼ في (١٧٨/١)، عند البحث عن خطاب الله تعالى.

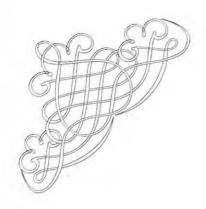
⁽١) لأنَّ اللفظيَّ والخطيَّ دالآن عليه، وإلاَّ فالأوامرُ والتَّكاليفُ حاصلةٌ عند الله في كلامِهِ النَّفسي من الأزل.

⁽٢) الكفُّ قد يَحصُلُ نتيجةَ قول كفّ، ويحصل بغيرها مثـلُ لا تفعـل، فـالأمرُ كـف بغير لفظ كفّ لا يُسمَّى أمراً، بل نهياً.

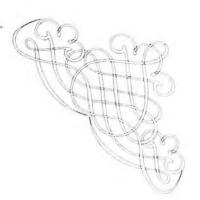
أما ما ورد بلفظ كف فهي وإن دلَّت على التَّرك فإنَّها تعدُّ أمراً لا نهياً مراعاةً للفظها.

 ⁽٣) فالجازم يُراد به الإيجابُ وغير الجازمِ يُرادُ به النَّدب.

⁽٤) بل يُسمَّى نهياً.







وَيُحَدُّ النَّفْسِيُّ - أَيْضاً - بالقَوْلِ المُقْتَضِي لِفِعْلِ إِلَخْ(١)، وَكُلُّ مِنْ القَوْلِ وَالأَمْرِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللَّهْظِيِّ وَالنَّفْسِيِّ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ المُحَقِّقِينَ فِي الكَلامِ الآتِي فِي مَبْحَثِ الأَخْبَارِ(٢)(وَلا يُعْتَبَرُ فِيهِ) أَيْ فِي مُسَمَّى الأَمْرِ نَفْسِيًا أَوْ لَفْظِياً حَتَّى فِي مَبْحَثِ الأَخْبَارِ (١)(وَلا يُعْتَبَرُ فِيهِ) أَيْ فِي مُسَمَّى الأَمْرِ نَفْسِيًا أَوْ لَفْظِياً حَتَّى يُعْتَبَرَ فِي حَلِّهِ أَيْضاً (عُلُقُ) بأَنْ يَكُونَ الطَّالِبُ عَالِيَ الرُّتْبَةِ عَلَى المَطْلُوب مِنْهُ يُعْتَبَرَ فِي حَلِي الرَّتْبَةِ عَلَى المَطْلُوب مِنْهُ (وَلا اسْتِعْلُاءٌ)(٣) بأَنْ يَكُونَ الطَّلَبُ بِعَظَمَةٍ ؛ لإِطْلاقِ الأَمْرِ دُونَهُمَا، قَالَ عَمْرُو (١٤) بْنُ العَاصِ لِمُعَاوِيَة (٥):

⁽١) في (ج): إلى آخره.

⁽٢) في (٨١٣/٢)، سيأتي أنَّهُ يُقَسِّمُ الكلام إلى نفسيٌّ ولفظيٌّ، والكلامُ أعمُّ من الأمر.

 ⁽٣) يرى السُّبكي عدم إدخال لفظ العلو والاستعلاء في حَدِّ الأمر؛ لِحُصُولِهِ دون كون
 الأمر ذا علو أو استعلاء.

والفرقُ بين العلو والاستعلاء: أنَّ العلو صفةُ الآمر واقعياً.

أما الاستعلاء: فالأمرُ قد يَحصلُ من شخص لا عُلوَّ له ويتظاهرُ بالاستعلاء.

⁽٤) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو القرشي، أمير مصر، يكنّى أبا عبدالله وأبا محمد، أسلم قبل الفتح سنة (٨ه)، توفي سنة (٤٣هـ)، الإصابة: ٣/٣.

⁽٥) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف=

أَمَرْتُكَ أَمْراً جَازِماً فَعَصَائِتَنِي وَكَانَ مِنْ التَّوْفِيقِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِم

وهُوَ رَجُلٌ من يَنِي هَاشِمِ خَرَجَ مِنْ العِرَاقِ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَأَمْسَكَهُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى فَأَنْشَدَ(١) عَلَيْهِ عَمْرُو بِقَتْلِهِ فَخَالَفَهُ وَأَطْلَقَهُ ؛ لِحِلْمِهِ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى فَأَنْشَدَ(١) عَمْرُو البَيْتَ ، فَلَمْ يُرِدْ بابْنِ هَاشِم عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ .

وَيُقَالُ: أَمَرَ فُلانٌ فُلاناً برِفْقٍ وَلِينِ(٢).

(وَقِيلَ: يُعْتَبَرَانِ) وَإِطْلاقُ الأَمْرِ دُونَهُمَا مَجَازِيٌّ [أ/٤٨].

(وَاعْتَبَرَتْ المُعْتَزِلَةُ) غَيْرُ أَبِي الحُسَيْنِ (وَأَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَاذِيُّ، وَابْنُ الصَّبَاغ (٣) وَالسَّمْعَانِيُّ (١) العُلُوَّ.

وَأَبُو الحُسَيْنِ) مِنْ المُعْتَزِلَةِ (وَالإِمَامُ) الرَّازِيّ (وَالآمِدِيُّ، وَابْنُ الحَاجِب، الاسْتِعْلاء).

⁼ الأموي، أمير المؤمنين، ولد قبل البعثة بخمس سنوات، أسلم بعد الحديبية، ولا معمر على الشام بعد أخيه يزيد، وأمّره عثمان، ولم يُبايع عليّا، مات سنة (٦٠هـ)، الإصابة: ٣/ ٤٣٣.

⁽١) في(ب) و(ج): فأنشده.

⁽٢) ومن يأمر برفقٍ ولِينٍ لا يَتَّصِفُ بالعلوِّ ولا بالاستعلاء، ويقال عنه أمر.

 ⁽٣) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر، المعروف بابن الصباغ الشافعي،
 فقيه العراق في عصره، توفي سنة (٤٧٧هـ) طبقات الشافعية: ٥/ ١٢٢.

⁽٤) هو محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني المروزي، فقية، محدِّث، حافظٌ، أديبٌ، مشاركٌ في العلوم، هو علَمٌ بالتاريخ والأنساب، ولد سنة(٤٦٦هـ)، وتوفي سنة (٥١٠هـ)، شذرات الذهب: ٤/ ٢٩.

وَمِنْ هَؤُلاءِ مَنْ حَدَّ اللَّفْظِيَّ - كَالمُعْتَزِلَةِ - فَإِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ الكَلامَ النَّفْسِيَّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّ النَّفْسِيَّ _كَالْآمِدِيِّ _ .

(وَاعْتَبَرَ أَبُوعَلِيِّ () وَابْنُهُ) أَبُو هَاشِمٍ مِنْ المُعْتَزِلَةِ _زِيَادَةً عَلَى العُلُوِّ _ (إِرَادَةَ الدَّلَالَةِ بِاللَّفْظِ عَلَى الطَّلَبِ) فَإِذَا لَمْ يُرِدْ بِهِ ذَلِكَ لا يَكُونُ أَمْراً؛ لأَنَّهُ يُستَعْمَلُ فِي غَيْرِ الطَّلَبِ كَالتَّهْدِيدِ، وَلاَ مُمَيِّزَ سِوَى الإِرَادَةِ.

قُلْنَا: اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ الطَّلَبِ مَجَازِيٌّ (٢)، بخِلاَفِ الطَّلَب (٣) فَلاَ حَاجَةَ إِلَى اعْتِبَارِ إِرَادِيّهِ.

(وَالطَّلَبُ بَدِيهِيُّ) أَيْ مُتَصَوَّرٌ بمُجَرَّدِ التِفَاتِ النَّفْسِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرِ (أ) ؟ لأَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يُفَرِّقُ بالبَدِيهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ _كَالْإِخْبَارِ _ (ه) وَمَا ذَاكَ إِلا لِبَدَاهَتِهِ .

⁽۱) هو أبو علي والد أبي هاشم، واسمه محمد عبد الوهاب، وهو المرادُ عندما يُطلقُ لفظُ الجبائي، وهو من أعلامِ المعتزلةِ، وإليه تنسبُ الفرقةُ الجبائية، نسبة إلى جُبّي، بالضم ثم التشديد والكسر، وهي من أعمال خراسان، توفي سنة (٣٠٣ه)، معجم البلدان: ٣/ ٤١، وشرح الأصول الخمسة: ص ٤٣.

⁽٢) أي يُستعملُ بغير الطلب بقرينةٍ تصرفُهُ عن طلب حُصولِ الفعل.

 ⁽٣) فإنَّهُ ينصرفُ إليه الذِّهنُ، ولا يحتاجُ إلى القَرينَةِ الصَّارِفَة.

⁽٤) أي دون إقامةِ دليلِ لمعرفته.

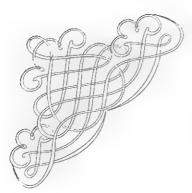
⁽٥) مثالٌ لغير الطلب، فالأخبار معروفةٌ أنَّها مخالفةٌ للطلب، فالتفريق بين صَلَّ وبـين خالدٍ يصلي واضـحٌ.

فَانْدُفَعَ مَا قِيلَ^(۱): مِنْ أَنَّ تَعْرِيفَ الأَمْرِ بِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَعْرِيفٌ بِالأَخْفَى بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ نَظَرِيٍّ (۲).

* * *

(١) ينظر تشنيف المسامع: ١/ ٢٩٦.

(٢) فلا بدَّ من دليلٍ ونظرٍ ؛ لمعرفة الطلب عند من عَدَّهُ نظرياً.







(وَالأَمْرُ) المَحْدُودُ^(۱) باقْتِضَاءِ فِعْلِ إلَحْ^(۲) (غَيْرُ الإِرَادَةِ) لِذَلِكَ الفِعْلِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ بالإِيمَانِ وَلَمْ يُرِدْهُ مِنْهُ ؛ لامْتِنَاعِهِ (خِلافاً لِلمُعْتَزِلَةِ) فِيمَا ذُكِرَ: فَإِنَّهُمْ لَمَّا أَنْكَرُوا الكَلامَ النَّفْسِيَّ وَلَمْ يُمْكِنْهُمْ إِنْكَارُ الاقْتِضَاءِ المَحْدُودِ بهِ الأَمْرُ قَالُوا: إِنَّهُ الإِرَادَةُ (٣).

فنقول: لو كان ذلك حقاً لما حصل تخلف لذلك فأبو جهل أَمَرَهُ الله بالإيمان ولم يَرد إيمانه مع ذلك فَسُمِّيَ طلبُ الفعل منه أمراً وهو خالٍ من الإرادة.

فائدة: الإرادة لها معنيان:

إرادة كونيَّة: وهي إنْ صدرت من الله تعالى حصل ذلك الفعل دون تخلُّف، وهو إرادته؛ لوجود المخلوق، وهي المرادة بقول تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُۥ إِذَاۤ أَرَادَ شَيَّااً أَن يَعُولَ لَهُۥكُن فَيكُونُ ﴾ [بس: ٨٦].

الإرادة الأمرية الشرعية: المتعلقة بطلب إيقاع المأمور به، وهي الدال عليها قوله =

⁽١) أي الذي عرفه بقوله (اقتضاء فعل...).

⁽٢) في (أ) و(ج): إلى آخره.

⁽٣) فإنَّهم يرونَ الأمر: هو ما ننطق نحن به، ولا يكونُ أمراً يقتضي فعل المطلوب إلا أنْ يكون مع اللفظ إرادة فعلٍ ما اقتضاه الأمر؛ لأنَّهم يرونَ أنَّ أمر الله بالفعل إرادة فعلم من العبد.

مَسْأَلَةٌ [هل للنَّفْسِيِّ صِيغةُ أَمْرِ حَقَيْقِيَة؟]

(القَائِلُونَ بالنَّفْسِيِّ) مِنْ الكَلامِ وَمِنْهُمْ الأَشَاعِرَةُ (اخْتَلَفُوا هَلْ لِلأَمْرِ) النَّفْسِيِّ (صِيغَةٌ تَخُصُّهُ) بأَنْ تَدُلَّ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ، فَقِيلَ (١): نَعَمْ، وَقِيلَ لاَ... (٢).

(وَالنَّفْيُ عَنْ الشَّيْخِ) أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ وَمَنْ تَبعَهُ.

(فَقِيلَ:) (٢) النَّفْيُ (لِلْوَقْفِ) (٤) بِمَعْنَى عَدَمِ الدِّرَايَةِ بِمَا وُضِعَتْ لَهُ حَقِيقَةً

تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْمُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].
 وهذه لا ملازمة لها مع ما يأمر؛ إذ قد يأمر، ولا يريدُ حصول المأمور به، كأمره
 أبا جهل بالإيمان. الموافقات: ٣/ ١١٩.

⁽١) هو قولُ جمهور الأُصوليين.

 ⁽٢) وهو قولُ الأشعريِّ كما ذكر الشارح، ونفيه يحتمل وجهين هما:
 أي نفيُ الأشعريِّ يحتمل قوله: لا، أنَّه لا توجدُ صيغةٌ للكلام النفسي، أي أنَّـه متوقِفٌ في وجود صيغة.

هذا الاحتمال الثاني: لقوله: لا، هو أنَّ افعل، أمرٌ مشتركٌ بين النَّفسيِّ واللفظي، وليست الصيغة خاصَّة بالنَّفسيِّ فقط أو باللفظي فقط.

⁽٣) لم أُعثر على القائل.

⁽٤) أي نتوقفُ عن القولِ بأنَّه يُراد بها الطلب أو النَّدب أوالتهديد أو نحو ذلك، أي =

مِمَّا وَرَدَتْ لَهُ مِنْ أَمْرِ وَتَهْدِيدٍ وَغَيْرِهِمَا.

(وَقِيلَ:)(١) لِلإِشْتِرَاكِ بَيْنَ مَا وَرَدَتْ لَهُ.

(وَالْخِلافُ فِي صِيغَةِ أَفْعَلَ) وَالمُرَادُ بِهَا كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الأَمْرِ مِنْ صِيغِهِ.

فَلا تَدُلُّ عِنْدَ الأَشْعَرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى الأَمْرِ بِخُصُوصِهِ إلا بِقَرِينَةٍ، كَأَنْ يُقَالَ: صَلِّ لُزُوماً، بِخِلافِ أَلْزَمْتُكَ وَأَمَرْتُكَ (٢).

⁼ لا تدرى ما المراد منها.

⁽١) لم أعثر على القائل.

⁽٢) فإنَّها تَدلُّ على طلبِ الفعل نصاً.



[مَعَاني صِيغَة افْعَلْ]

(وَتَرِدُ) لِسِتَّةٍ وَعِشْرِينَ مَعْنَىَّ (١):

(لِلْوُجُوبِ) ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [المزمل: ٢٠].

(وَالنَّدْبِ) ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ٣٣].

(وَالْإِبَاحَةِ) ﴿ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾ [المؤمنون: ٥١].

(وَالتَّهْدِيدِ) ﴿أَعَمُلُواْ مَاشِنْتُمْ ﴾ [نصلت: ٤٠] وَيَصْدُقُ مَعَ التَّحْرِيمِ وَالكَرَاهَةِ^(٢).

(وَالْإِرْشَادِ) ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِ يَدُيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَالمَصْلَحَةُ فِيهِ دُنْنَوِيَةٌ، بخِلافِ النَّدْب (٣).

 ⁽۱) ذكر الرَّازِي والآمدي منها خمسة عشرة معنى، المحصول: ١/ ٢٠١، والإحكام:
 ٢/ ٢٥٩، وعدها السُّبكي في رفع الحاجب: ٢/ ٤٩٧، أربعة وعشرين.

⁽٢) أي يُهدِّدُ بالعقوبة أو الملامة بفعل محرَّمٍ أو مكروهٍ، كأن تقول لابنك العاصي: اذهب إلى دُوْرِ الفسق، أنت غيرُ صالحٍ للمساجد، أو تقول: اضحك فأنت دائك الضحك بدون سبب.

⁽٣) لأنَّهُ إِنْ كَانَ فَيْهِ مصلحة أخرويَّة صار مندوباً يُثابُ على فعله.

وَقَدَّمَهُ هُنَا بَعْدَ أَنْ وَضَعَهُ عَقِبَ التَّأْدِيبِ(١)؛ لِقَوْلِهِ الآتِي (٢): وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الخَمْسَةِ الأُوَلِ(٣) فَإِنَّهُ(٤) مِنْهَا.

(وَإِرَادَةُ الامْتِثَالِ) كَقَوْلِك لآخر عِنْدَ العَطَشِ: اسْقِنِي مَاءً (٥٠).

(وَالإِذْنِ) كَقَوْلِك لِمَنْ طَرَقَ البَابَ: أُدْخُلْ.

(وَالتَّأْدِيبِ) كَقَوْلِهِ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةً (١) _ وَهُوَ دُونَ البُلُوغِ وَيَدُهُ تَبْطِشُ فِي الصَّحْفَةِ _ : «كُلْ مِمَّا يَلِيك» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (٧).

أَمَّا أَكُلُ المُكَلَّفِ مِمَّا يَلِيهِ فَمَنْدُوبٌ، وَمِمَّا يَلِي غَيْرَهُ فَمَكْرُوهُ (٨).

⁽١) كان قد وضع الإرشاد بعد التأديب، ثم وضعه هنا بعد الأربعة.

⁽٢) في (٢/٤٤٥).

⁽٣) جمع أوْلى، والخمسة هي الوجوب، والندب، والإباحة، والتهديد، والإرشاد، فإنَّ الإرشادَ من الخمسة التي سيقول عنها: وقيل مشترك بين الخمسة الأول.

⁽٤) أي الإرشاد من الخمسة.

⁽٥) أي يَطلبُ من المخاطب امتثالَ أَمْره.

⁽٦) هو أبو حفص عمر بن أبي سلمة عبدالله بن عبد الأسد، صحابيٌّ جليلٌ من قريش، وهو ربيبُ النَّبي ﷺ، ولد قبل الهجرة بسنتين توفي أبوه سنة (٣ه)، وهو الـذي زوَّجَ أُمَّهُ لرسول الله ﷺ وهو صبيٌّ، توفي بالمدينة سنة (٨٣ه)، الاستيعاب: ٢/ ٤٦٧.

فَأَمْرُ النَّبِي ﷺ لغيره إن كان لمصلحةٍ أخرويَّةٍ فهـو للنـدب، وإن كـان لمصـلحةٍ دنيويةٍ فهو للتأديب والأخلاق والتربية.

⁽٧) رواه البخاري رقم (٥٣٧٦) كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام، والأكل باليمن؛ ومسلم، كتاب الاشربة، رقم (٢٠٢٢) باب آداب الطعام.

⁽A) لأنَّهُ قد يؤدي إلى نفرتِهِ من هذا الطعام.

وَنَصَّ الشَّافِحِيِّ عَلَى حُرْمَتِهِ لِلْعَالِمِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ(١) مَحْمُ ولُ(٢) عَلَى المُشْتَمِلِ عَلَى إِيذَاءِ(٣).

(وَالإِنْذَارِ) ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [إسراهيم: ٣٠] وَيُفَارِقُ التَّهْدِيدَ بَذِكْرِ الوَعِيدِ.

(وَالاَمْتِنَانِ) ﴿ وَكُلُواْمِمَّارَزَقَكُمُ الله ﴾ [المائدة: ٨٨] وَيُفَارِقُ الإِبَاحَةَ بِذِكْرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ (٤٠).

(وَالْإِكْرَامِ) ﴿ أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر: ٤٦].

(وَالتَّسْخِيرِ) أَيْ التَّذْلِيلِ وَالامْتِهَانِ نَحْوُ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَلْسِئِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥].

(وَالتَّكُويِنِ) أَيْ الإِيجَادِ عَنْ العَـدَمِ بسُرْعَةٍ نَحْـوُ: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [بس: ٨٦].

(وَالنَّعْجِيزِ) أَيْ إِظْهَارِ العَجْزِ نَحْوُ: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣]. (وَالْإِهَانَةِ) ﴿ ذُقَ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ ٱلْكَرِيرُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٩].

(وَالنَّسُويَةِ) ﴿ فَأَصْبُرُواْ أَوْلَاتَصْبُرُواْ ﴾ [الطور: ١٦].

⁽١) مغنى المحتاج: ٣/ ٢٥٠.

⁽٢) لفظ (محمول) خبرٌ، والمبتدأ لفظ (نَصّ).

⁽٣) في(ط): الإيذاء.

⁽٤) لو قال: (كلوا) فقط؛ لدلَّ على السماح بالأكْلِ، ولكن لمــًا قــال: (كلــوا ممـا رزقكم الله) وذكـر الشيء الــذي هو محتاج إليه من الله، أدَّى معنى الامتنــان كمــا تقول لولدك: كُلْ من مال أبيك.

(وَالدُّعَاءِ) ﴿ رَبُّنَا ٱفْتَحْبَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٨٩].

(وَالتَّمَنِّي) كَفَوْلِ امْرِي القَيْسِ(١):

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بصُّبْحِ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْك بأَمْثَلِ

وَلِبُعْدِ انْجِلائِهِ عِنْدَ المُحِب حَتَّى كَأَنَّهُ لا طَمَع (٢) فيه (٣) كَانَ مُتَمَنِّياً لا مُتَرَجِّياً (٤). لا مُتَرَجِّياً (٤).

(وَالاَحْتِقَارِ) ﴿ أَلْقُوا مَا أَنتُم مُلْقُوكَ ﴾ [بونس: ٨٠، الشعراء: ٤٣]؛ إذْ مَا يُلْقُونَةُ مِنْ السَّحْرِ وَإِنْ عَظُمَ مُحْتَقَرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُعْجِزَةٍ مُوسَى عَلَيْهِ الصلاة (٥٠) والسَّلامُ.

(وَالخَبَرِ) لحدِيثِ البُخَارِيِّ: «إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِـئْت»(١) أَيْ صَنَعْته(٧).

⁽۱) هو امرؤ القيس بن حجر بن عدي الكندي، الشاعر الجاهلي المشهور، هو من أهل نجد من الطبقة الأولى، توفي سنة (٥٤٥م) قبل الهجرة بثمانيين عاماً، الأعلام:

۲/ ۱۱.

⁽٢) في (أ) و(ب) و(ج): طماعية.

⁽٣) أي في الانجلاء لطوله عنده حتى ظن أنه سيبقى ولا يظهر نور النهار فهو بـ أيـس من انتهاء الليل.

⁽٤) لأنَّ التمني قد يكون لطلب شيء محال، وهنا صار زوال الليل شبه محال.

⁽٥) لفظ الصلاة ساقط من: (ط).

⁽٦) البخاري في الأدب، باب: إذا لم تستح فاصنع ما شئت (٥٦٥٥).

⁽٧) في (أ) و(ج): (صنعت)، وساقطة من: (ب).

(وَالإِنْعَامِ) بِمَعْنَى تَذْكِيرِ النَّعْمَةِ نَحْوُ: ﴿ كُلُوا مِن طَيِّبَنتِ مَارَزَ قَنَكُمُ ۗ ﴾ [البقرة: ٥٧].

(وَالتَّفْوِيضِ) ﴿ فَأَقْضِ مَآأَنَتَ قَاضٍ ۗ ﴾ [طه: ٧٢].

(وَالتَّعَجُّب) ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الإسراء: ٤٨].

(وَالتَّكْذِيبِ) ﴿ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرِئَةِ فَأَتَّلُوهَا إِن كُنتُمْ صَندِقِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٣].

(وَالْمَشُورَةِ) ﴿ قَأْنَظُرُمَاذَا تَرَكِكُ ﴾ [الصافات: ١٠٢].

(وَالْاعْتِبَارِ) ﴿ ٱنظُرُوٓ اللَّهُ تُمَرِهِ إِذَاۤ أَثْمَرَ ﴾ [الأنعام: ٩٩].



(وَالْجُمْهُورُ) قَالُوا هِيَ^(۱) (حَقِيقَةٌ فِي الوُجُوبِ) فَقَطْ (لُغَةً أَوْ شَرْعاً أَوْ عَالَمُ عَقْلاً مَذَاهِبُ) (۲).

وَجْهُ أَوَّلِهَا: الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَاذِيِّ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يَحْكُمُونَ بِاسْتِحْقَاقِ مُخَالِفِ أَمْرِ سَيِّدِهِ مَثَلاً بِهَا لِلْعِقَابِ(٣).

وَالنَّانِي: القَائِلُ بأَنَّهَا لُغَةٌ لِمُجَرَّدِ⁽¹⁾ الطَّلَب⁽⁰⁾ وَأَنَّ جَزِمَهُ المُحَقَّقَ لِلْوُجُوب⁽¹⁾ _ بأَن يترتب^(۷) العِقَابُ عَلَى التَّرْكِ _ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ الشَّرْعِ فِي أَمْرِهِ أَوْ أَمْرِ مَنْ أَوْجَبَ طَاعَتَهُ (۱).

⁽١) أي صيغة (افعَلْ).

⁽٢) مبتدأً خبرةُ محذوفٌ، أي فيها مذاهب.

⁽٣) والعقابُ لا يكونُ إلا أن يكون الأمر للوجوب، اللمع: ص ١٢.

⁽٤) في(أ): بمجرد.

⁽٥) أي تدلُّ لغةً على الطلب فقط؛ لمجردها، واللزوم يحكم به الشرع.

⁽٦) بأن يكون طلباً جازماً.

⁽٧) في(ب): ترتب.

⁽A) كالرَّسول أو أمر أولى الأمر.

أَجَابَ^(١) [أ/٤٩]: بأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ اللَّغَةِ المَذْكُورَ مَأْخُوذٌ مِنْ الشَّرْعِ ؛ لإِيجَابِهِ عَلَى الْعَبْدِ مَثَلاً طَاعَةَ سَيِّدِهِ.

وَالثَّالِثُ: قَالَ إِنَّ مَا^(۱) تُفِيدُهُ لُغَةً مِنْ الطَّلَب يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الوُجُوبَ^(۳)؛ لأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى النَّدْب يُصَيِّرُ المَعْنَى افْعَلْ إِنْ شِئْت، وَلَيْسَ هَذَا القَيْدُ مَذْكُوراً.

وَقُوبِلَ: بِمِثْلِهِ فِي الحَمْلِ عَلَى الوُجُوبِ، فَإِنَّهُ يُصَيِّرُ المَعْنَى افْعَلْ مِنْ غَيْر تَجْوِيز تَرْكٍ⁽³⁾.

(وَقِيلَ:)(٥) هِيَ حَقِيقَةٌ (فِي النَّدْب)؛ لأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ مِنْ قِسْمَيْ الطَّلَب(٦). الطَّلَب(٦).

(وَقَالَ:) أَبُو مَنْصُورِ (المَاتُرِيدِيُّ:) (٧) مِنْ الحَنَفِيَّةِ هِيَ مَوْضُوعَةٌ (لِلْقَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ الوُجُوبِ وَالنَّدْبِ _وَهُوَ الطَّلَبُ _ حَذَراً مِنْ الاشْتِرَاكِ

⁽١) أي صاحبِ هذا الرأي على دليل صاحبِ الرأي الأول.

⁽٢) في (أ) و(ب): إنَّما.

⁽٣) في (ب): للوجوب.

⁽٤) فالدليلُ مُعارَضٌ فلا يَصلُح دليلاً؛ لأنَّ المعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة .

⁽٥) من القائلين به أبو هاشم، تشنيف المسامع: ١/٣٠٣.

⁽٦) إذ الجزم ليس متيقناً ولا بُدَّ من حمل افعل على معنى فيه الطلب، والنَّدب متيَقَنَّ والبَّدب متيَقَنَّ .

⁽۷) هو محمد بن محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي، من كبار العلماء المصنفين، له مؤلفات عديدة، توفي سنة (۳۳۳ه)، الفوائد البهية: ١٩٥، والفتح المبين: ٢/ ١٨٢.

وَالْمَجَازِ، فَاسْتِعْمَالُهَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَلَبٌ ما سَتِعْمَالٌ (١) حَقِيقِيٍّ.

وَالوُجُوبُ: الطَّلَبُ الجَازِمُ كَالإِيجَاب، تَقُولُ مِنْهُ وَجَبَ كَذَا أَيْ طُلِبَ _ _ بالبناءِ لِلْمَفْعُولِ _ طَلَبًا جَازِماً (٢).

(وَقِيلَ:)^(۱) هِيَ (مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا، وَتَوَقَّفَ القَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلانِيُّ (وَالغَزَالِيُّ وَالآمِدِيُّ فِيهَا)⁽³⁾ بمَعْنَى لَمْ يَدْرُوا: أهِيَ حَقِيقَةٌ فِي الوُجُوب أَمْ فِي المَنْدُوبِ أَمْ فِيهِمَا؟ ⁽⁰⁾.

(وَقِيلَ:)(١) هِيَ (مُشْتَرَكَةٌ فِيهِمَا وَفِي الإِبَاحَةِ.

وَقِيلَ: (٧) فِي) هَذِهِ (الثَّلاثَةِ وَالتَّهْدِيدِ).

⁽١) استعمالٌ خبرٌ للمبتدأ، وهو كلمةُ استعمالها.

⁽٢) هنا سؤال يُطرحُ هو أنَّ الإيجاب فعلُ اللهِ، أي ما يصْدِرُهُ الله من تكليفِ بلزوم فعله، فهو وصفٌ له، والوجوبُ أثر ذلك على الفعل، فكيف جعله مكان الإيجاب والمفروض أن يقول: للإيجاب في كلِّ المواضع.

أجاب بقوله: والوجوب كالإيجاب، أي إنَّهما متحدان من حيثُ لـزوم الفعـل، وإن تغايرا من حيثُ من يوصف بهما.

⁽٣) هو قول المرتضى من الشيعة، تشنيف المسامع: ١/٣٠٣.

⁽٤) في (ج): فيهما، وانظر المستصفى: ص٢٠٩، والإحكام للآمدي: ١/ ٨٦٣.

⁽٥) لم أعثر على القائل.

⁽٦) هو قول المرتضى من الشيعة، إرشاد الفحول: ص ٣٤٢.

⁽٧) هو قول جمهور الشيعة، إرشاد الفحول: ص ٣٤٢.

وَفِي المُخْتَصَرِ^(١) قَوْلُ: إِنَّهَا لِلْقَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ الثَّلاثَةِ _أَيْ الإِذْنِ فِي الفِعْلِ _ وَتَرَكَهُ المُصَنِّفُ؛ لِقَوْلِهِ: لا نَعْرِفُهُ فِي غَيْرِهِ^(٢).

(وَقَالَ عَبْدُ الجَبَّارِ)^(٣) مِنْ المُعْتَزِلَةِ: هِيَ مَوْضُوعَةٌ (لإِرَادَةِ الامْتِثَالِ) وَتَصْدُقُ عَلَى الوُجُوبِ وَالنَّدْبِ^(٤).

(وَقَالَ:) أَبُو بَكْرِ (الأَبْهَرِيُّ) مِنْ المَالِكِيَّةِ (أَمرُ اللهُ تَعَالَى لِلْوُجُوب، وَأَمْرُ اللهُ تَعَالَى لِلْوُجُوب، وَأَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ المُنتُدَأُ) مِنْهُ (لِلنَّدَب) بخِلافِ المُوافِقِ لأَمْرِ اللهِ، أَوْ المُبَيِّنِ لَهُ فَلِلْوُجُوب أَيْضاً (٥).

(وَقِيلَ:)(١) هِيَ (مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الخَمْسَةِ الأُولِ) أَيْ الوُجُوب، وَالنَّدْب، وَالنَّدْب، وَالإِرْشَادِ.

(وَقِيلَ: (٧): بَيْنَ الأَحْكَامِ) الخَمْسَةِ: أَيْ الوُجُوب، وَالنَّدْب، وَالنَّدْب، وَالنَّدْب،

⁽١) أي مختصر ابن الحاجب، وهو قول الماتريدي، تشنيف المسامع: ١/ ٣٠٢.

⁽٢) أي غير المختصر.

⁽٣) هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل الهمداني الأسير آبادي أبو الحسن، درس الحديث وأصول الفقه وعلم الكلام، صار إمام المعتزلة في زمنه، من مصنَّفاته: المعتمد في أصول الفقه، توفي سنة (١٥هه)، شذرات الذهب: ٣/ ٢٠٢.

⁽³⁾ Ilastak: 1/ P3_ +0.

⁽٥) رفع الحاجب: ٢/ ٥٠٤.

⁽٦) حكاه الغزاليُّ ونسبَهُ إلى الأشعري والقاضي وأصحابهما، البحر: ٣/ ٢٩٢.

⁽٧) نقله الزركشي في البحر عن المحصول: ٣/ ٢٩، والبحر المحيط: ٣/ ٢٩١.

(وَالمُخْتَارُ وِفَاقاً لِلشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ) الإسْفَراينِي (وَإِمَامِ الحَرَمَيْنِ) أَنَّهَا (حَقِيقَةٌ فِي الطَّلَب الجَازِمِ) لُغَةً، فَلاَ تَحْتَمِلُ تَقْييدَهُ بِالمَشِيئَةِ (١) (فَإِنْ صَدَرَ) الطَّلَبُ بِهَا (مِنْ الشَّارِعِ أَوْجَبَ) صُدُورُهُ مِنْهُ (الفِعْلَ) بِخِلافِ صُدُورِهِ مِنْ غَيْرِهِ، إلا مَنْ أَوْجَبَ هُوَ طَاعَتَهُ.

وَهَـذَا _ قَالَ المُصَنِّفُ _ غَيْرُ القَوْلِ السَّابِقِ إِنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الوُجُوبِ شَرْعاً؛ لأِنَّ جَزْمَ الطَّلَبِ عَلَى ذَلِكَ شَرْعِيٌّ، وَعَلَى ذَا لُغُوِيٌّ (٢).

وَاسْتِفَادَةُ الوُّجُوبِ عَلَيْهِ بِالتَّرْكِيبِ مِنْ اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ (٣): إِنَّهُ هُوَ؛ لاتَّفَاقِهِمَا فِي أَنَّ خَاصَّةَ الوُجُوب - مِنْ تَرَتُّب العِقَاب عَلَى التَّرْكِ - مُسْتَفَادَةً مِنْ الشَّرْعِ .

وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ هِيَ فِي غَيْر مَا ذُكِرَ فِيهِ مَجَازٌ (٤).

⁽١) أي اللغة لا يوجد احتمال أنَّ أهل اللغة قد يجعلون صيغة (افعل) مقيَّدةً بقول قائلها إنْ شئت، ينظر البرهان: ١/ ٢١٧.

⁽٢) قال السُّبكي في رفع الحاجب: ٢/ ٥٠٢، إنَّ هذا الرأي المختار ليس تكراراً لما نُقِلَ عن الجمهور أنَّها للوجوب، بل هذا قولٌ آخر؛ إذ الأوَّل قال: إنَّها للوجوب شرعاً، وهذا قال: إنَّها للطلب لغة، والوجوب لا يحصُّلُ من الصيغة نفسها، بل عندما يُشاركُ الشَّرع اللغة.

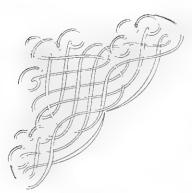
⁽٣) أي غير السُّبكي.

⁽٤) أي كلّ قـولٍ ورد يقول: إنَّهُ حقيقةٌ في كذا، يُفهَمُ منه إنَّهُ مجازٌ في غيرِ مـا رجَّـح من إطلاق الحقيقةِ على المعنى الذي يَراه.



(وَفِي وُجُوبِ اعْتِقَادِ الوُجُوبِ) فِي الْمَطْلُوبِ بِهَا (قَبْلَ البَحْثِ) عَمَّا يَصْرِفُهَا عَنْهُ إِنْ كَانَ (خِلافَ العَامِّ) هَلْ يَجِبُ اعْتِقَادُ عُمُومِهِ حَتَّى يُتَمَسَّكَ بِهِ قَبْلَ البَحْثِ عَنْ المُخَصِّصِ؟ الأَصَحُّ نَعَمْ كَمَا سَيَأْتِي (١):

⁽۱) في (۲/۰/۲) حيث يقول هناك: (ويتمسَّكُ بالعام في حياة النبي ﷺ قبل البحث عن المخصص).



[الأَمْرُ بَعْدَ الحَظْر]

(فَإِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ) أَيْ افْعَلْ (بَعْدَ حَظْرٍ) لِمُتَعَلَّقِهِ (١) (قَالَ الإِمَامُ) الـرَّازِيّ (أَوْ اسْتِئْذَانٍ) فِيهِ (فَلِلإِبَاحَةِ) حَقِيقَةً؛ لِتَبَادُرِهَا إِلَى الذِّهْنِ فِي ذَلِكَ (٢)؛ لِغَلَبَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِيهَا حِينَئِذٍ، وَالتَّبَادُرُ عَلامَةٌ لِلْحَقِيقَةِ.

(وَقَالَ) القَاضِي (أَبُو الطَّيِّبِ^(٣)) وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ (الشَّيرَاذِيُّ وَ) أَبُو المُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ وَالإِمَامُ الرَّازِيِّ: (لِلْوُجُوب) حَقِيقَةً _كَمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ (اللَّهُ عُلَى الحَقِيقَةِ فِيهَا. ذَلِكَ (اللَّهُ عَلَى الحَقِيقَةِ فِيهَا.

(وَتَوَقَّفَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ) فَلَمْ يَحْكُمْ بِإِبَاحَةٍ وَلا وُجُوبٍ (٥٠).

⁽١) متعلَّق الحظر هو الفِعل الممنوعُ فعلُهُ مثلُ قتْل الصيد من المُحْرم.

 ⁽٢) فإذا منعت شخصاً من دخول غرفةٍ ثم قلت له بعد ذلك: ادخل، فالدخول ليس
 إلزامياً، بل إنَّ المنع قد زال عنك وأنت حُرٌّ في الدخول وعدمه.

 ⁽٣) هو محمد بن علي بن الطيب أبو الحسن البصري المعتزلي أصولي متكلم اخذ عنه المعتزلة، كان جيد الكلام مليح العبارة ولد في البصرة وسكن بغداد، توفي فيها.
 شذرات الذهب: ٣/ ٢٥٩.

 ⁽٤) أي كما لو جاء الأمر مباشرة دون سبق منع من الفعل، فقد سبق ترجيح وجوب الفعل حقيقة.

⁽٥) أي في الإباحة ، يعني كثرة استعمال الأمر بعد النَّهْي ويراد إباحة ما كان ممنوعاً =

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ بَعْدَ الْحَظْرِ فِي الْإِبَاحَةِ: ﴿ وَإِذَا حَلَلُتُمْ فَأَصْطَادُوا ﴾ [المائدة: ٢] ﴿ فَإِذَا تُطَهِّرُنَ فَأَنُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرُنَ فَأَنُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وَفِي الوُجُوب: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلأَشْهُرُ لَلْمُرُمُ فَأَقْنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[التوبة: ٥] إذْ قِتَالُهُمْ المُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهِمْ فَرْضٌ كِفَايَةٍ .

وَأَمَّا بَعْدَ الاسْتِئْذَانِ: فَكَأَنْ يُقَالَ لِمَنْ قَالَ: أَأَفْعَلُ كَذَا؟ افْعَلْهُ.

⁼ ليس علامة على الحقيقة، المحصول: ١/ ٢٣٦، والبرهان: ١/ ١٨٨، اللمع: ص ١٣.



(أَمَّا النَّهْيُ) أَيْ لا تَفْعَلْ (بَعْدَ الوُجُوبِ فَالجُمْهُورُ) قَالُوا هُوَ (لِلتَّحْرِيمِ) كَمَا فِي غَيْر ذَلِكَ.

وَمِنْهُمْ بَعْضُ القَائِلِينَ بأَنَّ الأَمْرَ بَعْدَ الحَظْرِ لِلإِبَاحَةِ.

وَفَرَّقُوا: بِأَنَّ النَّهْيَ لِدَفْعِ المَفْسَدَةِ، وَالأَمْرَ لِتَحْصِيلِ المَصْلَحَةِ، وَاعْتِنَاءُ الشَّارِعِ بِالأَوَّلِ^(١) أَشَدُّ.

(وَقِيلَ: لِلْكَرَاهَةِ)(٢) عَلَى قِيَاسِ أَنَّ الأَمْرَ لِلإِبَاحَةِ (٣).

(وَقِيلَ^(٤): لِلإِبَاحَةِ)؛ نظَراً إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ بَعْدَ وُجُوبهِ يَرْفَعُ طَلَبَهُ فَيَثْبُتُ التَّخْيِيرُ فِيهِ.

⁽١) أي دفع المفسدة.

⁽٢) هو للقاضي أبي يعلى، تشنيف المسامع: ١/ ٣٠٦.

⁽٣) والجامعُ بينهما أنَّ إلغاء المنعِ يحمل الطلب (الأمر) على أدنى مراتِبهِ هناك وهي الإباحة، وهنا النَّهيُ بعد الوجوب، أي بعد رفع الوجوب يُحملُ على أدنى مراتبيهِ وهي الكراهية.

 ⁽٤) مثلُ قوله تعالى: ﴿إِنْ سَأَلْنُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَ هَا فَلَا نُصَادِجِنِي ﴾ [الكهف: ٧٦].

(وَقِيلَ: لإِسْقَاطِ الوُجُوبِ) وَيَرْجِعُ الأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنْ تَحْرِيمٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ، لِكَوْنِ الفِعْلِ مَضَرَّةً، أَوْ مَنْفَعَةً.

(وَإِمَامُ الحَرَمَيْنِ عَلَى وَقْفِهِ) فِي مَسْأَلَةِ الأَمْرِ، فَلَمْ يَحْكُمْ هُنَا بِشَيْءِ كَمَا هُناكَ(١).

⁽١) أي في الأمر بعد النَّهْي، البرهان: ١/ ٢٦٥.

مَسْأَلَةٌ [الأَمْرُ هَلْ يَدُلُ على التَّكْرار؟]

(الأَمْرُ) أَيْ افْعَلْ (لِطَلَب المَاهِيَّةِ (١) لا بتَّكْرَارٍ، وَلاَ مَرَّةٍ، وَالمَرَّةُ ضَرُورِيَّةٌ)(٢)؛ إذْ لا تُوجَدُ المَاهِيَّةُ بأَقَلَّ مِنْهَا، فَيُحْمَلُ عَلَيْهَا.

(وَقِيلَ:) (٣) المَرَّةُ (مَدْلُولَهُ) (١) وَيُحْمَلُ عَلَى التَّكْرَارِ عَلَى القَوْلَيْنِ بِقَرِينَةٍ (٥).

(۱) الماهيّة هي الحقيقة التي يتكون منها النَّوع في الذِّهن وسمِّيت بذلك؛ لأنَّهُ يُسألُ عنها بقول: ما هـو؟ فماهيّة الإنسان هي: حيوان ناطق، ولا وجود لها في الخارج، والموجودُ هي أفرادها، وماهيَّة الأمر: طلبُ الفعل، وإذا قلنا: (افعل) فهـو فَردٌ من تلك الماهيَّة.

الماهيَّة للأمر تقتضي وجود الفعل دون تكرارٍ أو مرّةٍ.

- (٢) وذلك ليتحقّق الماهيّة به.
- (٣) أي إذا قلنا: افعل تدلُّ على طلب الفعل مرّة، والتكرار بدليل آخر لا بنفس
 الصيغة.
- (٤) وهو قول أكثر الشافعية، وقول أبي حنفية، وأكثر الفقهاء، تشنيف المسامع: 1/ ٣٠٧. شرح اللمع: ١/ ٢٢٤، وتيسير التحرير: ١/ ٣٦٢.
- (٥) القولان هو لطلب الماهية، والثاني إنَّهُ يدلُّ على المرَّة، والقرينة هي التي تصرفه إلى التكرار.

(وَقَالَ الأَسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإسْفَرايينِيّ (وَ) أَبُو حَاتِم (القَرْوِينِيُّ)('): فِي طَائِفَةٍ (لِلتَّكْرَارِ مُطْلَقاً)(٢) وَيُحْمَلُ عَلَى المَرَّةِ بقَرِينَةٍ (٣).

(وَقِيلَ:)(٤) لِلتَّكْرَارِ (إِنْ عُلِّقَ بِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ) أَيْ بِحَسَبِ تَكْرَارِ المُعَلَّقِ بِهِ نَحْوُ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا [١٠٠] فَأَطَّهَرُواْ ﴾ [المائدة: ٦] و﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِ فَأَجْلِدُوا لَكُوبِدِيِّنْهُ المَائْةَ جَلْلَةً ﴾ [النور: ٢] تُكرَّرُ الطَّهَارَةُ وَالجَلْدُ بِتَكَرُّرِ الجَنابَةِ وَالزِّنا، وَيُحْمَلُ المُعَلَّقُ المَدْكُورُ عَلَى المَرَّةِ بِقَرِينَةٍ، كَمَا فِي أَمْرِ الحَجَ المُعَلَّقِ بِالإِسْتِطَاعَةِ، فَإِنْ لَمْ يُعَلَّقُ الأَمْرُ فَلِلْمَرَّةِ، وَيُحْمَلُ عَلَى التَّكْرَارِ بِقَرِينَةٍ.

(وَقِيلَ: بِالوَقْفِ) (٥) عَنْ المَرَّةِ وَالتَّكْرَارِ _بمَعْنَى أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا أَوْ لأَحَدِهِمَا وَلا نعْرِفُهُ _ قَوْلانِ (٦)، فَلاَ يُحْمَلُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا إلاَّ بقرينَةٍ.

وَمَنْشَأُ الْخِلْافِ(٧): اسْتِعْمَالُهُ فِيهِمَا كَأَمْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ،

⁽۱) هو محمود بن الحسن بن محمد الطبري، المعروف بابن القزويني، ينتهي نسبه إلى أنس ابن مالك في أخذ الأصول على يد أبي بكر الباقلاني، من تلاميذه أبو إسحاق الشيرازي، توفي سنة (٤١٤هـ). طبقات السُّبكي: ٥/ ٣١٢.

⁽٢) أي سواء علن بشرط أو صفة أم لم يعلن.

⁽٣) الإحكام للآمدي: ٢/ ١٧٣.

⁽٤) منهم البيضاوي، الغيت الهامع: ص٧٤٧.

 ⁽٥) ارتضاه القاضي أبو بكر ورجحه بعض المتأخرين، الغيث الهامع: ص٧٤٨.

⁽٦) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما قولان، أي من قال بالوقف فريقان: فريت يقول: إنَّهُ مشتركٌ، ونتوقف عن أرادة المرة أو التكرار إلا بالقرينة، وفريق يقول: إنَّهُ مبهم يُرادُ أحدهما ولا نعرفه.

⁽٧) أي الآراء السَّابقة جميعها نشأت من أنَّ الأوامرَ تارةً يُراد بها التكرار، وتارةً المررة كما مثَّل الشارح.

وَأُمْرِ (١) الصَّلاَةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْم.

فَهَلْ هُو حَقِيقَةٌ فِيهِمَا؛ لأِنَّ الأَصْلَ فِي الاسْتِعْمَالِ الحَقِيقَةُ؟ أَوْ فِي أَوَّ مَنْ الاسْتِعْمَالِ الحَقِيقَةُ؟ أَوْ هُوَ لِلتَّكْرَارِ؛ لأَنَّهُ الأَغْلَبُ؟ أَوْ أَحَدِهِمَا؛ حَذَراً مِنْ الاشْتِرَاكِ وَلاَ نَعْرِفُهُ؟ أَوْ هُوَ لِلتَّكْرَارِ؛ لأَنَّهُ الأَغْلَبُ؟ أَوْ المَشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا؛ حَذَراً مِنْ الاشْتِرَاكِ المَشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا؛ حَذَراً مِنْ الاشْتِرَاكِ وَالمَجَازِ؟ وَهُوَ الأَوَّلُ الرَّاجِحُ(٢).

وَوَجْهُ القَوْلِ [بالتَّكْرَارِ فِي المُعَلَّقِ] (٣) أَنَّ التَّعْلِيقَ بِمَا ذُكِرَ مُشْعِرٌ بِعِلَيَّتِهِ، وَالحُكْمُ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ عِلَّتِهِ.

وَوَجْهُ ضَعْفِهِ أَنَّ التَّكْرَارَ حِينَئِذٍ _ إِنْ سُلِّمَ مُطْلَقاً _ أَيْ فِيمَا إِذَا ثَبَتَتْ عِلَيْهُ المُعَلَّقِ بِهِ مِنْ خَارِجٍ أَوْ لَمْ تَثْبُتْ لَيْسَ مِنْ الأَمْرِ (٤).

ثُمَّ التَّكْرَارُ _عِنْدَ الأُسْتَاذِ^(٥) وَمُوافِقِيهِ حَيْثُ لا بَيَانَ لأَمَدِهِ _ يَسْتَوْعِبُ^(١) مَا يُمْكِنُ مِنْ زَمَانِ الْعُمْرِ ؛ لإنْتِفَاءِ مُرَجِّحِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ (٧).

⁽١) لفظ (أمر) ساقط من: (ج).

⁽٢) وهو أنه للماهيَّة وتَصْلُح للتكرار وللمرَّة.

⁽٣) في (ب): بتكرار المعلق.

⁽٤) والخلافُ جارٍ في صيغة افعل، وإنْ وجد تكرارٌ فهو لدليلٍ آخر، جعل الأمر يُراد به التكرار.

⁽٥) المراد به أبو إسحاق الشيرازي.

⁽٦) جملةُ يستوعبُ خبرٌ لمبتدأٍ هو لفظ التكرار، أي يستوعبُ جميع أجزاء العمر دون تخصيصٍ لوقتٍ دون آخرَ إلا أوقات أمورٍ ضروريةٍ كأوقات النَّومِ والأكلِ والشَّربِ والأمور الضروريَّة الأخرى، فإنَّ التكرار للفعل لا يشملها.

⁽٧) أما إذا بيَّنَ مع الأمر أمَدَهُ، فالتكرار ينقطعُ بانتهاء أمَدِ المدَّة.

فَهُمْ يَقُولُونَ بِالتَّكْرَارِ فِي [المُعَلِّقِ بِتَكْرَارِ] (١) المُعَلِّقِ بِهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى (٢). وَبِالتَّكْرَارِ فِيهِ إِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ المُعَلِّقُ بِهِ حَيْثُ لا قَرِينَةٌ عَلَى المَرَّةِ (٣)، فَلِهَذَا قَالَ المُصَنِّفُ مُطْلَقاً.

⁼ كما لو قال: صلّ ما دُمْت قادراً على تحريك رأسِك، فإنَّهُ ينقطعُ الأمرُ عند العجز عن التحريك.

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٢) أي مذهبهم: أنَّ الأمرَ يدلُّ على التَّكرار دائماً ولو خلا من الشرط والصفة، إذن فمعهما يكون التَّكرار من باب أولى.

⁽٣) أيضاً يقولون إنَّهُ يدلُّ على المرّة إنِ اقترنت معه قرينتها ولو كان معلقاً على شرط كان قال: إنْ دخلت المسجد فصلِّ مرةً واحدةً، فهنا الصلاة لمرة واحدة ولا أثر للشرطِ فلا تجب الصلاة لكلِّ دخولِ إلى المسجد.



(وَلاَ لِفَوْرٍ خِلاَفاً لِقَوْمٍ) فِي قَوْلِهِمْ إِنَّ الأَمْرَ لِلْفَوْرِ _أَيْ المُبَادَرَةِ عَقِبَ وُرُودِهِ بِالفِعْلِ _ وَمِنْهُمْ القَائِلُونَ لِلتَّكْرَادِ.

(وَقِيلَ(١): لِلْفَوْرِ، أَوْ العَزْمِ) فِي الحَالِ عَلَى الفِعْلِ بَعْدُ.

(وَقِيلَ:)(٢) هُوَ (مُشْتَرَكُ) بَيْنَ الفَوْرِ وَالتَّرَاخِي أَيْ التَّأْخِيرِ.

(وَالمُبَادِرُ) بِالفِعْلِ (مُمْتَثِلٌ^(٣) خِلافاً لِمَنْ مَنَعَ) امْتِثَالَهُ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ الأَمْرُ لِلتَّرَاخِي.

(وَمَنْ وَقَفَ) عَنْ الامْتِثَالِ وَعَدَمِهِ؛ بنَاءً عَلَى قَوْلِهِ: لا نَعْلَمُ أَوُضعَ الأَمْرُ لِلنَّرَاخِي؟ لِلْفَوْرِ أَمْ لِلتَّرَاخِي؟

وَمَنْشَأُ الْخِلافِ(٤): اسْتِعْمَالُهُ فِيهِمَا كَأَمْرِ الإِيمَانِ وَأَمْرِ الْحَجِّ(٥).

⁽١) هو ما اختاره أبو بكر الباقلاني، الغيث الهامع: ص٤٤٩.

⁽٢) قاله البيضاوي وجماعة، الغيث الهامع: ص٩٤٩.

⁽٣) أي من يُشرع فيه يُعدُّ مُمتثلاً؛ لأنَّهُ نفذ الفور وإنْ لم يُكمل الفعل.

⁽٤) أي الخلاف في كونِهِ للفُور أو للتراخي، وما تقدم من آراء.

 ⁽٥) فالإيمان على الفور، والحجُّ على التراخي عند الشافعيَّة، فمن نَظَر إلى فوريَّة الإيمان
 قال: الأمرُ يقتضي الفوريَّة، ومن نظر إلى أمر الحجِّ قال بالتراخي.

وَإِنْ كَانَ التَّرَاخِي فِيهِ غَيْرَ وَاجِبٍ (١) فَهَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا (٢)؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي الاسْتِعْمَالِ الحَقِيقَةُ (٣)؟ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا ؛ حَذَراً مِنْ الاسْتِرَاكِ وَلاَ نَعْرِفُهُ (٤)؟

أَوْ هُوَ لِلْفَوْرِ؛ لأَنَّهُ الأَحْوَطُ؟ (٥) أَوْ التَّرَاخِي؛ لأَنَّهُ يَسُدُّ عَنْ الفَوْرِ بِخِلاَفِ العَكْسِ؛ لإِمْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ؟ (٦) أَوْ فِي القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا؛ حَذَراً مِنْ الاشْتِرَاكِ وَالمَجَازِ؟ وَهُوَ الأَوَّلُ الرَّاجِحُ، أَيْ طَلَبُ المَاهِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِوَقْتِ مِنْ فَوْرٍ أَوْ تَرَاخٍ (٧).

⁽١) أي على هذا القول.

 ⁽٢) أي الأمر يكونُ حقيقةً في الفورِ والتراخي على حدٌّ سواء.

⁽٣) فيكون مشتركاً.

⁽٤) وهو القول بالتوقف.

⁽٥) في(ط): الأحوط.

⁽٦) فمن وجب عليه فعل صلاة، وقلنا بالتراخي، فإنَّهُ إنْ أداها سدَّت كما لو أداها فوراً. ومع القول بالتراخي، لو قدَّم الفعل فوراً لم يسدَّ عن التراخي؛ لأنَّهُ أدَّاهُ قبل وقته؛ لامتناع تقديم المأمور به المطلوب تراخيه؛ لأنَّهُ يمنع تقديمه عن وقت تراخه.

⁽٧) هنا قد بيَّن أسباب الخلاف بذكر كلِّ رأي مع مُستندِهِ .

مَسْأَلَةً [هل الأَمْرُ بَأَداءِ الواجِبِ أَمْرٌ بِقَضائِه؟]

قَالَ أَبُو بَكْرِ (الرَّاذِيِّ)(۱) مِنَ الحَنفِيَّةِ (وَ) الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ (الشَّيرَاذِيُّ) مِنْ المُعْتَزِلَةِ (الأَمْرُ) بشَيْءَ مُؤَقَّتٍ (يَسْتَلْزِمُ مِنْ الشَّعْرَلَةِ (الأَمْرُ) بشَيْءَ مُؤَقَّتٍ (يَسْتَلْزِمُ الفَضَاءَ)(۲) لَهُ إِذَا لَمْ يُفْعَلْ فِي وَقْتِهِ ؛ لإِشْعَارِ الأَمْرِ بطَلَب اسْتِدْرَاكِهِ ؛ لإِنْ القَصْدَ مِنْهُ الفِعْلُ.

(وَقَالَ الأَكْثَرُ: القَضَاءُ بأَمْرٍ جَدِيدٍ) كَالأَمْرِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «مَنْ نَسِىَ الصَّلاَةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»(٣).

⁽۱) هو الإمام الكبير أحمد بن علي أبو بكر الرَّازِي المعروف بالجصَّاص، كان إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته، مشهوراً بالزهد والورع، له مؤلفات كثيرة منها أحكام القرآن، توفي سنة (۳۷۰هـ)، الفوائد البهية: ص ۲۷.

⁽٢) فإذا قال تعالى: ﴿ أَقِرِ الصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الاسراء: ٧٨]، فإنَّ وجوبَ أدائِها في وقتها منصوصٌ عليه بهذه الآية، ولكنْ إذا لم تُصَلَّ في وَقتِها وجَبَ قَضاؤها، هذا مما لا خلاف فيه، ولكنَّ الخلاف هل وجوبُ القضاء ثَبتَ بهذه الآية، أو هذه خاصة بوجوب الأداء، والقضاء بدليلٍ أو أمرٍ آخر؟ فهؤلاء يَرونَ آية الأداء تستلزمُ وجوبَ القضاء؛ لأنَّ المقصودَ منها إيجادُ الفعل في الوقت أو خارجه، أصول السرخسى: ١/ ٤٦، والبزدوى: ١/ ١٣١.

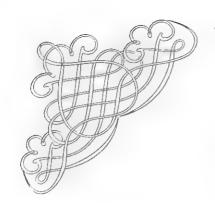
⁽٣) انظر المستصفى: ص٧٦، والتبصرة: ص٩٤، والمغني: ١٢١/١٧.

وَفِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنْ الصَّلاَةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»(١).

وَالْقَصْدُ مِنْ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ الْفِعْلُ فِي الْوَقْتِ لَا مُطْلَقاً.

وَالشِّيرَازِيُّ مُوَافِقٌ لِلأَكْثَرِ - كَمَا فِي لُمَعِهِ وَشَرْجِهِ - فَذِكْرُهُ مِنْ الأَقَلَّ

⁽١) البخاريّ، في مواقيت الصلاة، باب من نسيّ صلاة: (٥٩٧)، ومسلم، باب قضاء الصلاة الفائتة: (١٥٦٧).





[الإجزاء للفعل]

(وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْإِثْيَانَ بِالْمَأْمُورِ بِهِ) أَيْ بِالشَّيْءِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أُمِرَ بِهِ (يَسْتَلْزِمُ الْإِجْزَاءَ) (١) لِلْمَأْتِيِّ بِهِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِجْزَاءَ الْكِفَايَةُ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ وَهُوَ الرَّاجِحُ كَمَا تَقَدَّمَ (٢).

وَقِيلَ^(٣): لا يَسْتَلْزِمُهُ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطُ القَضَاءِ؛ لِجَوَازِ أَنْ لا يُسْقِطَ المَأْتِيُّ بهِ القَضَاءَ: بأَنْ يَحْتَاجَ إِلَى الفِعْلِ ثَانِياً، كَمَا فِي صَلاَةِ مَنْ ظَنَّ الطَّهَارَةَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ حَدَثُهُ.

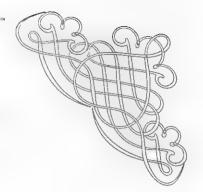
⁽١) أي إذا أمر الشَّارع بفعلٍ فأتى به المكلَّف، هل يلزمُ من الإتيان به الإجزاء عن المطالبة به ولو لم يسقط القضاء خلاف؟

فالأصحُّ: إِنَّهُ يُجزى مُ وَلَوْ في واقعهِ لا يُعتدُّ به، بل يعادُ كما مثَّل في صلاةِ من ظنَّ الطهارة.

ومن يرى أنَّ صحة الفعل لا تحصل إلا بإسقاط القضاء، فصلاة ظانَّ الطهارة غير مجزية.

⁽۲) في (۱۲/۱).

⁽٣) هو قول أبي هاشم وعبد الجبار. الغيث الهامع: ص٢٥١.



[الأَمْرُ بِأَمْرِ الغَيْرِ]

(وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ الأَمْرَ) لِلْمُخَاطَب (بالأَمْرِ) لِغَيْرِهِ (بالشَّيْءِ) نَحْوُ: ﴿ وَأَمْرَ الْمَكَ بِالشَّيْءِ) نَحْوُ: ﴿ وَأَمْرَ الْمَكَ بِالشَّيْءِ (١٠٠) (لَيْسَ أَمْراً) لِذَلِكَ الغَيْرِ (بهِ) أَيْ بالشَّيْءِ (١٠٠. وَقِيلَ (٢٠): هُوَ أَمْرٌ بهِ، وَإِلاَّ فَلاَ فَائِدَةَ لِغَيْرِ المُخَاطَب (٣٠).

وَقَدْ تَقُومُ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ المُخَاطَب مَأْمُورٌ بِذَلِكَ الشَّيْءِ كَمَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: ﴿ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ ﴿ كَالَقَ امْرَأَتَهُ _ وَهِيَ حَاثِضٌ _ فَذَكَرَ ذَلِكَ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: ﴿ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ ﴿ كَالَّقَ امْرَأَتَهُ _ وَهِيَ حَاثِضٌ _ فَذَكَرَ ذَلِكَ

⁽١) لو قال محمدٌ لخالد: اذهب وأُمُرُ علياً، وقبل له: زَكِّ مالك، فهبل يقبال: إنَّ محمداً قد أمر علياً بالزكاة، الأصح أنَّة ليس أمراً له، بل الأمرُ صدر إلى المخاطب وهو خالدٌ المكلَّف بالأمر، فهو ليس أمراً من الآمر الأول لذلك الغير.

 ⁽۲) نقله العالمي عن بعض الحنفية، الغيث الهامع: ص٢٥١، وهو رأي المالكية.
 البناني: ١/ ٣٨٤.

⁽٣) أي الفائدة تكونُ محصورةً بخالدِ الذي هو مخاطبٌ، وليس فيه فائدة لعليّ فلا يسمَّى مأموراً، والواقع إنّهُ صارَ مأموراً، فَأَمْرُ ربِّ الأسرة أنْ يأمَرَ أهلهُ بالصلاة، هو أمرٌ للأسرة على هذا الرأي، وليس أمراً لهم على الرأي الراجح.

⁽٤) هو أشهر من أن يُعرَّف: عبدالله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن، صحابيٌّ جليلٌ أسلم مع أبيه وهـو صغير، وهاجر قبل أبيه، كان من أهل العلـم والـورع، شديد التحري لآثار النبي ﷺ، توفي بمكة سنة (٧٣ه)، الاستيعاب: ٣/ ٩٣٣.

عُمَرُ لِلنَّبِيِّ عِلِي اللَّهِ فَقَالَ: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ١١٠٠.

⁽۱) البخاري، في الطلاق، باب قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ (٥٢٥١)، ومسلم، في الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض: (٣٦٣٧).

والقرينة هي أنَّه قال: فَلْيراجعُها _ بلام الأمر _ إذن هنا الأمرُ موجَّهُ إلى ابن عمر، وليس أمراً لعمر، وأمَرَ عمر هو قوله: مره فقط.



(وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ الآمِرَ) بالمَدِّ (بلَفْظِ يَتَنَاوَلُهُ) كَمَا فِي قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: أَكْرِمْ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْك _وقَدْ أَحْسَنَ هُوَ إِلَيْهِ _ (دَاخِلٌ فِيهِ) (١) أَيْ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ لِيَتَعَلَّقَ بِهِ مَا أَمَرَ بِهِ (٢).

وَقِيلَ (٣): لا يَدْخُلُ فِيهِ ؛ لِبُعْدِ أَنْ يُرِيدَ الآمِرُ نَفْسَهُ.

وَسَيَأْتِي تَصْحِيحُهُ فِي مَبْحَثِ العَامِّ(1) بحسب مَا ظَهَرَ لَهُ فِي المَوْضِعَيْن (٥). المَوْضِعَيْن (٥).

⁽۱) صورة ذلك، لو قال رجلٌ لابنه وهو جالسٌ مع رجالٍ في مجلسٍ: قَسَّمْ هذه الحلوى على الحضور، والأب حاضرٌ معهم، فهذا الأمرُ يشملُ الجميع بما فيهم الأب.

⁽٢) هذه المسألة لا تنطبق على أوامر الله ، بل على أوامر رسوله ﷺ ؛ لأنَّهُ مكلَّفٌ أيضاً . فلو قال ﷺ للحاضرين: (قومُوا لسيِّدِكم) كما فعل مع سعد بن معاذ ، فإنَّ القيام يشمله على الراجح .

⁽٣) هو للشافعي وصححه القاضي. الغيث الهامع: ص٢٥٢.

⁽٤) ني (٢/٥٢٢).

⁽٥) هنا الآمر لا يدخل؛ لأنَّهُ لا يأمر الأمر نفسه، وهناك لفظُ جاء بلفظ العموم، فهو =

وَقَدْ تَقُومُ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الدُّخُولِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ لِعَبْدِهِ: تَصَدَّقْ عَلَى مَنْ دَخَلَ دَارِي _وَقَدْ دَخَلَهَا هُوَ _ (١).

(وَ) الأَصَــُّ (أَنَّ النِّيَابَةَ تُدْخِلُ المَأْمُورَ) بهِ مَالِيّاً كَالزَّكَـاةِ (٢)، أَوْ بَـدَنِيّاً كَالحَجِّ بشَرْطِهِ (إلاَّ لِمَانِع) كَمَا فِي الصَّلاَةِ (٣).

وَقَالَتْ المُعْتَزِلَةُ: لا يَدْخُلُ البَدَنِيَّ؛ لأَنَّ الأَمْرَ بهِ إِنَّمَا هُوَ لِقَهْرِ النَّفْسِ وَكَسْرِهَا بفِعْلِهِ، وَالنِّيَابَةُ تُنَافِي ذَلِكَ، إِلاَّ لِضَرُورَةٍ كَمَا فِي الحَجِّ. قُلْنَا: لا تُنَافِيهِ^(٤)؛ لِمَا فِيهَا مِنْ بَذْلِ المُؤْنَةِ أَوْ تَحَمُّل المِنَّةِ.

⁼ يدخلُ، فإذا قال: كلُّ الحاضرين مأجورون دخل هو معهم.

⁽١) فهنا القرينة: إنَّ الصدقة لا ترجع إلى صاحبها؛ لأنَّهُ لا يُثاب إذا عادت إليه، فالمراد غيره.

⁽٢) فإذا قال له: زَكِّ مالك، فإنَّه مأمورٌ بأدائها هو أو نائبه.

 ⁽٣) المفروض دخول النّيابة في الصلاة، لكن لم تدخل لمانع، وهو قوله ﷺ:
 (لا يُصلّين أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ).

⁽٤) أي لا تنافي التكليف، فإنَّ النيابة يحصل معها الكلفة ببذل المال للنائب، وإن تبرع بالعمل فإنَّه سيَمُنُّ على من ناب عنه، وكلُّ ذلك فيه كُلفة على النَّفس.

مَسْأَلَةٌ [الأَمْرُ بِالشَّيءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدَّه]

(قَالَ الشَّيْخُ) أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ (وَالقَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ (الأَمْرُ الْأَمْرُ النَّافِيِّ بَشَيْءٍ مُعَيَّنٍ) إِيجَاباً أَوْ نَذْباً (نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ الوُجُودِيِّ) تَحْرِيماً أَوْ كَرَاهَةً (١)، وَاحِداً كَانَ الضِّدُّ كَضِيدً السُّكُونِ، أَيْ التَّحَرُّكِ، أَوْ أَكْثَرَ، كَضِيدً القِيَام، أَيْ القَّعُودِ وَغَيْرِهِ.

(وَعَنْ القَاضِي) آخِراً " أَنَّهُ (يَتَضَمَّنُهُ (٣) وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى التَّضَمُّنِ

وعلى الثاني: تدلُّ على طلب الفعل مطابقةً، وعلى النَّهي عن ضده التزاما. أنظر: الإحكام للآمدي: ٢/ ١٩١ والمحصول: ١/ ٢٩٤.

⁽١) فإذا قال: صلِّ الظُّهر، فهو نهيٌ عن ترك الصلاة، نهيُ تحريم، وإذا قــال: صــلِّ الضحى، فهو نهيٌ عن ترك صلاتها، نهي كراهة.

⁽٢) منصوبٌ على أنَّهُ نعتٌ لمنعوت مقدَّر، والمنعوتُ منصوبٌ بفعلٍ محذوف، ويكون الكلامُ: يقول قولاً آخراً، _بمد الهمزة وكسر الخاء _ أي هو قولٌ للأشعريِّ متأخرٌ عن الأول.

⁽٣) أي صيغة الأمر (إفعل) ليست دالّـةً على طلب الفعل، والنّهيُ عن عدم الفعل، بل هي دالةٌ على طلب وقوع الفعل، ويلزم من ذلك النّهي عن ترك فعله، فعلى الأول: إنّ افعل كما أنّ دلالتها على طلبٍ وجودِ الفعل مطابقة، كذلك تدلُّ على النّهي عن الفعل مطابقة.

(عَبْدُ الجَبَّارِ، وَأَبُو الحُسَيْنِ، وَالإِمَامُ) الرَّازِيّ، (وَالآمِدِيُّ)، فَالأَمْرُ بِالسُّكُونِ مَثَلًا _أَيْ طَلَب الكَفِّ عَنْهُ _ بالسُّكُونِ مَثَلًا _أَيْ طَلَب الكَفِّ عَنْهُ _ أَوْ هُوَ نَفْسُهُ، بِمَعْنَى أَنَّ الطَّلَبَ وَاحِدٌ هُوَ بالنِّسْبَةِ إِلَى السُّكُونِ أَمْرٌ وَإِلَى التَّحَرُّكِ نَهْ يُ إِلَى السُّكُونِ أَمْرٌ وَإِلَى التَّحَرُّكِ نَهْ يُ إِلَى السُّكُونِ أَمْرٌ وَإِلَى التَّحَرُّكِ نَهْ يُ إِلَى السَّكُونِ أَمْرٌ وَإِلَى التَّحَرُّكِ نَهْ يُ إِلَى السَّكُونِ أَمْرٌ وَإِلَى التَّحَرُّكِ نَهْ يُ إِلَى السَّكُونِ أَمْرٌ وَإِلَى التَّحَرُّكِ فَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى شَيْءٍ قُرْباً وَإِلَى آخَرَ بُعْداً لاَكُونَ الشَّيْءُ الوَاحِدُ بالنَّسْبَةِ إِلَى شَيْءٍ قُرْباً وَإِلَى آخَرَ بُعْداً لاَكُ

وَدَلِيلُ القَوْلَيْنِ: أَنَّهُ لَمَّا لَم يَتَحَقَّقُ المَأْمُورُ بِهِ بِدُونِ الكَفِّ عَنْ ضِلَّهِ كَانَ (٣) طَلَبُهُ طَلَباً لِلْكَفِّ أَوْ مُتَضَمِّناً لِطَلَبِهِ.

وَلِكَوْنِ⁽¹⁾ النَّفْسِيِّ هُوَ الطَّلَبَ المُسْتَفَادَ مِنْ اللَّفْظِ سَاغَ لِلْمُصَنِّفِ نَقْلُ التَّضَمُّنِ فِيهِ عَنْ الأَوَّلَيْنِ^(٥)، وَإِنْ كَانَا مِنْ المُعْتَزِلَةِ المُنْكِرِينَ لِلْكَلاَمِ النَّفْسِيِّ (٦). (وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَزَالِيُّ) هُوَ (لا عَيْنُهُ وَلاَ يَتَضَمَّنُهُ) (٧).

⁽١) أي لفظ (اسكن) أمرٌ ونهيٌّ، أمرٌ بالنسبة لطلب السكون، ونهيٌّ لطلب ترك التحرك.

⁽٢) الأولى أن يقول قريباً بعيداً؛ لأنَّهُ وصفٌ للشيء الذي هو اسم، يكون وهما خبران لها.

⁽٣) جواب لما.

⁽٤) في (ب): أو.

⁽٥) وهما عبد الجبار وأبو الحسين، ووصفهما بالأولين بالنسبة للآمدي، وإلا فالقاضي أبو بكر الباقلاني قبلهما.

⁽٦) هذه المسألة في الكلام النفسي، وعبد الجبار وأبو الحسين من المعتزلة لا يقولون بالكلام النفسي، فكيف جعلهما مع من يقول: بأنَّ النَّهي يدلُّ عليه الأمر ضمناً. أجاب: بأنَّ المراد بالأمر الطلب، والطلب يُستفادُ من اللفظي، والطلبُ موجودٌ عند الأشاعرة والمعتزلة، إلا أنَّهم يختلفون فأهلُ السُّنَّة يرونه الكلام النفسي، والمعتزلة يرونه الكلام اللفظي.

⁽٧) أي لا عين الأمر ولا لازِمَه، البرهان: ١/ ٢٥٧، والمنخول: ص١١٤.

وَالْمُلاَزَمَةُ فِي الدَّلِيلِ مَمْنُوعَةٌ (١)؛ لِجَوَازِ أَنْ لا يَحْضُرَ الضَّدُّ حَالَ الأَمْرِ، فَلا يَكُونُ مَطْلُوبَ الكَفِّ بِهِ (١).

(وَقِيلَ^(٣): أَمْرُ الوُجُوبِ يَتَضَمَّنُ فَقَطْ) أَيْ دُونَ أَمْرِ النَّدْب، فَلاَ يَتَضَمَّنُ النَّهْيَ عَنْ الضِّدِّ؛ لأِنَّ الضِّدِّ فِيهِ لا يَخْرُجُ بهِ عَنْ أَصْلِهِ مِنْ الجَوَازِ، بخِلاَفِ النَّهْيَ عَنْ الضِّدِّ فِي أَمْرِ الوُجُوب؛ لإقْتِضَائِهِ الذَّمَّ عَلَى التَّرْكِ(٤).

وَاقْتَصَرَ عَلَى التَّضَمُّنِ (٥) _ كَالآمِدِيِّ _ وَإِنْ شَمِلَ قَوْلُ ابْنِ الحَاجِبِ «مِنْهُمْ مَنْ خَصَّ الوُجُوبَ دُونَ النَّدْبِ» (٦) العَينَ أَيْضاً ؟ أَخْذا بالمُحَقَّقِ .

⁽١) أي في قوله: ودليلُ القولين، والملازمة هي قوله: إنَّهُ لمَّا لم يتحقق المأمور به بدون الكفِّ عن ضده، كان طلبُهُ طلباً للكفِّ، أو متضمّناً لطلبه.

 ⁽٢) بيّـنَ وجه منع الملازمة إذ الملازمة ذهنيّة، وربما يأمر إنسان وهو خال الذهن عن إرادة ترك الضد فلا تلازم.

 ⁽٣) هو قول بعض المعتزلة، وهو قول للأشعري وأتباعه، الغيث الهامع: ص٤٥٥؟
 ومختصر بن الحاجب: ٢/ ٨٨.

⁽٤) أي أمر الندب قد لا يقصد النَّهْي به؛ لأنَّهُ لو فعل ضده فلا ذم عليه، أما الواجب فإنَّ ضدَّه إذا لم يترك يذمُّ، فيلزم من ذلك أنَّه نهيٌ عن ضدَّه.

⁽٥) أي السُّبكي عندما ذكر القول الأخير، وهو أنَّ أمر الوجوب يتضمن النَّهي لا أمر النَّدب، اقتصر على تضمين النَّهي ولم يذكر عن النَّهي، ونصَّ ابنُ الحاجب عندما أطلق أراد شمول الإثنين، ذكر الشارح علَّة الاقتصار فإنَّه أخذ بالمحقق وهو التضمن في الوجوب؛ لأنَّهُ قال به الكل، والعين لم يقل بها إلا ابنُ الحاجب من خلال إطلاق نصَّه.

⁽٦) نص ابن الحاجب مختصر المنتهى: ٢/ ٨٨.

وَاحْتَرَزَ بِقُوْلِهِ مُعَيَّنِ: عَنْ المُبْهَمِ (١) مِنْ أَشْيَاءَ فَلَيْسَ الأَمْرُ بِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَاصَدَقَه نَهْياً عَنْ ضِدِّهِ مِنْهَا، وَلاَ مُتَضَمِّناً لَهُ قَطْعاً.

وَبِالوُجُودِيِّ: عَنْ الْعَدَمِيِّ (٢) _أَيْ تَرْكِ المَأْمُورِ بِهِ _ فَالأَمْرُ نَهْيُ (٣) عَنْهُ، أَوْ يَتَضَمَّنُهُ قَطْعاً.

وَالتَّضَمُّنُ هُنَا يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالإِسْتِلْزَامِ؛ لاِسْتِلْزَامِ الكُلِّ لِلْجُزْءِ (١٠).

(أَمَّا) الأَمْرُ (اللَّفْظِيُّ فَلَيْسَ عَيْنَ النَّهْيِ) اللَّفْظِيِّ قَطْعاً (وَلاَ يَتَضَمَّنُهُ عَلَى الأَصْحِّ)(٥).

وَقِيلَ⁽¹⁾: يَتَضَمَّنُهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ: إذَا قِيلَ أُسْكُنْ مَـثَلاً فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لا تَتَحَرَّكُ أَيْضاً؛ لأَنَّهُ لا يَتَحَقَّقُ السُّكُونُ بدُونِ الكَفِّ عَنْ التَّحَرُّكِ (⁽⁾.

 ⁽۱) مثال المبهم أن يقول: (افعل شيئاً) فما صدقه أفراد مبهمة لا يمكن معرفتها،
 وتشخيصُها فكيف يكونُ نهياً عن أضدادها.

⁽٢) أي لا بدَّ من كون الأمر بالشيء نهياً عن ضدًه أن يكون ذلك الضدُّ نهياً وجوديًا، فإذا قلنا: (اسكن) فهو نهيٌ عن التحرك الوجودي، وهو الذي جرى فيه الخلاف. أما العدمي، ففي المثال المذكور العدمي: تركُ السكون المأمور به، فإنَّه نهيٌ عنه أو متضمنٌ له قطعاً.

⁽٣) في (ب): منهي.

⁽٤) فإذا قلنا: اسكن فكأنَّها مركبةٌ من جزئين: طلبٌ حصولِ السُّكونِ، وعدمُ التحرك، فعدم التحرُّكِ صارَ جزءٌ من معنى اسكن، والكلُّ يستلزم الجزء قطعاً.

⁽٥) رجَّحَ أَنَّ اللفظي ليس نهياً عن ضده، إذ قد يتلفظ الآمر ولا يقصد بأمره النَّهْي عن ضده، أما النفسي فلا يتحققُ إلا بتركِ الضَّد.

⁽٦) ينقل عن أبي بكر الباقلاني، الغيث الهامع: ص٢٥٥.

⁽٧) وأرى أنَّ هذا هو الأصح؛ لأنَّهُ من ينطق بكلمة اسكت، فإنَّه قطعاً يريدُ: =



(وَأَمَّا النَّهْيُ) النَّفْسِيُّ عَنْ شَيْءٍ تَحْرِيماً أَوْ كَرَاهَةً (١):

(فَقِيلَ)(٢) هُوَ (أَمْرٌ بالضِيِّدِ) لَهُ إِيجَاباً أَوْ نَـدْباً قَطْعاً ؛ بنَـاءً عَلَـى أَنَّ المَطْلُوبَ فِي النَّهْيِ فِعْلُ الضِيِّدِ.

وَقِيلَ^(٣): لا. . . قَطْعاً ؛ بنَاءً عَلَى أَنَّ المَطْلُوبَ فِيهِ انْتِفَاءُ الفِعْلِ ، حَكَاهُ ابْنُ الحَاجِب دُونَ الأَوَّلِ^(٤).

وَتَرَكَهُ المُصَنِّفُ (٥)؛ لِقَوْلِهِ: إنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ فِي كَلام غَيْرِهِ.

(وَقِيلَ: عَلَى الخِلافِ) فِي الأَمْرِ، أَيْ إِنَّ النَّهْيَ أَمْرٌ بالضَّدِّ، أَوْ يَتَضَمَّنُهُ، أَوْ لا...ولا...، أَوْ نَهْ يُ التَّحْرِيمِ يَتَضَمَّنُهُ، أَوْ لا...ولا...، أَوْ نَهْ يُ التَّحْرِيمِ يَتَضَمَّنُهُ دُونَ الكَرَاهَةِ،

⁼ لا تتكلم، والله أعلم.

⁽۱) في(أ): وكرها.

⁽۲) هو قول القاضي أبي بكر في التقريب، الغيث الهامع: ص٢٢٥.

⁽٣) وهو قول أبي بكر الباقلاني في آخر مصنفاته، الغيث الهامع: ص٥٥٥.

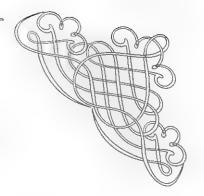
⁽٤) ابن الحاجب حكى عدم إرادة الأمر بضدِّ النَّهْي من النَّهْي، ولم يذكر أنه أمْرٌ بضده.

⁽٥) لم يذكر القول الثاني في المتن، بل ذكرهُ الشارح؛ لأنَّهُ لم يقف عليه عند غير ابن الحاجب.

وَتَوْجِيهُهَا ظَاهِرٌ مِمَا سَبَقَ.

وَالضِّدُّ إِنْ كَانَ وَاحِداً _كَضِدِّ التَّحَرُّكِ _ فَوَاضِحٌ، أَوْ أَكْثَرَ _كَضِدِّ القَّعُودِ _ أَيْ القِيَامِ وَغَيْرِهِ فَالكَلامُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُ أَيّاً كَانَ، وَالنَّهْ يُ اللَّفْظِيُّ لِيَّاسُ بِالأَمْرِ اللَّفْظِيِّ.





مَسْأَلَةٌ [الأَمْرُ إذا تَكَرَّر]

(الأَمْرَانِ) حَالَ كَوْنِهِمَا (غَيْرَ مُتَعَاقِبَيْنِ) بأَنْ يَتَرَاخَى وُرُودُ أَحَدِهِمَا عَنْ الآخَرِ بمُتَمَاثِلَيْنِ أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ (أَوْ) مُتَعَاقِبَيْنِ (بغَيْرِ مُتَمَاثِلَيْنِ) بعِطْفِ أَوْ دُونَهُ لَآخَوِ: اضْرِبْ زَيْداً وَأَعْطِهِ دِرْهَماً (غَيْرَانِ) فَيُعْمَلُ بهِمَا جَزْماً.

(وَالمُتَعَاقَبَانِ بمُتَمَاثِلَيْنِ وَلاَ مَانِعَ مِنْ التَّكْرَارِ) فِي مُتَعَلَّقِهِمَا مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا.

(وَالنَّانِي غَيْرُ مَعْطُوفٍ) نَحْوُ: صَلِّ رَكْعَتَيْنِ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ (قِيلَ (١٠): مَعْمُولٌ بِهِمَا)؛ نَظَراً لِلأَصْلِ أَيْ التَّأْسِيسِ.

(وَقِيلَ:)(٢) الثَّانِي (تَأْكِيدٌ)؛ نَظَراً لِلظَّاهِرِ.

(وَقِيلَ (٣): بالوَقْفِ) عَنْ التَّأْسِيسِ وَالتَّأْكِيدِ؛ لاحْتِمَالِهِمَا.

(وَفِي المَعْطُوفِ التَّأْسِيسُ أَرْجَحُ)؛ لِظُهُورِ العَطْفِ فِيهِ.

(وَقِيلَ (١٤): التَّأْكِيدُ) أَرْجَحُ؛ لِتَمَاثُلِ المُتَعَلِّقَيْنِ.

⁽١) ينسب للأكثر، الغيث الهامع: ص٢٥٦_٧٥٧.

⁽٢) هو قول أبي بكر الصيرفي، المصدر السابق.

⁽٣) هو قول أبي الحسين البصري، المصدر السابق.

⁽٤) يرى الصفي الهندي أنه موضع اتفاق، المصدر السابق.

(فَإِنْ رُجِّحَ التَّأْكِيدُ) عَلَى التَّأْسِيسِ (بعَادِيِّ) وَذَلِكَ فِي غَيْرِ العَطْفِ نَحْوُ: اسْقِنِي مَاءً، وَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، فَإِنَّ العَادَةَ بانْدِفَاعِ الحَاجَةِ اسْقِنِي مَاءً، وَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، فَإِنَّ العَادَةَ بانْدِفَاعِ الحَاجَةِ بمرَّة فِي الثَّانِي تَرَجَّحَ التَّأْكِيدُ^(٢) (قُلِمَّمَ) التَأْكِيدِ؛ لرُجْحَانِهِ.

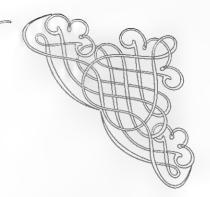
(وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُرَجَّحْ التَّأْكِيدُ بالعَادِيِّ وَذَلِكَ فِي العَطْفِ لِمُعَارَضَتِهِ لِلْعَادِيِّ (فَالوَقْفُ) عَنْ التَّأْسِيسِ لَيْتُ لا عَادِيٍّ (فَالوَقْفُ) عَنْ التَّأْسِيسِ وَلْعَادِيٍّ (فَالوَقْفُ) عَنْ التَّأْسِيسِ وَالتَّأْكِيدِ؛ لاِحْتِمَالِهِمَا.

وَإِنْ مَنَعَ مِنْ التَّكْرَارِ العقلُ، نَحْوُ: أُقْتُلْ زَيْداً أُقْتُلْ زَيْداً، أَوْ الشَّرْعِ نَحْوُ: اعْتِقْ عَبْدَك اعْتِقْ عَبْدَك، فَالثَّانِي تَأْكِيدٌ قَطْعاً وَإِنْ كَانَ بِعَطْفٍ.

⁽١) وهو اسقني ماء اسقني ماء؛ لأنَّ العادة تقتضي أن لا يسقى مرتين في آنٍ واحد.

⁽٢) لأَنَّ النَّكرة إذا أعيد لفظها معرفاً بأل فيراد بالثانية نفس الأول، مثل قول تعالى: (فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ).





[مَبْحَثُ النَّهْي]

(النَّهْيُ) النَّفْسِيُّ (اقْتِضَاءُ كَفَّ عَنْ فِعْلِ لا بقولِ كُفَّ) وَنَحْوِهِ _كَذَرْ وَدَعْ _ فَإِنَّ مَا هُوَ كَذَلِكَ أَمْرٌ كَمَا تَقَدَّمَ (١١).

وتَنَاوَلَ الإقْتِضَاءُ الجَازِمُ (٢) وَغَيْرَهُ.

وَيُحَدُّ أَيْضاً: بالقَوْلِ المُقْتَضِي لِكَفِّ إِلَحْ". . . كَمَا يُحَدُّ اللَّفْظِيُّ : بالقَوْلِ الدَّالُ عَلَى مَا ذُكِرَ.

وَلاَ يُعْتَبَرُ فِي مُسَمَّى النَّهْيِ مُطْلَقاً عُلُوٌّ وَلاَ اسْتِعْلاَءٌ عَلَى الأَصَحِّ كَالأَمْرِ(١).

(وَقَضِيَّتُهُ الدَّوَامُ) عَلَى الكَفِّ (٥) (مَا لَمْ يُقَيَّدُ بِالمَرَّةِ) فَإِنْ قُيِّدَ بِهَا نَحْوُ: لا تُسَافِرْ اليَوْمَ؛ إذْ السَّفَرُ فِيهِ مَرَّةً مِنْ السَّفَرِ كَانَتْ قَضِيَّتَهُ.

⁽۱) في (۲/۹/۹).

⁽٢) الجازم يدل على التحريم، وغير الجازم يدلُّ على الكراهة.

⁽٣) في (ج): إلى آخره.

⁽٤) كما سبق في الأمر، (٢٩/٢).

 ⁽٥) أي الاستمرار في توجيه النّه إلى المكلف؛ إذ لا توجد لحظة ينقطع فيها
 التحريم، أو تنقطع الكراهة.

(وَقِيلَ^(۱)) قَضِيَّتُهُ الدَّوَامُ (مُطْلَقاً (۱) وَالتَّقْيلِيدُ بِالمَرَّةِ يَصْرِفُهُ عَنْ قَضِيَّتِهِ (۳).

⁽١) قال عنه العراقى: إنه غريب، الغيث الهامع: ص٢٥٨.

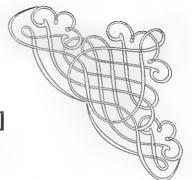
⁽٢) أي قيد أو لم يقيد، فالمقيَّد بحد ذاته يدلُّ على الدوام، والقيد يصرفه إلى المرَّة.

⁽٣) قوله فإنْ قيدًد. . . النح إنْ شرطية، وقيد فعل الشرط، وجواب الشرط جملة (من السفر كانت قضيته) في محلِّ جزم.

إعراب الجواب: كانت: كان، فعل ماضي، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، واسمها مستتر تقديره هي _أي المرَّة _ وقضيتَّه: قضيةً خبرها منصوب، وقضية: مضاف، والضمير مضاف إليه، ومن السفر: جار ومجرور متعلق بقوله قضيته.

أي إنَّ النَّهْي قضيته صارت للمرة عرف، من لفظ السفر المقيد باليوم، وإلا فالنهي للدوام في حدّ ذاته؟





[مَعانِي صِيْغَة النَّهِي]

(وَتَردُ صِيغَتُهُ) أَيْ لا تَفْعَلْ:

١ _ (لِلتَّحْرِيم) نَحْوُ: ﴿ وَلَانَقَرَبُوا ٱلزِّنَيَّ ﴾ [الإسراء: ٣٢] [أ/٥].

٢ - (وَالكَرَاهَةِ) ﴿ وَلَا تَيمَمُوا الْخَيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

٣ _ (وَالإِرْشَادِ) ﴿ لاَتَسْتَلُواعَنْ أَشْسِيَاهَ إِن تُبَدّ لَكُمْ تَسُوَّكُمْ ﴾ [الماندة: ١٠١].

٤ _ (وَالدُّعَاءِ) ﴿ رَبَّنَا لَا تُرْغَ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ٨].

٥ _ (وَبَيَانِ العَاقِبَةِ) ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَتًا بَلَ أَحْيَاهُ ﴾ [آل عمران: ١٦٩] أَيْ عَاقِبَةُ الجِهَادِ الحَيَاةُ لا المَوْتُ .

٦ ـ ٧ ـ (وَالتَّقْلِيلِ^(۱) وَالإَحْتِقَارِ) ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَّعَنَا بِهِ قَازُوَجَا مَا عَنْدَ اللهِ^(٣).
 مِنْهُمْ ﴾ [الحجر: ٨٨] أَيْ فَهُو قَلِيلٌ حَقِيرٌ، بِخِلاَفِ مَا عِنْدَ اللهِ^(٣).

وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الإِحْتِقَارِ جَعَلَهُ المَقْصُودَ مِنَ الآيةِ.

⁽١) في(أ): والتقييد.

⁽۲) (أزواجا منهم) ساقط من: (أ) و(ب).

⁽٣) راجع معانيها فيما ذكرنا في مصادر معاني الأمر في (٥٣٦/٢) هامش ١.

وَكِتَابَةُ المُصَنِّفِ التَّعْلِيلُ(١) _ المَأْخُوذُ مِنْ البُرْهَانِ(٢) _ بالعَيْنِ سَبْقُ

قَلَمٍ .

٨ _ (وَاليَأْسِ) ﴿ لَانْعَنْذِرُواْ ٱلْيُومِ ﴾ [التحريم: ٧].

(وَفِي الْإِرَادَةِ وَالتَّحْرِيمِ مَا) تَقَدَّمَ (فِي الْأَمْرِ) مِنْ الخِلافِ:

فَقِيلَ^(٣): لا تَدُلُّ الصِّيغَةُ عَلَى الطَّلَبِ إلاَّ إِذَا أُرِيدَ الدَّلالَةُ بِهَا عَلَيْهِ.

وَالجُمْهُورُ: عَلَى أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي التَّحْرِيمِ، وَقِيلَ^(٤): فِي الكَرَاهَةِ، وَقِيلَ^(٥): فِي الكَرَاهَةِ، وَقِيلَ^(٥): فِيهِمَا، وَقِيلَ^(٦): فِي أَحَدِهِمَا وَلاَ نَعْرِفُهُ.

⁽١) في (أ) و(ج) و(ط): التقليل.

⁽٢) البرهان: ١١٠/١.

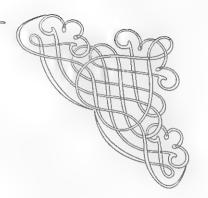
⁽٣) هو قول المعتزلة راجع الأمر، (٥٣١/٢).

⁽٤) راجع الندب (٥٤٢/٢)، والقائل أبو هاشم من المعتزلة.

⁽٥) القائل المرتضى من الشيعة، تشنيف المسامع: ١/٣٠٣.

⁽٦) راجع (٢/٣٤٥).





[تَكْرارُ النَّهْي]

(وَقَدْ يَكُونُ) النَّهْيُ (عَنْ وَاحِدٍ) وَهُوَ ظَاهِرٌ (وَ) عَنْ (مُتَعَدِّدٍ:

١ - جَمْعاً كَالحَرَامِ المُخَيَّرِ) نَحْوُ: لا تَفْعَلْ هَذَا أَوْ ذَاكَ، فَعَلَيْهِ تَـرْكُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ.
 أَحَدِهِمَا فَقَطْ فَلاَ مُخَالَفَةَ إلاَّ بِفِعْلِهِمَا، فَالمُحَرَّمُ جَمْعُهُمَا لا فِعْلُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ.

Y _ (وَفَرِقَا(١) كَالنَّعْلَيْنِ تُلْبَسَانِ أَوْ تُنْزَعَانِ وَلاَ يُفْرَقُ) بَيْنَهُمَا بِلُبْسِ أَوْ نَنْعِ إِحْدَاهُمَا(٢) فَقَطْ، فَهُو مَنْهِيٌ عَنْهُ ؛ أَخْذاً مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «لا يَمْشِينَ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيُنْعِلْهُمَا جَمِيعاً أَوْ لِيَخْلَعْهُمَا جَمِيعاً» (٣) فَيَصْدُقُ أَنَّهُمَا مَنْهِيٌّ عَنْهُمَا لُبُساً أَوْ نَزْعاً مِنْ جِهَةِ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ لا الجَمْع فِيهِ.

٣ ـ (وَجَمِيعاً^(٤) كَالزِّنَا وَالسَّرِقَةِ) فَكُلُّ مِنْهُمَا مَنْهِيٍّ عَنْهُ، فَيَصَّدُقُ بالنَّظَرِ إِلَيْهِمَا أَنَّ النَّهْيَ عَنْ مُتَعَدِّدٍ وَإِنْ كَانَ يَصْدُقُ النَّظَرُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا أَنَّهُ عَـنْ وَاحِدِ^(٥).

⁽١) معطوف على جمعاً.

⁽٢) في (ب) و (ج): أحدهما.

⁽٣) البخاري في اللباس (٥٨٥٦)، ومسلم في اللباس (٦٤٥٥).

⁽٤) معطوف على قوله جمعاً أيضاً.

⁽٥) أي هو وإنْ كان النَّهْي عنهما معاً، إذا نظرناهما مجتمعين، ولكن يصدق أنَّه نهيٌّ =



(وَمُطْلَقُ نَهْيِ التَّحْرِيمِ) المُسْتَفَادُ مِنْ اللَّفْظِ (وَكَذَا التَّنْزِيهُ فِي الأَظْهَرِ لِلْفَسَادِ) أَيْ عَدَمِ الإعْتِدَادِ بالمَنْهِيِّ عَنْهُ إِذَا وَقَعَ (شَرْعاً)؛ إِذْ لا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ الشَّرْع.

(وَقِيلَ: (١) لُغَةً) لِفَهْمِ أَهْلِ اللُّغَةِ ذَلِكَ مِنْ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ.

(وَقِيلَ: مَعْنَى (٢) أَيْ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُنْهَى عَنْهُ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى مَا يَقْتَضِي فَسَادَهُ (٣) (فِيمَا عَدَا المُعَامَلاَتِ) مِنْ عِبَادَةٍ وَغَيْرِهَا

⁼ عن واحد إذا نظرنا أنَّه واحدٌّ منهما.

 ⁽١) هـو قول أبي بكر الباقلاني في التقريب، وبـه قـال السـمعاني، الغيـث الهـامع:
 ص٣٦٣.

 ⁽۲) القول الثاني للباقلاني والسمعاني، وهـو قـول لطائفـة مـن الحنفيـة، المصـدر
 السابق.

والمراد بقوله معنى: أي عقلاً.

⁽٣) أي يُدرك العقل أنَّ النَّهْي لم يكن على هذا الفعل، إلا لأنَّهُ قد اشتمل على معنى يقتضي فساد الفعل.

مِمَّا (١) لَهُ ثَمَرَةٌ (٢): كَصَلاَةِ النَّفْلِ المُطْلَقِ فِي الأَوْقَاتِ المَكْرُوهَةِ فَلاَ تَصِحُ مِمَّا (١) لَهُ ثَمَرَةٌ (٣) عَلَى التَّحْرِيمِ، وَكَذَا التَّنْزِيهُ فِي الصَّحِيحِ المُعَبَّرُ عَنْهُ (١) هُنَا _ حَمَا تَقَدَّمَ (٣) _ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَكَذَا التَّنْزِيهُ فِي الصَّحِيحِ المُعَبَّرُ عَنْهُ (١) هُنَا _ حَمَا تَقَدَّمُ النَّمُولِ (٥) _ بالأَظْهَرِ (١)، وَكَالوَطْءِ زِنا فَلاَ يُشْتُ النَّسَبَ.

(مُطْلَقاً) أَيْ سَوَاءٌ رَجَعَ النَّهْيُ فِيمَا ذُكِرَ (٧) إِلَى نَفْسِهِ كَصَلاَةِ الحَائِضِ وَصَوْمِهَا، أَم لاَزِمِهِ كَصَوْمٍ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِلإِعْرَاضِ بهِ عَنْ ضِيافَةِ اللهِ تَعَالَى _____كَمَا تَقَدَّمَ (٨) _ وَكَالصَّلاَةِ فِي الأَوْقَاتِ المَكْرُوهَةِ؛ لِفَسَادِ الأَوْقَاتِ اللاَّزِمَةِ لَهَا بِفِعْلِهَا فِيهَا.

(وَفِيهَا) أَيْ فِي المُعَامَلاتِ (إِنْ رَجَعَ) النَّهْيُ إِلَى أَمْرٍ دَاخِلٍ فِيهَا، كَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ المَلاَقِيحِ - أَيْ مَا فِي البُطُونِ مِنْ الأَجِنَّةِ - ؛ لإنْعِدَامِ المَبيعِ، وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ المَبيعِ.

 ⁽١) أي من أي شيء منهي عنه وتترتب عليه آثار، كعدم ثبوت النسب، و(من) هنا
 بيانية بيّن بما بعدها المراد من قوله: وغيرها، أي غير المعاملات.

⁽٢) أي من أي شيء منهي عنه وتترتب عليه آثار، كعدم ثبوت النسب من النَّهْي عن (٢) الزني.

⁽٣) في (٢٤١/١) في مسألة مطلق الأمر لا يتناول المكروه.

⁽٤) الضمير يعود إلى كلمة الصحيح، أي الصحيح الذي عبَّر عنه هنا بالأظهر.

⁽٥) وجملة الشمول، هي ما ورد في المتن من قوله: (وكذا التنزيه).

⁽٦) الجار والمجرور متعلقان بقوله المعبر.

⁽٧) من عبادات وغيرها، المعبر عنها بقوله: فيما عدا المعاملات.

⁽٨) في (١/٥٤١).

(قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلامِ(١) أَوْ احْتَمَلَ رُجُوعَهُ إِلَى أَمْرٍ دَاخِلٍ) فِيهَا تَغْلِيباً لَهُ عَلَى النَّارِجِ (١) (أَوْ) رَجَعَ إِلَى أَمْرٍ (لازِمٍ) كَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ دِرْهَمٍ بدِرْهَمَيْنِ ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ اللاَّزِمَةِ بالشَّرْطِ (٣) (وِفَاقاً لِلأَكْثَرِ) مِنْ العُلَمَاءِ فِي أَنَّ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ اللاَّزِمَةِ بالشَّرْطِ (٣) (وِفَاقاً لِلأَكْثَرِ) مِنْ العُلَمَاءِ فِي أَنَّ النَّهْيَ لِلْفَسَادِ فِيمَا ذُكِرَ.

أَمَّا فِي العِبَادَةِ: فَلِمُنَافَاةِ المَنَّهْيِ عَنْهُ لأَنْ يَكُونَ عِبَادَةً، أَيْ مَأْمُوراً بهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةِ الأَمْرِ لا يَتَنَاوَلُ المَكْرُوهُ (١٠).

وَأَمَّا فِي المُعَامَلَةِ: فَلاِسْتِدْلاَلِ الأَوَّلِينَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ عَلَى فَسَادِهَا بالنَّهْيِ عَنْهَا.

وَأُمَّا فِي غَيْرِهِمَا _كَمَا تَقَدَّمُ (٥) _ فَظَاهِرٌ (٦).

(وَقَالَ الغَزَالِيُّ وَالإِمَامُ) الرَّازِيِّ لِلْفَسَادِ (فِي العِبَادَاتِ فَقَطْ) أَيْ دُونَ

⁽١) تقدمت ترجمته في (١/١٤).

⁽٢) مثال ذلك: نهى رسول الله عن بيع الطعام قبل قبضه، ما يقتضي الفساد هنا نوعان:

داخلي: وهو أنَّ المباع ملكيته ناقصة ما لم يقبض، فالمباع فاقدٌ لركن داخل فيه وهو وجوده، فهو بالنسبة للمشتري كالعدم خارجي: يحتمل أنَّ بقاءه بيـد بائعِـهِ كالرَّهْنَ، فالنَّهي إذن لخارج وهو شبهه بالرَّهن وأنَّه صار ملكاً للمشتري.

فهنا احتمالان، فيرجح احتمال كونه داخلاً على احتمال كونه خارجاً.

⁽٣) أي الفساد جاء من اشتراط الزيادة مسبقاً وفيها فساد الاستغلال.

⁽٤) في (١/١٤).

⁽٥) وهو عدم ترتب ثمرته عليه.

⁽٦) أي ظاهر فساده؛ لعدم ترتب أي ثمرة على النهى.

المُعَامَلاَتِ، فَفَسَادُهَا(١) بِفَوَاتِ رُكْنِ أَوْ شَرْطٍ عُرِفَ مِنْ خَارِجٍ عَنْ النَّهْيِ. وَلاَ نُسَلِّمُ أَنَّ الأَوَّلِيْنِ اسْتَدَلُّوا بِمُجَرَّدِ النَّهْيِ عَلَى فَسَادِهَا(٢) وَدُونَ (٣) غَيْرِهَا _كَمَا تَقَدَّمَ (٤) _ فَفَسَادُهُ مِنْ خَارِجٍ أَيْضاً.

(فَإِنْ كَانَ) مُطْلَقُ النَّهْيِ (لِحَارِجٍ^(٥)) عَنْ المَنْهِيِّ عَنْهُ، أَيْ غَيْرِ لاَزِمِ لَهُ (كَالوُضُوءِ بِمَعْصُوبٍ)؛ لإِثْلاَفِ مَالِ الْغَيْرِ الحَاصِلِ بِغَيْرِ الوُضُوءِ أَيْضاً، وَكَالسَّلاَةِ فِي وَكَالبَيْعِ وَقْتَ نِدَاءِ الجُمُعَةِ؛ لِتَفْوِيتِهَا الحَاصِلِ بِغَيْرِ البَيْعِ أَيْضاً، وَكَالصَّلاَةِ فِي المَكَانِ المَكْرُوهِ أَوْ المَعْصُوبِ _ كَمَا تَقَدَّمَ (1) _ (لَمْ يُفِدْ) أَيْ الفَسَادَ (عِنْدَ الأَكْثَر) مِنْ العُلْمَاءِ؛ لأَنَّ المَنْهِيَّ عَنْهُ فِي الحَقِيقَةِ ذَلِكَ الخَارِجُ (٧).

(وَقَالَ) الإِمَامُ (أَحْمَدُ) مُطْلَقُ النَّهْي (يُفِيدُ) الفَسَادَ (مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءً

⁽١) أي فساد المعاملات ليس من النَّهْي نفسه بل من أمر خارج، المحصول: ٣٤٤ والمستصفى: ص٢٢٣.

 ⁽٢) أي فساد المعاملات، فإنَّ الأولين لم يستدلُّوا على فسادها بمجرد النَّهْي، بل ذكروا لذلك أسباباً، مثل فقد شرطٍ أو ركنٍ وهو خارج عن النَّهْي.

 ⁽٣) عطف على قوله: أي دون المعاملات، أي يرى الغزالي الفساد في العبادات؟
 لفوات ركن أو شرطٍ دون المعاملات، وغير المعاملات.

⁽٤) وقد مثّل للغير بالوطء بالزنا.

⁽٥) في(ط): الخارج.

⁽٦) في (١/٤٤٢).

 ⁽٧) الذي انتفى عنه سبب الفساد بعد لزومه معه؛ وذلك لوجود السبب في غير المنهي
 عنه.

لَمْ يَكُنْ لِخَارِجٍ، أَم (١) كَانَ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَاهُ (٢) فَيُفِيدُ الفَسَادَ فِي الصُّورِ المَذْكُورَةِ لِلْخَارِجِ عِنْدَهُ.

قَالَ: (وَلَفْظُهُ حَقِيقَةٌ وَإِنْ انتُفَى الفَسَادُ لِدَلِيلٍ (٣) كَمَا فِي طَلاقِ الحَائِضِ ؛ لِلأَمْرِ بمُرَاجَعَتِهَا _كَمَا تَقَدَّم (١) _ ؛ لأَنَّهُ (٥) لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ جَمِيعٍ مُوجِبهِ مِنْ اللَّمْ مِنْ اللَّهْ عَنْ جَمِيعٍ مُوجِبهِ مِنْ اللَّمْ وَالفَسَادِ (٢) ، فَهُوَ كَالعَامِّ الَّذِي خُصَّ، فَإِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيمَا بَقِي _ كَمَا سَيَأْتِي (٧) _ .

(وَ) قَـالَ (أَبُو حَنِيفَةَ) مُطْلَقُ النَّهْيِ (لا يُفِيدُ) الفَسَادَ (مُطْلَقاً) أَيْ سَـوَاءً كَانَ لِخَارِجِ أَمْ يَكُنْ لَهُ؛ لِمَا سَيَأْتِي (^): فِي إِفَادَتِهِ الصِّحَّةَ.

قَالَ (نَعَمُ المَنْهِيُّ) عَنْهُ (لِعَيْنِهِ) كَصَلاَةِ الحَائِضِ وَبَيْعِ المَلاَقِيحِ (غَيْرُ

⁽١) في (ط): أو.

⁽٢) أي النَّهْي يقتضي فساد المنهي عنه مطلقاً، عند الإمام أحمد.

 ⁽٣) أي يبقى لفظ لا تفعل حقيقة في الفساد والكف حتى في ما انتفى عنه الفساد ويبقى
 اللفظ موضوعاً للفساد.

⁽٤) في (٢/ ٥٦٠ ـ ٢١٥).

⁽٥) أي لفظ النَّهْي لا تفعل.

⁽٦) موجب النَّهْي الكف والفساد، فإذا ذهب الفساد بقي الكف، فهو يُطلقُ على ذلك حقيقة وإنْ ذهب بعض موجبه، ولا يترك الإطلاق حقيقة إلا إذا ذهبت جميع موجبه، ومن في قوله من الكف والفساد بيانية بينت جمع موجب النَّهْي.

⁽٧) في (٢/٤٨٥).

 ⁽٨) بعد قليل سينقل عنه: أنَّ المنهيَّ عنه لوصفه يفيد الصحة؛ لأنَّ النَّهي عن الشيء يستدعى إمكان وجوده.

مَشْرُوع، فَفَسَادُهُ عَرَضييٌ أَيْ عَرَضَ لِلنَّهْيِ حَيْثُ أَسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ المَشْرُوعِ الْمَشْرُوعِ [أ٣٥] مَجَازاً عَنْ النَّفْيِ اللَّهْيِ الأَصْلُ (١١) أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِيهِ إِخْبَاراً عَنْ عَدَمِهِ ؟ لِإِنْعِدَامِ مَحِلَّهِ.

هَذَا فِيمَا هُوَ مِنْ جِنْسِ المَشْرُوعِ (٢).

أَمَّا غَيْرُهُ كَالزُّنا _ بالزَّاي _ فَالنَّهْيُ فِيهِ عَلَى حَالِهِ، وَفَسَادُهُ مِنْ خَارِجٍ (٣).

(ثُمَّ قَالَ^(٤): وَالمَنْهِيُّ) عَنْهُ (لِوَصْفِهِ) كَصَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِلإِعْرَاضِ بِهِ عَنْ الضِّيَافَةِ، وَبَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ؛ لإِشْتِمَالِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ (يُفِيدُ) النَّهْيُ

فإذا جاء النَّهْيُ عن صلاتها فالنَّهيُ عارضٌ، والأصل: أنْ يأتي بصيغة النَّفي، أي الحائض لا صلاة عليها، ولكن عبَّرَ عن النفي بالنَّهْي مجازاً، أي المفروض الإخبار عن عدم مشروعية صيام وصلاة الحائض، ويعبَّر عنه بصيغة النَّفي، وجاء بصيغة النَّهْي عرضاً ومجازاً.

إذن عند أبي حنيفة: النَّهْي لا يقتضي الفساد، وما نهى عنه لعين الفساد جاء من عدم مشروعيته أصلاً.

- (۲) كصلاة الحائض وصيامها، فإنهما من جنس المشروع على غيرها، ومثل بيع
 المجهول، فإن أصل البيع مشروع.
- (٣) فالزنا ليس مشروعاً أصلاً، وليس من جنسه ما هو مشروع، فالنَّهيُ فيه ليس مجازاً عن النفي، بل نهيٌ حقيقة، ومع ذلك فإنَّ فساد الزنا ليس لأنَّهُ منهي عنه، بل من خارج وهو اختلاط الأنساب، فالنَّهي فلم يؤثر فيه شيئاً.

 ⁽١) توضح ذلك: مثل صلاة الحائض هي غير مشروعة أصلاً، فعدم صحتها لعدم مشروعيتها في حقها ولو لم يأت النَّهْي عليها.

⁽٤) أي أبو حنيفة.

عنه (١) (الصَّحَّةَ) لَهُ؛ لأِنَّ النَّهْيَ عَنْ الشَّيْءِ يَسْتَدْعِي إِمْكَانَ وُجُودِهِ، وَإِلاَّ كَانَ النَّهْيُ عَنْهُ لَغْواً، كَقَوْلِك لِلأَعْمَى: لا تُبْصِرْ.

فَيَصِحُّ صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ عَنْ نَذْرِهِ (٢) _كَمَا تَقَدَّمَ (٣) _ لا مُطْلَقاً ؛ لِفَسَادِهِ بوَصْفِهِ اللاَّزِمِ (٤) .

بخِلاَفِ الصَّلاَةِ فِي الأَوْقَاتِ المَكْرُوهَةِ فَتَصِحُّ مُطْلَقاً؛ لأِنَّ النَّهْيَ عَنْهَا لِخَارِجِ _كَمَا تَقَدَّمَ (٥) _ .

⁽١) في (أ) و(ط): فيه.

 ⁽٢) فلو اقتضى الفساد لما صحَّ صومُهُ عن النَّذر، ومع ذلك فإنَّهُ يأثم لصومه يوم العيد
 وإعراضِ عن ضيافة الله تعالى فيه، وإنْ صحَّ الصيام وأَجرأَ عن النذر.

وهذه حجة على من يقول: إنَّ أبا حنيفة فرَّقَ بين الفاسد والباطل في المعاملات فقط، أما بالعبادات فالفاسدُ والباطلُ عنده سواءً.

فقد عَرفتَ من المثال أنَّ الصوم منهيٌّ عنه لا لأصل اليوم، فإنَّه صالحٌ للصوم ولكن لعارض فيصح؛ لأنَّ النَّهْي لوصفه لا لأصله، والصوم عبادة.

⁽٣) في (١/٥٥١).

⁽٤) أي لا يصحُّ كل نذر يصومه يوم العيد، بل يصحُّ الصومُ إذا قال: لله عليَّ أنْ أصومَ يوم الأضحى أو الفطر، فهنا النَّاذر عينُ اليوم فيصحُّ مع الإثم.

إما إذا قال: لله على أنْ أصوم يوماً فصام يوم العيد فهذا لا يصح؛ لأنَّ النَّذر وجب في صوم يوم فلا يؤدى يوم العيد؛ لأنَّهُ لم ينذر العيد.

فلفظ مطلقاً أي لا يَصحُّ النذر مطلقاً، بل إنَّ عينه يوم العيد.

⁽٥) في (٢٤٤/١)، وهـو موافقة الصلاة لسجود عَبَدَة الشمس لها، فالنَّهي عنها ليس لوصف لازم بل خارج؛ إذ قد يحصل التشبه بهم بغير أوقاتها. أما الإعراض عن ضيافة الله تعالى فهو ملازمٌ ليومي العيدين.

وَيَصِحُّ البَيْعُ المَذْكُورُ إِذَا أُسْقِطَتْ (١) الزِّيَادَةُ، لا مُطْلَقاً (٢)؛ لِفَسَــادِهِ (٣) بِهَا(٤)، وَإِنْ كَانَ يُفِيدُ بالقَبْضِ المِلْكَ الخَبيثَ ـكَمَا تَقَدَّمَ (٥) ــ .

وَاحْتَرَزَ المُصَنِّفُ بمُطْلَقِ النَّهْيِ عَنْ المُقَيَّدِ بمَا يَدُلُّ عَلَى الفَسَادِ أَوْ عَدَمِهِ فَيُعْمَلُ بِهِ فِي ذَلِكَ اتَّفَاقاً (٢٠).

(وَقِيلَ^(٧): إِنْ نَفِيَ عَنْهُ القَبُولُ) أَيْ نَفْيُهُ عَنِ الشَّيْءِ يُفِيدُ الصَّحَّةَ لَهُ ؟ لِظُهُورِ النَّفْي فِي عَدَم الثَّوَابِ دُونَ الإعْتِدَادِ.

(وَقِيلَ (أَن بَلْ النَّفْيُ دَلِيلُ الفَسَادِ)؛ لِظُهُورِهِ (أَ فِي عَدَمِ الاِعْتِدَادِ. (وَقِيلَ (أَن الصَّحَةَ _ قَوْ لانِ _

⁽١) في (أ) و(ج): سقطت.

⁽٢) أي صحة البيع بعد إسقاط الزائد ليس مطلقاً، بل في بعض الحالات.

⁽٣) أي فساد البيع.

⁽٤) أي بالزيادة، فإنَّ النَّهْي فساد من هذه الزيادة، فإذا أسقطت صحَّ البيعُ مع الإثم ؛ لأنَّ المال الحاصل بمثل ذلك خبيث.

⁽٥) في (١٤٥/١)، فالصَّحةُ لا تقال مطلقة، بل تَصحُّ مع القول بـأنَّ العقـد صُـحَّحَ من حيث ملكية هذا المباع بعد رفع الزيادة.

⁽٦) فلو قال: لا تنذر صوم يوم العبد فإنَّهُ فاسدٌ، أو أنهاك مع أنَّه غيرُ فاسدٍ، اتبع القيد في الصحة وعدمها.

⁽٧) ينقل القول عن أبي حنيفة ومحمد، الإحكام للآمدي: ٢/ ٢١٤؛ والمستصفى: ص٢٢٧.

⁽٨) ينقل عن الشافعية، الإحكام للآمدي: ٢/٤/٢.

⁽٩) أي ظهور الفساد في أثره وهو عدم الاعتداء بالفعل المنهيّ عنه.

بنَاءً لِلأَوَّلِ: عَلَى أَنَّ الإِجْزَاءَ الكِفَايَةُ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ وَهُـوَ الرَّاجِحُ، وَلِلثَّانِي: عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطُ القَضَاءِ، فَإِنَّ مَا لا يُسْقِطُهُ _ بأَنْ يَحْتَاجَ إلَى الفِعْلِ ثَانِيًا _ قَدْ يَصِحُ، كَصَلاَةٍ فَاقِدِ الطَّهُورَيْن.

(وَقِيلَ) هُـوَ^(۱) (أَوْلَى بالفَسَادِ) مِنْ نَفْيِ القَبُولِ؛ لِتَبَادُرِ عَـدَمِ الاعْتِـدَادِ مِنْهُ إِلَى الذِّهْنِ.

وَعَلَى الفَسَادِ فِي الأَوَّلِ: حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ الحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَقَى يَتَوَضَّاً»(٢).

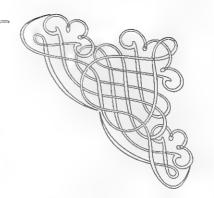
وَفِي النَّانِي: حَدِيثُ الدَّارَقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ: **«لا تُجْزِئُ صَلاةٌ لا يَقْرَأُ الرَّجُلُ** فِيهَا بِأُمِّ القُرْآنِ»^(٣).

⁽١) أي نفي الإجزاء يدلُّ على الفساد، وليس مساوياً لنفي القبول، بل هو أولى به في الدلالة على الفساد، المحصول: ١/ ٣٤٥.

⁽٢) البخاري في الوضوء (١٣٥)، ومسلم في الطهارة (٥٣٦) وقد جاء بلفظ: نفي القبول.

⁽٣) ابن خزيمة في صحيحه (٤٩٠)، وأبو حنيفة في مسنده، ورجاله ثقات، وقد جاء بلفظ نفي الإجزاء. صححه ابن قطان، التلخيص الحبير، أحمد بن حجر العسقلاني: ١/ ٤١٨.





[مَبْحَثُ العَام]

(العَامُّ) لَفْظٌ (يَسْتَغْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ) أَيْ يَتَنَاوَلُهُ دُفْعَةً.

خَرَجَ بِهِ النَّكِرَةُ فِي الإِثْبَاتِ: مُفْرَدَةً، أَوْ مُثَنَّاةً، أَوْ مَجْمُوعَةً، أَوْ اسْمَ عَدَدٍ لا مِنْ حَيْثُ الآحَادُ، فَإِنَّهَا(١) تَتَنَاوَلُ مَا تَصْلُحُ لَهُ عَلَى سَبيلِ البَدَلِ(٢) لا الاسْتِغْرَاقِ، نَحْوُ: أَكْرِمْ رَجُلاً وَتَصَدَّقْ بِخَمْسَةِ دَرَاهِمَ.

(١) أي النَّكرة في الإثبات.

توضيح ذلك: إذا قلنا: ما رجلٌ في الدار، أو: ما رجلان، أو: ما رجالٌ، فإنَّ اللفظ ينفي في المثال الأول: كلّ أفراد الرجال دفعةً واحدةً، وفي المثال الثاني: ينفي كلّ اثنين اثنين من الرجال دفعة واحدة، وفي المثال الثالث: ينفي كل ثلاثة ثلاثة من الرجال دفعة واحدة، وكذا إذا قلنا: ما خمسة عندي، يشملُ كلّ ما هو خمسة من أي نوع، أما إذا قلنا: عندي رجل أو رجلان أو رجال أو خمسة، فإنَّه لا يشمل أفراد الرجال بالأول دفعة، ولا كلّ رجلين دفعة، ولا كل ثلاثة رجال دفعة، بل يشمل فرداً واحداً على سبيل البدل ورجلين على سبيل البدل أو ثلاثة على سبيل البدل، أو خمسة من نوع على سبيل البدل.

والعام: يكون على سبيل استغراق كل ما يصلح له اللفظ دفعة واحدة.

(٢) على سبيل البدل أي إذا أردت رجلاً آخر يذهبُ الأول ويراد الثاني وهكذا، دون استغراق لكلِّ الأفراد مرَّة واحدة. (مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ) خَرَجَ بهِ اسْمُ الْعَدَدِ مِنْ حَيْثُ الآحَادُ، فَإِنَّهُ يَسْتَغْرِقُهَا بِحَصْرِ كَعَشْرَةً (١)، وَمِثْلُهُ النَّكِرَةُ المُثنَّاةُ مِنْ حَيْثُ الآحَادُ(١) كَرَجُلَيْن.

وَمِنْ العَامِّ: اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ فِي حَقِيقَتَيْهِ^(٣)، أَوْ حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ^(٤)، أَوْ حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ^(٤)، أَوْ مَجَازَيْهِ^(٥) عَلَى الرَّاجِحِ المُتَقَدِّمِ^(١) مِنْ صِحَّةِ ذَلِكَ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ الحَدُّ^(٧)، كَمَا يَصْدُقُ عَلَى المُشْتَرَكِ المُسْتَعْمَلِ فِي أَفْرَادِ مَعْنَى وَاحِدِ^(٨)؛ لأَنَّهُ مَعَ قَرِينَةِ الوَاحِدِ لا يَصْدُحُ لِغَيْرِهِ.

(وَالصَّحِيحُ دُخُولُ) الصُّورَةِ (النَّادِرَةِ وَغَيْرِ المَقْصُودَةِ) _ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَادِرَةً وَغَيْرِ المَقْصُودَةِ) _ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَادِرَةً _ مِنْ صُورِ العَامِّ (تَحْتَهُ) فِي شُمُولِ الحُكْمِ لَهُمَا نَظَراً لِلْعُمُومِ. وَقِيلَ (٩٠): لا . . نَظَراً لِلْمَقْصُودِ (١٠).

⁽١) فإنَّها تستغرق أفراداً لكن أفرادها محصورة، والعام ينبغي أنَّ لا تحصر أفراده.

⁽٢) أما إنْ أردت أفراد كلمة رجلين، فإنَّها عامَّة في كل رجلين رجلين، وهكذا دون حصر، ولكن إذا أردنا واحداً واحداً فاللفظ يكون محصوراً.

⁽٣) مثل: كلُّ أسد مفترس.

⁽٤) مثل: والله لا ألمُس امرأةً، أي لا أجس ولا أجامع.

⁽٥) مثل: الأسد الكاتب يحمل السلاح، (الـ) في الأسد استغراقية.

⁽۲) في (۱/۱۱عـ۲۱۱).

⁽٧) لأنَّهُ لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر.

 ⁽A) مثل: كلُّ عين جارية يسقى منها، فعين عامة في أفراد الجارية.

⁽٩) قال به القاضي عبد الوهاب وأبو بكر القفال وغيرهما من متقدمي الشافعية. البحر المحيط: ٧٦/٤.

⁽١٠) لأَنَّ من ينطق باللفظ العام يعني به الأفراد التي يقصد شمولها لا النادرة، ولا التي لم يقصدها في كلامه العام.

مِثَالُ النادِرَةِ: الفِيلُ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: ﴿لَا سَبَقَ إِلاَّ فِي خُفَّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَصْلٍ (١) فَإِنَّهُ ذُو خُفِّ، وَالمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ نَادِرَةٌ، وَالأَصَحُّ جَوَازُهَا عَلَيْهِ.

وَمِثَالُ غَيْرِ المَقْصُودَةِ وَتُدْرَكُ بِالقَرِينَةِ: مَا لَوْ وَكَلَهُ بِشِرَاءِ عَبِيدِ فُلاَنِ وَفِيهِمْ مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ، فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ شِّرَائه (٢)؛ أَخْذا مِنْ مَسْأَلَةِ مَا لَوْ وَكَلَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ فَاشْتَرَى مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ.

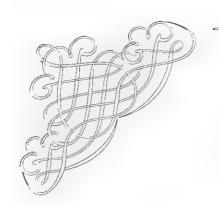
وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَىٰ قَصْدِ النَّادِرَةِ دَخَلَتْ قَطْعاً ٣٠٠. أَوْ قَصْدِ انْتِفَاءِ صُورَةٍ لَمْ تَدْخُلْ قَطْعاً ٤٠٠.

⁽١) أبو داوود في الجهاد باب في السبق (٢٢١٠)، وهو صحيح.

⁽٢) في(ط): الشراء.

⁽٣) مثال القرينة أن يرى فيلاً أمامه فيتلو الحديث فرؤيته تدلُّ على قصده.

⁽٤) كأنْ قال له: اشتر لنا عبداً يخدمُنا، فهنا قرينة على أنَّه لا يريدُ من يعتق عليه ؟ لأنَّهُ لا يبقى عبداً فيخدمه.



[عُمُومُ الْمَجاز]

(وَ) الصَّحِيحُ (أَنَّهُ) أَيْ الْعَامَّ (قَدْ يَكُونُ مَجَازاً) بِأَنْ يَقْتَرِنَ بِالمَجَازِ أَدَاةُ عُمُومِ (١) فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ (٢)، كَعَكْسِهِ المُعَبَّرِ بِهِ (٣) أَيْضاً نَحْوُ: جَاءَنِي الأُسُودُ الرُّمَاةُ إِلاَّ زَيْداً.

وَقِيلَ⁽¹⁾: لا يَكُونُ العَامُّ مَجَازاً، فَلاَ يَكُونُ المَجَازُ عَاماً؛ لأِنَّ المَجَازَ ثَبَتَ عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ؛ لِلْحَاجَةِ إلَيْهِ _ وَهِيَ تَنْدَفِعُ فِي المُقْتَرِنِ بأَدَاةِ عُمُومٍ

⁽١) مثل (ال) الاستغراقية في المثال الآتي.

⁽٢) وهو ما ورد في قول السُّبكي (إنَّ العام قد يكون مجازاً) كعكسه، وهو قول غيره (إن المجاز قد يكون عاماً) على حد سواء.

أراد بهذا الرد على من قال: إنَّ المصنَّف عكس العبارة؛ إذا الصواب هي العبارة الثانية لا الأولى، وإن السُّبكي عكسها.

فأجاب: بأنَّ العبارتين تؤديان المعنى نفسه دون فرق، ولعلَّ هذا الرد على الزركشي القائل بأنه عكسها.

⁽٣) أي يعبر بالعبارة كما يعبر بالثانية أيضاً.

⁽٤) قال به بعض الحنفية. أصول السرخسى: ١٧١١.

ببَعْضِ الأَفْرَادِ، فَلاَ يُرَادُ بهِ جَمِيعُهَا إلا بقرِينَةٍ - كَمَا فِي المِثَالِ السَّابقِ: مِنْ الإسْتِثْنَاءِ(١).

وَهَذَا _أَيْ إِنَّ المَجَازِ لَا يَعُمُّ _ نَقَلَهُ المُصنَّفُ عَنْ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ (") كَالمُقْتَضَى (")، وَهُمْ نَقَلُوهُ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، بَانِياً (') عَلَيْهِ مَا رُوِي: (لا تَبيعُوا اللَّرْهَمَ باللَّرْهَمَ باللَّرْهَمَيْنِ وَلاَ الصَّاعَ بالصَّاعَيْنِ (٥) _ أَيْ مَا يَحُلُّ ذَلِكَ _أَيْ مَكِيلُ الصَّاعِ بِمَكِيلِ الصَّاعَيْنِ ؛ حَيْثُ قَالَ: المُرَادُ بَعْضُ المَكِيلِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ("): وَهُوَ المَطْعُومُ ؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ عِلَّةَ الرِّبَا عِنْدَناً (٧) فِي غَيْدِ

⁽١) فالمراد بعض الأسود، لولا الاستثناء الدال على عموم جميع الأسود.

⁽٢) في منع الموانع: ص٥٠٧.

⁽٣) وهو الكلام الذي تتوقف صدقه أو صحته على تقدير كلمة أو أكثر، فهل للمقدر عموم وتقدير؟ كلما يصح تقديره أو يكتفى بتقدير البعض بقدر الضرورة لتصحيح الكلام كما سبق الحديث عنه في (٣٠٥/١ - ٣٠٥) وهنا شبه تقدير البعض للحاجة إلى تقدير البعض في المقتضي لدفع الحاجة وليس مراده أنه نقل ذلك عن الحنفية كما نقل المقتضي عنهم فليتنبه.

⁽٤) أي البعض من الشافعية النَّاقل عدم العموم بنى عليه عدم عموم المقدر فيما يكال بالصاع بالحديث الآتي.

⁽٥) مسلم في المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل (٤٠٦١)، والبخاري فــي بــاب بيــع الصاع من التمر (٢٠٨٠).

⁽٦) أي قدر البعض وهو الطعم؛ لما تقدم من أن الحاجة تندفع بتقدير البعض دون هموم الألفاظ التي تصلح للتقدير.

 ⁽٧) أي اختير لفظ المطعوم لتقدير ما يكال بالصاع؛ لأنَّهُ ثبت أنَّ العلة في الربا في
 الأربعة _غير الذهب والفضة _ هو الطعم لا الكيل ولا القدر ولا القوت المدخر.

الذَّهَب وَالفِضَّةِ الطُّعْمُ.

وَعَلَى الأَوَّلِ(١): يُخَصُّ عُمُومُهُ بِمَا أَثْبَتَ عِلِّيَّةَ الطُّعْمِ، فَيَسْقُطُ تَعَلَّقُ الحَنْفِيَّةِ بِهِ فِي الرِّبَا فِي الجَصِّ وَنَحْوِهِ.

وَالْحَدِيثُ فِي مُسْلِمٍ (٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «كُنَّا نُوْزَقُ تَمْوَ الْجَمْعِ فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بصَاعٍ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: لا صَاعَيْ تَمْوِ الْجَمْعِ فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْ بِصَاعٍ، وَلاَ دِرْهَما بِدِرْهَمَيْنِ» (٣).

⁽۱) أي على القول بالرأي الأول وهو العموم فإنَّ الحديث الوارد بـذكر المطعومات يخصص الحديث الوارد بعموم الصاع، فلا هجال للحنفية المذين يرون العلبة القدر ليشمل الحديث كل مكيل وموزون كالجص ونحوه.

⁽٢) أي الحديث المخصص لحديث الصاع.

⁽٣) سبق تخريجه في (٩٠/٢).



(وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ) أَيْ العُمُومَ (مِنْ عَوَارِضِ الأَلْفَاظِ) دُونَ المَعَانِي.

(قِيلَ^(۱) وَالمَعَانِي) أَيْضاً أَي^(۱) حَقِيقَةٌ، فَكَمَا يَصْدُقُ لَفُظٌ عَامٌّ يَصْدُقُ مَعْنَى مَعْنَى عَامٌّ حَقِيقَةٌ وَهْنِيًا كَانَ _كَمَعْنَى الإِنْسَانِ _ أَمْ^(۱) [أ/٤٥] خَارِجِيًا _كَمَعْنَى الإِنْسَانِ _ أَمْ⁽¹⁾ [أ/٤٥] خَارِجِيًا _كَمَعْنَى المَطَرِ وَالخَصْب _ ؛ لِمَا شَاعَ مِنْ نَحْوِ: الإِنْسَانِ يَعُمُّ الرَّجُلَ وَالمَرْأَةَ ، وَعَمَّ المَطَرُ وَالْخِصْبُ (٥) ، فَالعُمُومُ شُمُولُ أَمْر لِمُتَعَدِّدٍ (١) .

(وَقِيلَ بِهِ) أَيْ بِعُرُوضِ العُمُومِ (فِي الذَّهْنِيِّ) حَقِيقَةً ؛ لِوُجُودِ الشُّمُولِ

⁽۱) قال به قوم من أهل العراق وينسب إلى الجصاص واختاره ابن الحاجب. البحر المحيط: ١٦/٤.

⁽٢) لفظ (أي) ساقط من: (أ) و(ج) و(ط).

⁽٣) في(أ) و(ج) و(ط): أو.

 ⁽٤) أي يعم معناه وهو الحيوان الناطق الذي وجوده في الذهن، والموجود في الخارج
 أفراده.

⁽٥) وعمومه في الخارج والواقع.

 ⁽٦) أي تعريف العموم شمول أمر لمتعدد وليس شمول لفظ لمتعدد ليشمل لفظ الأمر
 المعنى أيضاً.

لِمُتَعَدِّدٍ فِيهِ^(۱)، بِخِلاَفِ الخَارِجِيِّ، وَالمَطَرُ وَالْخِصْبُ مَثَلاً فِي مَحَلِّ غَيْرِهِمَا فِي مَحَلِّ غَيْرِهِمَا فِي مَحَلِّ غَيْرِهِمَا فِي مَحَلِّ الْعُمُومِ فِيهِ مَجَازِيُّ.

وَعَلَى الأَوَّلِ: اسْتِعْمَالُهُ فِي الذِّهْنِيِّ مَجَازِيٌّ أَيْضاً (٢).

وَعَلَى الأَخرَيْنِ: الحَدُّ السَّابِقُ لِلْعَامِّ مِنْ اللَّفْظِ (٤).

(وَيُقَالُ) اصْطِلاَحاً (لِلْمَعْنَى أَعَمُّ) وَأَخَصُّ (وَلِلَّفْظِ عَامُّ) وَخَاصٌّ؛ تَفْرِقَةً بَيْنَ الدَّالُ وَالمَدْلُولِ^(٥)، وَخُصَّ المَعْنَى بأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ؛ لأَنَّهُ أَهَمُّ مِنْ اللَّفْظ.

وَمِنْهُمْ (⁽¹⁾ مَنْ يَقُولُ فِي الْمَعْنَى: عَامٌّ -كَمَا عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ - وَخَاصٌّ: فَيُقَالُ لِمَعْنَى المُشْرِكِينَ: عَامٌّ وَأَعَمُّ، وَلِلَفْظِهِ: عَامٌّ، وَلَمَعْنَى زَيْدٍ: خَاصِّ وَأَخَصُّ، وَلِلَفْظِهِ: خَاصٌّ.

وَتَرَكَ الْأَخَصَّ وَالْخَاصَّ (٧)؛ اكْتِفَاءً بذِكْرِ مُقَابِلِهِمَا.

 ⁽١) أي في الذهن _ أي العموم والمعنى خاص بالذهني ولا يعم ما في الخارجي .

⁽٢) لفظ (محل) ساقط من (أ) و(ب).

فالأفراد إذن مختلفة، وإطلاق العام على أفراد المطر والخصب مجاز.

⁽٣) لأنَّهُ خصه باللفظ.

⁽٤) فالمعنوي الخارجي والذهني، أو الذهني لا يشملهما التعريف؛ لأَنَّ جاء بقوله: (لفظ يستغرق الصالح له) ولو قال أمر لشمل الكل.

⁽٥) الدال هو اللفظ والمدلول هو المعنى.

⁽٦) اختاره الكوراني في شرحه لجمع الجوامع نقلاً عن الكوكب المنير: ١٠٥/١.

 ⁽٧) في (ب): الخاص والأخص، أي ترك صاحب المتن ذكرهما اكتفاء بـذكر العـام
 والأعم.

وَلَمْ يَتُرُكُ _ وَلِلَّفْظِ عَامُّ (١) _ المَعْلُومِ مِمَّا قَدَّمَهُ ؛ حِكَايَةً لِشِقَّيْ مَا قِيلَ (٢) ؛ لِيَظْهَرَ المُرَادُ.

* * *

⁽١) أي لم يترك ذكر لفظ (وللفظ عام) فلو تركه لفهم من قوله (وللمعنى أعم) حيث يفهم أنه ما دام أطلق على المعنى أعم، إذن فاللفظ يقال له عام.

⁽٢) أراد أن يذكر شقاً من كلِّ نوع؛ ليفهم الشق الثاني فذكر أعم؛ ليفهم وأخص، وذكر عام؛ ليفهم منه خاص والشُقان هما اللفظ والمعنى، وكلُّ منهما يطلق عليهما اللفظان، واختيار اسم التفضيل للمعنى؛ لأنَّهُ أهم من اللفظ.



(وَمَدْلُولُهُ) أَيْ العَامِّ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ الحُكْمُ عَلَيْهِ (كُلِّيَّةً، أَيْ مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مُطَابَقَةً إِثْبَاتاً) خَبَراً أَوْ أَمْراً (أَوْ سَلْباً) نَفْياً أَوْ نَهْياً، مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مُطَابَقَةً إِثْبَاتاً) خَبَراً أَوْ أَمْراً (أَوْ سَلْباً) نَفْياً أَوْ نَهْياً، نَحُودُ: جَاءَ عَبيدِي وَمَا خَالَفُوا(١) فَأَكْرِمْهُمْ وَلاَ تُهِنْهُمْ (٢)؛ لأَنَّهُ (٣) فِي قُوّةٍ قَضَايَا بعَدَدِ أَفْرَادِهِ، أَيْ جَاءَ فُلاَنٌ وَجَاءَ فُلاَنٌ، وَهَكَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ (٤) إلَحْ (٥).

وَكُلُّ مِنْهَا مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَى فَرْدِهِ دَالٌّ عَلَيْهِ مُطَابَقَةً، فَمَا هُوَ فِي قُوَّتِهَا مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَى فَرْدِ دَالٌ عَلَيْهِ مُطَابَقَةً (١).

⁽١) مثال للخبر إثباتاً ونفياً.

⁽٢) مثال للأمر إثباتاً ونفياً، والنهي له حكم النفي.

⁽٣) أي اللفظ العام.

 ⁽٤) مثل الشارح للخبر المثبت المتعدد الأفراد وترك البقية للقارئ أي أكرم فلاناً وأكرم فلاناً وهكذا.

وما خالف فلان وما خالف فلان وهكذا

ولا تهن فلاناً، ولا تهن فلاناً ولا تهن فلاناً وهكذا.

⁽٥) في(أ) و(ج): إلى أخره.

⁽٦) أي كما أن الحكم يكون بالمجيء على كل فرد من أفراد العبيد إذا ذكرناهم أفراداً =

(لا كُلُّ (١)) أَيْ لا مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَى مَجْمُوعِ الأَفْرَادِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ، نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ فِي البَلَدِ يَحْمِلُ الصَّحْرَةَ العَظِيمَةَ، أَيْ مَجْمُوعُهُمْ، وَجُمُوعُهُمْ، وَإِلاَّ لَتَعَذَّرَ الإِسْتِدْلاَل فِي النَّهْيِ عَلَى كُلِّ فَرْدِ (٢)؛ لأِنَّ نَهْيَ المَجْمُوعِ يُمْتَثَلُ

وعطفنا بعضهم على بعض يكون نفس الحكم على كل فرد عندما نقول جاء
 عبيدي.

(١) الفرق بين الكلية، والكل، والكلي:

أ ـ الكلية: مثل: كل طالب يدرس النحو، هنا دراسة النحو محكوم بها على كل فرد من أفراد الطلاب كل على حِدة مع استغراق جميع أفراد الطلاب، فالحكم وإن جاء على لفظ الطلاب فإنه حكم على كل فرد منهم بمثابة فلان يدرس النحو وفلان يدرس النحو.

ب - الكل: مثل: كل الطلاب يحملون السيارة أي يحملها جميعهم جملة واحدة وليس كل واحد يحملها على انفراد؛ لأنه من الصعب حملها من فلان ثم يحملها بعده فلان وهكذا، فالحكم على الجميع حمله.

ج _ الكلي: هو أي لفظ معناه لا يمنع الشركة فيه، وهو المسمى نكرة عنــد أهــل النحو مثل: كتاب ورجل وطالب.

يقابل الكلية الجزئية، ويقابل الكل الجزء، ويقابل الكلي الجزئي، وهو ما يمنع معناه الشركة مثل: خالد، وهو المعرفة عند النحاة.

(۲) الكل إذا حصل أمر به فلا بد من اجتماع جميع الأفراد وتنفيذ الأمر: مثل أن يقول فليحمل الطلاب السيارة فهنا لا يتحقق الأمر إلا أن يجتمعوا لحملها.

أما في النَّهْي فإذا قلنا: لا يحمل الطلاب السيارة أي جميعهم فإذا حملها البعض وترك البعض تحقق النَّهْي، وكون ترك البعض يتحقق به النَّهْي دليل على أن الأمر لا يتحقق إلا باجتماع الكل على الفعل، وهذا هو المراد بقوله وإلا لتعذر الاستدلال في النَّهْي.

بانْتِهَاءِ بَعْضِهِمْ، وَلَمْ تَزَلْ العُلَمَاءُ يَسْتَدِلُّونَ عَلَيْهِ (١) كَمَا فِي: ﴿ وَلَانَقْتُلُواْ النَّفْسَ ٱلَّذِي حَرَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [الإسراء: ٣٣] وَنَحْوِهِ .

(وَلاَ كُلِّيٍّ) أَيْ وَلاَ مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَى المَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هي (٢)، أَيْ مِنْ غَيْرِ نَظَرِ إِلَى الأَفْرَادِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنْ المَرْأَةِ، أَيْ حَقِيقَتُهُ أَفْضَلُ مِنْ حَقِيقَتِهُ أَفْضَلُ مِنْ حَقِيقَتِهَ أَفْرَادِهِ الْمَرْأَةِ، أَيْ حَقِيقَتُهُ أَفْضَلُ بَعْضُ أَفْرَادِهَا بَعْضَ أَفْرَادِهِ الْإِنَّ النَّظَرَ فِي الْعَامِّ إِلَى الأَفْرَادِهِ اللَّافَرَادِهِ اللَّافَرَادِهِ اللَّافَرَادِهِ اللَّافَرَادِهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللِّهُ الللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللللللِّهُ الللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللللللْمُ اللللللْمُ الللْمُ الللللْمُ اللللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللَّمُ اللْمُ الللْمُ اللللْم

* * *

⁽١) أي بالعام، وعليه أي على كل فرد منه.

أي دلالة الكل على المجموع فإنه في النَّهْي لو أراد المجموع فإنه لا يحصل الامتشال للنهي إذا ترك البعض الزنا إلا أن يترك المجموع أي جميع من وجه إليهم النَّهْي، والواقع أن الامتشال يحصل بترك البعض إذن الأمر للجمع بدليل أن النَّهْي للبعض.

⁽٢) هي الثانية ساقطة من (أ) و(ج).

أي أرادتها بنفسها دون إرادة الأفراد، والماهية هي الحقيقة التي يتكون منها الشيء وقد قلنا سابقاً أنها سميت ماهية لأنَّهُ يسأل عنها بقول ما هي أو ما هو.

⁽٣) إذ لو أردنا الأفراد لربما يحصل الكذب؛ إذ بعض أفراد النساء أفضل من بعض أفراد الرجال.



(وَدَلَالَتُهُ) أَيْ الْعَامِّ (عَلَى أَصْلِ الْمَعْنَى) مِنْ الْوَاحِدِ فِيمَا هُوَ غَيْرُ جَمْعِ، وَالثَّلَاثَةِ أَوْ الْاثْنَيْنِ فِيمَا هُوَ جَمْعٌ^(۱) (قَطْعِيَّةٌ، وَهُوَ عَنْ الشَّافِعِيِّ) هَا هُوَ جَمْعٌ (وَعَلَى كُلِّ فَرْدٍ بِخُصُوصِهِ ظَنْيَةٌ، وَهُوَ عَنْ الشَّافِعِيَّةِ)؛ لإختِمَالِهِ لِلتَّخْصِيصِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مُخَصِّصٌ؛ لِكَثْرَةِ التَّخْصِيصِ فِي العُمُومَاتِ.

(وَعَنْ الْحَنَفِيَّةِ قَطْعِيَّةٌ)؛ لِلُزُومِ مَعْنَى اللَّفْظِ لَهُ قَطْعاً حَتَّى يَظْهَرَ خِلاَفُهُ: مِنْ تَخْصِيصٍ فِي الْعَامِّ^(۱)، أَوْ تَجوزٍ فِي الْخَاصِ^(۱)، أَوْ غَيْرِه⁽¹⁾. فَيَمْتَنِعُ التَّخْصِيصُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبالقِيَاسِ عَلَى هَذَا⁽⁰⁾، دُونَ الأَوَّلِ.

⁽۱) فإذا قال شخص لا رجل في الدار _ فإنه يشمل نفي الواحد قطعاً، وإلا لما صح الكلام، وكذا إذا قال: لا رجلين فدلالته على اثنين قطعاً، وكذا: لا رجال على ثلاثة قطعاً، وإلا لم يصدق الإطلاق، أما على الأكثر فظنية.

⁽٢) فعندهم العام قطعي الدلالة على جميع أفراده، فإذا خصص مرة واحدة فإنه يـدل على بقية الأفراد ظناً؛ لاحتمال أنه مخصص من العام.

⁽٣) إذ بعض الأفراد يراد بها المجاز كأن يقول كل الأسود جاؤوا وفيهم رجل شجاع فهنا الدلالة على الباقين ظنية.

⁽٤) كنسخ بعض الأفراد من الحكم على الكل.

⁽٥) لأنَّ القياس وخبر الآحاد ظنيان، فلا يخصص بهما القطعي لأول مرة بل لا بد=

وَإِنْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ التَّخْصِيصِ كَالْعَقْلِ فِي: ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمَ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كَانَتْ دَلَالَتُهُ وَطُعِيَّةً اتَّفَاقاً.

(وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمِنَةِ وَالبَقَاعِ)؛ لأَنَّهَا لا غِنَى لِلأَشْخَاصِ عَنْهَا.

فَقُوْلُـهُ تَعَـالَى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِ فَأَجَلِدُوا كُلُّ وَجَدِينِهُ مَا مِأْنَةَ جَلَّمَ ﴿ النوو: ٢] أَيْ عَلَى أَيْ حَالٍ كَانَ وَخُصَّ مِنْهُ الْمُحْصَنُ فَيُرْجَمُ.

وَقَوْلُهُ تعالى (١): ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الرِّنَيْ ﴾ [الإسراء: ٣٦] أَيْ لا يَقْرَبْهُ كُلُّ مِنْكُمْ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ وَفِي أَيِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ كَانَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ فَٱقَنْلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النوبة: ٥] أَيْ كُلَّ مُشْرِكٍ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ وَفِي أَيِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ كَانَ، وَخُصَّ مِنْهُ البَعْضُ كَأَهْلِ الذِّمَّةِ.

(وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الاسْتِلْزَامِ (الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِـدُ المُصَـنِّفِ كَالإِمَـامِ الرَّاذِيِّ.

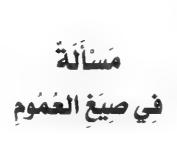
وَقَالَ القَرَافِيُّ وَغَيْرُهُ: العَامُّ فِي الأَشْخَاصِ مُطْلَقٌ فِي المَذْكُورَاتِ؛ لإنْتِفَاءِ صِيغَةِ العُمُومِ فِيهَا.

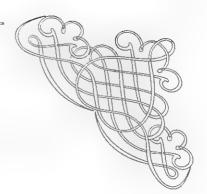
فَمَا خُصَّ بِهِ الْعَامُ عَلَى الأُوَّلِ مُبَيِّنٌ للْمُرَادَ بِمَا أُطْلِقَ فِيهِ عَلَى هَذَا.

* * *

من قطعي عند الحنفية ويخصص بهما عند الشافعية؛ لأنَّ الظني يخصص الظني،
 وهذه هي ثمرة الخلاف.

⁽١) لفظ (تعالى) ساقط في (ج).





١. (وَكُلُّ) وَقَدْ تَقَدَّمَتْ (١).

٣.٢. (وَالَّذِي وَالَّتِي) نَحْوُ: أَكْرِمْ الَّذِي يَأْتِيك، وَالَّتِي تَأْتِيك، أَيْ كُلَّ آتِ وَآتِيَةٍ لَك.

٤.٥. (وَأَيُّ وَمَا) الشَّرْطِيَّتَانِ، وَالإستِفْهامِيَّتانِ، وَالمَوْصُولَتَانِ (٢)،
 وَتَقَدَّمَتَا (٣) وَأَطْلَقَهُمَا ؛ لِلْعِلْمِ بانْتِفَاءِ العُمُومِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ (٤).

٦. (وَمَتْمَى) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، أَوْ شَرْطِيَّةٌ، نَحْوُ: مَتَى تَجِيْئُنِي؟ مَتَـى جَنْتنِي أَكْرَمْتُك.

٨.٧ (وَأَيْنَ وَحَيْثُمَا) لِلْمَكَانِ شَرْطِيَّتَيْن، نَحْوُ: أَيْنَ (٥) أَوْ حَيْثُمَا (٢)

⁽١) في مبحث الحروف (١/٥٨٥).

 ⁽۲) ذكر هنا لـ (ما) هذه المعاني الثلاثة مع أنها تأتي صفة لنكرة أو حالاً من معرفة،
 وموصوفة، وتعجبية، لم يذكرهذه المعانى لعدم عمومها فيها.

⁽٣) في مبحث الحروف (١/٤٦٩، ٥٠١).

⁽٤) أي بغير المعاني الثلاثة.

⁽٥) في(ج): أينما.

⁽٦) في (ب): وحيثما.

كُنْت آتِك، وَتَزِيدُ أَيْنَ بِالاسْتِفْهَام، نَحْوُ: أَيْنَ كُنْت.

(وَنَحُوُهَا) كَجَمْعِ الَّذِي، وَالَّتِي، وَكَمَنْ الاسْتِفْهَامِيَّة، وَالشَّرْطِيَّةِ، وَالشَّرْطِيَّةِ، وَالمَوْصُولَةِ، و(١) قَدْ تَقَدَّمَتْ(٢).

٩. وَجَمِيعٍ، نَحْوُ: جَمِيعُ القَوْمِ جَاءُوا.

وَنَظَرَ المُصَنِّفُ فِيهَا بأَنَّهَا إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَالعُمُومُ مِنْ المُضَافِ إِلَيْهِ، وَلِذَلِكَ شَطَبَ عَلَيْهَا بَعْدَ أَنْ كَتَبَهَا عَقِبَ كُلِّ هُنَا.

وَقَوْلُهُ - كَالإِسْنَوِيِّ - : أَنَّ أَيَّا وَمَنْ المَوْصُولَتَيْنِ لا يَعُمَّانِ، مِثْلُ: مَرَرْت بأَيِّهِمْ قَامَ، وَمَرَرْت بمَنْ قَامَ - أَيْ باللَّذِي قَامَ - صَحِيحٌ فِي هَذَا التَّمْثِيلِ وَنَحْوِهِ مِمَّا قَامَتْ فِيهِ قَرِينَةُ الخُصُوصِ^(٣) لا مُطْلَقاً.

(لِلْعُمُومِ (١) حَقِيقَةً)؛ لِتَبَادُرِهِ إِلَى الذِّهْنِ (٥).

(وَقِيلَ لِلْخُصُوصِ) حَقِيقَةً أَيْ لِلْوَاحِدِ فِي غَيْرِ الجَمْعِ، وَالثَّلاَثَةِ أَوْ الإِثْنَيْنِ فِي الجَمْع؛ لأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ، وَالعُمُومِ مَجَازٌ.

(وَقِيلَ مُشْتَرَكَةٌ) بَيْنَ العُمُومِ وَالخُصُوصِ؛ لأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا [أ/٥٥] وَالأَصْلُ فِي الإِسْتِعْمَالِ الحَقِيقَةُ.

⁽١) الواو ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٢) في الحروف (١/٤٠٥).

⁽٣) وقرينة الخصوص العقل وهو المرور إذ لا يعقل أنه مرّ بكل قائم بل ببعضهم.

⁽٤) لفظ كل في أول المسائل مبتدأ، وما عطف عليه، ولفظ للعموم خبره.

⁽٥) والتبادر علامة من علامات الحقيقة.

(وَقِيلَ بِالوَقْفِ) أَيْ لا يُـدْرَى(١) أَهِـيَ حَقِيقَـةٌ فِـي العُمُـومِ أَمْ فِـي الخُصُومِ أَمْ فِـي الخُصُوصِ أَمْ فِيهِمَا.

10. (وَالْجَمْعُ الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ) نَحُوُ: ﴿ وَدَاْفَلَحَ اَلْمُوْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١] (الْمُمُومِ مَا لَمْ الْمُ الْإِضَافَةِ)، نَحْوُ: ﴿ يُوصِيكُواللَّهُ فِي آوْلَندِ هُمَّ ﴾ [النساء: ١١] (اللهُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ)؛ لِتَبَادُرِهِ (٢) إِلَى الذِّهْنِ (خِلاَفا لاَبِي هَاشِمٍ) فِي نَفْيهِ العُمُومَ عَنْهُ (مُطْلَقاً) فَهُو عِنْدَهُ لِلْجِنْسِ الصَّادِق ببَعْضِ الأَفْرَادِ كَمَا فِي: تَزَوَّجْت النَّسَاءَ، وَمَلَكْت الْعَبيدَ (٣)؛ لأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى الْعُمُومِ حَمَّى الْعُمُومِ عَنْهُ (إِذَا احْتُمِلَ الاَيْتَيْنِ (٤) _ (وَ) خِلاَفا (لإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ) فِي نَفْيهِ العُمُومَ عَنْهُ (إِذَا احْتُمِلَ اللّهَ عُهُودٌ) فَهُو عِنْدَهُ باحْتِمَالِ الْعَهْدِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَةُ وَبَيْنَ الْعُمُومِ حَتَّى تَقُومَ قَرِينَةٌ ، مَعْهُودٌ) فَهُو عِنْدَهُ باحْتِمَالِ الْعَهْدِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَةُ وَبَيْنَ الْعُمُومِ حَتَّى تَقُومَ قَرِينَةٌ ، مَعْهُودٌ) فَهُو عِنْدَهُ باحْتِمَالِ الْعَهْدِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَةُ وَبَيْنَ الْعُمُومِ حَتَّى تَقُومَ قَرِينَةٌ ،

وَعَلَى العُمُومِ قِيلَ: أَفْرَادُهُ جُمُوعٌ (٦).

⁽١) في(ج): ندري.

⁽٢) أي تبادر العموم إلى الذهن.

 ⁽٣) أتى بمثالين الأول لاسم الجمع والثاني للجمع فعلاً؛ إذ لا فرق.

⁽٤) فلا يراد الجنس، بل كل مؤمن له الفلاح وكل ولد موصى به.

⁽٥) العهد ثلاثة أنواع:

أ _ ذهني: وهو ما ينصرف إليه الذهن عند النطق، مثل أن يقول الطلاب: جاء المدرس، أي المعهود لتدريس المادة.

ب ـ لفظي: أي يعود إلى ملفوظ به سابقاً، مثل في: ﴿ زُجَاجَةً ۗ اَلزُّجَاجَةُ ﴾[النور: ٣٥] فالمراد الأولى المذكورة سابقاً لا غيرها.

ج ـ الحضوري: مثل: ﴿ ٱلْيَوْمَ ٱكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] أي اليوم الحاضر.

⁽٦) أي ثلاثات أي كل ثلاثة فرد للجمع العام.

وَالأَكْثَرُ آحَادٌ فِي الإِثْبَاتِ وَغَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ أَئِمَّةُ التَّفْسِيرِ فِي اسْتِعْمَالِ القُرْآنِ، نَحْوُ: ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُ الْمُحْسِنِينِ ﴾ [آل عمران: ١٣٤] أَيْ يُثِيبُ كُلَّ مُحْسِنٍ ﴿ فَلاَ تُطِع ﴿ فَلاَ تُطِع مِنْهُمْ بِأَنْ يُعَاقِبَهُمْ ﴿ فَلاَ تُطِع الْمُكَذِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٧] أَيْ كُلاً مِنْهُمْ بِأَنْ يُعَاقِبَهُمْ ﴿ فَلاَ تُطِع الْمُكَذِينِ ﴾ [القلم: ١٨] أَيْ كُل وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَيُؤَيِّدُهُ صِحَّةُ اسْتِثْنَاءِ الوَاحِدِ مِنْهُ، نَحُوُ^(۱): جَاءَ الرِّجَالُ إلاَّ زَيْداً، وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ جَاءَ كُلُّ جَمْعٍ مِنْ جُمُوعِ الرِّجَالِ لَمْ يَصِحَّ إلاَّ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعاً (٢).

نَعَمْ قَدْ تَقُومُ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ المَجْمُوعِ، نَحْوُ: رِجَالُ البَلَدِ يَحْمِلُونَ الصَّحْرَةَ العَظِيمَةَ، أَيْ مَجْمُوعُهُمْ.

وَالْأَوَّلُ (٣) يَقُولُ: قَامَتْ قَرِينَةُ الآحَادِ فِي الآيَاتِ المَذْكُورَاتِ وَنَحْوِهَا.

١١. (وَالمُفْرَدُ المُحَلَّى) باللاَّمِ (مِثْلُهُ) أَيْ مِثْلُ الجَمْعِ المُعَرَّفِ بِهَا فِي أَنَّهُ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ؛ لِتَبَادُرِهِ إِلَى الذِّهْنِ، نَحْوُ: ﴿ وَأَحَلَّ اللهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ أَنَّهُ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ؛ لِتَبَادُرِهِ إِلَى الذِّهْنِ، نَحْوُ: ﴿ وَأَحَلَّ اللهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] أَيْ كُلَّ بَيْعٍ، وَخُصَّ مِنْهُ الفَاسِدُ كَالرِّبَا، خِلاَفا (لِلإِمَامِ الرَّازِيِ) فِي نَفْيِهِ العُمُومَ عَنْهُ (مُطْلَقاً) (٤) فَهُو عِنْدَهُ لِلْجِنْسِ الصَّادِقِ ببَعْضِ الأَفْرَادِ، فِي نَفْيِهِ العُمُومَ عَنْهُ (مُطْلَقاً) (٤) فَهُو عِنْدَهُ لِلْجِنْسِ الصَّادِقِ ببَعْضِ الأَفْرَادِ، كَمَا فِي: لَبَسْت الثَّوْبَ، وَشَرِبْت المَاءَ ؛ لأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى

⁽١) نحو فاعل لقوله: يؤيد.

⁽٢) أي يكون المستثنى منه جمعاً والمستثنى مفرداً، وإذا كان المستثنى مغايراً للمستثنى منه صار الاستثناء منقطعاً.

⁽٣) أي القول الذي يرى أفراد الجمع جموعاً، والقرينة هو استثناء زيد في المثال.

⁽٤) أي سواء كان واحده بالتاء أم بدونها. انظر المحصول: ١/ ٣٨٢.

العُمُومِ، كَمَا فِي: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَنَ لَغِي خُسْرِ ﴾ إِلَّا ٱلَذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [العصر: ٢ - ٣] (() خِلاَفا (لإِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَالغَزَالِيِّ) فِي نَفْيهِمَا العُمُومَ عَنْهُ (إِذَا لَمْ يَكُنْ وَاحِدُهُ بِالْقَاءِ) كَالْمَاءِ (زَادَ الغَزَالِيُّ أَوْ تَمَيَّزَ) وَاحِدُهُ (بالوَحْدَةِ (٢)) كَالرَّجُلِ ؛ وَاحِدُهُ بِالْقَاءِ) كَالْمَاءِ (زَادَ الغَزَالِيُّ أَوْ تَمَيَّزَ) وَاحِدُهُ (بالوَحْدَةِ (٢)) كَالرَّجُلِ ؛ إِذْ يُقَالُ: رَجُلٌ وَاحِدٌ، فَهُو فِي ذَلِكَ لِلْجِنْسِ الصَّادِقِ بالبَعْضِ، نَحْوُ: شَرِبْت الْذُيْقَالُ: رَجُلٌ وَاحِدٌ، فَهُو فِي ذَلِكَ لِلْجِنْسِ الصَّادِقِ بالبَعْضِ، نَحْوُ: الدِينَارُ خَيْرٌ مِنْ المَاءَ، وَرَأَيْتِ الرَّجُلَ، مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى العُمُومِ، نَحْوُ: الدِينَارُ خَيْرٌ مِنْ الدِّرْهَم، أَيْ كُلُّ دِينَارِ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ دِرْهَم.

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَتَمَيّز بالوَاوِ بَدَلٌ أَوْ؛ لِيَكُونَ قَيْداً فِيمَا قَبْلَهُ (٣)، فَإِنَّ الغَزَالِيَّ قَسَمَ مَا لَيْسَ وَاحِدُهُ بالتَّاءِ إِلَى مَا يَتَمَيَّزُ وَاحِدُهُ بالوَحْدَةِ فَلاَ يَعُمُّ، وَإِلَى مَا يَتَمَيَّزُ وَاحِدُهُ بالوَحْدَةِ فَلاَ يَعُمُّ، وَإِلَى مَا لا (٤) يَتَمَيَّزُ بِهَا كَالذَّهَبِ فَيَعُمُّ، كَالمُتَمَيِّزِ وَاحِدُهُ بالتَّاءِ كَالتَّمْرِ كَمَا فِي وَإِلَى مَا لا (٤) يَتَمَيَّزُ بِهَا كَالذَّهَبِ فَيَعُمُّ، كَالمُتَمَيِّزِ وَاحِدُهُ بالتَّاءِ كَالتَّمْرِ كَمَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «الذَّهَبُ بالذَّهَبِ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالبُرُّ بالبُرِّ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالشَّعِيرِ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِاللَّهُ مِن إِللَّهُ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِاللَّهُ مِن إِللَّهُ مَاءً وَهَاءَ وَالتَّمْرُ وَبا إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِباً إلاَ هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِاللَّهُ مِن إللَّهُ مَاءً وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّهُ مِنْ إِللَّهُ مَاءً وَهُاءً وَالشَّعِيرُ وَبا إلاَّ هَاءً وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وِباً إلاَّ هَاءً وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّهُ مِا إللَّهُ هَاءً وَهَاءَ وَالتَّهُ مُنْ بالتَّهُ وَلَا اللَّهُ عَالَيْ الْكَامُ الْعَلَالُولُولُ الْمُنْ باللَّهُ فَا الْمُلْفَاءِ وَالْمَاءَ وَلَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّالِيْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَاءَ وَالسَّعِيمُ لِي اللللْكَمْ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَاءً وَهَاءَ وَاللَّهُ الللْكُولُ اللَّهُ الْمُاءِ وَالْمُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَاءِ وَالْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَاءِ وَالْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْ

وَكَأْنَ مُرَادَ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ _حَيْثُ لَمْ يُمَثِّلْ إِلاَّ بِمَا يَتَمَيَّرُ وَاحِدُهُ بِالوَحْدَةِ _ مَا ذَكَرَهُ الغَزَالِيُّ (٦).

أَمَّا إِذَا تَحَقَّقَ عَهْدٌ صُرفَ إِلَيْهِ جَزْماً.

⁽١) القرينة في الآية الاستثناء إذ لا يستثنى إلا من عموم.

⁽٢) المستصفى: ص٣٣٣. والبرهان: ١/ ٣٣٩.

 ⁽٣) لأنّه بأو يكفي أحد القيدين عند الغزالي، أما واحده بالتاء أو تميز بالواحدة،
 والواقع أنه يشترط القيدين.

⁽٤) لفظ (لا) ساقط من: (ج) و(ط).

⁽٥) البخاري في المساقاة (٢١٧٠)، ومسلم في المساقاة (٤٠٣٥).

⁽٦) المستصفى: ص٣٣٧، والبرهان: ١/ ٣٣٩.

١٢. وَالمُفْرَدُ المُضَافُ إلَى مَعْرِفَةٍ لِلْعُمُومِ عَلَى الصَّحِيحِ _ كَمَا قَالَهُ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ _ يَعْنِي مَا لَمْ يَتَحَقَّنْ عَهْدٌ، نَحْوُ: ﴿ فَلْيَحْدُرِ ٱلَّذِينَ لِلهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّنْ عَهْدٌ، نَحْوُ: ﴿ فَلْيَحْدُرِ ٱلَّذِينَ لِلهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّنْ عَهْدٌ، نَحْوُ: ﴿ فَلْيَحْدُرِ ٱلَّذِينَ لِللهِ مَا لَمْ يَتَحَقَّنْ عَهْدٌ، نَحْوُ:
 عُنَالِقُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور: ٦٣] أَيْ كُلِّ أَمْرٍ لللهِ، وَخُصَّ مِنْهُ أَمْرُ النَّدْب.

١٣. (وَالنَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِلْعُمُومِ وَضْعاً) بأَنْ تَدُلَّ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ
 _ كَمَا تَقَدَّمَ (١) _ مِنْ أَنَّ الحُكْمَ فِي العَامِّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مُطَابَقَةٌ

(وَقِيلَ: لُزُوماً، وَعَلَيْهِ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنِّفِ _ كَالحَنَفِيَّةِ (٢) _ نَظَراً إِلَى أَنَّ النَّفْيَ أَوَّلاً لِلْمَاهِيَّةِ، وَيَلْزَمُهُ نَفْئُ كُلِّ فَرْدٍ.

فَيُؤَثِّرُ التَّخْصِيصُ بالنِّيَّةِ عَلَى الأَوَّلِ(٣) دُونَ الثَّانِي(٤).

(نَصَّاً إِنْ بُنِيَتْ عَلَى الفَتْحِ^(٥)) نَحْوُ: لا رَجُلَ فِي الدَّارِ (وَظَاهِراً إِنْ لَـمْ تَبْنِ) نَحْوُ: مَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ، فَيَحْتَمِلُ نَفْيَ الوَاحِدِ فَقَطْ^(٦).

وَلَوْ زِيدَ فِيهَا مِنْ كَانَتْ نَصّاً أَيْضاً _كَمَا تَقَدَّمَ فِي الحُرُوفِ (٧): أَنَّ مِنْ تَأْتِي لِتَنْصِيصِ العُمُومِ.

⁽۱) في (۲/۹۵).

⁽٢) ميزان الأصول: ١/ ٤٠٢.

⁽٣) وهو القول بدلالتها على كل فرد من أفرادها مطابقة.

⁽٤) وهو دلالتها لزوماً.

 ⁽٥) لأنها مع الفتح لنفي الجنس مطلقاً، ولا تحتمل نفي الواحدة، ونفي الجنس يستلزم
 من ذلك نفي أفراده فيحصل العموم.

⁽٦) فتكون لا لنفي الوحدة وليست لنفي الجنس فتعمل عمل ليس لا عمل إنّ.

⁽۷) في (۱/۲،۰٥).

١٤. قَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: وَالنَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ، نَحْوُ: مَنْ
 يَأْتِنِي بِمَالٍ أُجَازِهِ، فَلاَ يَخْتَصُّ بِمَال.

قَالَ المُصَنِّفُ: مُرَادُهُ العُمُومُ البَدَلِيُّ لا الشُّمُولِيُّ ('')، أَيْ بِقَرِينَةِ المِثَالِ. أَقُولُ: وَقَدْ تَكُونُ لِلشُّمُولِ نَحْوُ: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَا التوبة: ٦] أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

١٥. (وَقَدْ يُعَمَّمُ اللَّفْظُ عُرْفاً كَالفَحْوَى) أَيْ مَفْهُومِ المُوَافَقَةِ بقِسْمَيْهِ الأَوْلَى وَالمُسَاوِي عَلَى قَوْلٍ تَقَدَّمَ (٢).

نَحْوُ: ﴿ فَلَا تَقُل لَمُنَا أُفِ ﴾ [الإسراء: ٢٣] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَلَ ٱلْمَسَنَى ﴾ [النساء: ١٠] الآيةُ.

قَيلَ: نَقَلَهُمَا العُرْفُ إِلَى تَحْرِيمِ جَمِيعِ الإِيذَاءَاتِ وَالإِتْلافَاتِ.

وَإِطْلاقُ الفَحْوَى عَلَى مَفْهُومِ المُوافَقَةِ بقِسْمَيْهِ _ خِلاف مَا تَقَدَّمَ (٣) أَنَّهُ لِلأُولَى مِنْهُ _ صَحِيحٌ (٤) أَيْصًا كَمَا مَشَى عَلَيْهِ البَيْضَاوِيُّ (٥).

⁽١) الشمولي: هو أن الشرط قبل الفعل يجعل أفراد فاعل الفعل مشمولة جملة كلها بالإكرام إن تحقق الشرط.

أما البدلي: فإن الأفراد لم تشمل جملة بل تشمل فرداً، فإن لم يحصل هذا الفرد حل آخر مكانه، فالإكرام صالح للجميع ولكن لواحد منهم، وهذا شأن النكرة إذا لم تعم.

⁽۲) فی (۱/۸۰۸_۳۰۹).

⁽٣) في (٣٠٨/١)؛ لأنَّ الأولى يسمى المفهوم فيه فحوى الخطاب والمساوي يسمى لحن الخطاب.

⁽٤) صحيح خبر؛ لقوله وإطلاق الفحوى.

⁽٥) أي هو يطلق فحوى الخطاب على المساوي كالأولى.

(و ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْتَ عَلَيْتَ عُمُ أَمْهَ عُكُمْ ﴾ [النساء: ٣٣] نقَلَهُ العُرْفُ مِنْ تَحْرِيمِ العَيْنِ (١) إِلَى تَحْرِيمٍ جَمِيعِ الاسْتِمْتَاعَاتِ المَقْصُودَةِ مِنْ النِّسَاءِ: مِنْ الوَطْءِ وَمُقَدِّمَاتِهِ، وَسَيَأْتِي (٢) قَوْلٌ إِنَّهُ مُجْمَلٌ.

١٦. (أَوْ عَقْلاً كَتَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَى الوَصْفِ) فَإِنَّهُ يُفِيدُ عِلِيَّةَ الوَصْفِ لِلْحُكْمِ كَمَا سَيَأْتِي فِي القِيَاسِ^(٣)، فَيُفِيدُ العُمُومَ بالعَقْلِ عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ كُلَّمَا وُجدَتْ العِلَّةُ وُجدَ [أ/٥٦] المَعْلُولُ.

مِثَالُهُ: أَكْرِم العَالِمَ، إِذَا لَمْ تُجْعَلْ اللاَّمُ فِيهِ لِلْعُمُومِ (٤) وَلاَ عَهْدَ (٥).

(وَكَمَفْهُومِ المُخَالَفَةِ) عَلَى قَوْلِ تَقَدَّمَ (١): أَنَّ دَلاَلَةَ اللَّفْظِ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا المَذْكُورَ بِخِلاَفِ حُكْمِهِ (٧) بالمَعْنَى (٨) المُعَبَّرِ عَنْهُ هُنَا بالعَقْلِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ

⁽١) لأنَّ عين وجسم هؤلاء النساء لا يوصف بالتحريم؛ لأنَّهُ ذات، والتحريم للأفعال؛ لذا نقل إلى الأفعال _الوطء ومقدماته _ .

 ⁽۲) في (۷۳۸/۲)، أي سيجعله الشارح من باب المضمر، والكلمة المضمرة يصلح
 تقديرها وطئ أو ملامسة أو مضاجعة، فالنص فيه إجمال وعدم وضوح المراد منه.

⁽٣) في (١١٠١/٣)، وقوله: أو عقلا معطوف على قوله: أو وضعا.

⁽٤) أي يكون الوصف للعموم عقلاً إذا لم نقصد (بال) في العالم أنها استغراقية وإلا فالعموم حصل منها لأنها بمعنى كلّ.

 ⁽٥) أيضاً يحصل العموم إذا لم تكن ال عهدية يقصد بما دخلت عليه عالماً معهوداً لدى السامع والمتكلم.

⁽٦) في (١/٣٢٣).

⁽٧) أي أنَّ الوصف الموجود في اللفظ الذي عبر عنه بالمعنى سابقاً، وهنا بالعقل لولا أنه ينفي الحكم عن المسكوت وهو ما عدا المذكور لما كان في ذكره في الكلام فائدة.

⁽٨) في(أ): بالمعنى، ولفظ بالمعنى خبر (أن دلالة) أي أن حكم المفهوم المخالف=

يَنْفِ المَذْكُورُ الحُكْمَ عَمًا عَدَاهُ لَمْ يَكُنْ لِنذِكْرِهِ فَائِدَةٌ _كَمَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ _ (الصَّحِيدِ للسَّعِيْنِ و المَّوْلِ المَّالِمُ العَلَمُ المَّالِمُ اللَّهُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَّلْمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَالِمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلِمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَالِمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المَّلْمُ المُنْفِقِ المَالِمُ المَّلْمُ المَالْمُ المُنْمُ المَّلْمُ المَالِمُ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُدَّالِ مَا المَالِمُ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المَالِمُ المُنْفِي المَالِمُ المُنْفِي المُنْفِقِ المَالْمُ المُنْفِقِ المَالِمُ المُنْفِي المُنْفِي المُنْفِي المُنْفِيقِ المُنْفِيقِي المُنْفِيقِي المُنْفِيقِ المَالِمُ المَالِمُ الْمُنْفِيقِ المَالِمُ المُنْفِيقِ المُنْفِيقِيقِ المَالِمُ المُنْفِيقِ المَالِمُ المَالِمُ المُنْفِيقِ المَالِمُ المُنْفِيقِ المُلْمُ المُنْفِيقِ المُنْفِقِ المِنْفِقِ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المُنْفِقِ المَالِمُ المُنْفِقِ المَالِمُ المُنْفِقِ المَالِمُ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المِنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُلْمُ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المَالِمُ المُنْفِقِ الْمُنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ المُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُل

(وَالْخِلافُ فِي أَنَّهُ) أَيْ الْمَفْهُومَ مُطْلَقاً (لا عُمُومَ لَهُ لَفْظِيُّ (٢)) أَيْ عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِ و(٣) التَّسْمِيَةِ، أَيْ هَلْ يُسَمَّى عَامَّا أَوْ لا؟ بنَاءً عَلَى أَنَّ العُمُومَ مِنْ عَوَادِضِ الأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، أَوْ الأَلْفَاظِ فَقَطْ؟

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى فَهُوَ شَامِلٌ لِجَمِيعِ صُورِ مَا عَدَا المَذْكُورَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ عُرْفٍ وَإِنْ صَارَ بِهِ مَنْطُوقاً، أَوْ عَقْلِ.

(وَ) الخِلافُ (فِي أَنَّ الفَحْوَى بالعُرْفِ وَالمُخَالَفَةَ بالعَقْلِ تَقَدَّمَ) فِي مَبْحَثِ المَفْهُومِ، نَبَّهَ بهَذَا عَلَى أَنَّ المِثَالَيْنِ عَلَى قَوْلٍ.

وَلَوْ قَالَ بَدَلَ هَذَا فِيهِمَا عَلَى قَوْلٍ _كَمَا قُلْتُ _ كَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ.

* * *

⁼ عرف بالمعنى أو بالعقل لا باللفظ.

⁽١) رواه البخاري في الحوالات (٢١٢٥)، ومسلم في المساقاة (٢٩٢٤).

⁽٢) لفظى خبر؛ لقوله: والخلاف.

⁽٣) في (ط): أو.



(وَمِعْيَارُ الْعُمُومِ الْإِسْتِثْنَاءُ) فَكُلُّ مَا صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهُ مِمَّا لَا حَصْرَ فِيهِ فَهُو عَامٌ ؛ لِلْزُومِ تَنَاوُلِهِ لِلْمُسْتَثْنَى.

وَقَدْ صَحَّ الاِسْتِثْنَاءُ مِنْ الجَمْعِ المُعَرَّفِ وَغَيْرِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ الصِّيَغِ نَحْوُ: جَاءَ الرِّجَالُ إلاَّ زَيْداً.

وَمَنْ نَفَى (١) العُمُومَ فِيهَا (٢) يَجْعَلُ الإسْتِثْنَاءَ مِنْهَا قَرِينَةً عَلَى العُمُومِ.

وَلَمْ يَصِحَّ الإِسْتِثْنَاءُ مِنْ الجَمْعِ المُنكَّرِ إِلاَّ أَنْ يَتَخَصَّصَ فَيَعُمُّ (٣) فِيمَا تَخَصَّصَ (٤) به ، نَحْوُ: قَامَ رِجَالٌ كَانُوا فِي دَارِك إِلاَّ زَيْداً مِنْهُمْ ، كَمَا نَقَلَهُ المُصَنِّفُ عَنْ النَّحَاةِ (٥).

⁽١) في(أ): بقي،

⁽٢) منهم ابن مالك، تشنيف المسامع: ١/ ٣٤١.

⁽٣) أي لا بد من أن يتخصص أولاً، فيصير عاماً فيما خصص به، ثم يأتي التخصيص من عموم ما خصص، وهنا في المثال خصص رجال في الجار والمجرور؛ لأنَّهُ يكون نعتاً للنكرة فصار عاماً في الرجال الموجودين في الدار ثم يستثنى زيد من هؤلاء.

⁽٤) في(ط): يتخصص.

⁽٥) الإبهاج شرح المنهاج للسبكي نفسه: ٢/ ١١١.

وَيَصِحُّ: جَاءَ رِجَالٌ إِلاَّ زَيْدٌ _ بِالرَّفْعِ _ عَلَى أَنَّ إِلاَّ صِفَةٌ بِمَعْنَى غَيْرِ (١)، كَمَا فِي: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهُ ۗ إِلاَّ ٱللهُ لَفَسَدَتاً ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

* * *

⁽١) إلا هي حرف وهي لا تكون وصفاً بحد ذاتها إلا أن معناها غير فتكون مع ما دخلت عليه نعتاً والإعراب يظهر على الاسم بعدها.

ولم تصلح ليكون ما بعدها منصوباً على الاستثناء؛ لأنَّهُ ليس داخلاً في الرجال إذ لا عموم له؛ لأنَّهُ نكرة بعد إثبات.



١. (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الجَمْعَ المُنكَّرَ) فِي الإِثْبَاتِ نَحْوُ: جَاءَ عَبيدٌ لِزَيْدٍ
 (لَيْسَ بِعَامٌ) فَيُحْمَلُ عَلَى أَقَلِّ الجَمْعِ ثَلاثَةً أَوْ اثْنَيْنِ (١)؛ لأَنَّهُ المُحَقَّقُ.

وَقِيلَ^(٣): إِنَّهُ عَـامٌّ؛ لأَنَّهُ كَمَا يَصْدُقُ بِمَا ذُكِرَ يَصْدُقُ بِجَمِيعِ الأَفْرَادِ^(٣) وَبِمَا بَيْنَهُمَا فَيُحْمَلُ عَلَى جَمِيعِ الأَفْرَادِ.

وَيُسْتَثْنَى مِنْهُ _ أَخْذاً بِالأَحْوَطِ _ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ: كَمَا فِي: رَأَيْت رِجَالاً، فَعَلَى أَقَلِّ الجَمْع قَطْعاً (٤).

* * *

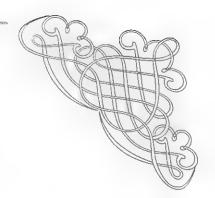
(١) للخلاف الآتي هل أقل الجمع ثلاثة أو اثنان.

(٢) قال به أبو على الجبائي. تشنيف المسامع: ١/ ٣٤٢.

(٣) أي يصدق على الثلاثة وعلى الأثنين كما يصدق على المائة إن كان لديه مائة عبد
 ويصدق على ما بين الثلاثة والمائة منهم.

(٤) المانع هنا أنه من العسير بمكان رؤية جميع أفراد الرجال برؤية واحدة لذا يحمل على أقل الجمع وهم الثلاثة التي هي فرد الجمع، الغيث الهامع: ص٢٨٥.





[أقل الجَمْع]

٢. (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّ أَقَلَ مُسَمَّى الجَمْعِ) كَرِجَالٍ وَمُسْلِمِينَ (ثَلاثَنَةٌ لا اثْنَانِ) وَهُوَ القَوْلُ الآخَرُ^(١).

وَأَقْوَى أَدِلَّتِهِ (٢): ﴿ إِن نَنُوبا ٓ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ [التحريم: ٤].

أَيْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ (٣)، وَلَيْسَ لَهُمَا إِلاَّ قَلْبَانِ.

وَأُجِيبَ: بأَنَّ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ مَجَازٌ؛ لِتَبَادُرِ الزَّائِدِ عَلَى الإِثْنَيْنِ دُونَهُمَا إِلَى الذِّهْنِ (٤).

وَالدَّاعِي إِلَى المَجَازِ فِي الآيةِ كَرَاهَةُ الجَمْع بَيْنَ تَثْنِيَتَيْنِ فِي المُضَافِ

⁽۱) الثلاثة قول الشافعي، وأبي حنيفة واختاره الرَّازِي وأتباعه. والاثنان هـو المشهور عند مالـك، واختاره الأسـتاذ أبـو إسـحاق، والأوّل هـو الصحيح، وهـو رأي جمهور الأصوليين وعند الفقهاء والنحاة، حاشية العطار: ٢/ ١٦.

⁽٢) أي أدلة من يقول بأن أقل الجمع اثنان.

 ⁽٣) هي أم المؤمنين حفصة بنت الفاروق الله تزوجها النبي الله سنة ثلاث من الهجرة وهي من المهاجرات، توفيت سنة ٤٥هـ. التهذيب للنووي: ٢٠٦/٢.

⁽٤) والتبادر من علامات الحقيقة.

وَمُتَضَمِّنِهِ _ وَهُمَا كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ _ بخِلاَفِ نَحْوِ: جَاءَ عَبْدَاكُمَا(١). وَيَنْبَنِي عَلَى الخِلافِ: مَا لَوْ أَقَرَّ أَوْ أَوْصَى بدرَاهِمَ لِزَيْدِ(٢). وَالأَصَحُّ: أَنَّهُ يَسْتَحِقُ ثَلاَئَةً.

لَكِنَّ مَا مَثَّلُوا بِهِ مِنْ جَمْعِ الكَثْرَةِ مُخَالِفٌ لإِطْبَاقِ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّ أَقَلَّهُ أَ أَحَدَ عَشَرَ ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ المُصَنِّفُ: الخِلاَفُ فِي جَمْع القِلَّةِ (٣).

- وَشَاعَ فِي العُرْفِ إطْلاقُ دَرَاهِمَ عَلَى ثَلاثَةٍ - كَمَا (٤) قَالَ الصَّفِيُّ الهِنْدِيُّ: الخِلاَفُ فِي عُمُومِ الجَمْعِ المُنكَّرِ فِي جَمْعِ الكَثْرَةِ.

٣. (وَ) الْأَصَحُ (أَنَّهُ) أَيْ الجَمْعَ (يَصْدُقُ عَلَى الْوَاحِدِ مَجَازاً) لإِسْتِعْمَالِهِ

⁽۱) إذا اجتمع ضميران كل منهما للتثنية فإن كانا لشيء واحد أو لواحد وبعضه المعبر عنه في الشرح بقول والداعي إلى المجاز كراهية اجتماعهما فيحول الثاني إلى ضمير جمع مجازاً ويراد به الاثنين لضرورة كراهية اجتماع ضميرين من جنس واحد، وفي المثال: قلب مضاف إلى الألف مير التثنية والضمير الأول مضاف إلى كم وكلاهما لعائشة وحفصة.

أما إذا كان الضمير الأول يعود إلى أجنبي فلا كراهة مثل جاء عبداكما فالأول يعود إلى العبدين والثاني إلى المخاطبين.

⁽٢) فهل تنفذ الوصية بثلاثة دراهم أو بدرهمين.

⁽٣) جمع التكسير له نوعان من الجموع:

منها ما يدل على القلة ويبدأ من ثلاثة مثل أغلمة ومثل أفلس، ومثل أحمال إلى العشرة.

ومنها كثرة أقلها يبدأ بعد العشر مثل طلاب، ومثل عطاش وهكذا وقول المصنف في غير هذا المتن ولعله قاله في كتاب آخر كمنع الموانع.

⁽٤) أي المصنف قال ذلك مثل قول الصفى الهندي بذلك.

فِيهِ، نَحْوُ: قَوْلِ الرَّجُلِ لِإمْرَأْتِهِ وَقَدْ بَرَزَتْ لِرَجُلِ: أَتَتَبَرَّجِينَ لِلرِّجَالِ؛ لإسْتِوَاءِ الوَاحِدِ وَالجَمْعِ فِي كَرَاهَةِ التَّبَرُّجِ لَهُ.

وَقِيلَ: لا يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيهِ، وَالجَمْعُ فِي هَذَا المِثَالِ عَلَى بَابِهِ؛ لأَنَّ مَنْ بَرَزَتْ لِرَجُلِ تَبْرُزُ لِغَيْرِهِ عَادَةً.

إذا لَمْ يُعَارِضُهُ عَامٌ آخَرُ) العَامِّ بمَعْنَى المَدْحِ وَاللَّهِ) بأَنْ سِيقَ لَا يُنَافِي لِأَحَدِهِمَا (إذَا لَمْ يُعَارِضُهُ عَامٌ آخَرُ) لَمْ يُسَقْ لِذَلِكَ ؛ إذْ مَا سِيقَ لَـهُ لا يُنَافِي تَعْمِيمَهُ.

فَإِنْ عَارَضَهُ العَامُّ المَذْكُورُ لَمْ يَعُمَّ فِيمَا عُورِضَ فِيهِ ؛ جَمْعاً بَيْنَهُمَا . وَقِيلَ: لا يَعُمُّ مُطْلَقاً ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُسَقْ لِلتَّعْمِيم .

(وَ قَالِثُهَا يَعُمُّ مُطْلَقاً) كَغَيْرِهِ، وَيُنْظَرُ عِنْدَ المُعَارَضَةِ إِلَى المُرَجِّحِ.

مِثَالُهُ وَلاَ مُعَارِضَ: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَلَفِي نَعِيمِ ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَلَفِي بَحِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣ _

.[18

وَمَعَ المُعَارِضِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ مُمْ لِفُرُوجِهِمْ خَفِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٓ أَزَوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكُتُ أَيْمَ المُعَارِضِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ مُمْ لِفُرُوجِهِمْ خَفِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٓ أَزُوبِهِمْ أَوْ مَا مَلَكُتُ أَيْمَنُهُمْ ﴾ [المؤمنون: ٥ - ٦، الحاقة: ٢٩ - ٣٠]: فَإِنَّهُ - وَقَدْ (٢) سِيقَ لِلْمَدْحِ ـ يَعُمُ بِظَاهِرِهِ الْأُخْتَيْنِ بِمِلْكِ اليَمِينِ جَمْعاً (٣).

⁽١) عبَّر هنا وما بعده بلفظ التعميم ولم يقل عموم كما سبق؛ ليفهم أنَّ الألفاظ بحد ذاتها فيها عموم، ولكن هل يقصد عمومها أولا يقصد؟ أي يراد عمومها أو لا يراد فقال: تعميم.

⁽٢) في(أ): قد؛ لأنَّ الواو في المثبت واو الحال.

⁽٣) بأن يجمع بين الأختين الأمتين في وطئهما جمعاً.

وَعَارَضَهُ فِي ذَلِكَ: ﴿ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَىٰنِ ﴾ [النساء: ٢٣] فَإِنَّهُ _ وَلَمْ يُسَقْ لِلْمَدْحِ _ شَامِلٌ لِجَمْعِهِمَا (١) بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

فَحُمِلَ الأَوَّلُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ: بأَنْ لَمْ يُرَدْ تَنَاوُلُهُ (٢) لَهُ الَّهُ أَوْ أُرِيدَ وَرُجِّحَ الثَّانِي عَلَيْهِ ؟ بأَنَّهُ مُحَرِّمٌ (٣).

٥. (وَ) الأَصَحُّ (تَعْمِيمُ نَحْوَ لا يَسْتَوُونَ) مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿ أَفَمَنَكَانَ مُوْمِنَا كُمن كَانَ فَاسِقَاً لَا يَسْتَوُنَ ﴾ [السجدة: ١٨] ﴿ لَا يَسْتَوِى آصَّحَابُ النَّارِ وَآصَحَبُ النَّالِ وَالْمَالِ اللَّالَةُ وَاللَّالِ اللَّالْمُ اللَّالْ اللَّالَةُ وَاللَّالِ اللَّالْمُ اللَّالَةُ وَاللَّالِ اللَّالْمُ اللَّالْمُ اللَّهُ عَلَى المَنْفِيِّ لِمَصْدَرِ مُنَكِّرٍ الْنَالِ اللَّالْمُ اللَّالْمُ اللَّلَالُ اللَّلْمُ اللَّالْمُ اللَّهُ عَلَى المَنْفِيِّ لِمَصْدَرِ مُنَكِّرُ اللَّالَةُ عَلَى المَنْفِيِّ لِمَصْدَلِ مُنْ اللَّهُ عَلَى المَنْفِيِّ لِمَصْدَلِ مُنْكُولُ الْمُنْفِيِّ لِمَالِ الْمُنْفِي لِللْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى المَنْفِي لِللْمُ اللَّهُ عَلَى المَنْفِي لِللْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُنْفِقِ لِللْمُ الْمُنْفِي الْمُنْفِقِ الْمُلْمُ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ اللَّهُ الْمُنْفِقِ اللْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ اللَّهُ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقُ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقُ الْمُنْفِقُ الْمُنْفِقُ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقُ الْمُنْفِقُ الْ

وَقِيلَ^(٥): لا يَعُمُّ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ الإِسْتِوَاءَ المَنْفِيَّ هُوَ الإِشْتِرَاكُ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، وَعَلَى التَّعْمِيمِ يُسْتَفَادُ مِنْ الآيةِ الأُولَى: أَنَّ الفَاسِقَ لا يَلِي عَقْدَ

⁽١) أي الاثنتين الأختين.

 ⁽٢) وهو قوله: (أو ما ملكت إيمانهم حمل على غير الأمتين الأختين أي كل مملوكة
 ما عدا إذا اجتمعت الأختان عنده في ملكه).

 ⁽٣) أو أريد شمول النّص للأختين بجواز الحل ولكن رجح (وأن تجمعوا) عليه؛ لأنّـهُ
 محرم والأول مبيح، وإذا اجتمع دليلان أحدهما يحرم والآخر يبيح رجح المحرم احتياطاً.

⁽٤) هنا النفي داخل على الفعل ووصف النكرة من أوصاف الاسم، وهنا لـم يـدخل النفي على اسم بل على فعل فكيف يحصل عموم النكرة؟ بين ذلك بأن النفي داخل على المصدر ضمن الفعل _ وهو الاستواء _ وهو الاسم المنكر _ كأنه قال: لا استواء؛ لذا يعمُّ جميع الاستواآت.

⁽٥) هو للحنفية وبه قال إمام الحرمين والبيضاوي. الغيث الهامع: ص٢٨٩.

النَّكَاحِ^(١)، وَمِنْ الثَّانِيَةِ: أَنَّ المُسْلِمَ لا يُقْتَلُ بالذِّمِّيِّ، وَخَالَفَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الحَنَفِيَّةُ.

٦. (وَ) الأَصَحُّ تَعْمِيمُ نَحْوِ (لا أَكَلْتُ) مِنْ قَوْلِك: وَاللهِ لا أَكَلْت، فَهُوَ لِنَفْي جَمِيعِ أَفْرَادِ الأَكْلِ المُتَضَمِّنِ المُتَعَلِّقِ بِهَا(٢).
 لِنَفْي جَمِيعِ المَأْكُولاَتِ بِنَفْي جَمِيعِ أَفْرَادِ الأَكْلِ المُتَضَمِّنِ المُتَعَلِّقِ بِهَا(٢).

(قِيلَ: وَإِنْ أَكُلْتُ) فَزَوْجَتِي طَالِقٌ مَثَلاً، فَهُوَ [أ/٥٥] لِلْمَنْعِ مِنْ جَمِيعِ المَأْكُولاَتِ(٢)، فَيَصِحُ تَخْصِيصُ بَعْضِهَا فِي المَسْأَلَتَيْنِ بالنِّيَةِ، وَيَصْدُقُ فِي إِلمَانُكُولاَتِ(٢)، فَيَصِحُ تَخْصِيصُ بَعْضِهَا فِي المَسْأَلَتَيْنِ بالنِّيَةِ، وَيَصْدُقُ فِي إِرَادَتِهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لا تَعْمِيمَ فِيهِمَا، فَلاَ يَصِحُ التَّخْصِيصُ بالنِّيَةِ؛ لإِنَّ النَّفْيَ وَالمَنْعُ لِجَمِيعِ المَأْكُولاتِ؛ النَّفْيَ وَالمَنْعُ لِجَمِيعِ المَأْكُولاتِ؛ حَتَّى يَحْنَثُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا اتِّفَاقاً.

وَإِنَّمَا عَبَّرَ المُصَنَّفُ فِي الثَّانِيَةِ بقِيلِ عَلَى خِلاَفِ تَسْوِيَةِ ابْنِ الحَاجِب وَغَيْرِهِ بَيْنَهُمَا (٥)؛ لِمَا فَهِمَهُ مِنْ أَنَّ عُمُومَ النَّكِرَةِ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ بَدَلِيٌّ كَمَا

⁽۱) أي استفاد الشافعية بعدم استواء المؤمن والفاسق في كل شيء ومن ذلك أن الفاسق لا يروِّج ابنته أو أخته، وأن المسلم إذا قتل الذمي لا يقص به؛ لعدم استوائهما، والحنفية جوزوا للفاسق ولاية النكاح ويُقصُّ المسلم بقتل الذمي؛ لأنَّ نفي الاستواء خصوه في أمور الآخرة.

 ⁽٢) اللفظ في اليمين جرى على فعل الأكل ولكنه يشمل أكل جميع المأكولات؛ لأنَّ أفراد المأكولات مرتبطة ومتعلقة بالأكل.

⁽٣) باعتبار أن الشرط يقوم مقام النفي؛ لأنَّ الجواب ينتفي بانتفائه.

 ⁽٤) وهو وضع المأكول بالفم ومضغه ثم ابتلاعه بأي مادة مأكولة، ولا يصح عند أبي
 حنيفة استثناء بعضها؛ لأنَّ اليمين لم يتعلق بها؛ لذا يحنث بأكل أي فرد منها.

⁽٥) جرت عادته أن يذكر هو الرأي الأصح، والشارح يذكر الرأي المرجوح، وهنا =

تَقَدَّمَ (١) عَنْهُ، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَمَا فُهِمَ دَائِماً؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَجِيئِهَا لِلشُّمُولِ (٢).

٧. (لا المُقْتَضِي) - بكَسْرِ الضَّادِ - وَهُو مَا لا يَسْتَقِيمُ مِنْ الكَلاَمِ إلاَّ بتَقْدِيرِ أَحَدِ أُمُورٍ يُسَمَّى مُقْتَضَى - بفَتْحِ الضَّادِ - فَإِنَّهُ لا يَعُمُّ جَمِيعها؛ لإِنْدِفَاعِ الضَّرُورَةِ بأَحَدِهَا، وَيَكُونُ مُجْمَلاً بَيْنَهَا يَتَعَيَّنُ بالقَرينَةِ.

وَقِيلَ: يَعُمُّهَا حَذَراً مِنْ الإِجْمَالِ.

وَمِثَالُهُ: حَدِيثُ مُسْنَدِ أَخِي (٣) عَاصِمِ الآتِي فِي مَبْحَثِ الْمُجْمَلِ (٤): «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ» (٥)؛ فَلِوُقُوعِهِمَا (١) لا يَسْتَقِيمُ الكَلاَمُ بدُونِ تَقْدِيرِ المُؤَاخَذَةِ أَوْ الضَّمَانِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَقَدَّرْنَا المُؤَاخَذَةَ لِفَهْمِهَا عُرْفاً مِنْ مِثْلِهِ.

وَقِيلَ: يُقَدَّرُ (٧) جَمِيعُهَا.

⁼ جاء بلفظ قبل التي تدل على أن الشرط أقل درجة من النفي، وابن الحاجب ذكر المثالين معا بالسواء.

⁽۱) في (۲/۲/۲).

⁽٢) أي النكرة بعد الشرط قد تشمل الأفراد دفعة وقد تشملهم على سبيل البدل.

⁽٣) في (ب): أبي.

⁽٤) (٧٣٩/٢)، وسبق في (٢٠٦/١).

⁽٥) سبق تخريجه في (١/٢٧٩).

⁽٦) أي حصولهما في واقع الأمة فإنهم يخطؤن وينسون، فالنفي على ذلك كذب فلا بد من تقدير كلمة لتصحيح الكلام.

⁽٧) في(ج): تقدير.

٨. (وَالعَطْفُ عَلَى العَامِّ) فَإِنَّهُ لا يَقْتَضِي العُمُومَ فِي المَعْطُوفِ.
 وَقِيل (١): يَقْتَضِيهِ ؛ لِوُجُوبِ مُشَارَكَةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الحُكْمِ
 وَصفَتِهِ (٢).

قُلْناً: فِي الصِّفَةِ مَمْنُوعٌ.

مِثَالُهُ: حَدِيثُ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: ﴿ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلاَ ذُو عَهْدِ فِي عَهْدِهِ (٣)، قِيلَ: يَعْنِي بِكَافِرٍ (١٤)، وَخُصَّ مِنْهُ غَيْرُ الحَرْبِيِّ بالإِجْمَاعِ.

قُلْنَا: لا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ يُقَدَّرُ بِحَرْبِيِّ (٥).

٩. (وَالْفِعْلُ الْمُثْبَتُ) بدُونِ كَانَ (وَنَحْوُ كَانَ يَجْمَعُ فِي السَّفَرِ) مِمَّا اقْتَرَنَ بَكَانِ فَلاَ يَعُمُّ أَقْسَامَهُ (١).

ومن قال بالعموم هم أكثر الشافعية والمالكية، وصححه النووي في الروضة في
 كتاب الطلاق. تشنيف المسامع: ١/ ٢٤٨.

⁽١) القائلون باقتضاء العموم هم الحنفية ، الغيث الهامع: ص ١٩٩١.

⁽٢) في (أ): والصفة.

⁽٣) أبو داود في الديات باب إيقاد المسلم بالكافر (٣٩٢٧)، وهو حديث صحيح.

⁽٤) ذو عهد معطوف على مسلم المتعلق به لفظ بكافر، فالمعطوف يأخذ حكم وصفة المعطوف عليه فيقدر له بكافر كالقيد المذكور في المعطوف عليه.

فهنا يحصل عموم في المعطوف، لذا يخص من عدم القتل بالحربي فإنه يقتل ذو العهد إن قتل غير حربي كالذمي والمستأمن.

⁽٥) على القول بعدم العموم، فإنا نقدِّر له كلمة بحربي.

⁽٦) أي لا يعمُّ جميع أقسام الفعل، ولا جميع جهاته وأنواعه.

وَقِيلَ: يَعُمُّهَا.

مِثَالُ الأَوَّلِ: حَدِيثُ بلاَلٍ «أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى دَاخِلَ الكَعْبَةِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (١).

وَالثَّانِي: حَدِيثُ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلاَتيْنِ فِي السَّفَرِ (٢)» رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٣).

فَلاَ يَعُمُّ الأَوَّلُ الفَرْضَ وَالنَّفَلَ، وَلاَ الثَّانِي جَمْعَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ؛ إذْ لا يَشْهَدُ اللَّفْظُ بأَكْثَرَ مِنْ صَلاَةٍ وَاحِدةٍ، وَجَمْعٍ وَاحِدٍ، وَيَسْتَحِيلُ وُقُوعُ الصَّلاَةِ الوَاحِدةِ فَوْضاً وَنَفْلاً، وَالجَمْعُ الوَاحِدُ فِي الوَقْتَيْنِ.

وَقِيلَ⁽¹⁾: يَعُمَّانِ مَا ذُكِرَ حُكْماً؛ لِصِدْقِهِمَا بكُلِّ مِنْ قِسْمَيْ الصَّلاَةِ وَالجَمْع.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ كَانَ مَعَ المُضَارِعِ لِلتَّكْرَارِ _كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى _ فِي قِصَّةِ إِسْمَاعِيلَ _ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ _ : ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِإِلْصَلَوْةِ وَٱلزَّكُوةِ ﴾ [مريم: ٥٥].

وَقَوْلُهُمْ: كَانَ حَاتِمٌ يُكْرِمُ الضَّيْف، وَعَلَى ذَلِكَ (٥) جَرَى العُرْفُ.

البخاري في الصلاة في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ عَمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة: ١٢٥]
 (٣٨٣)، ومسلم في الحج باب استحباب دخول الكعبة (٣٣٦٣).

⁽٢) في (ج): يجمع في السفر بين الصلاتين.

⁽٣) البخاري في تقصير الصلاة (١١٠٦).

⁽٤) هو ما صححه ابن الحاجب، تشنيف المسامع: ١/ ٣٥٠.

⁽٥) أي فهم التكرار إن اقترن بكان.

(وَلاَ المُعَلَّقُ بِعِلَّةٍ) فَإِنَّهُ لا يَعُمُّ كُلَّ مَحَلِّ وُجِدَتْ فِيهِ العِلَّةُ (لَفْظاً لَكِنْ) يَعُمُّهُ (قِيَاساً)(١).

وَقِيلَ: يَعُمُّهُ لَفُظاً.

مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ: حَرَّمتُ الخَمْرة (٢) لإسْكَارِهَا، فَلاَ يَعُمُّ كُـلَّ مُسْكِرٍ لَفْظاً.

وَقِيلَ: يَعُمُّهُ؛ لِذِكْرِ العِلَّةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: حَرَّمتُ المُسْكِرَ.

(خِلاَفاً لِزَاعِمِي ذَلِكَ) أَيْ العُمُومِ فِي المُقْتَضِي وَمَا بَعْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ (٣).

١٠. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ تَرْكَ الإِسْتِفْصَالِ) فِي حِكَايَةِ الحَالِ (يُنزَّلُ مَنْزِلَةَ العُمُومِ) فِي المَقَالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ لِغَيْلانَ (٤) بُنِ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ _ وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ _ «أَمْسِكُ أَرْبَعاً وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ » رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ(٥).

فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ: هَلْ تَزَوَّجَهُنَّ مَعا أَوْ مُرَتِّباً.

⁽١) مثل البيرة لا تشمل بكلمة الخمرة بل لوجود الإسكار فيها، فنقيسه على الخمرة في التحريم.

⁽٢) في (أ) و(ط): الخمر.

⁽٣) في قوله بعد كل مسألة: وقيل، وقيل، وقيل وهكذا.

⁽٤) هو غيلان بن سلمة الثقفي، حكيم، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، وأسلم يـوم الطائف، وكان أحد وجوه ثقيف انفرد في الجاهلية بأن قسم أعماله على الأيـام، فكان له يوم يحكم فيه بين الناس، توفي سنة ٢٣هـ. الأعلام: ٥/ ١٢٤.

⁽٥) رواه ابن حبان في النكاح باب نكاح الكافر وصححه (٤١٥٧). والشافعي فسي مسنده: ١/ ٢٧٤.

فَلَوْلاَ أَنَّ الحُكْمَ يَعُمُّ الحَالَيْنِ لَمَا أُطْلِقَ الكَلاَمُ؛ لاِمْتِنَاعِ الإِطْلاَقِ فِي مَوْضع التَّفْصِيلِ المُحْتَاج إلَيْهِ^(۱).

وَقِيلَ^(۲): لا يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ العُمُومِ بَلْ يَكُونُ الكَلاَمُ مُجْمَلاً، وَسَيَأْتِي (۳) تَأْوِيلُ الحَنَفِيَّةِ أَمْسِكْ: بابْتَدِئْ نِكَاحَ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ فِي المَعِيَّةِ (٤)، وَاسْتَمِرَّ عَلَى الأَرْبَعِ الأُولِ فِي التَّرْتِيب.

* * *

⁽١) لأَنَّ التفصيل من باب البيان للنص، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه.

⁽٢) الذي يظهر أنه أحد قولين للشافعي، الغيث الهامع ص ٢٩٤.

⁽٣) في (٢/٧٢٧).

⁽٤) أي إذا تزوجهن وعقد عليهن جميعاً في عقد واحد، فهنا يفارق الكل ويعقد على أربع منهن يختارهن.

وإن كان العقد عليهن واحدة بعد الأخرى فليمسك الأربع الأوائل منهن ويفارق ما فوق الأوائل.

[خِطابُ النَّبِيِّ ﷺ لا يَتَناوَلَ الأُمَّة]

١١. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ نَحْوَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ) ٱتِّقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ١] وَ (١) ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّزِيَّلُ إِللَّهَ ﴾ [الأصحُّ الحُحْمُ ؛
 ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلمُزِّيِلُ إِللَّهَ اللهِ إِللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ مَنْ عَيْثُ الحُحْمُ ؛
 لإخْتِصَاصِ الصِّيغَةِ بهِ.

وَقِيلَ^(٢): يَتَنَاوَلُهُمْ؛ لأِنَّ أَمْرَ القُدْوَةِ أَمْرٌ لأَتْبَاعِهِ مَعَهُ عُرْفاً، كَمَا فِي أَمْرِ السُّلْطَانِ الأَمِيرَ بفَتْحِ بَلَدٍ أَوْ رَدِّ العَدُوِّ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا فِيمَا يَتَوَقَّفُ المَأْمُورُ بِهِ عَلَى المُشَارِكَةِ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

١٢. (وَ) الأَصَحُّ أَنَّ (نَحْوَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ يَشْمَلُ الرَّسُولَ _ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ _ وَإِنْ اقْتَرَنَ بِقُلْ).

وَقِيلَ: لا يَشْمَلُهُ مُطْلَقاً (٣)؛ لأَنَّهُ وَرَدَ عَلَى لِسَانِهِ لِلتَّبْلِيغِ لِغَيْرِهِ.

⁽١) الواو ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٢) يحكى عن أبي حنيفة وأحمد، واختاره إمام الحرمين، الغيث الهامع ص ٢٩٤.

⁽٣) لأنَّ له خصائص تخصه.

(وَثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ) إِنْ اقْتَرَنَ بِقُلْ فَلاَ يَشْمَلُهُ؛ لِظُهُورِهِ فِي التَّبْلِيغِ، وَإِلا فَسَمْلُهُ؛ لِظُهُورِهِ فِي التَّبْلِيغِ، وَإِلا فَسَمْلُهُ.

١٣ . (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ) أَيْ نَحْوَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ (يَعُمُّ العَبْدَ).

وَقِيلَ (١): لا يَعُمُّهُ ؛ لِصَرْفِ مَنَافِعِهِ إِلَى سَيِّدِهِ شَرْعاً.

قُلْنَا: فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ ضِيقِ العِبَادَاتِ.

(وَالْكَافِرَ) وَقِيلَ (٢): لا، بناءً عَلَى عَدَم تَكْلِيفِهِ بالفُرُوع.

(وَيَتَنَاوَلُ المَوْجُودِينَ) وَقْتَ وُرُودِهِ (دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ).

وَقِيلَ (٣): يَتَنَاوَلُهُمْ أَيْضاً؛ لِمُسَاوَاتِهِمْ لِلْمَوْجُودِينَ فِي حُكْمِهِ إجْمَاعاً.

قُلْنَا: بِدَلِيلِ آخَرَ _ وَهُوَ مُسْتَنَدُ الإِجْمَاعِ _ لا مِنْهُ.

١٤. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ مَنْ الشَّرْطِيَّةَ تَتَنَاوَلُ الإِناَثَ)، وَقِيلَ (٤): تَخْتَصُّ بالذُّكُور.

وَعَلَى ذَلِكَ: لَوْ نَظَرَتْ امْرَأَةٌ فِي بَيْتِ أَجْنَبِيِّ جَازَ رَمْيُهَا عَلَى الأَصَحِ ؟ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: "مَنْ تَطَلَّعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَئُوا عَيْنَهُ" (٥).

⁽١) هو قوله طائفة من الفقهاء والمتكلمين. الإحكام للآمدي: ٢/ ٢٩٢.

⁽٢) هو رأي بعض الشافعية. إرشاد الفحول: ص٤٤٠.

⁽٣) هو قوله الحنابلة. تشنيف المسامع: ١/ ٣٥٢.

⁽٤) حكاه ابن الحاجب وغيره. تشنيف المسامع: ١/ ٣٥.

⁽٥) مسلم في الأدب باب تحريم النظر في بيت غيره، (٥٦٠٧).

وَقِيلَ: لا يَجُوزُ(١)؛ لأِنَّ المَرْأَةَ لا يُسْتَتَرُ مِنْهَا.

١٥. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمَ) كَالمُسْلِمِينَ (لا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ ظَاهِراً) وَإِنَّمَا يَدْخُلْنَ بِقَرِينَةٍ ؛ تَغْلِيباً لِلذُّكُورِ .

وَقِيلَ^(۲): يَدْخُلْنَ فِيهِ ظَاهِراً؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ فِي الشَّرْعِ [أ/٥٥] مُشَارَكَتُهُنَّ لِلذُّكُورِ فِي الشَّرْعِ الْأَحْكَامِ للنَّكُورِ فِي الأَحْكَامِ لا يَقْصِدُ الشَّارِعُ بِخِطَابِ الذُّكُورِ [...] (٣) قَصْرَ الأَحْكَامِ عَلَيْهِمْ.

١٦. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ خِطَابَ الوَاحِدِ) بحُكْمٍ فِي مَسْأَلَةِ (لا يَتَعَدَّاهُ) إلَى غَيْرِهِ.

(وَقِيلَ: يَعُمُّمُ) غَيْرَهُ (عَادَةً (٤))؛ لِجَرَيَانِ عَادَةِ النَّاسِ بِخِطَابِ الوَاحِدِ وَإِرَادَةِ الجَميع (٥) فِيمَا يَتَشَارَكُونَ فِيهِ.

قُلْنَا: مَجَازٌ يَحْتَاجُ إِلَى القَرِينَةِ.

١٧ . (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ خِطَابَ القُرْآنِ وَالحَدِيثِ بِيَا أَهْلَ الكِتَابِ) نَحْوُ :
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِتَٰ لِ التَّنْ لُواْ فِي دِينِكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١] (لا يَشْمَلُ الْأُمَّةُ).

⁽١) أي لا يجوز رميها؛ لأنَّ نظرها إلى النساء لا يستوجب الاستتار منها.

 ⁽۲) هو قول الحنابلة، وتحكى عن الحنفية، وصححه الماوردي والروياني. الغيث الهامع: ص ۲۹۷.

⁽٣) في(ط): زياد الواو هنا.

⁽٤) أي يعم عادة لا لغة، الغيث الهامع: ١/ ٢٩٧.

⁽٥) في(ط): الجمع.

وَقِيلَ (١): يَشْمَلُهُمْ فِيمَا يَتَشَارَكُونَ فِيهِ.

10. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ المُخَاطِبَ) - بِكَسْرِ الطَّاءِ - (دَاخِلٌ فِي عُمُومِ (٢) خِطَابِهِ إِنْ كَانَ خَبَراً)، نَحْوُ: ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ مَنَ عَلِيدٌ ﴾ [الحجرات: ١٦] وَهُو سُبُحَانَةُ وَتَعَالَى عَالِمٌ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ (لا أَمْراً) كَقَوْلِ السَّيلِدِ لِعَبْدِهِ - وَقَدْ شُبْحَانَةُ وَتَعَالَى عَالِمٌ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ (لا أَمْراً) كَقَوْلِ السَّيلِدِ لِعَبْدِهِ - وَقَدْ أَحْسَنَ إلَيْكَ فَأَكْرِمْهُ ؛ لِبُعْدِ أَنْ يُرِيدَ الآمِرُ نَفْسَهُ ، بِخِلافِ المُخْبِر.

وَقِيلَ (٣): يَدْخُلُ مُطْلَقاً؛ نَظَراً لِظَاهِر اللَّفْظِ.

وَقِيلَ (١٤): لا يَدْخُلُ مُطْلَقاً؛ لِبُعْدِ أَنْ يُرِيدَ المُخَاطِبُ نَفْسَهُ، إلاَّ بقرينةٍ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: _ فِي كِتَابِ الطَّلاَقِ مِنْ الرَّوْضَةِ _ إِنَّهُ الأَصَحُّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي الأُصُولِ(٥).

وَصَحَّحَ المُصَنِّفُ الدُّخُولَ فِي الأَمْرِ فِي مَبْحَثِهِ (١) بحسب مَا ظَهَرَ لَهُ فِي المَوْضِعَيْن (٧). المَوْضِعَيْن (٧).

⁽١) هو للشيخ مجد الدين ابن تيمية، الغيث الهامع: ص٢٩٨.

⁽٢) لفظ (عموم) ساقط من: (أ).

⁽٣) هو رأي الأكثرين. الغيث الهامع: ص ٢٩٨.

⁽٤) هو ما رجحه النووي كما في شرح الروضة.

⁽٥) روضة الطالبين: ١٤/٤٣.

⁽۲) نی (۲/۲۲۵).

⁽٧) أي أنه هنا صحح عدم الدخول، وفي مبحث الأمر صحح الدخول ولا تناقض؛ لأنّهُ صحح الدخول نظراً للأمر، وهنا صحح في الأمر عدم الدخول لعله بالنسبة لمقارنته مع الخبر والله أعلم.

١٩. (وَ) الأَصَــُ (أَنَّ نَحْــوَ: ﴿ غُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ ﴾ [التوبــة: ١٠٣] يَقْتَضـــِي الأَخْذَ مِنْ كُلِّ نَوْع).

وَقِيلَ (١): لا بَلْ يَمْتَثِلُ بِالأَخْذِ مِنْ نَوْعِ وَاحِدٍ.

(وَتَوَقَّفَ الْآمِدِيُّ) عَنْ تَرْجِيحِ وَاحِدٍ مِنْ القَوْلَيْنِ.

فَالْأَوَّلُ^(۲): نَاظِرٌ إِلَى أَنَّ المَعْنَى مِنْ جَمِيعِ الأَمْوَالِ، وَالثَّانِي: إِلَى أَنَّهُ مِنْ مَجْمُوعِهَا^(۳).

* * *

⁽١) هو قول الحنفية والمالكية.

⁽٢) في (أ) و(ب) و(ط): والأول.

⁽٣) الجميع الكل، والمجموع البعض، مثال ذلك: Y+Y+0=0، فالعشرة جميع، والاثنان والخمسة والثلاثة مجموعة؛ لأنها جمعت، فأطلق عليها اسم المفعول (مجموع).

وتوقف الآمدي. ينظر الإحكام: ٢/ ٣٦٢.



مَصْدَرُ خَصَّصَ بِمَعْنَى خَصَّ (قَصْرُ العَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ) بأَنْ لا يُرَادَ مِنْهُ البَعْضُ الآخَرُ.

وَيَصْدُقُ هَذَا بِالْعَامِّ الذِيْ أُرِيْدَ بِهِ الخُصُوصُ، كَالْعَامِّ الْمَخْصُوصِ (۱). وَعَدَلَ _كَمَا قَالَ _ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِب _ مُسَمَّيَاتِهِ (۲) _ ؛ لأِنَّ مُسَمَّى الْعَامِّ وَاحِدٌ، وَهُوَ كُلُّ الأَفْرَادِ (۳).

⁽۱) أي هذا التعريف ينطبق على العام الذي أريد به الخصوص، مشل: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[الشعراء: ١٤١] فهنا لفظ المرسلين عام يشمل جميعهم، ولكن لا يراد به العموم بل الخصوص _وهو صالح فقط _.

كما ينطبق على العام المخصوص مشل: ﴿ وَقَائِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَافَدَ ﴾ [النوبة: ٣٩] فهنا لفظ المشركين عام يشمل كل كفار، وخص من العموم أهل الذمة لا يقاتلون، فبقي لفظ المشركين مقصوراً على بعض أفراده وهم من بقي من الكفار عدا أهل الذمة.

⁽٢) ابن الحاجب عرفه بأنه قصر العام على بعض مسمياته، وهنا عدل عن كلمة مسمياته إلى قوله بعض أفراده. رفع الحاجب: ٤/ ٢٥٧.

⁽٣) أي العام مسياته كل الأفراد جملة واحدة، فكلمة مشركين اسم لجميع أفراد الكفرة، والجميع هو معنى واحد وليس متعدداً، والمعنى الواحد لا يخصص منه.

(وَالقَابِلُ لَهُ) أَيْ لِلتَّخْصِيصِ (حُكْمٌ ثَبَتَ لِمُتَعَدِّدٍ) لَفْظا (١٠ أَوْ مَعْنَى (٢٠ كَالمَفْهُوم.

نَبَّهَ بِهَذَا^(۱): عَلَى أَنَّ المَخْصُوصَ _ فِي الحَقِيقَةِ _ الحُكْمُ، وَأَنَّ المُرَادَ بِالعَامِّ هُنَا: مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ المَحْدُودِ بِمَا سَبَقَ (٤).

فَالمُتَعَدَّدُ لَفْظاً، نَحْو: ﴿ فَأَقْنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥].

وَخُصٌّ مِنْهُ الذُّمِّيُّ وَنَحْوُهُ (٥).

وَمَعْنَى كَمَفْهُ ومِ: ﴿ فَلَا تَقُل لَكُمَا آُنِ ﴾ [الإسراء: ٣٣] مِنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ الإِيذَاءِ، وَخُصَّ مِنْهُ حَبْسُ الوَالِدِ بدَيْنِ الوَلَدِ؛ فَإِنَّهُ جَائِزٌ عَلَى مَا صَحَحَهُ (٦) الغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ (٧).

⁽١) وهو القتل لكل فرد من أفراد المشركين.

 ⁽٢) فقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُل لَمُ مَا أَتِ ﴾ [الإسراء: ٢٣] مفهوم الموافقة تحرم جميع أفراد
 الإيذاءات للوالدين، فالمفهوم عام، وهو معنى وليس لفظاً، وقد خص من عصوم
 الإيذاءات حبس الوالد بدين الولد.

⁽٣) أي بقوله: حكمٌ، على أن المخصص ليس لفظ العام بل حكمه، كالقتل في الآية، وحكمه متعدد بينت أن التخصيص ليس خاصاً باللفظ بل لكل متعدد ويشمل المعنى.

⁽٤) أي لو بقي على المحدود بما سبق في المتن، دون إضافة قوله: (والقابل له حكم ثبت لمتعدد) لما شمل المعنى العام في صلاحيته للتخصيص، فالمحدود والمعرف هو اللفظ، والمعنى شمل بهذه الإضافة.

⁽٥) نحوه: مثل المستأمن.

⁽٦) في(ط): صحة.

⁽V) Ilemud: 3/19.

(وَالْحَقُّ جَوَازُهُ) أَيْ التَّخْصِيصِ (إلَى وَاحِدٍ [...](١) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُ الْعَامِّ (٢) جَمْعاً) كَمَنْ، وَالْمُفْرَدُ الْمُحَلَّى بِالأَلِفِ وَاللامِ (٣) (وَإِلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ) ثَلاَثَةٍ أَوْ اثْنَيْنِ (إِنْ كَانَ) جَمْعاً كَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ (٤).

(وَقِيلَ: (٥)) يَجُوزُ إِلَى وَاحِدٍ (مُطْلَقاً) نَظَراً فِي الجَمْعِ إِلَى أَنَّ أَفْرَادَهُ آحَادٌ كَغَيْرِهِ (٦).

(وَشَـذَ المَنْعُ) إِلَى وَاحِدِ (مُطْلَقاً) بأَنْ لا يَجُوزَ إِلاَّ إِلَى أَقَـلِّ الجَمْعِ مُطْلَقاً ().

⁽١) في(أ): زيادة لفظ (أي).

⁽٢) في (ج): الواحد.

⁽٣) في (أ) و(ب) و(ج): المحلى باللام.

⁽٤) فإذا قلنا: جاء كل طالب يحق لنا أن نخصص من المجيء كل أفراد الطلاب ما عدا واحدا وإلا يبطل اللفظ ويبقى بدون معنى.

وإذا قلنا: جاء كل الطلاب يجوز التخصيص إلى أن يبقى منهم ثلاثة أو اثنين على الخلاف في أقل الجمع؛ لأنَّهُ أقل ما يطلق عليه لفظ الجمع.

⁽٥) هو قول الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، تشنيف المسامع: ١/ ٢٦٠، والقفال، المحصول: ١/ ٣٩٩.

⁽٦) أي نخصص من لفظ الطلاب إلى أن يبقى واحد؛ لأنَّ لفظ الثلاثة مشتملة على الواحد.

ووجه الإطلاق سواء كان الباقي محصوراً أم غير محصور، قريباً من مدلول اللفظ أم غير قريب.

⁽٧) أي يجوز أن يخصص الجمع إلى أن يبقى منه واحد وليس أقل الجمع، ومن منع ذلك وقال لا بد من أن يبقى أقل الجمع فقوله شاذ على هذا الرأي.

(وَقِيلَ^(۱) بالمَنْعِ إِلاَّ أَنْ يَبْقَى غَيْرُ مَحْصُورٍ) فَيَجُوزُ حِينَئِذِ^(۱). (وَقِيلَ^(۱) إِلاَّ أَنْ يَبْقَى قَرِيبٌ مِنْ مَدْلُولِهِ) أَيْ العَامِّ قَبْلَ التَّخْصِيصِ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ^(١).

وَالأَخِيرَانِ مُتَقَارِبَانِ (٥).

⁽١) وهو قول أبي الحسين البصري. المحصول: ١/ ٣٩٩.

⁽Y) أي يمنع التخصيص من العام إلا أن يخصص ويبقى من العام ما لا يمكن حصره، أما إذا وصل التخصيص إلى بقاء أفراد من العام يمكن حصرها فالتخصيص ممنوع.

 ⁽٣) صححه الإمام الرّازي والبيضاوي، وحكاه الآمدي. تشنيف المسامع: ١/ ٣٦١،
 وإرشاد الفحول: ص ٤٨٣.

⁽٤) أي أن يبقى عدد مقارب لكل الأفراد قبل التخصيص، أي يبقى من أفرادهم أكثر من ٥٠%.

⁽٥) وجه التقارب: أن الأول إذا بقي منه عدد غير محصور فإنه قد يكون العدد الباقي قريباً من مدلول العام قبل تخصيصه، فهو يلتقي معه في بعض الأحيان، وهو إذا بقي العدد الغير المحصور قريبا من كل الأفراد، ويخالفه إذا بقي المحصور لا يقرب من جملة أفراد العام قبل تخصيصه.



(وَالْعَامُّ الْمَخْصُوصُ عُمُومُهُ مُرَادٌ تَنَاوُلاً لا حُكْماً)؛ لأِنَّ بَعْضَ الأَفْرَادِ لا يَشْمَلُهُ الحُكْمُ؛ نَظَراً لِلْمُخَصِّصِ^(۱).

(وَ) العَامُّ (المُرَادُ بِهِ الخُصُوصُ لَيْسَ) عُمُومُهُ (مُرَاداً) لا حُكْماً وَلاَ تَنَاوُلاً (٢) (المُرَادُ بِهِ الخُصُوصُ لَيْسَ) عُمُومُهُ (مُرَاداً) لا حُكْماً وَلاَ تَنَاوُلاً (٢) (اللهُ عُمِلَ (السُتُعْمِلَ فَرْدِ مِنْهَا.

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا _وَهُوَ أَنَّهُ كُلِّيٌّ أُسْتُعْمِلَ فِي جُزْئِيٍّ _ أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (كَانَ مَجَازاً قَطْعاً) نَظَراً لِحَيْثِيَّةِ الجُزْئِيَّةِ.

مِثَالُهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣] أَيْ نُعَيْمُ بُنُ مُن مُنعُ ود الأَشْجَعِيُّ (٢)؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ كَثِيرِ فِي تَشْيطِهِ المُؤْمِنِينَ عَنْ مُلاَقَاةِ

⁽١) فلفظ المشركين يبقى يشمل الذمي وغيره من حيث الدلالة، ولكن لا يشمل الكل من حيث الحكم وهو القتل، بل القتل في غير الذمي ونحوه.

⁽٢) فلفظ المرسلين لا يراد به كل مرسل بل صالح فقط من باب استعمال الكلي في بعض جزئياته مثل أن نسمي الإنسان بقولنا: هذا حيوان مجازاً مشيرين إليه، وهنا لفظ المرسلين أطلق على صالح مجازا من باب إطلاق الكل وإرادة البعض.

⁽٣) هو نعيم بن مسعود بن عامر الأشجعي، صحابي من ذوي العقل الراجح قدم =

أبي سُفْيَانَ (١) وَأَصْحَابِهِ.

﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ [النساء: ٥٤] أَيْ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ لِجَمْعِهِ مَا فِي النَّاسِ مِنْ الخِصَالِ الجَمِيلَةِ.

وَقِيلَ: النَّاسُ فِي الآيَةِ الأُولَى وَفْدٌ مِنْ عَبْدِ قَيْسِ، وَفِي الثَّانِيَةِ العَرَبُ (٢). وَتَسَمَّحَ فِي قَوْلِهِ كُلِّيٌّ عَلَى خِلاَفِ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ مَدْلُولَ العَامِّ كُلِّيَةٌ (٣).

على رسول الله على سرا أيام الخندق واجتماع الأحزاب فأسلم وكتم إسلامه ألقى
 الفتنة بين قبائل الأحزاب فتفرقوا، توفي في خلافة عثمان سنة ٣٠هـ، الأعلام:
 ٨/ ٤١.

⁽۱) أبو سفيان هو صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي أسلم عام الفتح وكان شيخ أهل مكة، وشهد حنيناً والطائف وكان من أشراف مكة ومن تجارهم، حسن إسلامه توفى بالمدينة سنة ٣١ه. التهذيب للنووي: ٢/ ٥٢١.

⁽٢) وعلى هذا أريد به العموم.

⁽٣) العام سبق في (٥٩٥/٢ - ٥٩٥) أنه من باب الكلية لا الكلي.

[دَلالَةُ العام على البَاقي بَعْدَ التَّخْصِيص]

(وَالْأَوَّلُ) أَيْ العَامُّ المَخْصُوصُ (الْأَشْبَهُ) أَنَّهُ (حَقِيقَةٌ) فِي البَعْضِ البَاقِي بَعْدَ التَّخْصِيصِ (وِفَاقاً لِلشَّيْخِ الإِمَامِ) وَالِدِ المُصَنِّفِ (وَالفُقَهَاءِ) الحَنَابلَةِ، وَكَثِيرٍ مِنْ الحَنَفِيَّةِ، وَأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ؛ لأَنَّ تَنَاوُلَ اللَّفْظِ لِلْبَعْضِ البَاقِي فِي التَّخْصِيصِ كَتَنَاوُلُ الشَّافِعِيَّةِ؛ وَذَلِكَ التَّنَاوُلُ حَقِيقِيٍّ اتَّفَاقاً، فَلْيكُنْ التَّنَاوُلُ حَقِيقِيٍّ اتَّفَاقاً، فَلْيكُنْ هَذَا التَّنَاوُلُ حَقِيقِيٍّ اتَّفَاقاً، فَلْيكُنْ هَذَا التَّنَاوُلُ حَقِيقِيًّ أَيْضاً (۱).

(وَقَالَ) أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيّ مِنْ الحَنفَيَّةِ حَقِيقَةٌ (إِنْ كَانَ البَاقِي غَيْرَ مُنْحَصِرٍ)؛ لِبَقَاءِ خَاصَّةِ العُمُومِ، وَإِلاَّ فَمَجَازٌ (٢).

(وَقَوْمٌ (٣)) حَقِيقَةٌ إِنْ خُصَّ بِمَا لا يَسْتَقِلُ) كَصِفَةٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ اسْتِثْنَاءِ ؟

⁽١) أي عندما أخرجنا الذِّمِّي من المشركين من حكم القتل فإنَّ لفظ المشركين كان قبل التخصيص يدلُّ على غير أهل الذمة حقيقة، وهو الآن كذلك يُطلق على غير أهل الذمة حقيقة إذ لم يحصل تغير في إطلاقه على الباقي بعد التخصيص.

⁽٢) أي يبقى يطلق على الأفراد الغير المخصصة حقيقة ما دام الباقي عدد غير محصور، وإن كان الباقي محصوراً أطلق عليه مجازاً.

⁽٣) منهم أبو الحسين البصري، واختاره فخر الدين الرَّازِي. الغيث الهامع ص٤٠٣.

لأِّنَّ مَا لا يَسْتَقِلُّ جُزْءٌ مِنْ المُقَيِّدِ بهِ، فَالعُمُومُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَقَطْ(١).

(وإمَامُ الحَرَمَيْنِ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ باعْتِبَارِيْنِ (٢) تَنَاوُلِهِ وَالاقْتِصَارِ عَلَيْهِ) أَيْ هُوَ (٣) باعْتِبَارِ تَنَاوُلِ البَعْضِ حَقِيقَةٌ، وَباعْتِبَارِ الإِقْتِصَارِ عَلَيْهِ مَجَازٌ، [وَفِي نُسْخَةٍ باعْتِبَارِيّ -بلاّ نُونٍ مُضَافاً - وَهُو أَحْسَنُ] (١٠).

(وَالأَكْثَرُ مَجَازٌ مُطْلَقاً (٥)؛ لإسْتِعْمَالِهِ فِي بَعْض مَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلاً.

وَالتَّنَاوُلُ لِهَذَا البَعْضِ حَيْثُ لا تَخْصِيصَ إِنَّمَا كَانَ حَقِيقِيّاً لِمُصَاحَبَتِهِ لِلْبَعْضِ [الم

(وَقِيلَ⁽¹⁾) مَجَازٌ (إِنْ أُسْتُثْنِيَ مِنْهُ)؛ لأَنَّهُ يَتَبِيَّنُ بالإِسْتِثْنَاءِ _ الَّـذِي هُــوَ إِخْرَاجُ مَا دَخَلَ _ أَنَّهُ أُرِيدَ بالمُسْتَثْنَى منه ما عدا المستثنى.

⁽۱) أي يبقى إطلاقه حقيقة في الباقي بعد الاستثناء، مثل: أكرم الطلاب إلا خالداً، أما إذا قلنا: أكرم الطلاب ثم قلنا لا تكرم خالداً فإن الباقي يطلق عليهم اللفظ مجازاً.

⁽٢) في (ب): باعتباري ينظر البرهان ١/ ٤١٠.

⁽٣) لفظ (هو) ساقط من: (أ).

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط من (ب)؛ لأنَّهُ اتبع نسخة حذف النون وإضافة اعتباري إلى تناوله.

⁽٥) لأنَّهُ كان يطلق قبل التخصيص على كل فرد حقيقة فلما نقصت صار يطلق على الأفراد الباقية مجازا؛ لأنَّهُ صار غير شامل لكلها.

ووجه الإطلاق: أن يطلق على الباقي مجازا وبأي شيء حصل التخصيص، ومن القائلين به أبو على وأبو هاشم. المحصول: ١/ ٤٠٠.

⁽٦) هو اختيار أبي بكر الباقلاني. الإحكام للآمدي: ٢/ ٢٤٧.

بِخِلاَفِ غَيْرِ الإِسْتِثْنَاءِ: مِنْ الصِّفَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّهُ يُفْهَمُ ابْتِدَاءً أَنَّ العُمُومَ بالنَّظَر إلَيْهِ فَقَطْ.

(وَقِيلَ) مَجَازٌ (إِنْ خُصَّ بِغَيْرِ لَفْظٍ) كَالْعَقْلِ، بِخِلاَفِ اللَّفْظِ فَالْعُمُومُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَقَطْ (١).

⁽١) مثل: ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٢٦]، خص العقل أنه ليس خالقا لنفسه؛ لأنَّهُ تعالى شيء، فهنا يطلق الخلق على الباقي مجازاً.



(وَ) العَامُّ (المُخَصَّصُ قَالَ الأَكْثَرُ حُجَّةٌ) مُطْلَقاً؛ لاِسْتِدْلاَلِ الصَّحَابَةِ بِهِ مِنْ غيرِ نكِيرِ(١).

(وَقِيلَ^(۲) إِنْ خُصَّ بِمُعَيَّنٍ) نَحْوُ: أَنْ يُقَالَ: أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلاَّ أَهْلَ اللَّمَّةِ، بِخِلاَفِ المُنْهَمِ، نَحْوُ: إِلاَّ بَعْضَهُمْ؛ إِذْ مَا مِنْ فَرْدٍ إِلاَّ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ المُخْرَجَ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ إِلَى أَنْ يَبْقَى فَرْدٌ.

وَمَا اقْتَضَاهُ كَلاَمُ الآمِدِيِّ وَغَيْرِهِ (٣) _مِنْ الاِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ فِي المُبْهَمِ غَيْرُ

⁽۱) فإنهم عندما سمعوا قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَكِ مَا كُسَبُتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجُنَالَكُم مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] الشامل لكلِّ ما يخرج من الأرض من زروع وثمار وبأي قدر، ثم سمعوا قول النبي ﷺ: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» [البخاري في الزكاة باب ما أدي زكاته (١٤٠٥)، ومسلم في الزكاة (٢٢٦٠)] قالوا: الصدقة خاصة بما يوسق فقط، وعلى أن لا يقل عن خمسة أوسق، ومثل هذا كثير، وجه الإطلاق يفهم مما سيأتي مقيداً.

⁽٢) لعل أحد القائلين به ابن برهان في الوجيز. تشنيف المسامع: ١/ ٣٦٢.

⁽٣) الإحكام للآمدي: ٢/ ٢٥٤.

حُجَّةٍ _ مَدْفُوعٌ (١) بِنَقْلِ ابْنِ بَرْهَانٍ (٢) وَغَيْرِهِ الخِلاَفَ فِيهِ مَعَ تَرْجِيحِهِ أَنَّهُ حُجَّةٌ فيهِ .

(وَقِيلَ^(٣)) حُجَّةٌ إِنْ خُصَّ (بمُتَّصِلٍ) كَالصَّفَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ: فِي أَنَّهُ حِينَئِلٍ حَقِيقَةٌ: مِنْ أَنَّ العُمُومَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَقَطْ.

بخِلاَفِ المُنْفَصِلِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ خُصَّ بهِ غَيْرُ مَا ظَهَرَ فَيُشَكُّ (٤) فِي البَاقِي.

(وَقِيلَ^(٥)) هُـوَ حُجَّةٌ فِي البَاقِي (إِنْ أَنْبَأَ عَنْهُ العُمُـومُ) نَحْـوُ: ﴿ فَأَقَنْلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ فَإِنَّهُ يُنْبِئُ عَنْ الحَرْبِيِّ؛ لِتَبَادُرِ الذِّهْنِ إلَيْهِ _كَالذِّمِّيِّ المُخْرَجِ _.

⁽١) خبر ما في قوله: (وما اقتضاه).

⁽٢) هو أحمد بن علي بن محمد الوكيل المعروف بابن برهان، فقيه شافعي، أصولي، محدث، حنبلي المذهب، ثم شافعي، من شيوخه: القفال الشاشي، والغزالي، والكيا الهراسي، له مؤلفات منها الوجيز في أصول الفقه، توفي سنة ٤٨٩ه. طبقات السبكي: ٥/ ٣٣٥.

⁽٣) لأَنَّ اتصال المخصص يكون بمثابة قيد يحترز به عن الخالي من القيد فيبقى إطلاق العام حقيقة فيما شمله القيد وحجة فيه؛ لأنَّهُ لا يحتمل التخصيص بشيء آخر، والقول للكرخي. المحصول: ١/ ٤٠٢.

⁽٤) فإذا قال: أكرم الطلاب، ولا تكرم خالدا منهم، فلفظ الإكرام لبقية الطلاب ليس حجة في أفراد الباقين؛ لاحتمال أنه أيضاً خصص بمخصص آخر منفصل ولم تعلمه فلا يكون حجة في الباقين؛ لاحتمال خروجهم أيضاً من أمر الإكرام.

⁽٥) من القائلين به ابن الحاجب. شرح العضد: ٢/ ١٠٨، والحنابلة. الكوكب المنير: ٣/ ١٦١.

بخِلاَفِ مَا لا يُنْبَى عَنْهُ العُمُومُ ، نَحْوُ: ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا السَّارِقِ لِقَدْرِ رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً مِنْ السَّارِقِ لِقَدْرِ رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ (۱) ، كَمَا لا يُنْبَى عَنْ السَّارِقِ لِغَيْرِ ذَلِكَ المُخْرَجِ ؛ إذْ لا يُعْرَفُ خَصُوصُ هَذَا التَّفْصِيلِ إلاَّ مِنْ الشَّارِعِ ، فَالبَاقِي _ فِي نَحْوِ ذَلِكَ _ يُشَكُّ فِيهِ باحْتِمَالِ اعْتِبَارِ قَيْدٍ آخَرَ (۱) .

(وَقِيلَ: (٣)) هُوَ حُجَّةٌ (فِي أَقَلِّ الجَمْعِ) ثَلاَثَةٍ أَوْ اثْنَيْنِ؛ لأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ، وَمَا عَدَاهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ؛ لإحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ خُصَّ.

وَهَـذَا مَبْنِيٌ عَلَى قَوْلٍ تَقَدَّمَ (٤) إِنَّهُ لا يَجُوزُ التَّخْصِيصُ إِلَى أَقَلَّ مِنْ أَقَلَّ الجَمْعِ مُطْلَقاً.

(وَقِيلَ: (٥) غَيْرُ حُجَّةٍ مُطْلَقاً)؛ لأَنَّهُ _ لإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ خُصَّ بغَيْرِ مَا ظَهَرَ _ يُشَكُّ (٦) فِيمَا يُرَادُ مِنْهُ فَلاَ يَتَبَيَّنُ (٧) إلاَّ بقرينَةٍ.

⁽١) لفظ (مثله) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٢) إذ ربما خرج من مدلول السارق آخر غير من سرق ربع دينار من حرز مثله، مثل قيد لا شبهة فيه، فإنه يخرج من القطع من سرق، وله شبهة في المال فقد أصبح الباقي مشكوكاً في المراد منه.

⁽٣) ممن ذكره ابن الهمام في التحرير: ١/ ٣١٣.

⁽٤) في (٢/٩٢٣).

⁽٥) يحكى عن يحيى بن أبان وأبي ثور. الغيث الهامع: ص٥٠٣٠.

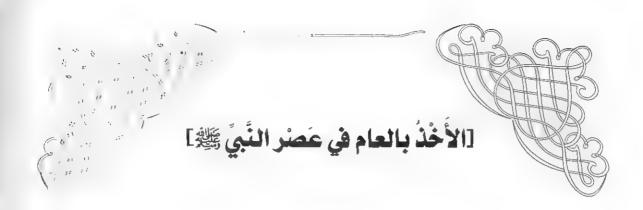
⁽٦) جملة يشك خبر؛ لأنَّهُ وما بينهما جملة معترضة مبينة لعلة نفي حجيته.

⁽V) المخصوص من الباقي إلا بقرينة.

قَالَ المُصنَفُ: وَالخِلاَفُ(') إِنْ لَمْ نَقُلْ إِنَّهُ حَقِيقَةٌ('')، فَإِنْ قُلْنَا ذَلِكَ أُحْتُجَّ بِهِ جَزْماً.

⁽١) الخلاف مبتدأ، خبره محذوف تقديره ثابت.

⁽Y) أي على رأي من يرى أن دلالة العام بعد التخصيص على بقية أفراد العام مجازية، أما إذا قلنا: حقيقية، فلا خلاف في كونه حجة في الباقي.



(وَيُتَمَسَّكُ بِالعَامِّ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ البَحْثِ عَنْ المُخَصِّصِ) اتَّفَاقاً _كَمَا قَالَهُ(١) الأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الإسْفَرايينِي _ (وَكَذَا بَعْدَ الوَفَاةِ اتَّفَاقاً _كَمَا قَالَهُ(١) الأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الإسْفَرايينِي _ (وَكَذَا بَعْدَ الوَفَاةِ خِلاَفاً لإبْنِ سُرَيْجٍ) وَمَنْ تَبَعَهُ فِي قَوْلِهِ: لا يُتَمَسَّكُ بِهِ قَبْلَ البَحْثِ؛ لإحْتِمَالِ المُخَصِّص.

وَأُجِيبَ: بَأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُهُ، وَهَذَا الإِحْتِمَالُ مُنْتَفِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ عَيَاقِهُ؛ لأَنَّ التَّمَسُّكَ بالعَامِّ إذْ ذَاكَ (٢) بحسب الواقع فِيمَا وَرَدَ لأَجْلِهِ مِنْ الوَقَائِعِ، وَهُوَ قَطْعِيُّ الدُّخُولِ، لَكِن عِنْدَ الأَكْثَر كَمَا سَيَأْتِي (٣).

وَمَا نَقَلَهُ الآمِدِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ الإِتَّفَاقِ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ سُرَيْج _ مَدْفُوعٌ (١)

⁽١) أي قال بالاتفاق، الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني.

⁽٢) أي في عصر النبي ﷺ، أي أن التمسك بالعام في عصره الآتي بحسب الوقائع فإنه ثابت لتلك الواقعة، وهي داخلة فيه قطعا.

⁽٣) بعد قليل عندما يقول وعليه جرى الإمام الرَّازِي. . . الخ.

⁽٤) مدفوع خبر لـ(ما) في قوله وما نقله . . أي أن نقل الآمدي وغيره أن ما قالـه ابـن سريج هو مجمع عليه غير دقيق، فإن الإسفرايني والشيرازي حكيـا الخـلاف فـي التمسك بالعام بعد وفاة النبي على الله .

بحِكَايَةِ الأُسْتَاذِ وَالشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ _ الخِلافَ فِيهِ.

وَعَلَيْهِ (١) جَرَى الإِمَامُ الرَّازِيِّ وَغَيْرُهُ، وَمَالَ إِلَى التَّمَسُّكِ قَبْلَ البَحْثِ، وَمَالَ إِلَى التَّمَسُّكِ قَبْلَ البَحْثِ، وَاخْتَارَهُ البَيْضَاوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَتَبَعَهُمْ المُصَنِّفُ (٢)، وَهُوَ قَوْلُ الصَّيْرَفِيِّ كَمَا نَقَلَهُ عَنْ الإِمَامِ الرَّازِيِّ وغيره.

وَاقْتَصَرَ الآمِدِيُّ وَغَيْرُهُ فِي النَّقْلِ عَنْ الصَّيْرَفِيِّ عَلَى وُجُوب اعْتِقَادِ الْعُتَقَادِ الْعُمُوم قَبْلَ البَحْثِ عَن المُخَصِّصِ (٣).

وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ سُرَيْجٍ لَوْ اقْتَضَى العَامُّ عَمَلاً مُؤَقَّتاً وَضَاقَ الوَقْتُ عَنْ البَحْثِ هَـلْ يُعْمَلُ بالعُمُومِ احْتِيَاطاً أَوْ لا. . . ؟ خِلاَفٌ حَكَاهُ المُصَنِّفُ عَنْ حِكَايَةِ ابْنِ الصَّبَّاغُ (٤).

وَذَكَرَهُ هُنَا أَوَّلاً بِقَوْلِهِ (٥): وَثَالِثُهَا إِنْ ضَاقَ الوَقْتُ ثُمَّ تَرَكَهُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ خِلاَفاً فِي أَصْلِ المَسْأَلَةِ.

⁽١) أي على الخلاف بالتمسك بالعام قبل البحث عنه جرى الرَّازي ورجحه.

⁽٢) في غير هذا الكتاب؛ لأنَّهُ هنا حكى الاتفاق بقوله: وكذا بعد الوفاة.

⁽٣) أي يجب الاعتقاد بعموم هذا النص لا العمل به.

 ⁽٤) فإن ابن الصباغ نقل عن ابن سريج أنَّ له رأيين في المسالة:
 العمل به قبل البحث.

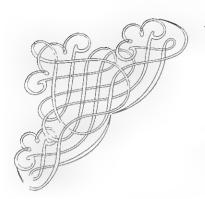
عدم العمل به قبل البحث.

⁽٥) أي أن المصنف ذكر الخلاف المنقول عن ابن سريج بذكر الرأيين، وهما السابقان: يعمل به، ولا يعمل به، ثم زاد ثالثا بقوله: (وثالثها) أي الآراء هو العمل به إن ضاق الوقت، وبعد ذكره لذلك حذفه وتركه؛ لأنّهُ خلاف فيما نقل عنه ابن سريج، وليس خلافا في المسألة.

(ثُمَّ يَكْفِي فِي البَحْثِ) عَلَى قَوْلِ ابْنُ سُرَيْجِ (الظَّنُّ) بأَنْ لا مُخَصِّصَ (خِلاَفاً لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرٍ البَاقِلاَّنِيِّ فِي قَوْلِهِ: لا بُدَّ مِنْ القَطْعِ.

قَالَ: وَيَحْصُلُ بِتَكْرِيرِ النَّظَرِ وَالْبَحْثِ وَاشْتِهَارِ كَلاَمِ الأَّثِمَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرَ أَحَدٌ مِنْهُمْ مُخَصِّصاً (١).

⁽۱) أي يكفي اشتهار أن هذا العام جرى بحث على وجود مخصص له ولم يوجد، أو وجد له مخصص، وإن لم يذكر أحدهم هذا المخصص.





[أنواع المُخصص]

أَيْ المُفِيد لِلتَّخْصِيصِ (قِسْمَانِ: الأَوَّلُ المُتَّصِلُ) أَيْ مَا لا يَسْتَقِلُّ بنَفْسِهِ مِنْ اللَّفْظِ: بأَنْ يُقَارِنَ العَامَّ (وَهُوَ خَمْسَةٌ):

١ _ [الاستثناء]

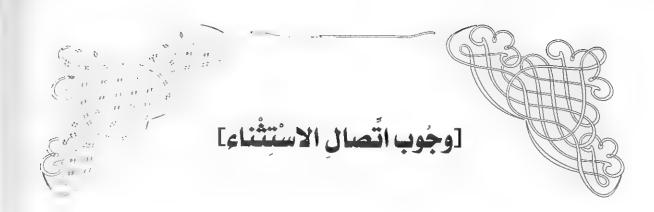
أَحَدُهَا: (الإِسْتِثْنَاءُ) بِمَعْنَى الدَّالِّ عَلَيْهِ (١) (وَهُوَ) أَيْ الاِسْتِثْنَاءُ نَفْسُهُ (الإِخْرَاجُ) مِنْ مُتَعَدِّدٍ (بإلاَّ أَوْ إحْدَى أَخَوَاتِهَا) نَحْوُ: خَلاَ، وَعَدَا، وَسِوَى، صَادِراً ذَلِكَ الإِخْرَاجُ مَعَ المُخْرَجِ مِنْهُ (مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ (٢) مُطْلَقاً) فَقَوْلُ القَائِلِ: إلاَّ زَيْداً عَقِبَ قَوْلِ غَيْرِهِ: جَاءَ الرِّجَالُ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى الثَّانِي، لَغْوٌ عَلَى الأَوَّلِ.

وَلَوْ قَالَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ إِلاَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ عَقِبَ نُـزُولِ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ فَٱقْنُلُوا الدِّمَةُ مَقِبَ نُـزُولِ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ فَٱقْنُلُوا النَّهُ مُبَلِّغٌ عَنْ اللهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلَكُ قُرْآناً.

⁽١) أي الآلة الدالة عليه مثل: إلا، وغير، ونحوهما.

 ⁽۲) ينسب إلى ابن مالك، وهو أحد أقوال ابن عباس. تشنيف المسامع: ١/ ٣٦٤.
 والمعتمد: ١/ ٢٦١. والمنخول: ص١٥٧.



(وَيَجِبُ اتِّصَالُهُ) أَيْ الإِسْتِئْنَاءِ بِمَعْنَى الدَّالِّ عَلَيْهِ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (عَادَةً) فَلاَ يَضُرُّ انْفِصَالُهُ بِتَنَفُّسِ أَوْ سُعَالٍ(١).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) يَجُوزُ انْفِصَالُهُ (إِلَى شَهْرٍ، وَقِيلَ سَنَةٍ، وَقِيلَ أَبَداً) رِوَايَاتٌ عَنْهُ(٢).

- (١) لأنهما ضروريان لا اختيار للإنسان بدفعهما.
- (٢) ينظر الروايات في تشنيف المسامع: ١/ ٣٦٦، أشهر رواية عن ابن عباس، وعنه سنة، التبصرة ص١٦٢، وابن الحاجب: ٢/ ١٣٧، والجواز في المجلس رأي الحسن البصري، وعطاء، التبصرة: ص١٦٣، وهناك آراء أنظرها في هامشنا على ميزان الأصول: ١/ ٤٥٦.
- (٣) هو أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي، المقرئ، الفقيه، أحمد الأعلام، وكان إذا حجَّ حجَّ أهل الكوفة معه، وإذا سألوا ابن عباس يقول: ألسس فيكم سعيد؟ همو ثقة حجة، قتله الحجاج صبراً سنة (٩٥ه). التهذيب للنووي:
 - (٤) هو عطاء بن أبي رباح بن سليم بن صفوان المكي، أبو محمد، من أثمة التابعين، =

وَالحَسَنِ^(١)) يَجُوزُ انْفِصَالُهُ (فِي المَجْلِسِ وَ) عَنْ (مُجَاهِدٍ^(٢)) يَجُوزُ انْفِصَالُهُ إِلَى (سَنتَيْن.

وَقِيلَ (٣): [١٠/١]) يَجُوزُ انْفِصَالُهُ (مَا لَمْ يَأْخُذْ فِي كَلاَمِ آخَرَ.

وَقِيلَ (١):) يَجُوزُ انْفِصَالُهُ (بشَرْطِ أَنْ يُنْوَى فِي الكَلاَم)؛ لأَنَّهُ مُرَادٌ أَوَّلاً.

(وَقِيلَ^(٥):) يَجُوزُ انْفِصَالُهُ (فِي كَلاَمِ اللهِ فَقَطْ)؛ لأَنَّهُ تَعَالَى لا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ مُرَادٌ لَهُ أَوَّلاً، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ المُفَسِّرُونَ أَنَّ قَوْله تَعَالَى: ﴿غَيْرُ أُولِي ٱلطَّرِدِ ﴾[النساء: ٩٥] نزَلَ بَعْدَ ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ . . إلَخْ (٢) فِي المَجْلِسِ .

وَقَرَأَهُ نَافِعٌ وَغَيْرُهُ بِالنَّصْبِ _ أَيْ عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ _ ، كَمَا قَرَأَهُ أَبُو عَمْـرو وَغَيْرُهُ بِالرَّفْعِ _ أَيْ عَلَى الصَّفَةِ _ .

⁼ وأجلَّةِ الفقهاء، وكبار الرواة توفي سنة (٢١٥هـ). شذرات الذهب: ١٠٨٠١.

⁽١) تقدمت ترجمته في (٢٩٦/١).

⁽٢) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي مولى بني مخزوم، تابعي، مفسر، من أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأ عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله فيم نزلت وكيف كانت؟ استقر في الكوفة، توفي سنة (١٠٤هـ)، الأعلام: ٦/ ١٦١.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) نقله ابن الهمام في التحرير: ١/ ٢٩٨، عن الإمام أحمد، وروي عن بعض المالكية الكوكب المنير: ٣٠٠ ٣٠٠.

⁽٥) وهو قول لابن عباس. تشنيف المسامع: ١/ ٣٦٧.

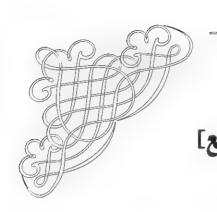
⁽٦) في (ب) و (ج): إلى آخره.

وَالأَصْلُ^(۱) فِيمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَنَحْوِهِ _ كَمَا رُوِيَ عَنْهُ _ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَانَقُولَنَّ لِشَاعَ وَإِنِي فَاعِلُّ ذَلِكَ غَدًا ﴿ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ وَاَذْكُر رَّ بَكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ [الكهف: ٣٣ _ ٢٣] أَيْ إِذَا نَسِيت قَوْلَ إِنْ شَاءَ اللهُ _ وَمِثْلُهُ (٢ الإسْتِثْنَاءُ _ وَتَذَكَرْتَ فَاذْكُرْهُ ، وَلَمْ يُعَبِّنْ وَقْتاً ، فَاخْتَلَفَتْ الآراءُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ وَتَنْ يَعْبِيدٍ بِنِسْيَانٍ تَوَسُّعاً .

فَقُوْلُهُ: ﴿ وَٱذْكُر رَّبُّكَ ﴾ أَيْ مَشِيئةً رَبك .

⁽١) أي الدليل على جواز الفصل على اختلافهم في المدة.

⁽٢) أي مثلُ الوعد الذي قلت به: غدا أخبركم بالجواب الاستثناء.





(أَمَّا) الإِسْتِثْنَاءُ (المُنْقَطِعُ) بأَنْ لا يَكُونَ المُسْتَثْنَى فِيهِ بَعْضُ المُسْتَثْنَى مِنْهُ عَكْسَ المُتَّصِلِ السَّابِقِ المُنْصَرِفِ إلَيْهِ الإِسْمُ عِنْدَ الإِطْلاَقِ(١)، نَحُو: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ الحِمَارَ(١).

(فَثَالِثُهَا) أَيْ الأَقْوَالِ لَفْظُ الإِسْتِثْنَاءِ (مُتَوَاطِئ) فِيهِ وَفِي المُتَّصِلِ - أَيْ مَوْضُوعٌ لِلْقَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا (٣) - أَيْ المُخَالَفَةِ بِإِلاَّ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا ؟ حَذَراً مِنْ الاَشْتِرَاكِ وَالمَجَازِ الآتِيَيْنِ.

وَالأَوَّلُ: الأَصَحُّ⁽¹⁾ أَنَّهُ مَجَازٌ فِي المُنْقَطِعِ⁽⁰⁾؛ لِتَبَادُرِ غَيْرِهِ _أَيْ المُتَّصِلِ _ إلَى الدِّهْن.

⁽١) لأَنَّ الأصل في الاستثناء هو المتصل؛ لذا إذا ذكر انصرف الذهن إليه، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه.

⁽٢) مثال للمنقطع.

⁽٣) أي كلمة استثناء موضوعة حقيقة لمخالفة ما بعده لما قبله في الحكم، والمتصل والمنقطع أفراد له فهما متواطئان في المعنى الواحد.

⁽٤) في(أ): أصح.

⁽٥) كما جرت عادته بذكر القول الثالث، ويشير إلى انطواء رأيين آخرين.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِ كَالمُتَّصِلِ؛ لأَنَّه (() الأَصْلُ فِي الاَسْتِعْمَالِ. وَيُحَدُّ (() الأَصْلُ فِي الاَسْتِعْمَالِ. وَيُحَدُّ (() الْأَصْلُ فِي الاَسْتِعْمَالِ بمَعْنَى وَيُحَدُّ (() بالمُخَالَفَةِ المَذْكُورَةِ مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجٍ، وَهَذَا الْقَوْلِ بمَعْنَى قَوْلِهِ (()): (وَالرَّابِعُ مُشْتَرَكُ) بَيْنَهُمَا فَهُوَ مُكَرَّدٌ، إلاَّ أَنْ يُرِيدَ بالمَطْوِيِّ الشَّانِي: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي المُنْقَطِع مَجَازٌ فِي المُتَّصِلِ، وَلاَ قَائِلَ بذَلِكَ فِيمَا عَلِمْت.

(وَالخَامِسُ الوَقْفُ) أَيْ لا يُدْرَى أَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا أَمْ (٤) فِي أَحَدِهِمَا أَمْ (٤) فِي أَحَدِهِمَا أَمْ (٥) فِي القَدْر المُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا؟

 ⁽۱) في(ط): لأنَّها، ويمكن أن يعود الضمير إلى الحقيقة، أما الضمير الآن فهو يعود
 إلى المتصل.

⁽٢) أي يعرف المنقطع بمخالفة ما بعد إلا لما قبلها بالحكم، ولا يقال: إخراج ؛ لأنَّ الحمار ليس خارجا من قولنا: من أحد، والمراد به الإنسان؛ لأنَّهُ ليس من جنس الإنسان.

⁽٣) لأنَّهُ لما جعله حقيقة في المنقطع، وهو أيضا حقيقة في المتصل إذن صار لفظ الاستثناء مشتركا بينهما؛ لأنَّهُ وضع لكلِّ وضعاً، وما يوضع وضعا هو الحقيقة، وعلى هذا فهو والرأي الرابع سواء.

⁽٤) في(أ): أو.

⁽٥) في(أ): أو.



وَلَمَّا كَانَ فِي الكَلامِ الاسْتِثْنَائِيِّ شِبْهُ التَّنَاقُضِ؛ حَيْثُ يَثْبُتُ المُسْتَثْنَى فِي ضِمْنِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ ثُمَّ يُنْفَى صَرِيحاً، وَكَانْ ذَلِكَ أَظْهَرُ فِي العَدَدِ؛ لِنُصُوصِيَّتِهِ فِي آحَادِهِ (۱)، دَفَعَ ذَلِكَ فِيهِ ببَيَانِ المُرَادِ بهِ بقَوْلِهِ:

(وَالْأَصَـةُ وِفَاقاً لِإِبْنِ الحَاجِبِ أَنَّ المُرَادَ بِعَشَرَةٍ فِي قَوْلِك) مَثَلاً لِزَيْدٍ عَلَيَ (عَشَرَةٌ إلاَّ ثَلاَثَةَ العَشَرَةُ باعْتِبَارِ الأَفْرَادِ) أَيْ الآحَادِ جَمِيعِهَا.

(ثُمَّ أُخْرِجَتْ ثَلاَثَةٌ) بِقَوْلِهِ إِلاَّ ثَلاَثَةً (ثُمَّ أُسْنِدَ^(٢) إِلَى البَاقِي) وَهُوَ سَبْعَةٌ (تَقْدِيراً، وَإِنْ كَانَ) الإِسْنَادُ (قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ إِخْرَاجِ الثَّلاَثَةِ (ذِكْراً)^(٣).

⁽۱) لأنّه إذا قلنا: عشرة فإنّها نص في واحد وواحد...إلى العشرة، فيعرف قدر الآحاد، أما إذا قلنا: جاء الطلاب إلا خالداً فالطلاب يشمل جميع أفرادهم سواء كانوا عشرة أم أقل أم أكثر، فلا يعرف قدر الآحاد.

ملاحظة: مثل بالعشرة، وهي ليست لفظة عامة؛ لأنها محصورة الأفراد، أراد أن يبين عدم التناقض في الاستثناء، وليس مراده التخصيص؛ لأنَّ العشرة ليست عامة ليخصصها؛ لأنَّ العام: ما شمل أفراداً بدون حصر.

⁽٢) أي الحكم وهو الإقرار بقوله: لزيد عليَّ.

⁽٣) وهو قوله: لزيد على عشرة فقد ذكر العشرة، والمراد بالإقرار بها الإقرار بسبعة =

فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ البَاقِي مِنْ عَشَرَةٍ أُخْرِجَ مِنْهَا ثَلاَثَةٌ.

وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلاَّ الإِثْبَاتُ، وَلاَ نَفْيَ أَصْلاً، فَلاَ تَنَاقُضَ.

(وَقَالَ الأَكْثَرُ^(۱) المُرَادُ) بعَشَرَةٍ فِيمَا ذُكِرَ (سَبْعَةٌ وَإِلاَّ) ثَلاَثَةٌ (قَرِينَةٌ) لِذَلِكَ بَيَّنَتْ إِرَادَةَ الجُزْءِ باسْم الكُلِّ مَجَازاً^(۲).

(وَقَالَ القَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ (عَشَرَةٌ إِلاَّ ثَلاَثَةً) أَيْ مَعْنَاهُ بِإِزَاءِ (اسْمَيْنِ^(٣) مُفْرَدٍ) وَهُوَ عَشَرَةٌ إِلاَّ ثَلاَثَةً، وَلاَ نَفْيَ أَيْضًا عَلَى القَوْلَيْن، فَلاَ تَنَاقُضَ.

وَوَجْهُ تَصْحِيحِ الأَوَّلِ⁽¹⁾: أَنَّ فِيهِ تَوْفِيَةً بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الاِسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجٌ بِخِلاَفِهِمَا⁽⁰⁾.

⁼ فقط، ينظر مختصر ابن الحاجب: ٢/ ١٣٤.

⁽١) هم جمهور الأصوليين.

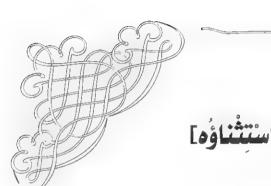
 ⁽٢) من باب إطلاق الكل وإرادة البعض، فأطلق لفظ العشرة وهو يريد بها سبعة،
 مثل: ﴿ يَجَعَلُونَ أَصَلِعَكُمْ فِي ءَاذَانِهم ﴾ [البقرة: ١٩]، المراد أناملهم.

 ⁽٣) أي المعنى وهو: واحد واحد واحد واحد واحد، له اسمان:
 أ_مفرد: وهو سبعة.

ب _ ومركب: وهو عشرة إلا ثلاثة.

⁽٤) وهو الموافق لقول ابن الحاجب.

⁽٥) أي بخلاف رأي الأكثر، ورأي الباقلاني.



[ما لا يَجُوزُ اسْتَثْناؤُه]

(وَلاَ يَجُوزُ) الإِسْتِثْنَاءُ (المُسْتَغْرِقُ) بأَنْ يَسْتَغْرِقَ المُسْتَثْنَى المَسْتَثْنَى المُسْتَثْنَى المُسْتَثْنَى المَسْتَثْنَى المُسْتَعْرَقِ، القَوْلَيْنِ (٢)، وَلَـمْ يَظْفَرْ بذَلِكَ مَنْ نَقَلَ الإِجْمَاعِ عَلَى امْتِنَاعِ المُسْتَغْرَقِ، كَالإِمَام الرَّاذِيِّ وَالآمِدِيِّ (٣).

(قِيلَ: وَلاَ) يَجُوزُ (١ الأَكْثَرُ) مِنْ البَاقِي، نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إلاَّ سِتَّةً

⁽۱) هو القاضي أبو بكر عبدالله بن طلحة البابري، أصولي، فقيه، نحوي، عالم بالتفسير، من شيوخه: أبو الوليد الباجي، ومن تلامذته: الزمخشري، من مصنفاته: المدخل، توفي (۱۸هه) الفتح المبين: ۲/ ۲۱۱.

⁽٢) أي بطل عدد الطلاق؛ لأنَّهُ استثناه كله، فلا طلاق.

⁽٣) أي لـم يوفق، أمثال الرَّازِي والآمدي عندما نقلا أن بطلان المستغرق متفق عليه بعد أن نقل إليها صحته عن هؤلاء الشذوذ.

⁽٤) لفظ (لا يجوز) ساقط من: (أ) و(ج)، ومنع استثناء الأكثر هو قول الحنابلة نقله عنهم البيضاوي، الغيث الهامع: ص٣١٣.

فَلاَ يَجُوزُ، بِخِلاَفِ المُسَاوِي وَالأَقَلِّ(١).

(وَقِيلَ: (٢)) لا الأَكْثَرُ (وَلاَ المُسَاوِي) بِخِلاَفِ الأَقَلِّ.

(وَقِيلَ: (٣) لا الأَكْثَرُ (إِنْ كَانَ العَدَدُ) فِي المُسْتَثْنَى وَالمُسْتَثْنَى مِنْهُ (صَرِيحاً) نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ، بِخِلاَفِ غَيْرِ الصَّرِيحِ، نَحْوُ: خُذْ الدَّرَاهِمَ إلاَّ الزُّيُوفَ _ . وَهِى أَكْثَرُ _ .

كَذَا حَكَى القَوْلَ فِي شَرْحَيْهِ^(٤) ـ كَغَيْرِهِ ـ فِي الأَكْثَرِ، وَإِنْ شَمِلَتْ العِبَارَةُ هُنَا حِكَايَتَهُ فِي المُسَاوِي^(٥).

(وَقِيلَ^(١): لا يُسْتَشْنَى مِنْ العَدَدِ عَقْدٌ صَحِيحٌ) نَحْوُ: لَهُ مِاثَةٌ إلاَّ عَشَرَةً بِخِلاَفِ إلاَّ تِسْعَةً.

(وَقِيلَ: (٧)) لا يُسْتَثْنَى مِنْهُ (مُطْلَقاً) وقَوْله تَعَالَى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ ٱلْفَ سَنَةِ

⁽١) مثل: له عليَّ ستة إلا ثلاثة، ومثل: له عليّ ستة إلا اثنين.

⁽٢) من المانعين للأكثر: الإمام أحمد، والأشعري، ومن النحاة: ابن درستويه، وهو أحد قولي الشافعي، ونقل التساوي: القاضي أبو الطيب، والشيرازي، والمازري، والآمدي عن الحنابلة. المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٧١، وإرشاد الفحول: ص٤٩٩.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) هما شرح لمنهاج البيضاوي، وشرحه لمختصر ابن الحاجب، فإنه حكمى امتناع الأكثر في العدد غير الصريح.

⁽٥) وجه شمول عبارته هنا للمساوي، حيث ذكر هذا القول في العدد غير الصريح، بعد ذكر القول: (إن كان العدد صريحا)، بعد أن ذكر سابقا المساوي مع الأكثر.

⁽٦) حكاه أبو حيان. تشنيف المسامع: ١/ ٣٧٢.

⁽V) صححه ابن عصفور ، المصدر السابق.

إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: 18] أَيْ زَمَناً طَوِيلاً، كَمَا تَقُولُ: _لِمَنْ يَسْتَعْجِلُك _ اصْبِرْ أَلْفَ سَنَةً (١).

وَكُلُّ قَائِلِ بِحَسَبِ اسْتِقْرَائِهِ وَفَهْمِهِ (٢).

وَالْأَصَحُّ جَوَازُ الأَكْثَرِ مُطْلَقاً، وَعَلَيْهِ مُعْظَمُ الفُقَهَاءِ؛ إذْ قَالُوا: لَوْ قَالَ لَهُ عَلَيْ عَشَرَةٌ إلاَّ تِسْعَةً لَزَمَهُ وَاحِدٌ.

⁽١) أي لا يراد بلفظ ألف سنة إلا خمسين العدد، بل هو كناية عن طول البقاء معهم، سواء كانت السنون بهذا القدر أم بأقل أم بأكثر، فلا استثناء إذن.

⁽٢) أي أدلة كل رأي تابع لما تابعه من لغة العرب، وفهمه من استعمالاتهم.



(وَالاَسْتِشْنَاءُ مِنْ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ وَبِالعَكْسِ(١) خِلاَفاً لأَبِي حَنِيفَةَ) فِيهِمَا(٢). وَقِيلَ (٣): فِي الأَوَّلِ فَقَطْ، فَقَالَ (٤): إِنَّ المُسْتَثْنَى مِنْ حَيْثُ الحُكْمُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ.

فَنَحْوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ (٥)، وَقَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً: يَدُلُّ الأَوَّلُ عَلَى إِثْبَاتِ القِيَامِ لِزَيْدٍ، وَالثَّانِي عَلَى نَفْيهِ عَنْهُ (٦).

وَقَالَ: لا... (٧) وَزَيْدٌ مَسْكُوتٌ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ القِيَامُ وَعَدَمُهُ.

وَمَبْنَى الْخِلافِ: عَلَى أَنَّ المُسْتَثْنَى مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ مُخْرَجٌ مِنْ

⁽١) أي الاستثناء من الإثبات نفي للحكم.

⁽٢) ميزان الأصول: ١/ ٤٦٢.

⁽٣) يحكيه الصفي الهندي عن أبي حنيفة. الغيث الهامع: ص٣١٥.

⁽٤) أي أبو حنيفة.

هي(ط): إلا زيدا، وهو جائز، ولكن الرفع على البدلية أرجح.

⁽٦) على رأي الجمهور.

 ⁽٧) أي قال أبو حنيفة: ليس زيد قائما في الأول، ولا منفياً عنه القيام في الثاني، بـل
 مسكوت عنه، فلا بد من نص آخر؛ لدخوله في القيام أو عدم دخوله.

المَحْكُوم بهِ، فَيَدْخُلُ فِي نَقِيضِهِ: مِنْ قِيَام أَوَعَدَمِهِ مَثَلاً(١).

أَوْ مُخْرَجٌ مِنْ [أ/٦١] الحُكْمِ فَيَدْخُلُ فِي نَقِيضِهِ (١) _ أَيْ لا حُكْمَ _ ؟ إذْ القَاعِدَةُ: أَنَّ مَا خَرَجَ مِنْ شَيْءٍ دَخَلَ فِي نَقِيضِهِ (٣).

وَجُعِلَ الإِثْبَاتُ فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ بعُرْفِ الشَّرْعِ (٤). وَجُعِلَ المُفَرَّغِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ بالعُرْفِ العَامِّ (٥).

- (۱) المستثنى وهو زيد في المثال السابق والحكم هو القيام، فهل هـو _ أي الحكـم على زيد_ هل استثني من القيام المحكوم به على القوم؟
- فهنا إن حكمنا على المستثنى منه بالقيام، فزيد غير قائم، وإن حكمنا عليه بعدم القيام، فزيد قائم، هذا عند الجمهور.
- (٢) أي زيـد مخرج من القيام في الإثبات، ومن عدمه في النفي، أي زيـد خـرج عـن الحكمين، فلا حكم عليه عند أبي حنيفة.
- (٣) فالنقيض على الأول: إثبات القيام لزيد مادام نفي عن القوم، ونفيه عنه إن أثبتنا القيام للقوم؛ لأنَّ الحكم مخرج من المحكوم به.
- وعلى الثاني: إن زيدا لم يشمله نفي الحكم في المنفي، ولم يشمله الإثبات في المثبت، فالنقيض عدم الحكم.
- (٤) في كلمة التوحيد وهي «لا إله إلا الله» بموجب القاعدة عند أبي حنيفة أنه نفي الحكم بالألوهية لغير الله، فلا يثبت لله بل مسكوتا عنه، والواقع خلافه. فالجواب: إن الألوهية تثبت لله بعرف الشرع.
- (٥) وكذا المفرَّغ: وهو ما حذف المستثنى منه، حيث يثبت الحكم للمستثنى اتفاقاً، والمفروض أن يكون مسكوتا عنه، قال أبو حنيفة: دخل في الحكم بموجب العرف.





[تَعَدُد الاستثناءات]

(وَ) الإِسْتِثْنَاءَاتُ (المُتَعَدِّدَةُ: إِنْ تَعَاطَفَتْ فَلِلْأَوَّلِ) أَيْ فَهِيَ عَائِدَةٌ لِلأَوَّلِ، نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلاَّ أَرْبَعَةً، وَإِلاَّ ثَلاَثَةً، وَإِلاَّ اثْنَيْنِ، فَيَلْزَمُهُ وَاحِدٌ فَقَطْ.

(وَإِلاً) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَتَعَاطَفْ (فَكُلِّ) مِنْهَا عَائِدٌ (لِمَا يَلِيهِ مَا لَمْ يَسْتَغْرِقْهُ) نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلاَّ خَمْسَةً، إِلاَّ أَرْبَعَةً، إِلاَّ ثَلاَثَةً، فَيَلْزَمُهُ سِتَّةً؛ لِأِنَّ الثَّلاَثَةَ تَحْوُجُ مِنْ الخَمْسَةِ يَبْقَى أَرْبَعَةٌ، تَخْرُجُ مِنْ الخَمْسَةِ يَبْقَى أَرْبَعَةٌ، تَخْرُجُ مِنْ الخَمْسَةِ يَبْقَى أَرْبَعَةٌ، تَخْرُجُ مِنْ الغَشَرَةِ تَبْقَى سِتَّةٌ،

فَإِنْ اسْتَغْرَقَ كُلَّ مَا يَلِيهِ بَطَلَ الكُلُّ(')، وَإِنْ اسْتَغْرَقَ غَيْرَ الأَوَّلِ، نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلاَّ اثْنَيْنِ، إِلاَّ ثَلاَثَةً، إِلاَّ أَرْبَعَةً(')، عَاد'" الكُلُّ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَيَلْزَمُهُ وَاحِدٌ فَقَطْ.

وَإِنْ أَسْتُغْرِقَ الأَوَّلُ فقط(٤)، نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلاَّ عَشَرَةٌ، إِلاَّ أَرْبَعَةً:

⁽١) مثل: له عليَّ عشرة إلا عشرة، فالكلُّ باطل.

⁽Y) هذا مثال للمستثنى المستغرق لما قبله، إلا العدد الأول وهو العشرة.

⁽٣) جواب الشرط وهو إن في قوله وإن استغرق.

⁽٤) لفظ (فقط) ساقط من: (ط).

قِيلَ: يَلْزَمُهُ عَشَرَةٌ؛ لِبُطْلاَنِ^(۱) الأَوَّلِ، وَالثَّانِي تَبَعاً. وَقِيلَ^(۲): أَرْبَعَةُ اعْتِبَاراً لاسْتِثْنَاءِ الثَّانِي مِنْ الأَوَّلِ^(٣). وَقِيلَ: سِتَّةٌ اعْتِبَاراً لِلثَّانِي دُونَ الأَوَّلِ^(٤).

⁽١) في(أ): لأَنَّ الأول، قاله الرافعي. تشنيف المسامع: ١/ ٣٧٤.

⁽٢) ينسب إلى المناطي، المصدر السابق.

⁽٣) أي الأربعة تستثنى من العشرة قبلها تبقى ستة ثم الستة من العشرة تبقى أربعة.

⁽٤) أي الأربعة تستثنى من العشرة الأولى دون اعتبار للثانية فالباقي إذن ستة.



(وَ) الإِسْتِثْنَاءُ (الوَارِدُ بَعْدَ جُمَلٍ مُتَعَاطِفَةٍ) عَائِدٌ (لِلْكُلِّ) حَيْثُ صَلَحَ لَهُ؛ لأَنَّهُ الظَّاهِرُ مُطْلَقاً.

(وَقِيلَ: إِنْ سِيقَ الكُلُّ لِغَرَضٍ) وَاحِدٍ عَادَ لِلْكُلِّ، نَحْوُ: حَبَسْتُ دَارِي عَلَى أَخْوَالِي، وَسَبَّلْت سِقَايَتِي لِجِيرَانِي عَلَى أَخْوَالِي، وَسَبَّلْت سِقَايَتِي لِجِيرَانِي عَلَى أَخْوَالِي، وَسَبَّلْت سِقَايَتِي لِجِيرَانِي إِلاَّ أَنْ يُسَافِرُوا(٢).

وَإِلاَّ عَادَ لِلاَّخِيرَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: أَكْرِمْ العُلَمَاءَ وَاحْبَسْ دِيَارَكَ عَلَى أَقَارِبك وَأَعْتِقْ عَبِيدَكُ إِلاَّ الفَسَقَةَ مِنْهُمْ (٣).

(وَقِيلَ (١): إِنْ عُطِفَ بِالْوَاوِ) عَادَ لِلْكُلِّ، بِخِلاَفِ الفَاءِ، وَثُمَّ مَثَلاً

⁽١) في (ب): عمومتي.

⁽٢) فهنا الموقوفات لا تشمل كل من يسافر من الأعمام والأخوال والجيران؛ لأنَّ الحبس والوقف والتسبيل معناها واحد.

⁽٣) فهنا الإكرام لكل العلماء الفسقة والعدول، وكذا حبس الديار، أما العتق فيشمل العدول دون الفسقة؛ لأنَّ استثناء الفسقة يعود للعبيد فقط، ولا يعود إلى العلماء والأقارب.

⁽٤) به قال إمام الحرمين، والرافعي، والآمدي، وابن الحاجب، والنووي. الغيث=

فَلِلأَخِيرَةِ، وَعَلَى هَذَا الآمِدِيُّ (١)؛ حَيْثُ فَرَضَ المَسْأَلَةَ فِي العَطْفِ بالوَاوِ. (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالإِمَامُ) الرَّازِيّ: (لِلأَخِيرَةِ) فَقَطْ؛ لأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ (٢). (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالإِمَامُ) الرَّازِيّ: (لِلأَخِيرَةِ) فَقَطْ؛ لأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ (٢). (وَقِيلَ (٣): مُشْتَرَكُ) بَيْنَ عَوْدِهِ لِلْكُلِّ وَعَوْدِهِ لِلأَخِيرَةِ؛ لإسْتِعْمَالِهِ فِي

(وَقِيلَ (٤): بالوَقْفِ) أَيْ لا يُدْرَى مَا الحَقِيقَةُ مِنْهُمَا.

كُلِّ مِنْهُمَا، وَالأَصْلُ فِي الإسْتِعْمَالِ الحَقِيقَةُ.

وَيَتَبِّينُ المُرَادُ عَلَى الأَخِيرَيْنِ بالقَرِينَةِ، وَحَيْثُ وُجِدَتْ انتُفَى الخِلاَفُ.

كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ كُمَ ٱللَّهِ إِلَنْهَا ءَاخَرَ ﴾ إلَى قَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٧٠] فَإِنَّهُ عَائِدٌ إلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، قَالَ السُّهَيْلِيُّ (٥٠): بلاَ خِلاَف (١٦).

وقَوْله تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَاجَزَّوُّا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ إلَى قَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَعَابُواْ ﴾ [المائدة: ٣٣ ـ ٣٤] فَإِنَّهُ عَائِدٌ إلَى الجَمِيعِ ، قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ إجْمَاعاً (٧).

⁼ الهامع: ص٣١٧.

⁽١) الإحكام للآمدي: ٢/ ٣٢٣.

⁽٢) المحصول: ١/ ٤١٤، وميزان الأصول: ١/ ٤٦٠.

⁽٣) هو قول المرتضى من الشيعة. الغيث الهامع: ٣١٧.

⁽٤) به قال: القاضي أبو بكر، والغزالي، والرازي في المحصول، المصدر السابق.

⁽٥) هو عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي الأندلسي المالكي، الضرير أبو القاسم النحوي المفسّر، كان إماماً باللغة، عرافاً بالأنساب، له مؤلفات كثيرة، توفى سنة (٥٨١هـ) شذرات الذهب: ١/ ٤٧١.

⁽٦) أي نفى السهيلي الخلاف في عودته إلى الكل.

⁽V) قواطع الأدلة: ١/ ٢١٨.

أَمَّا قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَتُ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا أَن يَصَّنَكَ قُوا ﴾ [النساء: ٩٧] فَإِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الأَخِيرَةِ أَيْ الدِّيَةِ دُونَ الكَفَّارَةِ قَطْعاً (١).

أَمَّا قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرَمُونَ ٱلْمُحْمَنَاتِ ثُمَّ لَرَيْاً قُولُهِ اللّهِ عَوْلَه تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ مَا فَإِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الأَخِيرَةِ غَيْرُ عَائِدٍ إِلَى الأَوَّلِ تَعَالَى: ﴿ ٱلَّذِينَ تَابُوا ﴾ [النور: ٤ ـ ٥] فَإِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الأَخِيرَةِ غَيْرُ عَائِدٍ إِلَى الأَوَّلِ ـ أَيْ الجَلْدِ _ قَطْعاً ؛ لأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ فَلاَ يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ .

وَفِي عَوْدِهِ إِلَى الثَّانِيَةِ _ أَيْ عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ _ الخِلاَفُ: فَعِنْدَنَا نَعَمْ (٢)، . .

 ⁽١) القرينة في آية الفرقان هي الإشارة إلى الجميع بقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَأْلُما ﴾
 [الفرقان: ٦٨] فعودة الاستثناء إلى الجميع متفق عليه للقرينة.

وفي آية الحرابة الإشارة تشير إلى ما تقدم وهي قوله تعالى: ﴿ ذَالِكَ لَهُ مَ خِذَى اللَّهُ مَ خِذَى اللَّهُ الْمَ اللَّهُ اللّلِهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

وعود الاستثناء إلى الأخيرة في آية القتل الخطأ للقرينة: وهي أنَّ الدية حتَّ الآدمي، والكفارة حتَّ الله، والتصدق من قبل ورثة القتيل؛ لأنَّ الدية حقهم والكفارة حق الله.

وكذا آية القذف يعود الاستثناء إلى الأخير لما سيبينه الشارح من القرينة.

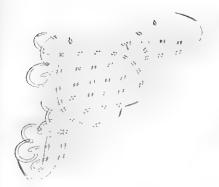
⁽٢) فتقبل شهادته بعد التوبة عند الشافعية ؛ لإمكان عوده إليها .

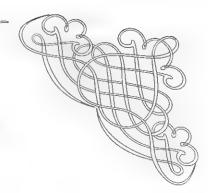
⁽٣) لا تقبل شهادته، ولو تاب عند الحنفية؛ لعدم عودته إليها؛ لأنَّهُ من تمام الحد عندهم.



(وَ) الْإِسْتِشْنَاءُ (الْوَارِدُ بَعْدَ مُفْرَدَاتٍ) نَحْوُ: تَصَدَّقْ عَلَى الفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ، وَأَبْنَاءِ السَّبيلِ إلاَّ الفَسَقَةَ مِنْهُمْ (أَوْلَى بالكُلِّ) أَيْ بعَوْدِهِ لِلْكُلِّ وَالمَسَاكِينِ، وَأَبْنَاءِ السَّبيلِ إلاَّ الفَسَقَةَ مِنْهُمْ (أَوْلَى بالكُلِّ) أَيْ بعَوْدِهِ لِلْكُلِّ وَالمَسْرَدَاتِ (١٠).

⁽١) لأنَّ الجملة مستقلة بنفسها، والمفرد يحتاج إلى غيره.





[القرانُ في اللفظ]

(أَمَّا القِرَانُ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ لَفْظاً) بأَنْ تَعْطَفَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى (فَلاَ يَقْتَضِي التَّسْوِيَة) بَيْنَهُمَا (فِي غَيْرِ المَذْكُورِ حُكْماً) أَيْ فِيمَا لَمْ يُذْكَرْ مِنْ الحُكْمِ المَعْلُومِ لإِحْدَاهُمَا مِنْ خَارِجٍ (خِلافاً لإَبي يُوسُفَ) مِنْ الحَنفِيَّةِ الحُكْمِ المَعْلُومِ لإِحْدَاهُمَا مِنْ خَارِجٍ (خِلافاً لإَبي يُوسُفَ) مِنْ الحَنفِيَّةِ (وَالمُزَنِيِّ (۱)) مُنَا فِي قَوْلِهِمَا: يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِي ذَلِكَ (۲).

مِثَالُهُ: حَدِيثُ أَبِي دَاوُد: «لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ وَلاَ يَغْتَسِلْ فِيهِ مِنْ الجَنَابَةِ»(٣)، فَالبَوْلُ فِيهِ يُنَجِّسُهُ بِشَرْطِهِ (١) كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَذَلِكَ حِكْمَةُ النَّهْيِ.

⁽۱) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني، نسبة إلى مزينة بنت كعب، وهي عشيرة كبيرة، وهو صاحب الإمام الشافعي، أصله من مصر، أشهر مصنفاته: المذهب، توفي بمصر سنة (٢٦٤هـ) ودفن بالقرب من الشافعي بالقرافة الصغرى في سفح المعظم، طبقات الشافعية للسبكي: ٢/ ٩٣.

 ⁽۲) ما دامتا مقترنتين في العطف، فما يجري على المعطوف عليها يجري على
 المعطوفة من جميع الوجوه.

⁽٣) أخرجه أبو داود في الطهارة باب البول في الماء الراكد (٦٤). وإسناده صحيح.

⁽٤) وهو ما دون القلتين عند الشافعية والحنابلة، وإذا تغير عند المالكية.

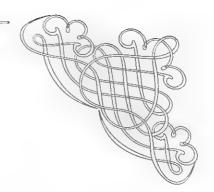
قَالَ أَبُو يُوسُفَ: فَكَذَا الإغْتِسَالُ فِيهِ؛ لِلْقِرَانِ بَيْنَهُمَا، وَوَافَقَهُ أَصْحَابُهُ (۱) فِي الْحُكْمِ لِدَلِيلِ غَيْرِ القِرَانِ، وَخَالَفَهُ المُزَنِيّ (۱) فِيهِ؛ لِمَا تَرَجَّحَ عَلَى القِرَانِ فِي الحُكْمِ لِدَلِيلِ غَيْرِ القِرَانِ، وَخَالَفَهُ المُزَنِيّ (۱) فِيهِ؛ لِمَا تَرَجَّحَ عَلَى القِرَانِ فِي الحُدِيثِ طَاهِرٌ لا نَجِسٌ، وَيَكْفِي فِي حِكْمَةِ النَّهْيِ فِي أَنَّ المَاءَ المُسْتَعْمَلَ فِي الحَدِيثِ طَاهِرٌ لا نَجِسٌ، وَيَكْفِي فِي حِكْمَةِ النَّهْيِ ذَهَابُ الطَّهُورِيَّةِ (۱).

⁽١) مثل محمد وزفر، ولربما أبو حنيفة، لكن عندهم إذا دلت قرينة غير القِـران على تساويهما في كل الأحكام.

⁽٢) المزني وافق أبا يوسف في أن القِران يقتضي المساواة في كل الأحكام، لكنه خالفه في هذا الحديث؛ لأنَّهُ ترجح لديه بدليل آخر أن الاغتسال بالماء من الجنابة لا ينجس الماء.

⁽٣) أي يكفي في حكمة القِران أنهما اشتركا في فقدان الطهورية، أي الماء المبال فيه لا يطهر، والمستعمل لا يطهر.





٢ ـ [الشرط]

(الثَّانِي) مِنْ المُخَصِّصَاتِ المُتَّصِلَةِ (الشَّرْطُ) بِمَعْنَى صِيغَتِهِ (۱) (وَهُـوَ) أَيْ الشَّرْطُ نَفْسُهُ:

(مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلاَ عَدَمٌ لِذَاتِهِ) (٢). احْتَرَزَ بالقَيْدِ الأَوَّلِ: مِنْ المَانِعِ؛ فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ شَيْءٌ (٣). وَبالثَّانِي: مِنْ السَّبَب؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ (٤).

وَبِالثَّالِثِ: مِنْ مُقَارَنَةِ الشَّرْطِ لِلسَّبَبِ(٥)؛ فَيَلْزَمُ الوُجُودُ، كَمَوْجُودِ الحَوْلِ الَّذِي هُوَ السَبَبُ لِلُوجُوب.

⁽١) أي أداة الشرط، وفعل الشرط.

 ⁽۲) هذا التعريف للشرط الشرعي، أما اللغوي فإنه يلزم من وجوده وجود المشروط،
 ومن عدمه عدم وجود المشروط. ينظر: الجرجاني، التعريفات: ص ۱۳۱.

⁽٣) فالحيض للمرأة لا يلزم من عدمه لا وجود لا عدم.

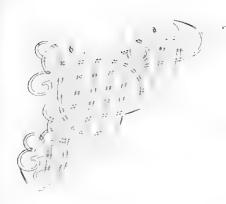
⁽٤) فإذا زالت الشمس وجد وجوب صلاة الظهر.

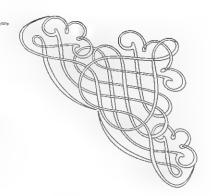
⁽٥) أي إذا قارن الشرط، مثل: الحول للزكاة، والسبب الذي هو النّصاب، فإذا قارن النصاب الحول لـزم وجود المشروط، ولكن لا لذات الشرط، بل لأجل السبب وهو النصاب.

وَمِنْ مُقَارَنَتِهِ لِلْمَانِعِ^(۱)، كَالدَّيْنِ عَلَى القَوْلِ: بَأَنَّهُ مَانِعٌ مِنْ وُجُوبِ الزَّكَاةِ، فَيَلْزَمُ العَدَمُ.

فَلُزُومُ الوُجُودِ وَالعَدَمِ فِي ذَلِكَ؛ لِوُجُودِ السَّبَ، وَالمَانِعِ، لا لِـذَاتِ الشَّرْطِ.

⁽١) فالوضوء شرط للصلاة، إذا قارنه الحيض للمرأة يلزم من وجود الوضوء عدم الصلاة، وذلك لا لذات الوضوء، بل للمانع.





[أقسام الشرط]

ثُمَّ هُوَ:

عَقْلِيٌّ: كَالحَيَاةِ لِلْعِلْمِ.

وَشَرْعِيٌّ: كَالطُّهَارَةِ لِلصَّلاَّةِ.

وَعَادِيٌّ: كَنَصْبِ السُّلِّمِ لِصُعُودِ السَّطْحِ.

وَلُغُوِيٌّ: وَهُو المُخَصِّصُ كَمَا فِي: أَكْرِمْ بَنِي تَمِيمٍ إِنْ جَاءُوا، أَيْ الجَائِينَ مِنْهُمْ، فَيَنْعَدِمُ الإِكْرَامُ [المَأْمُورُ به](١) بانْعِدَامِ المَجِيءِ، وَيُوجَدُ بؤجُودِهِ إِذَا أُمْتُثِلَ الأَمْرُ.

[أ / ٦٢] (وَهُوَ) أَيْ الشَّرْطُ المُخَصِّصُ (كالإِسْتِثْنَاءِ اتِّصَالاً) فَفِي وُجُوبِهِ هُنَا الخِلافُ المُتَقَدِّمُ (٢) عَلَى الأَصَحِّ الآتِي (٣)؛ لِمَا تَقَدَّمَ: مِنْ أَنَّ أَصْلَهُ (١) فِي

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٢) في وجوب اتصاله ومقدار الفاصل المعفو عنه في (٦٤٤/٢).

 ⁽٣) في (٦٦٧/٢) حيث سيأتي بقول مرجوح: بأنه لا خلاف في وجوب الاتصال،
 إلا أن الأصح جريان الخلاف فيه كالاستثناء.

⁽٤) أي أصل الاستثناء هنا قول (إن شاء الله) وهي في الحقيقة صيغة شرط، وليس صيغة استثناء.

_إِنْ شَاءَ اللهُ _ وَهُوَ صِيغةً شَرْطٍ (١).

وَقِيلَ (٢): يَجِبُ اتِّصَالُ الشَّرْطِ اتَّفَاقاً (٣)، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ ؛ حَيْثُ قَالَ: «لا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ نِزَاعاً»(٤).

(وَأَوْلَى) مِنْ الْإِسْتِثْنَاءِ (بالعَوْدِ إِلَى الكُلِّ) أَيْ كُلِّ الجُمَلِ المُتَقَدِّمَةِ عَلَى مُضَرَ إِنْ جَاءُوك عَلَى مُضَرَ إِنْ جَاءُوك (عَلَى الْأَصَحِّ).

وَقِيلَ (٥): يَعُودُ إِلَى الكُلِّ اتَّفَاقاً.

وَالفَرْقُ: أَنَّ الشَّرْطَ لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ، فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ (٢) تَقْدِيراً، بخِلاَفِ الإِسْتِثْنَاءِ (٧).

⁽۱) في (۲/۲۶۲).

 ⁽٢) لفظ قيل يشعر بوجود خلاف في ادعاء الاتفاق، وما تقدم يشعر بوجود الخلاف،
 وفي جواز الانفصال.

⁽٣) أي ليس في اتصاله خلاف كالاستثناء، حيث سبق الخلاف عنه.

⁽٤) القرافي في التنقيح: ص٢٦٢، والمحصول: ١/ ٤٢٥، والإبهاج: ٢/ ٣٨٠.

⁽٥) أيضا لفظ قيل يشعر بوجود خلاف، والواقع عدمه. تشنيف المسامع: ١/ ٣٨٠.

⁽٦) في (أ) و (ط): مقدم.

⁽٧) فإنّه موضعه يكون مؤخّراً غالباً، أما الشرط فهو وإنْ تأخر لفظاً فهو مقدم تقديراً؟ لأَنّ موضعه التقدم، فإذا قلت: أكرِمُك إن جثتني، كأنك قلت: إن جثتني أكرمك، ووجه الأولوية في عودة الشرط إلى الكل: هو أن المقدم يتبعه ما بعده غالباً، فيكون ما بعده مقيّداً به؛ لأنّهُ تابع له، بخلاف المتأخر فإنّه كالمنفصل عما قبله.

وذكر الفرق؛ ليبين وجه قول صاحب المتن (وأولى بالعودة).

وَضُعِّفَ (١): بأنَّهُ إِنَّمَا يَتَقَدَّمُ عَلَى المُقَيَّدِ بهِ فَقَطْ.

(وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الأَكْثَرِ بِهِ وِفَاقاً) نَحْوُ: أَكْرِمْ بَنِي تَمِيمِ إِنْ كَانُوا عُلَمَاءَ، وَيَكُونُ جُهَّالُهُمْ أَكْثَرِ بِهِ خِلاَفِ الإِسْتِثْنَاء، فَفِي إِخْرَاجِ الأَكْثَرِ بِهِ خِلاَفِ الإِسْتِثْنَاء، فَفِي إِخْرَاجِ الأَكْثَرِ بِهِ خِلاَف تَقَدَّم (٢).

وَفِي حِكَايَةِ الوِفَاقِ تَسَمُّحٌ؛ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ القَوْلِ: بِأَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَبْقَى قَرِيبٌ مِنْ مَدْلُولِ العَامِّ^(٣).

إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ وِفَاقَ مَنْ خَالَفَ فِي الإِسْتِثْنَاءِ فَقَطْ (١٠).

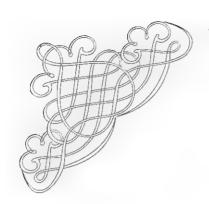
لذا فالحنفية الذين قالوا في الاستثناء: يعود إلى الأخيرة، قالوا في الشرط: يعود
 إلى الكل.

⁽١) أي الفرق بأنَّ التقدم ليس مبرراً لعوده إلى الكل؛ لأنَّهُ قد يتقدم ويقصد المتكلم أنه قيد لما قدمه عنه فقط لا للكل.

⁽۲) في (۲/۱۵۱ ـ ۲۵۲).

 ⁽٣) فما دام أن هناك من يحوز بقاء ما هو قريب من الكل في مفهوم العام بعد الاستثناء،
 فكذا بعد الشرط، وهذا يتنافى مع القول بالاتفاق على جواز إخراج الأكثر.

⁽٤) أي من خالف في إخراج الأكثر في الاستثناء وافق على إخراج الأكثر بالشرط.





٣_[الصفة]

(الثَّالِثُ) مِنْ المُخَصِّصَاتِ المُتَّصِلَةِ (الصَّفَةُ) نَحْوُ: أَكْرِمْ بَنِي تَمِيمٍ الفُقَهَاءَ، خَرَجَ بالفُقَهَاء غَيْرُهُمْ.

وَهِيَ (كَالْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْعَوْدِ) فَتَعُودُ^(۱) إِلَى كُلِّ الْمُتَعَدِّدِ عَلَى الأَصَحِّ (وَلَوْ تَقَدَّمَتْ) نَحْوُ: وَقَفْت عَلَى أَوْلادِي وَأَوْلادِهِمْ المُحْتَاجِينَ، وَوَقَفْت عَلَى مُحْتَاجِي الْأَوَّلِ مَعَ الْأَوَّلِ: إِلَى الأَوَّلِ مَعَ الأَوْلادِهِمْ، فَيَعُودُ الوَصْفُ فِي الأَوَّلِ: إِلَى الأَوَّلِ مَعَ الْأَوْلادِهِمْ، وَفِي النَّانِي: إِلَى أَوْلادِ الأَوْلادِ مَعَ الأَوْلادِ (1).

وَقِيلَ (٣): لا . . . (٤).

(أَمَّا المُتَوَسِّطَةُ) نَحْوُ: وَقَفْت عَلَى أَوْلاَدِي المُحْتَاجِينَ وَأَوْلاَدِهِمْ: قَالَ المُصَنِّفُ: _ بَعْدَ قَوْلِهِ: لا نَعْلَمُ فِيهَا نَقْلاً _ (فَالمُخْتَارُ اخْتِصَاصُهَا بِمَا

⁽١) لفظ فتعود ساقط من: (أ) و(ب).

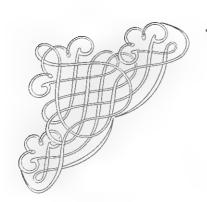
⁽٢) أي لا عبرة بتقديم الصفة أو تأخيرها، فيشمل الوقف كل محتاج من الأولاد أو أولادهم.

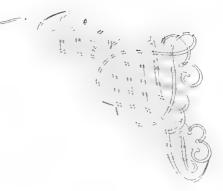
⁽٣) المخالف هو الشافعي. تشنيف المسامع: ١/ ٣٨٠.

⁽٤) أي لا يدخل أولاد الأولاد؛ لأنَّ الوصف وهو الاحتياج أضيف إلى الأولاد أما أولادهم فإنهم معطوفون على محتاجي لا إلى الأولاد.

وَلِيَتُهُ } وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: تَعُودُ إِلَى مَا وَلِيَهَا(١) أَيْضاً.

⁽١) أي ما بعدها أيضاً.





٤ _ [الغاية]

(الرَّابِعُ) مِنْ المُخَصِّصَاتِ المُتَّصِلَةِ (الغَايَةُ) نَحْوُ: أَكْرِمْ بَنِي تَمِيمٍ إلَى أَنْ يَعْصُوا، خَرَجَ حَالُ عِصْيَانِهِمْ فَلاَ يُكْرَمُونَ فِيهِ.

وَهِيَ (كالإسْتِثْنَاءِ فِي العَوْدِ) فَتَعُودُ إِلَى كُلِّ مَا تَقَدَّمَهَا عَلَى الأَصَحِّ نَحْوُ: أَكْرِمْ بَنِي تَمِيمِ، وَأَحْسِنْ إِلَى رَبِيعَةَ، وَتَعَطَّفْ عَلَى مُضَرَ إِلَى أَنْ يَرْحَلُوا.

(وَالمُرَادُ) بِالغَايَةِ (غَايَةٌ تَقَدَّمَهَا عُمُومٌ يَشْمَلُهَا لَوْ لَمْ تَأْتِ، مِشْلُ) مَا تَقَدَّمَ، وَمِثْلُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ قَائِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ ﴾ إلَى قَوْلِهِ (﴿حَقَّى يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾ [التوبة: ٢٩]) فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تَأْتِ لَقَاتَلْنَاهُمْ أَعْطَوْا الْجِزْيَةَ أَمْ لا.

(وَأَشَا مِشْلُ) قَوْله تَعَالَى: (﴿ سَلَا رُحِي مَظَلِم الْنَجْرِ ﴾ [القدر: ٥] مِنْ عَايَةٍ لَمْ يَشْمَلُهَا عُمُومُ مَا قَبْلَهَا، فَإِنَّ طُلُوعَ الفَجْرِ لَيْسَ مِنْ اللَّيْلَةِ حَتَّى تَشْمَلُهُ (فَلِتَحْقِيقِ العُمُومِ) فِيمَا قَبْلَهَا، كَعُمُومِ اللَّيْلَةِ لِأَجْزَائِهَا فِي الآيةِ لا لِلتَّخْصِيصِ (١).

⁽۱) أي حتى هنا ليست مخصصة لما قبلها؛ لأنَّ مطلع الفجر ليس من الليلة، وليس مشمولا بأجزاء الليلة، بل فائدتها بعد ذكر الليلة بيان تحقيق العموم في الليلة فقط بأن الليلة عامة بأجزائها.

(وَكَذَا) قَوْلُهُمْ (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ مِنْ الخِنْصِرِ إِلَى البنْصِرِ) -بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا وَثَالِيْهِمَا - فَإِنَّ الْغَايَةَ فِيهِ لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ - أَيْ أَصَابِعُهُ جَمِيعُهَا - : بأَنْ قُطِعَ مَا عَدَا الْمَذْكُورَيْن بَيْنَ قَطْعَيْهِمَا (١).

وَأُوْضَحُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ الخِنْصِرِ إِلَى الإِبْهَامِ _ كَمَا عَبَرَ بِهِ فِي شَرْحَيْ المُخْتَصَرِ وَالمِنْهَاجِ (٢) _ وَعَدَلَ عَنْهُ (٣) إِلَى مَا هُنَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ السَّجْعِ (١) مَعَ المُخْتَصَرِ وَالمِنْهَاجِ إِلَى التَّدْقِيقِ (٥) فِي فَهْم المُرَادِ .

وَذَكُرَ مِثَالَيْنِ؛ لأِنَّ الغَايَةَ فِي الثَّانِي مِنْ المُغَيَّا، بِخِلاَفِهِا فِي الأَوَّلِ(٦).

⁽۱) الأولى أن تكون [قطعهما]؛ لأنَّ المصدر لا يثنى ولا يجمع، أي قطع الخنصر شم قطع الوسط والسبابة والإبهام، ثم قطع البنصر، فقطعت الثلاثة بين قطع الخنصر والبنصر، أي قطع الخنصر، ثم قطع الثلاثة، ثم قطع البنصر أخيرا.

⁽٢) رفع الحاجب ٣/ ٣٠٠، والإبهاج ٢/ ١٦٣.

⁽٣) أي قوله من الخنصر إلى الإبهام.

⁽٤) حتى يختم بالراء خنصر بنصر.

⁽٥) وجه البلاغة: هو اختبار السامع: هل يدرك بقوله من الخنصر الى البنصر أن القطع جرى على الكل؟ فإن ذلك يحتاج إلى دقة نظر وتفكير، بخلاف: من الخنصر إلى الإبهام، فإن قطع الجميع يعرف بداهة دون الحاجة إلى دقة التفكير.

 ⁽٦) الأول: حتى مطلع الفجر، فالفجر الذي هو الغاية ليس من جنس المغيا وهي الليلة، والثاني: البنصر، فإنَّه الغاية، وهي من جنس المغيا وهي الأصابع.



(الخَامِسُ) مِنْ المُخَصَّصَاتِ المُتَّصِلَةِ (بَدَلُ البَعْضِ مِنْ الكُلِّ) كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِب نَحْوُ: أَكْرِمْ النَّاسَ العُلَمَاءَ (() (وَلَمْ يَلْكُرُهُ الأَكْشُرُونَ، وَصَوَّبَهُمْ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنِّفِ (() ؛ لإَنَّ البَدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ (()) فَلاَ تَحَقُّقَ فِيهِ لِمَحَلِّ يَحْرُجُ مِنْهُ، فَلاَ تَخْصِيصَ به (()).

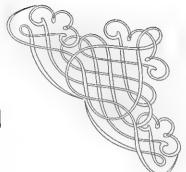
⁽١) العلماء: نعت للناس، فهو من تخصيص الصفة لا البدل، والأولى أن يقول: جاء الأخوة لك زيدً.

⁽٢) أي قال الصواب مع من لم يجعل بدل البعض من المخصصات.

⁽٣) لأَنَّ البدل على نية إسقاط المبدل منه، فإذا قلت: قطعت زيدا يده، كأنك قلت: قطعت يد زيد، فلا محل فيه لعموم يخرج منه بدل البعض.

⁽٤) في (أ) و(ج): منه.





[التخصيص المنفصل]

(القِسْمُ التَّانِي) مِنْ المُخَصِّصِ (المُنْفَصِلُ) أَيْ مَا يَسْتَقِلُ بِنَفْسِهِ مِنْ لَفْظِ أَوْ غَيْرِهِ (١)، بَدَأَ بِالغَيْرِ لِقِلَّتِهِ فَقَالَ:

١ - (يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بالحِسِّ) كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: فِي الرِّيحِ المُرْسَلَةِ عَلَى عَادٍ: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ مَنَ عِ إِلاَحقاف: ٢٥] (٢) أَيْ تُهْلِكُهُ، فَإِنَّا نُـدْرِكُ بالحِسِّ ـ أَيْ المُشَاهَدةِ _ مَا لا تَدْمِيرَ فِيهِ كَالسَّمَاءِ.

٢ - (وَالْعَقْلِ) كَمَا فِي قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ ٱللَّهُ خَلِقُ كُلِ شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢]
 فَإِنَّا نُدْرِكُ بالْعَقْلِ ضَرُورَةَ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ خَالِقاً لِنَفْسِهِ (٣).

(خِلاَفاً لِشُدُوذٍ) مِنْ النَّاسِ فِي مَنْعِهِمْ التَّخْصِيصَ بالعَقْلِ، قَائِلِينَ: إِنَّ مَا نَفَى العَقْلُ حُكْمَ العَامِّ عَنْهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ العَامُّ؛ لأَنَّهُ لا تَصِحُّ إِرَادَتُهُ (٤).

⁽١) غير اللفظ مثل: فعل النبي ﷺ، ومثل العرف ونحوهما.

⁽٢) وغير السماء مثل: الجبال فإنها لم تدمر.

 ⁽٣) لأنَّهُ تعالى يطلق عليه لفظ شيء؛ لأنَّ معناها الموجود، قال تعالى: ﴿وَقَدْ ضَلَفْتُكَ
مِن فَبْـ لُولَرْ تَكُ شَـيْمًا ﴾[مريم: ٩] أي موجوداً.

⁽٤) أي ما يحكم به العقل هو لم يخصص، بل إنه غير داخل في العام ابتداءً.

(وَمَنَعَ الشَّافِعِيُّ) ﴿ الْمُسْمِينَهُ تَخْصِيصاً) نَظَراً إِلَى أَنَّ مَا يُخَصَّ (٢) بالعَقْلِ لا تَصِتُّ إرَادَتُهُ بالحُكْم.

(وَهُوَ) أَيْ الخِلاَفُ (لَفْظِيُّ) أَيْ عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِ وَالتَّسْمِيَةُ؛ لِلاِتِّفَاقِ عَلَى اللَّفْظِ وَالتَّسْمِيَةُ؛ لِلاِتِّفَاقِ عَلَى اللَّهُ جُكْمَ العَامِّ (٣).

وَهَلْ يُسَمَّى نَفْيُهُ لِذَلِكَ تَخْصِيصاً؟ فَعِنْدَنَا نَعَمْ، وَعِنْدَهُمْ (٤) لا . . . وَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي التَّخْصِيصِ بالحِسِّ (٥) .

⁽١) الترضية ساقطة من: (ب). وينظر الرسالة: ٥٣ ـ ٥٥.

⁽٢) في(ط): ما تخصص.

 ⁽٣) أي النتيجة أن العقل هو الذي جعل الله سبحانه لم يدخل بالتخليق اتفاقا، ولكن نفي العقلُ الجمهورُ يسمونه تخصيصا، وغيرهم لا يسميه.

⁽٤) ضمير (عندهم) للمخالفين من الشذوذ والشافعي.

⁽٥) أي أنَّ الحسَّ ينفي الهلاك عن الجبال اتفاقا، ولكن هذا النفي: هل سُميَ تخصيصاً؟ فعند الجمهور نعم، وعند غيرهم لا يسمى.





[التخصيص بالشرعية]

٣ - (وَالْأَصَحُّ جَوَازُ تَخْصِيصِ الكِتَابِ بِهِ) أَيْ بالكِتَابِ.

وَقِيلَ (١): لا . . . ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنزَلْنَا ٓ إِلَيْكَ ٱلذِّكَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا فَرْلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] فَوَضَ البَيّانَ إلَى رَسُولِه ﷺ (٢) وَالتَّخْصِيصُ بَيّانٌ ، فَلاَ يَحْصُلُ إِلاَّ بِقَوْلِهِ .

لَنَا: الوُقُوعُ كَتَخْصِيصِ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُطَلَقَتَ يَهُرَبُهُ مَ إِنْفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُوتٍ ﴿ وَٱلْمُطَلَقَتَ يَهُرَبُهُ مَ إِنْفُسِهِنَ ثَلَثَةَ قُوتٍ ﴿ وَالْمُطَلَقَتَ يَهُ وَلِهِ تَعَالَى: [أ/٦٣] ثَلَثَةَ قُوتٍ ﴿ وَالْمُعَلَ مَا لَهُ إِنْ السَّامِ لِلْأُولَاتِ الأَحْمَالِ، بقَوْلِهِ تَعَالَى: [أ/٦٣] ﴿ وَأُولَاتُ الْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤].

فَإِنْ قَالَ المَانِعُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّخْصِيصُ بِغَيْرِ ذَلِكَ (٣): مِنْ السُّنَّةِ.

قُلْنَا: الأَصْلُ عَدَمُهُ، وَبَيَانُ الرَّسُولِ ﷺ فَا يَصْدُقُ بِالبَيَانِ بِمَا نَزَلَ عَلَيْهِ

⁽١) هو قول الظاهرية/ تشنيف المسامع ١/ ٣٨٤. والإحكام لابن حزم: ١/ ٧٣.

⁽٢) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٣) أي بغير آية وضع الحمل، بل بقول آخر من السنة.

⁽٤) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

مِـنْ القُـرْآنِ^(۱)، وَقَـدْ قَـالَ تَعَـالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ يِبَيَنَنَا لِكُلِّلِ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩].

٤ - (وَالسُّنَّةِ بِهَا) أَيْ بِالسُّنَّةِ.

وَقِيلَ: لا...؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرِ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزُّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] فَقَصَرَ بَيَانَةُ عَلَى القُرْآنِ.

لَنَا: الوُقُوعُ كَتَخْصِيصِ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرُ» (٢) بحَدِيثِهِمَا: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقِ صَدَقَةٌ» (٣).

٥ _ (وَ) السُّنَّةُ (بالكِتَاب).

وَقِيلَ: لا . . . ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: 13] جَعَلَهُ مُبَيِّنًا لِلشَّنَةِ (٤٠) .

قُلْنَا: لا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُمَا مِنْ عِنْدِ اللهِ (٥) قَالَ تَعَالَى (٢): ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِهُ اللهِ وَكَالَتُ الْكَانِ اللهِ وَمَا يَنطِقُ عَنِهُ اللهِ وَكَالَتُ الْكَانِكَ الْكِتَبَ عَنِهُ الْمُوكَىٰ ﴾ [النجم: ٣]، وَيَدُلُّ عَلَى الجَوَاذِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ

⁽۱) أي تبيين الرسول نوعان: نوع يكون من عنده، ونوع بنفس القرآن، وهو بيان منه أيضا للآية التي ساقها بعد.

⁽٢) البخاري في الزكاة باب العشر فيما سقي من ماء السماء (١٤٨٣)، ومسلم في الزكاة (٢٢٦٩).

⁽٣) البخاري في الزكاة باب ما أدي زكاته (١٤٠٥)، ومسلم في الزكاة (٢٢٦٠).

⁽٤) في(ط): للسنة.

⁽٥) أي السنة أيضا تشريع من الله؛ لأنَّهُ تعالى هو خوَّلَ رسوله بذلك.

⁽٦) لفظ (قال تعالى) ساقط من: (ب)، وفي (ج): (قال الله تعالى).

يَبْيَنَا لِكُلِّلِ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] وَإِنْ خُصَّ مِنْ عُمُومِهِ مَا خُصَّ بِغَيْرِ القُرْآنِ. ٣ ـ (وَالكِتَابُ بِالمُتَوَاتِرَةِ).

وَقِيلَ^(۱): لا يَجُوزُ بِالسُّنَّةِ المُتَوَاتِرَةِ الفِعْلِيَّةِ ؛ بِنَاءً عَلَى القَوْلِ الآتِي (٢): إنَّ فِعْلَ الرَّسُولِ لا يُخَصِّصُ.

⁽١) منهم الكرخي. الإحكام: ٢/ ٣٥٥.

⁽٢) في (٦٩٠/٢) في قول الشارح وقيل: لا يخصصان.



٧ - (وَكَذَا) يَجُوزُ تَخْصِيصُ الكِتَابِ (بِخَبَرِ الوَاحِدِ عِنْدَ الجُمْهُورِ) مُطْلَقاً.

وَقِيلَ (١): لا . . . مُطْلَقا (٢) ، وَإِلاَّ لَتُرِكَ القَطْعِيَّ بالظَّنِّيِّ .

قُلْنَا: مَحَلُّ التَّخْصِيصِ دَلاَلَةُ العَامِّ، وَهِيَ ظَنَيَّةٌ، وَالعَمَلُ بِالظَّنَيَّيْنِ أَوْلَى مِنْ إلْغَاءِ أَحَدِهِمَا (٣).

(وَثَالِثُهَا) قَالَه ابْنُ أَبَانَ (٤) يَجُوزُ (إنْ خُصَّ بِقَاطِعٍ) كَالْعَقْلِ؛ لِضَعْفِ دَلاَلَتِهِ حِينَئِذٍ، بِخِلاَفِ مَا لَمْ يُخَصَّ، أَوْ خُصَّ بِظَنِّيٍ (٥).

⁽١) نقل القول ابن برهان عن طائفة من المتكلمين. تشنيف المسامع: ١/ ٣٨٦.

⁽٢) وجه الإطلاق في الرأيين يفهم من الرأي الثالث المقيد.

⁽٣) هما الدليل المخصص، وما يدل عليه العام بعد تخصيصه.

⁽٤) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن القاسم بن إسماعيل بن محمد سعيد ابن أبان الضبي المحاملي الفقيه التابعي ولد ببغداد سنة ٣٦٨ه له مصنفات وأخذ عسن الشيخ أبي حامد الإسفرايني، توفي سنة ٤١٥ه/ طبقات الفقهاء ص ٢٩٠.

⁽٥) أي إذا خـص أولا بقطعي صارت دلالته على بقية الأفراد ظنية؛ لاحتمال أن كـل فرد منه قد خص، لذا يخصص بالظني.

وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ تَقَدَّمَ (١): إنَّ مَا خُصَّ باللَّفْظِ حَقِيقَةٌ.

قَالَ المُصَنِّفُ: (وَعِنْدِي عَكْسُهُ (٢) أَيْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: _حَيْثُ فُرِّقَ بَيْنَ القَطْعِيِّ وَالظَّنِيِّ - يَجُوزُ (٢) إِنْ خُصَّ بِظَنِّيٍّ ؛ لِإَنَّ المُخَرَّجَ بِالقَطْعِيِّ لَمَّا لَمْ تَصِحَّ إِرَادَتُهُ كَأَنَّ العَامَّ لَمْ يَتَنَاوَلُهُ، فَيُلْحَقُ بِمَا لَمْ يُخَصَّ (٤).

(وَقَالَ الكَرْخِيُّ) يَجُوزُ إِنْ خُصَّ (بمُنْفَصِلٍ) قَطْعِيِّ أَوْ ظَنِيٍّ؛ لِضَعْفِ دَلاَلَتِهِ حِينَئِذٍ، بخِلاَفِ مَا لَمْ يُخَصَّ، أَوْ خُصَّ بمُتَّصِلٍ، فَالعُمُومُ فِي المُتَّصِلِ بالنَّظَرِ إِلَيْهِ (٥) فَقَطْ.

وَهَذَا مَبْنِيٌ عَلَى قَوْلِ تَقَدَّمَ (٦): أَنَّ المَخْصُوصَ بِمَا لا يَسْتَقِلُّ حَقِيقَةٌ. (وَتَوَقَّفَ القَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ عَنْ القَوْلِ بِالجَوَازِ وَعَدَمِهِ.

⁽۱) في (٢/٣٣/٢) أي دلالة العام على الباقي حقيقة، والحقيقة لا يخص إلا بدليل قطعي، فإن خص أولا بقطعي ضعفت دلالته، فيمكن أن يخص بالظني ثانيا وثالثا وهكذا.

⁽٢) أي عكس ابن أبان، والمراد بالعكس هو عدم التفرقة بين ما خص بظني أو بقطعي، وليس المراد القول بعكس قوله، وهو إن خص بظني لا قطعي. أي يقول الشّبكي إنما عكسه في التفرقة.

⁽٣) يجوز مقول القول لقول الشارح أن يقال، وما بينهما جملة معترضة.

⁽٤) أي المخص بالظني أولى بالتخصيص؛ لأنَّ القطعي كأنه لم يدخل أصلا في مفهوم العام.

⁽٥) أي إذا خص بمتصل فإن خبر الآحاد المنفصل لا يخصصه؛ لأنَّه بقيت دلالته بعد التخصص قوية، فلا يؤثر الآحاد الظني بتخصيصه، وقوله بالنظر إليه: أي نظراً لاتصاله، فكأن العام لم يخص به، وبقي على عمومه.

⁽۲) في (۲/۳۳۲).

لَنَا: الوُقُوعُ كَتَخْصِيصِ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ يُوصِيكُو اللّهُ فِي آولَدِكُمْ ﴾ [النساء: ١١]. . إِلَخْ (١) الشَّامِلِ لِلْوَلَدِ الكَافِرِ (٢) بحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ وَلاَ الكَافِرُ المُسْلِمَ (٣).

وَيَأْتِي الخِلاَفُ فِي تَخْصِيصِ المُتَوَاتِرَةِ (١) بِخَبَرِ الوَاحِدِ - كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلاَم القَاضِي البَاقِلاَنِيِّ ثُمَّ البَيْضَاوِيِّ - زِيَادَةً عَلَى إِمَامِهِ (٥).

⁽١) في (ج): إلى آخره.

 ⁽٢) فإن الولد في الآيه الدالة غلى قطعية أفراد الأولاد شامل للكافر والمسلم.

⁽٣) في (ج): لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر. والحديث: أخرجه البخاري في الفرائض في باب لا يرث المسلم الكافر (٢٧٦٤)، ومسلم في الفرائض لا يرث المسلم الكافر (٢١٦٦).

⁽٤) لأنَّ المتواترة قطعية الثبوت، فدلالتها غالبا قطعية أيضا.

⁽٥) المراد بإمامه الإمام الرَّازِي؛ لأَنَّ البيضاوي لخص المنهاج من كتاب المحصول للرازي/ البناني ٢/ ٢٩.





٨ - (وَ) يَجُوزُ التَّخْصِيصُ لِكِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ (بالقِيَاسِ) المُسْتَنِدِ إلَى نَصَّ خَاصٍ وَلَوْ كَانَ خَبَرَ وَاحِدٍ.

(خِلاَفاً لِلإِمَامِ) الرَّازِيّ فِي مَنْعِهِ ذَلِكَ (مُطْلَقاً (۱)) بَعْدَ أَنْ جَوَّزَهُ ؟ حَذَراً مِنْ تَقْدِيمِ القِيَاسُ عَلَى النَّصِّ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ لَهُ فِي الجُمْلَةِ (۲).

(وَلِلْجَبَّاثِيِّ) أَبِي عَلِيٍّ فِي مَنْعِهِ [...]^(٣) (إِنْ كَانَ) [...]^(١) القِيَـاسُ (خَفِيًا)؛ لِضَعْفِهِ، بِخِلاَفِ الجَلِيِّ، وَسَيَأْتِيَانِ^(٥).

⁽۱) سواء كان القياس خفيا أم جليا. المحصول: ١/ ٤٣٨، وسواء خُصَّ سابقاً أم لم يخص.

⁽٢) قال: في الجملة، أي أن شأن القياس بأن يكون أصله والمقيس عليه ثابتا حكمه بالنص، وأراد أن يعرض بأن هذا النص من كتاب أو سنة، وتريد أن تخصصه بالقياس، فلا يلزم أن يكون هذا النص هو أصلا لذلك القياس؛ إذ قد يتوهم ذلك، فأراد أن يبين أن القياس يعتمد على النص من حيث هو، ولا يريد أن يعتمد هذا النص المخصص بالذات، بل شأن القياس اعتماد أصله على نص بصورة إجمالية.

⁽٣) في(ط): زيادة (ذلك).

⁽٤) في(ج): زيادة (أي).

⁽٥) في (٣/ ١٢١٦) في خاتمة القياس، حيث سيبين الجلي والخفي كما يأتي:

وَهَذَا التَّفْصِيلُ مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ (١)، وَالمَنْقُولُ عَنْ الجَبَّائِيِّ المَنْعُ مُطْلَقاً، وَقَدْ مَشَى المُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحَيْهِ (٢).

(وَلابْنِ أَبَانَ إِنْ لَـمْ يُخَصَّ مُطْلَقاً) بِخِلاَفِ مَا خُصَّ فَيَجُوزُ ؛ لِضَـعْفِ دَلاَلَتِهِ حِينَئِدِ (٣).

وَقَدْ أَطْلَقَ الجَوَازَ هُنَا، وَقَيَّدَهُ فِي خَبَرِ الوَاحِدِ بالقَاطِعِ _كَمَا تَقَدَّمَ (١٠) _ ؟ لِأَنَّ القِيَاسَ [أَقْوَى عِنْدَهُ] (٥) مِنْ خَبَر الوَاحِدِ، مَا لَمْ يَكُنْ رَاويهِ فَقِيهاً.

= القياس الجلي: هو ما قطع بنفي الفارق بين المقيس والمقاس عليه، مثل: قياس الأرز على البر في تحريم الربا.

والقياس الخفي: هو ما احتمل وجود الفارق فيه، مثل: قياس التفاح على القمح. وقيل: الجلي هو الأولى، مثل: قياس الضرب على التأفيف في التحريم.

مثال التخصيص بالقياس الجلي: لو قيل: يجوز الربا كل شيء، فيجوز أن تخص الأرز من الجواز؛ لأنَّهُ مقيس على القمح؛ لأنَّهُ قياس جلي، ولكن لا يخص التفاح من الجواز؛ لأنَّهُ قياس خفى.

- (١) أي التخصيص بالجلي دون الخفي، هو منقول عن ابن سريج، خلاف ما نقل الماتن حيث نقله عن الجبائي، والجبائي يمنع مطلقا.
- (٢) في (ج): شرحه، والشرحان هما شرحه للمنهاج، وشرحه لمختصر بن ابي الحاجب، أي مشى هناك على ما نقله الشارح عنهما.
- (٣) أي يخص العام بالقياس إذا سبق أن خص منه قبل تخصيص القياس؛ لأنَّهُ يضعف بالتخصيص السابق، لذا يمكن أن يخص بالقياس.
- (٤) أي هنا قال عن ابن أبان: ما لم يخص، أي سوء بظني أم بقاطع، وهناك في (٢/ ٦٧٩) قيد قول أبان في خبر الواحد بقوله: ما لم يخص بقاطع.
 - (٥) في(ط): (عنده أقوى).

(وَ) خِلاَفاً^(۱) (لِقَوْمٍ) فِي مَنْعِهِمْ (إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ) أَيْ أَصْلُ القِيَاسِ وَهُوَ المَقِيسُ عَلَيْهِ (مُخَصَّصاً) بفَتْحِ الصَّادِ (مِنَ العُمُومِ) أَيْ مُخْرَجاً مِنْهُ (بنصِّ): بأَنْ (۱) لَمْ يُخَصَّ، أَوْ خُصَّ مِنْهُ غَيْرُ أَصْلِ القِيَاسِ، بخِلاَفِ أَصْلِهِ، فَكَأَنَّ التَّخْصِيصَ بنصِّهِ.

(وَلِلْكَرْخِيِّ) فِي مَنْعِهِ (إِنْ لَمْ يُخَصَّ بِمُنْفَصِلٍ): بِأَنْ لَـمْ يُخَصَّ، أَوْ خُصَّ بِمُنْفَصِلٍ) عَنْفِدِ مَنْعِهِ (إِنْ لَمْ يُخَصَّ بِمُنْفَصِلٍ) عَنْفِدِ مَنْفَدِ . خُصَّ بِمُتَّصِلٍ، بِخِلاَفِ المُنْفَصِلِ؛ لِضَعْفِ دَلاَلَةِ العَامِّ حِينَيْذِ.

(وَتَوَقَّفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ) عَنْ القَوْلِ بِالْجَوَازِ وَعَدَمِهِ.

لَّنَا: إِنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ (٣) أَوْلَى مِنْ إِلْغَاءِ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ خُصَّ مِنْ قَوْله

توضيح ذلك بالأمثلة الفرضية:

مثال العام الذي لم يخص أصلا عند القوم:

العام مثل أن يقول: يجب الحد على كل شخص زان.

الأصل المقيس عليه، مثل أن يقول: لا يجب الحد على من زنى ببهيمة غيره.

المقيس، هو بقولنا: لا يجب الحد على من زنى بمملوكة غيره قياسا على من زنى ببهيمة غيره.

فهنا العموم لم يخص أولا، فلا يخص منه من زنى بمملوكة غيره؛ لأنَّ العام بقي قويا فلا يخصص بالقياس.

⁽١) لفظ (خلافا) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

ومن القوم: عيسى ابن أبان، والكرخي. الاحكم: ٢/ ٣٦١.

⁽٢) منطوق المتن اثنان: أن لا يخص أصلا، أو خص منه غير أصل القياس، ومفهومه واحد: وهو ما لو خص أصله، فإذا خص جاز التخصيص به، وكذا يجري هذا في شرط الكرخي الآتي.

⁽٣) وهما العام المخصوص بالقياس، والمقيس نفسه.

تَعَالَى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلُّ وَجِيرٍ مِّنْهُمَا مِأْنَةً جَلْدَةً ﴾ [النور: ٢] الأَمَةُ (١) فَعَلَيْهَا

= مثال عام خُصَّ بغير أصل القياس:

مثال العام قولك: يجب الحد على كل شخص زان.

خص منه العبد.

أصل القياس: هو من يزني ببهيمة غيره.

المقيس: هو من يزني بمملوكة غيره.

فالعام السابق لا يخص بمن يزني بمملوكة غيره، وإن خص، ولكن خص بالعبد لا بالبهيمة التي هي أصل في القياس.

- مثال العام الذي لم يخص عند الكرخي:

العام مثل قولنا: تجب الزكاة على كل مالك نصاباً.

الأصل: عدم وجوب الصلاة على الصبي.

المقيس: عدم وجوب الزكاة على الصبي قياساً على الصلاة.

فعدم وجوب الزكاة عليه لا يخص عموم تجب الزكاة على كل مالك نصابا؛ لأنَّهُ لم يخص أولاً بغير المقيس؛ لأنَّهُ بقى قوياً فلا يخصصه القياس.

ـ مثال ما خص بمتصل:

العام أن يقال: تجب الزكاة على كل مالك نصابا إلا الصبي.

الأصل في القياس: عدم وجوب الصلاة على المجنون.

المقيس: هو عدم وجوب الزكاة في مال المجنون قياساً على صلاته.

هنا المقيس لا يخص من العام السابق؛ لأنَّ العام خص بمتصل، والتخصيص بالمتصل يبقى دلالة العام قوية لا يخصصه القياس، بخلاف المنفصل.

أصل الأمثلة من البناني: ٢/ ٣٠.

(١) نائب فاعل لقوله خص.

نِصْفُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا أَخْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَنْ َ فَعَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء: ٢٥] (١). وَالْعَبْدُ بِالقِيَاسِ عَلَى الْأَمَةِ النَّصْفُ أَيْضًا (٢).

⁽١) فهنا الآية بالنسبة للعبد أيضاً خصت بالعبد قياساً على الأمة.

⁽٢) وهنا آية الجلد عامة في الأمة والعبد، خصت أولاً بآية الأمة، ولما قيس العبد على على الأمة خص العبد أيضا من الآية، ولكن بعد أن خصصت الآية بنص آخر على رأي القوم، وبمنفصل على رأي الكرخي.

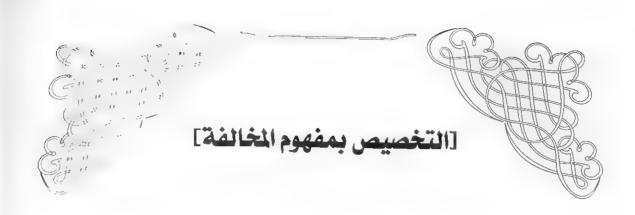


9 - (وَ) يَجُوزُ التَّخْصِيصُ (بالفَحْوَى) أَيْ مَفْهُومِ المُوَافَقَةِ، وَإِنْ قُلْنَا: الدَّلاَلَةُ عَلَيْهِ قِيَاسِيَّةٌ (١) كَأَنْ يُقَالَ: مَنْ أَسَاءَ إلَيْك فَعَاقِبْهُ، ثُمَّ يُقَالَ: إِنْ أَسَاءَ إلَيْك فَعَاقِبْهُ، ثُمَّ يُقَالَ: إِنْ أَسَاءَ إلَيْك زَيْدٌ فَلاَ تَقُلْ لَهُ أُفِّ (٢).

⁽١) فقد سبق في (٣٠٩/١) أن الضرب حرم بالقياس على التأفيف لعلة الأذى.

⁽٢) فمفهوم الموافقة النَّهْي عن ضربه من باب أولى، فكما أن التأفيف المنهي عنه خص عموم العقاب، عموم العقاب على من أساء عليك، كذلك الضرب يخص من عموم العقاب، أي لا تعاقب زيداً عند إسائته عليك بالضرب، كما لا تعاقبه بالتأفيف.

ومثل عموم: ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ خص بقوله ﷺ: «اذكروا الفاسق بما فيه كي يحذره الناس» ثم خص بالأولى ذكر الكافر بكفره بالفحوى فلا غيبة له.



١٠ ـ (وَكَذَا دَلِيلُ الخِطَابِ) أَيْ مَفْهُومُ المُخَالَفَةِ: يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بهِ
 (فِي الأَرْجَح).

وَقِيلَ^(۱): لا...؛ لأِنَّ دَلاَلَةَ العَامِّ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ المَفْهُومُ بالمَنْطُوقِ (۲).

وَهُوَ (٣) مُقَدَّمٌ عَلَى المَفْهُومِ.

وَيُجَابُ: بِأَنَّ المُقَدَّمَ عَلَيْهِ مَنْطُوقٌ خَاصٌّ (٤) لا مَا هُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْعَامِّ،

⁽۱) منهم الحنفية والظاهرية. كشف الأسرار للبخاري: ٢/ ٢٥٣، والأحكام لابن حزم ٧/ ٨٨٧.

⁽٢) أي أن الحكم المخالف الذي دل عليه المفهوم المخالف للحكم المنطوق يعد مدلولاً عليه ضمن منطوق العام، فلا يخص بالمفهوم؛ لأَنَّ المنطوق أقوى من مفهوم المخالفة.

فلفظ بالمنطوق الجار والمجرور خبر أن في قوله لأَنَّ دلالة العام.

⁽٣) أي المنطوق.

⁽٤) كأن يرد نص الوجوب زكاة المعلوفة، والمفهوم من قوله: (في الغنم السائمة زكاة) عدم وجوب الزكاة في المعلوفة، فيقدم على ما دل عليه المنطوق، أما إذا كان=

فَالْمَفْهُومُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ؛ لأِنَّ إعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ(١) أَوْلَى مِنْ إِلْغَاءِ أُحَدِهِمَا.

وَقَدْ خَصَّ حَدِيثُ ابْنِ مَاجَهْ وَغَيْرِهِ: «المَاءُ لا يُنجِّسُهُ شَيْءٌ إلاَّ مَا غَلَبَ عَلَى وَقَدْ خَصَّ حَدِيثِ ابْنِ مَاجَه (أ/٦٤) وَغَيْرِهِ: «إذَا عَلَى رِيجِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» (٢) بمَفْهُومِ حَدِيثِ ابْنِ مَاجَه (أ/٦٤) وَغَيْرِهِ: «إذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ» (٣).

المنطوق ضمن أفراد عموم نص فإنه يكون أضعف من المنطوق الخاص، فيخصص
 بالمفهوم ويقدم المفهوم الخاص على الفرد المنطوق ضمن أفراد العموم.

⁽١) هما بقية أفراد العام بعد التخصيص، والمفهوم المخصص.

⁽٢) ابن ماجه في الطهارة باب المياه (٥٢١) ابن ماجه في المياه أيضاً، وهذا الحديث عام في القلتين أو أقل. ضعيف؛ لضعف السندين.

⁽٣) ابن حبان في الطهارة باب المياه (٢٤٩)، وهو مخصص لما فوق القلتين فإنه لا ينحبس، ويبقى ما دونها يحمل النجاسة. إسناده حسن ورواية ابن حبان في صحيحه (إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء) حديث صحيح.



١١ - (وَيَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِفِعْلِهِ عَلَيْهِ) الصَّلاَةُ و(السَّلاَمُ وَتَقْرِيرِهِ فِي الأَصَحِّ) فِيهِ مَا الْأَصَحِّ) فِيهِ مَا الْوَ قَالَ: الوِصَالُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ثُمَّ فَعَلَهُ أَوْ أَقَرَّ مَنْ فَعَلَهُ .

وَقِيلَ^(۲): لا يُخَصِّصَانِ، بَلْ يَنْسَخَانِ حُكْمَ العَامِّ؛ لأِنَّ الأَصْلَ تَسَاوِي النَّاسِ فِي الحُكْمِ^(۳).

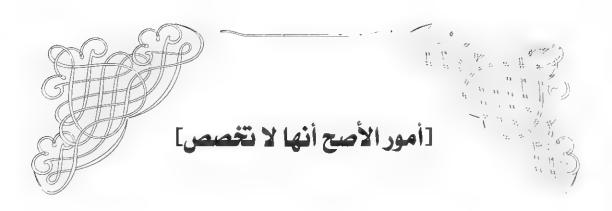
وَأُجِيبَ: بِأَنَّ التَّخْصِيصَ أَوْلَى مِنْ النَّسِخِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إعْمَال الدَّلِيلَيْنِ (٤٠).

⁽١) أي في الفعل والتقرير.

⁽٢) قال به الكرخي. الغيث الهامع ٣٢٦.

⁽٣) ففعله يجوز صيام الوصال له ولبقية الأمة؛ لأنَّ التحريم قد نسخ.

⁽٤) وهو بقاء المنع بالنسبة للأمته، وجوازه له عليه الصلاة والسلام.



١ - (وَالْأَصَحُ أَنَّ عَطْفَ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ) وَعَكْسَهُ المَشْهُورُ
 (لا يُخَصِّصُ) العَامِّ.

وَقِيلَ^(۱): يُخَصِّصُهُ، أَيْ يَقْصُرُهُ عَلَى ذَلِكَ الخَاصِّ؛ لِوُجُوب الاشْتِرَاكِ بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الحُكْم وَصِفَتِهِ.

قُلْنَا: فِي الصِّفَةِ مَمْنُوعٌ.

مِثَالُ العَكْسِ(٢): حَدِيثُ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: ﴿ وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلاَ ذُو عَهْدِهِ عَهْدِهِ » يَعْنِي بِكَافِرٍ حَرْبِيِّ ؛ لِلإِجْمَاعِ عَلَى قَتْلِهِ بِغَيْرِ الْحَرْبِيِّ (٣).

⁽١) هو قول لبعض الحنفية. ميزان الأصول: ١/ ٤٧٨.

 ⁽۲) وهو عطف الخاص على العام، ففي الحديث ذو العهد خاص عطف على قوله
 مسلم العام؛ لوقوعه نكرة بعد النفي.

⁽٣) فالمسلم لا يقتل إن قتل ذمياً أو مستامناً أو حربياً، أما ذو العهد فلا يقتل إذا قتل حربياً فقط، فإن قتل مسلماً أو ذمياً أو مستأمناً قتل به، والحديث رواه أبو داود. فهنا بقي المعطوف على عمومة والمعطوف على خصوصه، فالحكم هو عدم القصاص ووصفه هو لفظ بكافر، فهنا اشتركا في الحكم دون وصفه، وهو عموم الكافر.

فَقَالَ الحَنَفِيُّ: يُقَدَّرُ الحَرْبِيُّ فِي المَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ لِوُجُوب الاشْتِرَاكِ بَيْنَ المَعْطُوفَيْنِ^(١) فِي صِفَةِ الحُكْمِ، فَلاَ يُنَافِي مَا قَالَ بهِ: مِنْ قَتْلِ المُسْلِمِ بالذِّمِّيُّ.

وَمِثَالُ الأَوَّلِ^(٣): أَنْ يُقَالَ: «لا يُقْتَلُ الذِّمِّيُّ بِكَافِرٍ وَلاَ المُسْلِمُ بِكَافِرٍ» فَالمُرَادُ بِالْكَافِرِ الأَوَّلِ الْحَرْبِيُّ^(٣).

فَيَقُولُ الحَنفِيُّ: وَالمُرَادُ بِالكَافِرِ الثَّانِي الحَرْبِيُّ أَيْضاً؛ لِوُجُوب الاشْتِرَاكِ المَذْكُورِ.

وَقَدْ تَقَدَّمُ (٤) التَّمْثِيلُ بالحَدِيثِ لِمَسْأَلَةِ: إنَّ العَطْفَ عَلَى العَامِّ لا يَقْتَضيِي العُمُومَ فِي المَعْطُوفِ عَلَى الأَصَحِّ.

٢ - (وَ) الأَصَحُّ أَنَّ (رُجُوعَ الضَّمِيرِ إلى البَعْضِ) أَيْ بَعْضِ العَامِّ
 لا يُخَصَّصُهُ.

وقيل (٥): يُخَصِّصُهُ - أَيْ يَقْصُرُهُ عَلَى ذَلِكَ البَعْضِ - ؛ حَذَراً مِنْ مُخَالَفَةِ الضَّمِيرِ لِمَرْجِعِهِ .

وَأُجِيبَ: بأنَّهُ لا مَحْذُورَ فِي المُخَالَفَةِ لِقَرينَةٍ.

⁽١) ما دام قد قدر لفظ بكافر حربي في المعطوف يقدره أيضاً في المعطوف عليه، فيقدر: ولا مسلم بكافر حربي، وعليه يقتل المسلم إن قتل ذمياً أو مسلماً.

⁽٢) وهو عطف العام على الخاص.

⁽٣) لأنَّهُ مقدر في المعطوف إجماعا.

⁽٤) ني (٢/٨١٢).

⁽٥) حكاه القرافي عن الشافعي، وهو منقول عن أكثر الحنفية. الغيث الهامع: ص٩٣٩.

مِثَالُهُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُطَلَقَتُ يَثَرَيْقُنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةً قُرُوعٍ (١)﴾ [البقرة: ٢٢٨] مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: ﴿ وَيُعُولُنُهُنَّ أَعَقُرُوهِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فَضَمِيرُ بُعُولَتِهِنَّ لِلرَّجْعِيَّاتِ، وَيَشْمَلُ قَوْلُهُ _ وَالمُطَلَقَاتُ (٢) _ مَعَهُنَّ البَوَائِنَ.

وَقِيلَ (٣): لا . . . وَيُؤْخَذُ حُكْمُ البَوَائِنِ مِنْ دَلِيلِ آخَرَ .

٣ _ (وَ) الأَصَحُّ (٤) أَنَّ (مَذْهَبَ الرَّاوِي) لِلْعَامِّ بِخِلاَفِهِ لا يُخَصِّصُهُ (وَلَوْ) كَانَ (صَحَابِيًا).

وَقِيلَ (٥): يُخَصِّصُهُ مُطْلَقاً.

وَقِيلَ (٦): إِنْ كَانَ صَحَابيًّا.

وَقِيلَ (٧): إِنَّ مَذْهَبَ الصَّحَابِيِّ غَيْرُ الرَّاوِي لِلْعَامِّ بِخِلاَفِهِ يُخَصِّصُهُ أَيْضاً - أَيْ يَقْصُرُهُ عَلَى مَا عَدَا مَحَلِّ المُخَالَفَةِ - ؛ لأَنَّهَا (٨) إِنَّمَا تَصْدُرُ عَنْ دَلِيلٍ. قُلْنَا: فِي ظَنِّ المُخَالِفِ لا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَلَيْسَ لِغَيْـرِهِ اتِّبَاعُـهُ؛ لأَنَّ

⁽١) (ثلاثة قروء) ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٢) فهنا يبقى قوله والمطلقات شاملاً للبائن والرجعية، ولو الضمير في قوله وبعولتهن على الرجعة فقط.

⁽٣) منهم الحنفية، وعبد الجبار من المعتزلة، وبعض الشافعية. الإحكام للآمدي ٢/ ٣٦٠.

⁽٤) لفظ (الأصح) ساقط من: (ب).

⁽٥) هو للحنفية والحنابلة. تشنيف المسامع: ص ٣٩٢.

⁽٦) منهم الحنفية، والحنابلة، وعيسى بن أبان. الإحكام للآمدي: ٢/ ٣٥٨.

⁽V) هو مذهب من يرى قول الصحابي حجة . المستصفى: ص ٢٤٨ .

⁽A) أي المخالفة من الصحابة غير الراوي.

المُجْتَهِدَ لا يُقَلَّدُ مُجْتَهِداً _كَمَا سَيَأْتِي (١) _ .

مِثَالُهُ: حَدِيثُ البُخَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (٢) مَعَ قَوْلِهِ: _إِنْ ثَبَتَ عَنْهُ_ «أَنَّ المُرْتَدَّةَ لا تُقْتَلُ» (٣).

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ مَنْ شَرْطِيَّةٌ لا تَتَنَاوَلُ المُؤَنَّثَ _ كَمَا هُوَ فَوْلٌ تَقَدَّمَ (١٤) _ .

٤ - (وَ) الْأَصَحُ^(٥) أَنَّ (ذِكْرَ بَعْضِ أَفْرَادِ العَامِّ) بحُكْمِ العَامِّ (لا يُخَصِّصُ)
 العَامِّ .

وَقِيلَ⁽¹⁾: يُخَصِّصُهُ - أَيْ يَقْصُرُهُ عَلَى ذَلِكَ البَعْضِ بِمَفْهُومِ هِ - ؛ إذْ لا فَائِدَةَ لِذِكْرِهِ إلاَّ ذَلِكَ .

قُلْنَا: مَفْهُ ومُ اللَّقَبِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَفَاثِدَةُ ذِكْرِ الْـبَعْضِ نَفْـيُ احْتِمَـالِ تَخْصِيصِهِ مِنْ الْعَامِّ^(٧).

⁽۱) نی (۳/ ۱۳۳۹).

⁽٢) البخاري في استتابة المرتدين والمعاندين (٢٠٢٢).

⁽٣) رواه الدارقطني في الحدود: ٣/ ٩٢٠.

⁽٤) في (٢/٣/٢).

⁽٥) لفظ (الأصح) ساقط من: (ب).

⁽٦) قال به أبو ثور . الغيث الهامع: ص ٣٣٠.

⁽٧) كأن قائلاً يقول: إذا ذكر بعض الأفراد لا يخصص، فلماذا يذكره بعد أن دخل في العام؟

الجواب: يذكر خشية أن يظن أنه خص من العام، فذكره يدل على أنه لا يـزال مشمولاً بحكم العام.

مِثَالُهُ: حَدِيثُ التَّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: «أَيُّمَا إِهَابِ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرًا (١) مَعَ حَدِيثِ مُسْلِم: أَنَّهُ عَلَيْهُ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «هَالا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ مُسْلِم: أَنَّهُ عَلَيْهُ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٌ ، فَقَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكُلُهَا».

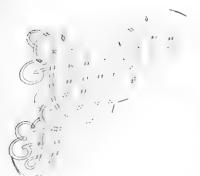
وَرَوَى مُسْلِمٌ الأَوَّلَ بِلَفْظِ: ﴿إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ ﴾ (٣) وَالبُخَارِيُّ الثَّانِيَ بِلَفْظِ: ﴿هَلاَ اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا... إِلَخْ ﴾ (٤) وَلِمُسْلِم نَحْوُهُ.

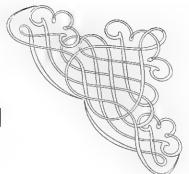
⁽١) أبو داود في اللباس باب في إهاب الميتة (٤١٢٣). إسناده صحيح.

⁽٢) مسلم في الحيض باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (٨٠٤).

⁽٣) مسلم في الحيط باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (١٨١٠).

⁽٤) البخاري في البيوع باب جلود الميتة قبل أن تدبغ (١٢٢١).





[التخصيص بالعادة]

(وَ) الْأَصَحُ^(۱) (أَنَّ العَادَةَ بَتَرُكِ بَعْضِ المَأْمُورِ) بهِ أَوْ بَفِعْلِ بَعْضِ المَنْهِيِّ عَنْهُ بصِيغَةِ العُمُّومِ (تُخَصَّصُ) العَامَّ _ أَيْ تَقْصُرُهُ عَلَى مَا عَدَا المَتْرُوكَ أَوْ المَفْعُولَ _ (إِنْ أَقَرَّهَا النَّبِيُ ﷺ) بأَنْ كَانَتْ فِي زَمَانِهِ وَعَلِمَ بِهَا وَلَمْ يُنْكِرُهَا (أَوْ المَغْعُولَ _ (إِنْ أَقَرَّهَا النَّاسُ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ عَلَيْهِمْ.

وَالمُخَصِّصُ فِي الحَقِيقَةِ التَّقْرِيرُ أَوْ الإِجْمَاعُ الفِعْلِيُّ، بِخِلاَفِ مَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ: كَأَنْ لَمْ تَكُنْ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ، وَلَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهَا؛ لأَنَّ فِعْلَ النَّاسِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي الشَّرْعِ.

وَهَـذَا^(۲) تَوَسُّطٌ لِلإِمَـامِ الـرَّاذِيّ وَمَـنْ تَبعَـهُ بَـيْنَ إِطْـلاَقِ بَعْضـهِمْ التَّخْصِيصَ (۳)....التَّخْصِيصَ (۳)....ا

⁽١) لفظ (الأصح) ساقط من: (ب).

⁽٢) أي جعل الأصح أن العادة تخصص بعض المأمور به إذا أقرت أو حصل إجماع عليها، ووجه التوسط: أنها يخصص بها، ولكن إن أقرت أو حصل إجماع عليها، ولا تخصص إذا فقدت هذا الشرط، فهو وسط بين من يقول إنها يخصص بها مطلقاً أو ل يخصص مطلقاً.

⁽٣) أي البعض جعل العادة مخصصة أقرت أم لم تقر، أجمع عليها أم لم يجمع . =

نَظَراً إِلَى أَنَّهَا إِجْمَاعٌ فِعْلِيُّ (١)، وَبَعْضِهِمْ (٢) عَدَمَهُ (٣)؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ فِعْلَ النَّاسِ لَيْسَ بِحُجَّةِ.

(وَ) الأَصَحُّ^(١) (أَنَّ العَامَّ لا يُقْصَرُ عَلَى المُعْتَادِ، وَلاَ عَلَى مَا وَرَاءَهُ) أَيْ وَرَاءَ المُعْتَادِ وَلاَ عَلَى مَا وَرَاءَهُ أَيْ وَرَاءَ المُعْتَادِ (بَلْ تُطْرَحُ لَهُ) أَيْ لِلْعَامِّ فِي الثَّانِي (العَادَةُ السَّابِقَةُ) عَلَيْهِ فَيَجْرِي عَلَى عُمُومِهِ فِي القِسْمَيْنِ (٥).

وَقِيلَ: يُقْصَرُ عَلَى مَا ذُكِرَ (٦).

الأَوَّلُ (٧): كَمَا لَوْ كَانَ عَادَتُهُمْ تَنَاوُلَ البُرِّ، ثُمَّ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً، فَقِيلَ (٨): يُقْصَرُ الطَّعَامُ عَلَى البُرِّ المُعْتَادِ.

وَالنَّانِي (٩): كَمَا لَوْ كَانَ عَادَتُهُمْ بَيْعَ البُرِّ بِالبُرِّ مُتَفَاضِلاً، ثُمَّ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلاً.

ينظر المحصول: ١/ ٤٥١.

⁽١) والإجماع الفعلى حجة.

⁽٢) كالإمام الغزالي. المستصفى: ص٢٤٧.

⁽٣) أي عدم التخصيص بها سواء أقرت أم لم تقر، أجمع عليها أم لم يجمع.

⁽٤) لفظ (الأصح) ساقط من: (ب).

⁽٥) القسمان هما: المعتاد، وما وراء المعتاد.

⁽٦) أي على المعتاد، أو ما وراءه.

⁽٧) المعتاد.

⁽A) الحنفية قالوا به. الغيث الهامع: ص٣٣٢.

⁽٩) ما وراء المعتاد.

فَقِيلَ^(۱): يُقْصَرُ الطَّعَامُ عَلَى غَيْرِ البُّرِّ المُعْتَادِ، وَالأَصَحُّ لا^(۲)... فِيهِمَا.

⁽١) هو قول الحنفية. الاحكام: ٢/ ٣٥٨.

⁽Y) أي لا يقصر بل يبقى على عمومه.



(وَ) الأَصَحَّٰ (اَنَّ نَحْوَ) قَوْلِ الصَّحَابِيِّ أَنَّهُ ﷺ (قَضَى بالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ) قَالَ المُصَنِّفُ كَغَيْرِهِ مِنْ المُحَدِّثِينَ (اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ المُحَدِّثِينَ (اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَنْ المُحَدِّثِينَ قَالَ: «قَضَى النَّبِيُ ﷺ بالجِوَارِ (اللهُ وَهُ وَ مَنْ مَا رَوَاهُ النَّسَائِي عَنْ الحَسَنِ قَالَ: «قَضَى النَّبِيُ ﷺ بالجِوَارِ (اللهُ وَهُ وَ مُ مَنْ مَلُ (اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ الل

وَقِيلَ (٦): يَعُمُّ ذَلِكَ؛ لأِنَّ قَائِلَهُ (٧) عَدْلٌ عَارِفٌ بِاللَّغَةِ وَالمَعْنَى، فَلَـوْلاَ ظُهُورُ عُمُومِ الحُكْمِ مِمَّا [أ/ ٦٥] صَدَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَأْتِ هُوَ فِي الحِكَايَةِ لَهُ بِلَفْظِ عَامٍّ كَالجَارِ (٨).

⁽١) لفظ (الأصح) ساقط من: (ب).

⁽٢) بيان لقوله (كغيره) أي المراد بالغير المحدثون.

⁽٣) النسائي في البيوع باب ذكر الشفعة: ٧/ ٣٢١.

⁽٤) لأنَّ الحسن البصري تابعي وهو رفعه إلى النبي علي ولم يذكر من روى عنه.

⁽٥) خبر إن في قوله إن نحو.

⁽٦) هو اختيار ابن الحاجب والآمدي. الغيث الهامع: ص٣٣٢.

⁽V) وهو الحسن البصري، فإنه من العارفين بلغة الحديث وبالمعنى المراد منه.

⁽٨) فأل في الجار استغراقية، وقد حكى الواقعة؛ لأنَّهُ يرى فيها العموم، فلو كانت=

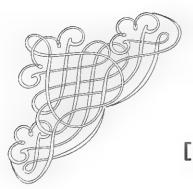
قُلْنَا: ظُهُورُ عُمُومِ الحُكْمِ بِحَسَبِ ظَنَّهِ (١)، وَلاَ يَلْزَمُنَا اتَّبَاعُهُ فِي ذَلِكَ. وَنَحْوُ قَضَى إِلَخْ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةً: ﴿إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ ٩ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

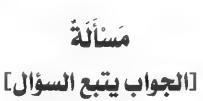
فَقِيلَ: يَعُمُّ كُلَّ غَرَدٍ.

⁼ الشفعة للجار خاصة بذلك الشخص لما نقل ذلك إلينا؛ إذ لا فائدة في نقل شيء لا علاقة للأمة به.

⁽١) أي الراوي.

⁽٢) مسلم في البيوع باب بطلان بيع الحصاة (٣٧٨٧).







(جَوَابُ السَّائِل غَيْرُ المُسْتَقِلِ (١) دُونَهُ) أَيْ دُونَ السُّوَالِ (٢) (تَابِعُ (٣) لِلسُّوَّالِ فِي عُمُومِهِ) وَخُصُوصِهِ.

العُمُومُ: كَحَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطَب بالنَّمْر، فَقَالَ: أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ قَالُوا: نَعَمْ قَالَ فَالاَ. . . إِذَنْ (٤) فَيَعُمُّ كُلَّ بَيْعِ لِلرُّطَبِ بِالتَّمْرِ.

وَالخُصُوصُ: كَمَا لُو قَالَ لِلنَّبِيِّ عَلِيْهِ قَائِلٌ: تَوَضَّأْت مِنْ مَاءِ البَحْرِ، فَقَالَ: يُجْزِيكَ، فَلاَ يَعُمُّ غَيْرَهُ.

(وَالمُسْتَقِلُّ) دُونَ السُّوَّالِ(٥) (الأَخَصُّ) مِنْهُ (جَائِزٌ إِذَا أَمْكَنَتْ مَعْرِفَةُ

⁽١) في(أ): المستقبل.

⁽٢) أي الجواب لا يعطى معنى بدون السؤال، أي لو نطق المسؤول به دون سبق ســؤال لم يعرف المراد منه، فقول: نعم، أو لا، لايفهم الجواب الا إذا سبق السؤال، ولفظ: إذن فلا يكون مستقلاً.

⁽٣) خبر قوله وجواب السائل.

⁽٤) أبو داود في البيوع باب في التمر بالتمر (٢٩١٥).

⁽٥) أي يفهم لوحده ولو لم يسبقه سؤال.

المَسْكُوتِ) مِنْهُ، كَأَنْ يَقُولَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ كَالمُظَاهِرِ، فِي جَوَاب: مَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مَاذا عَلَيْهِ (١)؟ فَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: جَامَعَ؛ أَنَّ الإِفْطَارَ بغَيْرِ الجِمَاع لا كَفَّارَةَ فِيهِ.

فَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ مَعْرِفَةُ المَسْكُوتِ مِنْ الجَوَابِ فَلاَ يَجُوزُ ؛ لِتَأْخِيرِ البَيَانِ عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ .

(وَالمُسَاوِي وَاضحٌ) كَأَنْ يُقَالَ: مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ كَالظَّهَارِ، فِي جَوَاب: مَاذَا عَلَى مَنْ جَامَعَ فِي نَهَار رَمَضَانَ؟.

وَكَأَنْ يُقَالَ لِمَنْ قَالَ: جَامَعْت فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مَاذَا عَلَيَّ؟ عَلَيْك (٢) كَفَّارَةٌ كَالظَّهَارِ.

* * *

⁽۱) فالسؤال هنا جاء بصيغة العموم لكل ما يفطر، وكان الجواب أخص منه؛ حيث جاء يوجب الكفارة على من جامع فقط.

ويفهم من ذلك أن تخصيص الجماع بالكفارة ليعرف أن الافطار بغيره لا كفارة فيه، وهنا الجواب بالأخص جائز لمعرفة المسكوت.

⁽٢) مقول القول لقوله يقال.



وَالْأَعَمُّ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ (وَالْعَامُّ) الوَارِدُ عَلَى (سَبَبِ خَاصٌّ) فِي سُؤَالٍ أَوْ غَيْرِهِ (مُعْتَبَرٌ عُمُومُهُ (١) عِنْدَ الأَكْثَرِ)؛ نَظَراً لِظَاهِرِ اللَّفْظِ.

وَقِيلَ (٢): هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّبَب؛ لِوُرُودِهِ فِيهِ.

مِثَالُهُ: حَدِيثُ التَّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ [أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ (٢)](٤): قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ: أَنتَوَضَّأُ مِنْ بَئْرِ بُضَاعَةَ _ وَهِيَ بَئْرٌ يُلْقَى فِيهَا الحِيضُ وَلُحُومُ لَا يُنجِّسُهُ شَيْءٌ (٥) أَيْ مِمَّا ذُكِرَ الكِلاَبِ وَالنَّدْنُ _ ؟ فَقَالَ: "إِنَّ المَاءَ طَهُورٌ لا يُنجِّسُهُ شَيْءٌ (٥) أَيْ مِمَّا ذُكِرَ وَهُوَ سَاكِتٌ عَنْ غَيْرِهِ.

⁽١) ومن هنا صارت قاعدة عند العلماء هي: العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب.

⁽٢) ينسب إلى المزنى والقفال. تشنيف المسامع: ١/ ٣٩٧.

⁽٣) هو سعد بن مالك بن سفيان بن ثعلبة الخزرجي أبو سعيد الخدري، وهـو صحابي جليل مشهور بكنيته، حفظ عن رسول الله شيئاً كثيراً، روى عنه علماء كثيـرون، كان من نجباء الأمصار، توفى سنة ٧٤ه. الاستيعاب: ٣/ ١٦٠٢.

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط: من (ب).

⁽٥) الترمذي في الطهارة باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (٦١).

⁽٦) هو منسوب إلى ابن أبي هريرة. تشنيف المسامع: ١/ ٣٩٧.

(فَإِنْ كَانَتْ) أَيْ وُجِدَتْ (قَرِينَةُ التَّعْمِيمِ فَأَجْدَرُ) أَيْ أَوْلَى باعْتِبَارِ العُمُومِ مِمَّا لَوْ لَمْ تَكُنْ.

مِثَالُهُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُ مَوَالْيَدِيَهُ مَا ﴾ [المائدة: ٣٨] وَسَبَبُ نُزُولِهِ عَلَى مَا قِيلَ - رَجُلٌ سَرَقَ رِدَاءَ صَفْوَانَ (١)، فَذِكَرُ السَّارِقَةَ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بالسَّارِقِ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَقَطْ.

وقَوْله تَعَالَى: ﴿ إِنَّالَتَهُ يَامُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلأَمْكَتِ إِلَى آهَلِها ﴾ [النساء: ٥٥] نـزلَ _ كَمَا قَالَ المُفَسِّرُونَ _ فِي شَأْنِ مِفْتَاحِ الكَعْبَةِ لَمَّا أَخَذَهُ عَلِيٌ وَهِمْ مِنْ عُثْمَانَ ابْنِ طَلْحَة (٢) قَهْراً بأَمْرِ النَّبِيِّ عَلِيْ يَوْمَ الفَتْحِ لِيُصَلِّي فِيها، فَصَلَّى فيها رَكْعَتَيْنِ ابْنِ طَلْحَة (٢) قَهْراً بأَمْرِ النَّبِيِّ عَلِيْ يَوْمَ الفَتْحِ لِيُصَلِّي فِيها، فَصَلَّى فيها رَكْعَتَيْنِ وَخَرَجَ، فَسَأَلَهُ العَبَّاسُ المِفْتَاحَ لِيَضُمَّ السِّدَانَةَ إلَى السِّقَايَةِ، فَنزَلَتْ الآية، فَرَدَّحَ عَلَى لَعُثْمَانُ مِنْ ذَلِك، فَرَدَّةُ عَلَي لَعُثْمَانَ بِلُطْفِ بأَمْرِ النَّبِيِ عَلَيْ لَهُ بذَلِك، فَتَعَجَّبَ عُثْمَانُ مِنْ ذَلِك، فَوَرَتَهُ عَلَي لَكُ بالجَمْعِ قَرِينَةٌ فَقَراً عَلِي الآيَةَ، فَجَاءَ إلَى النَّبِي عَلَيْ فَأَسْلَمَ (٣)، فَذِكْرُ الأَمَانَاتِ بالجَمْعِ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ التَعميم.

* * *

⁽۱) هو الصحابي صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجمحي القرشي المكي أبو وهب، كان من أشراف قريش في الجاهلية والإسلام، فصيح جواد، أسلم بعد الفتح مات سنة (٤١ه). الاستيعاب: ٢/ ١٧٦.

 ⁽۲) هو عثمان بن طلحة العبدي، أسلم في هدنة الحديبية، وشهد فتح مكة دفع إليه
 النبي همناح الكعبة، توفى سنة (٤٢هـ). التهذيب للنووي: ١/ ٢٩٦.

⁽٣) لباب النقول للسيوطى: ص١٢٧.

[ما نزل أو قيل بسببها قطعية الدخول في العام]

(وَصُورَةُ السَّبَبِ) الَّتِي وَرَدَ عَلَيْهَا العَامُّ (قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ) فِيهِ (عِنْدَ الأَكْثَرِ) مِنْ العُلَمَاءِ ؛ لِوُرُودِهِ فِيهَا (فَلاَ تُخَصَّصُ) مِنْهُ (بالإجْتِهَادِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنَّفِ كَغَيْرِهِ: هِيَ (ظَنَّيَةٌ) كَغَيْرِهَا، فَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ بِالإِجْتِهَادِ.

كَمَا لَزِمَ _ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنَّ وَلَدَ الأَمَةِ المُسْتَفْرَشَةِ لا يَلْحَقُ سَيِّدَهَا مَا لَمْ يَقْرَبُهُ ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي اللَّحَاقِ الإِقْرَارُ _ إِخْرَاجُهُ (١) مِنْ حَدِيثِ مَا لَمْ يَقْرَبُهُ ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي اللَّحَاقِ الإِقْرَارُ _ إِخْرَاجُهُ (١) مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا: «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» (٢) الوَارِدِ فِي ابْنِ أَمَةِ زَمْعَةَ المُخْتَصِمِ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا: «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وَقَدْ قَالَ ﷺ: «هُو لَك يَا عَبْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «هُو لَك يَا عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «هُو لَك يَا عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ أَبِي دَاوُد: «هُو أَخُوك يَا عَبْدُ» (٣).

⁽١) إخراجه فاعل على قوله (لزم).

 ⁽۲) البخاري في الحدود باب للعاهر الحجر (٦٨١٧)، ومسلم في الرضاع باب
 الولد للفراش (٣٥٩٨).

⁽٣) حديث الصحيحين يثبت أنَّ الولد هو لزمعة؛ لأنهُ صاحب الفراش، وسعد يدَّعي هو أخوه؛ لأنهُ يشبهه، وأنَّ أباه قارب العبدة فأنجبته، فقال: الولد للفراش العام في كل ولد، وأبو حنيفة أخرج ولد الأمة من نسبته إلى سيده، على الرغم من أنَّ =

الفراش للسيد ما لم يقر به.

وعبد بن زمعة هو قيس القرشي العامري الصحابي، أمُّه عاتكة بنت الأحنف، وهو أخو سودة أم المؤمنين لأبيها، وكان من سادات الصحابة. التهذيب للنووي: 1/ ٢٨٨.

وسعد بن أبي وقاص بن مالك بن وهب أبو إسحاق، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أصحاب الشورى الستة، أسلم قديماً وعمره سبع عشرة سنة، وهو أول من رمى سهماً في الإسلام في سبيل الله، قهر كسرى، وبنى الكوفة، وولي العراق، توفي سنة (٥٥ه). التهذيب للنووي: ١/ ٢٠٨.

والقضية هي:

عبد بن زمعة عنده أمة حملت من عتبة ابن أبي وقاص أخو سعد، فهو حمل بالزنا. زمعة أوصى ابنه أنَّ ولد الأمة هو أخوك؛ لأنها عبدته.

وعتبة أوصى أخاه سعداً بأنَّ الحمل هو ابن أخيك عتبة؛ لأنَّهُ صار من مائه.

وبعد الولادة اختصم عبد بن زمعة مع سعد بن أبي وقاص.

الأول يقول: هو أخي؛ لأنَّ الأمةَ أمةُ والدي، والحمل للسيد.

والثاني: يرى أنه ابن أخيه؛ لأنَّ أخاه عتبة هو الزاني، فالحمل من مائه.

- (١) أي وقع بعده في رسم ألفاظ القرآن.
 - (٢) تفسير وتوضيح للفظ رسم القرآن.

وَإِنْ لَمْ يَتْلُهُ فِي النُّزُولِ (عَامُّ(١)؛ لِلْمُنَاسِبَةِ) بَيْنَ التَّالِي(٢) وَالمَتْلُوِّ(٣).

كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَإِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبَامِّنَ ٱلْكِتَبِ يُوْمِنُونَ وَالطَّاعُوتِ . . . إِلَحْ ﴾ [النساء: ٥١] فَإِنَّهُ _كَمَا قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ _ : إِشَارَةٌ إِلَى كَعْب بْنِ الأَشْرَفِ (') وَنَحْوِهِ مِنْ عُلَمَاءِ اليَهُودِ ، لَمَّا قَدِمُوا مَكَّةَ وَشَاهَدُوا إِلَى كَعْب بْنِ الأَشْرَفِ (') وَنَحْوِهِ مِنْ عُلَمَاءِ اليَهُودِ ، لَمَّا قَدِمُوا مَكَّةَ وَشَاهَدُوا قَتْلَى بَدْرٍ حَرَّضُ وا المُشْرِكِينَ عَلَى الأَخْذِ بثَأْرِهِمْ وَمُحَارَبَةِ النَّبِيِّ عَلَى فَتَالُوهُمْ : مَنْ أَهْدَى سَبِيلاً مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ أَمْ نَحْنُ ؟ فَقَالُوا : أَنتُمْ أَهْدَى سَبِيلاً مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ أَمْ نَحْنُ ؟ فَقَالُوا : أَنتُمْ أَهْدَى عَلَى عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يُؤَدُّوهَا ؛ حَيْثُ قَالُوا عَلَيْهِمْ أَنْ لا يَكْتُمُوهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَمَانَةً لاَزِمَةً لَهُمْ ، وَلَمْ يُؤَدُّوهَا ؛ حَيْثُ قَالُوا عَلَيْهِمْ أَنْ لا يَكْتُمُوهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَمَانَةً لاَزِمَةً لَهُمْ ، وَلَمْ يُؤَدُّوهَا ؛ حَيْثُ قَالُوا لِللَّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ لا يَكْتُمُوهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَمَانَةً لاَزِمَةً لَهُمْ ، وَلَمْ يُؤَدُّوهَا ؛ حَيْثُ قَالُوا لللَّهُ إِللْكُفَّارِ : أَنْتُمْ أَهْدَى سَبِيلاً ؛ حَسَداً لِلنَّيِ عَلَيْهِمْ .

⁽۱) فاعل تلاه _أي جاء خاص _ وهو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوانَصِيبًا · ﴾ [النساء: ٥١] الآية فإنّها تضمنت أمرا خاصا، وهو أمرهم بالاعتراف بنبوة محمد، ثم تلاه عام، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَهُ يَأْمُرُكُمْ . · ﴾ [النساء: ٥٨] الآية ؛ لأنّ الأمانات عامة، وقد جاءت آية أداء الأمانة بعد آية خيانة الذين أوتوا نصيباً من الكتاب لمناسبة بينهما، مع تبعاد نزول الثانية عن الأولى.

⁽٢) وهي آية الأمانة.

 ⁽٣) وهي آية ﴿الَّذِينِ أُوتُوا نَصِيبًا﴾[النساء: ٥١].

⁽٤) هو كعب بن الأشرف الطائي من بني نبهان، شاعر جاهلي كانت أمة من بني النضير، فدان باليهودية، وكان سيداً في أخواله، يقيم في حصن له قريب من المدينة، أدرك الإسلام ولم يسلم، أكثر مِن هَجو النبي على وأصحابه ويحرض عليهم قريشاً، أمر النبي على بقتله فقتل سنة (٣ه). الأعلام: ٥/ ٢٢٥.

 ⁽٥) لباب النقول للسيوطي: ص ١٤٩، وأسباب النزول للنيسابوري: ص١١٤.

وَقَدُ تَضَمَّنَتُ الآيَةُ مَعَ هَذَا القَوْلِ التَّوَعُّدَ عَلَيْهِ (١) المُفِيدَ لِلأَمْرِ بمُقَابِلِهِ (٢) المُفْيدَ الآيَةُ مِعَ هَذَا القَوْلِ التَّوَعُ بَيَانُ صِفَةِ النَّبِيِ عَلَى أَداءِ الأَمَانَةِ الَّتِي هِيَ بَيَانُ صِفَةِ النَّبِيِ عَلَيْهُ بإِفَادَتِهِ أَنَّهُ المَوْصُوفُ فِي كِتَابِهِمْ.

وَذَلِكَ مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنَئَتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ [النساء: ٥٥](٤).

فَهَذَا^(٥) عَامٌ فِي كُلِّ أَمَانَةٍ، وَذَلِكَ (٦) خَاصٌّ بأَمَانَةٍ: هِيَ بَيَانُ [17٦] صِفَةِ النَّبِيِّ عَلِيُّ بالطَّرِيقِ السَّابِقِ، وَالعَامُّ (٧) تَالِ لِلْخَاصِّ فِي الرَّسْمِ مُتَرَاحِ عَنْهُ فِي

⁽١) تكملة الآية: ﴿ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَنَوُلآ هِ آهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ سَبِيلاً ﴿ اَنَ الْوَلَيْبِكَ ٱلَّذِينَ اللهُ اللهُ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّا الل

الوعيد هو قوله: لعنهم، واللَّعن علامة النَّهي عن الفعل المسبـــّب للَّعــن، وهــو هنا إنكار صفة النبي ﷺ في التوراة، أي أنَّهم منهيون عن كتمانها.

⁽٢) أي النَّهْي يفيد الأمر بالضِّد؛ لأنَّ النَّهْي عن الشيء أمر بضده، وهنا تضمن الوعيد المترتب على النَّهْي الأمر ببيان صفته ﷺ.

⁽٣) نعت للأمر، وهو أمرهم بأداء الأمانة التي إأتمنهم الله تعالى في التوراة ببيان أوصافه، وأنه هو الموصوف بها، ولكنهم خانوا هذه الأمانة، وهي خاصة بذكر أوصافه.

⁽٤) أي الأمر بعد كتمان الأوصاف التي هي أمانة مناسب لآية أداء الأمانة العامة فيها وفي غيرها.

⁽٥) أي لفظ الأمانات.

⁽٦) في آية أهل الكتاب.

 ⁽٧) وهي آية أداء الأمانة، فهذه الأمانة مشمولة بالأمانات قطعاً، فلا تخصص بالاجتهاد،
 وقيل: ظنا، فيخصص بالاجتهاد.

النُّزُولِ بسِتِّ سِنِينَ مُدَّةُ مَا بَيْنَ بَدْرٍ فِي رَمَضَانَ مِنْ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَالفَـتْحِ فِي رَمَضَانَ مِنْ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَالفَـتْحِ فِي رَمَضَانَ مِنْ الثَّامِنَةِ.

وَإِنَّمَا قَالَ: وَيَقْرُبُ مِنْهَا كَذَا؛ لأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ العَامَّ بسَبَهِ (١) بخِلاَفِهَا (٢).

* * *

⁽١) أي لأَنَّ الآية نزلت في مفتاح الكعبة، وليس في أمانة بيان صفة النبي ﷺ فكانت قريبة مما نزلت بسببها الآية في القطعية والظنية.

⁽٢) أي صورة السبب، وهي مفتاح الكعبة.



(إِنْ تَأَخَّرَ الخَاصُّ عَنْ [...](١) العَمَلِ) بالعَامِّ المُعَارِضِ لَهُ [أَيْ عَنْ وَقْتِهِ] (٢) (نَسَخَ) الخَاصُّ (العَامَّ) بالنِّسْبَةِ إلى مَا (٣) تَعَارَضَا فِيهِ.

(وَإِلاَّ) بِأَنْ (٤) تَأَخَّرَ الخَاصُّ عَنْ [...] (٥) الخِطَاب بالعَامِّ دُونَ العَمَلِ، أَوْ تَأَخَّرَ العَامُّ عَنْ الخَاصِّ مُطْلَقاً، أَوْ تَقَارَنَا: بِأَنْ عَقِبَ أَحَدُهُمَا الْعَمَلِ، أَوْ تَقَارَنَا: بِأَنْ عَقِبَ أَحَدُهُمَا الْعَمَلِ، أَوْ تُهِلَ تَارِيخُهُمَا (خَصَّصَ) الخَاصُّ العَامَّ (١)(٧).

⁽١) في (ب) زيادة (وقت).

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٣) في (ط): لما.

⁽٤) في (ج): فإن.

⁽٥) في (ب): زيادة (وقت).

⁽٦) في (ج): العام الخاص.

⁽٧) وإليك توضيح ذلك:

جاء نص عام عمل به، وبعد مدة جاء الخاص، فهنا الخاص سينسخ من العام ذلك الفرد من العام فقط.

جاء نصٌّ عامٌّ ولم يُعمل به، ثم بعد مدة جاء الخاصُّ، فهنا الخاص يخص العام، ولا ينسخ الجزء المعارض الموجود في العام.

(وَقِيلَ^(۱): إِنْ تَقَارَنَا تَعَارَضَا فِي قَدْرِ الخَاصِّ كَالنَّصَّيْنِ) أَيْ كَالمُخْتَلِفِينَ بِالنُّصُوصِيَّةِ: بأَنْ يَكُونا خَاصَّيْنِ^(۱) فَيَحْتَاجُ العَمَلُ بالخَاصِّ إِلَى مُرَجِّح لَهُ.

قُلْنَا: الخَاصُّ أَقْوَى مِنْ العَامِّ فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى ذَلِكَ البَعْضِ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ الْنَادَ مِنْ العَامِّ، بخِلاَفِ الخَاصِّ، فَلاَ حَاجَةَ إلَى مُرَجِّح لَهُ.

(وَقَالَتْ الحَنَفِيَةُ، وَإِمَامُ الحَرَمَيْنِ: المُتَأَخِّرُ) عَنْ الخَاصِّ (نَاسِخٌ) لَهُ كَعَكْسِهِ بِجَامِعِ التَّأَخُّرِ^(٣).

قُلْنَا: الفَرْقُ أَنَّ العَمَلَ بالخَاصِّ المُتَأَخِّرِ لا يُلْغِي العَامَّ، بخِلاَفِ العَكْسِ^(١)، وَالخَاصُّ أَقْوَى مِنْ العَامِّ فِي الدَّلاَلَةِ [على ذلك]^(٥) فَوجَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ.

أن يتأخر العام بعد الخاص الذي لم يعمل به، يخص العام بالخاص. أن يتأخر العام بعد الخاص الذي عمل به، يخص العام بالخاص. أن يتقارنا: بأنْ جاء أحدهما بعد الآخر مباشرة، يخص العام به. أن يجهل تاريخ المتقدم من المتأخر: يخص الخاص العام.

⁽١) هو قول للشافعي. ميزان الأصول: ١/ ٤٧٥، والبحر المحيط: ٣٦٥.٣٠٠

⁽٢) مثل: اقتلوا أهل الذمة، لا تقتلوا أهل الذمة. وكذا إذا كانا عامين مثل: اقتلوا المشركين، لا تقتلوا المشركين، فهنا يحتاج إلى مرجح.

ومثل هذا إذا جاء العام والخاص مقولتين، مثل: اقتلوا المشركين، لا تقتلوا أهل الذمة، فإنَّ الخاصَّ معارض لأهل الذمة الموجودين في عموم المشركين.

⁽٣) ميزان الأصول: ١/ ٤٧٤.

⁽٤) أي إذا جاء الخاص ثم جاء بعده العام فإنَّ العام سينسخ الخاص.

⁽٥) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ) و(ب) و(ط).

قَالُوا(''): (فَإِنْ جُهِلَ) التَّارِيخُ بَيْنَهُمَا (فَالوَقْفُ) عَنْ العَمَلِ بوَاحِدِ مِنْهُمَا (أَوْ التَّسَاقُطُ) لَهُمَا، قَوْلاَنِ لَهُمْ ('') مُتَقَارِبَانِ ؛ لاِحْتِمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا عِنْدَهُمْ لأَنْ يَكُونَ مَنْسُوخاً باحْتِمَالِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الآخر.

مِثَالُ العَامِّ: ﴿ فَأَقَنْلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥] وَالخَاصُّ: أَنْ يُقَالَ: لا تَقْتُلُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ.

(وَإِنْ كَانَ) كُلِّ مِنْهُمَا (عَامَاً مِن وَجْهِ) خَاصًا مِنْ وَجْهِ (فَالتَّرْجِيحُ) بَيْنَهُمَا مِنْ خَارِجِ وَاجِبٌ؛ لِتَعَادُلِهِمَا تَقَارَنَا، أَوْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا.

(وَقَالَت الحَنفِيَّةُ: المُتَأَخِّرُ ناسِخٌ) لِلمُتَقَدِّم (٣).

مِثَالُ ذَلِكَ: حَدِيثُ البُخَارِيِّ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»(١)، وَحَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: «أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ»(٥).

فَالْأَوَّلُ: عَامٌّ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، خَاصٌّ بأَهْلِ الرِّدَّةِ.

وَالثَّانِي: خَاصٌّ بالنِّسَاءِ، عَامٌّ فِي الحَرْبيَّاتِ وَالمُرْتَدَّاتِ.

* * *

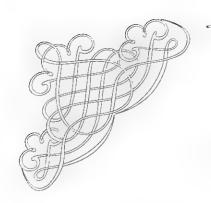
⁽١) أي الحنفية.

⁽٢) أي للحنفية في المجهول لهم قولان: ١ ـ التساقط ٢ ـ النسخ.

⁽٣) ميزان الأصول: ١/ ٤٧٧.

⁽٤) تقدم تخریجه في: (۲۹٤/۲).

⁽٥) البخاري في الجهاد والسير باب قتل النساء في الحرب (٢٧٩٢)، ومسلم في الجهاد باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب (٣٢٨٠).



المطلق والمقيد

أَي هَذَا مَبْحَثُهُمَا (المُطْلَقُ: الدَّالُّ عَلَى المَاهِيَّةِ بلا قَيْدٍ): مِنْ وَحْدَةٍ وِ (١١) غَيْرِهَا.

(وَزَعَمَ الآمِدِيُّ، وَابْنُ الحَاجِبِ دَلاَلَتَهُ) أَيْ دَلاَلَةَ المُسَمَّى بِالمُطْلَقِ مِنْ الأَمْثِلَةِ الآتِيَةِ وَنَحْوِهَا (عَلَى الوَحْدَةِ (٢) الشَّائِعَةِ) حَيْثُ عَرَّفَاهُ بِمَا يَأْتِي عَنْهُمَا: (تَوَهَّمَاهُ النَّكِرَة) أَيْ وَقَعَ فِي وَهْمِهِمَا _ أَيْ فِي (٣) ذِهْنِهِمَا _ أَنَّهُ (٤) عَنْهُمَا: (تَوَهَّمَاهُ النَّكِرَة) أَيْ وَقَعَ فِي وَهْمِهِمَا _ أَيْ فِي (٣) ذِهْنِهِمَا _ أَنَّهُ (٤) هِيَ (٥)؛ لأَنَّهَا دَالَةٌ عَلَى الوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ ؛ حَيْثُ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ الأَصْلِ (٣): مِنْ الإِفْرَادِ إلَى التَّنْنِيَةِ أَوْ الجَمْعِ ، وَالمُطْلَقُ عِنْدَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا ؟ إِذْ عَرَّفَهُ الأَوْرَادِ إلَى التَّنْنِيَةِ أَوْ الجَمْعِ ، وَالمُطْلَقُ عِنْدَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا ؟ إِذْ عَرَّفَهُ الأَوْلُ (٧): بِالنَّكِرَةِ فِي سِيَاقِ الإِثْبَاتِ ،

⁽١) في(ط): أو.

⁽٢) في(ط): الواحدة. ينظر: الأحكام للآمدي: ٣/ ٣، ومنتهى الوصول ص١٣٥.

⁽٣) لفظ (في) ساقطة من: (ب) و(ج).

⁽٤) أي المطلق.

⁽٥) أي النكرة.

⁽٦) أي الأصل في الوحدة الإفراد، فإذا ثني اللفظ أو جمع خَرَج عن الوحدة.

⁽٧) أي الآمدي.

وَالثَّانِي (١): بمَا دَلَّ عَلَى شَائِع فِي جِنْسِهِ.

وَخَرَجَ^(٢): الدَّالُّ عَلَى شَائِع فِي نَوْعِهِ نَحْوُ: رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ.

قَالَ المُصَنِّفُ: «وَعَلَى الفَرْقِ بَيْنَ المُطْلَقِ وَالنَّكِرَةِ أُسْلُوبُ المَنْطِقِيِّينَ وَالأُصُولِيِّينَ وَكَذَا الفُقَهَاءُ؛ حَيْثُ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ قَالَ لإِمْرَأَتِهِ: إِنْ كَانَ حَمْلُك ذَكَراً فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَانَ ذَكَرَيْن.

قِيلَ: لا تَطْلُقُ؛ نَظَراً لِلتَّنْكِيرِ المُشْعِرِ بالتَّوْحِيدِ (٣).

وَقِيلَ: تَطْلُقُ؛ حَمْلاً عَلَى الجِنْسِ(٤) » انتهى(٥).

(١) أي ابن الحاجب.

السبكي نسب إلى الآمدي وابن الحاجب ترادف النّكرة واللفظ المطلق، وفهم الترادف من التعريفين الّ المطلق هو للوحدة، الترادف من التعريفين الّ المطلق هو للوحدة، أي المفرد الشائع في جنسه، مثل رجل وكتاب، يراد فرد من الجنس مبهم، ولم يخرجا من المفرد الذي هو الأصل إلى المثنى والجمع، والمطلقُ قد يكونُ مثنى أو جمعاً، فكلِمةُ رجلين بدون قيدٍ مطلقٍ في اثنين اثنين من هذا الجنس، وكلمة رجال مطلق في ثلاثة ثلاثة من هذا الجنس.

والنَّكرة كما يظن السُّبكي خاصَّةٌ بالفرد الشائع، كما فهم عنهما. والواقع: أنَّ نصَّ تعريفهما لا يدلان على حصر الشّيوع في النَّكرة ذات الوحدة،

ففهم السُّبكي عنهما ذلك فيه تسامح.

(Y) أي بموجب تعريف المطلق عند ابن الحاجب بقوله: (ما دلَّ على شائع في جنسه) أي قيده بجنسه، فالقيدُ يخرج الشائع في نوعه مثل رقبة _ من قولنا: رقبة مؤمنة _ من المطلق، والواقع أنَّ الرقبة من المطلق.

(٣) وهو لفظ: (ذكراً).

(٤) والجنس إذا لم يرد به الأفراد فيشمل الواحد والاثنين والأكثر.

(٥) كلام السُّبكي. رفع الحاجب: ٣١٦ ٣١٦.

وَمِنْ هُنَا: يُعْلَمُ أَنَّ اللَّفْظَ فِي المُطْلَقِ وَالنَّكِرَةِ وَاحِدٌ، وَأَنَّ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا بالإعْتِبَارِ:

إِنْ أَعْتُبرَ فِي اللَّفْظِ دَلاَلَتُهُ عَلَى المَاهِيَّةِ بلاَ قَيْدٍ سُمِّيَ مُطْلَقاً، وَاسْمَ جِنْسٍ أَيْضاً _كَمَا تَقَدَّمَ (١)_ .

أَوْ مَعَ قَيْدِ الوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ سُمِّيَ نَكِرَةً (٢).

وَالْآمِدِيُّ وَابْنُ الحَاجِب: يُنكِرَانِ اعتِبَارٌ (٣) الأُوَّلَ فِي مُسَمَّى المُطْلَقِ مِنْ أَمْثِلَتِهِ الْآتِيَةِ (٤) وَنَحْوِهَا، وَيَجْعَلاَنِهِ (٥) الثَّانِي، فَيَدُلُّ عِنْدَهُمَا عَلَى الوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا عَلَى المَاهِيَّةِ بلا قَيْدٍ.

وَالوَحْدَةُ ضَرُورِيَّةٌ (٢)؛ إذْ لا وُجُودَ لِلْمَاهِيَّةِ المَطْلُوبَةِ بِأَقَلَ مِنْ وَاحِدٍ.

وَالْأَوَّلُ: مُوَافِقٌ لِكَلاَمِ أَهْلِ العَرَبيَّةِ (٧)، وَالتَّسْمِيَّةُ عَلَيْهِ بِالمُطْلَقِ؛

⁽۱) في (۱/۳۷۸).

⁽٢) فلفظ كتاب إنْ قصدنا فرداً من الكتب أيَّ كتابٍ مبهمٍ فيُسمَّى نكرة، وإنْ أردنا جنس المكتوب فيه سُمي مطلقاً أو اسم جنس.

⁽٣) لفظ اعتبار ساقط من: (ط).

⁽٤) في (٢/٢٧).

⁽٥) أي الأول وهو الدال على الماهية بلا قيد، ويجعلانه في النَّكرة، فالمطلقُ عندهما يدلُّ على الوحدة الشائعة، لا على الماهية والجنس.

⁽٦) أي وإنْ قلْنا: إنَّ لفظ الكتاب يُراد به جنس ما يُكتب في صفحاته لا الواحد، ولكن الماهيَّة أمرٌ عقلي غير محسوس، فوجودها بأفرادها، فلا بدَّ من وجود فردٍ تتمثل فيه.

⁽٧) لأنَّ الفرد الشائع يسمَّى نكرة عندهم، الأول يراد به الآمدي كما سبق.

لِمُقَابَلَةِ المُقَيَّدِ(١).

وَعُدُولُ المُصَنِّفِ _ فِي النَّقْلِ عَنْ الآمِدِيِّ وَابْنِ الحَاجِب _ عَمَّا قَالاَهُ(٢): مِنْ التَّعْرِيفِ إِلَى لاَزِمِهِ السَّابِقِ؛ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ(٣) _ وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضَا لِلْبنَاءِ(٤).

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ وَمِنْ هُنَا، وَهُوَ مَا زَعَمَاهُ: مِنْ دَلاَلَةِ المُطْلَقِ عَلَى الوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ _ أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ _ (قَالا: الأَمْرُ بِمُطْلَقِ المَاهِيَّةِ) كَالضَّرْب مِنْ غَيْرِ الشَّائِعةِ _ أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ _ (قَالا: الأَمْرُ بِمُطْلَقِ المَاهِيَّةِ) كَالضَّرْب مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ (أَمْرٌ بِجُزْئِيًّ) مِنْ جُزْئِيًّاتِهَا (٥): كَالضَّرْب بِسَوْطٍ أَوْ عَصاً أَوْ غَيْرٍ ذَلِكَ ؟ لَانَظْرُ بِجُزْئِيًّ أَهُ الْمَقْصُودَ الوُجُودُ، وَلاَ وُجُودَ لِلْمَاهِيَّةِ (١)، وَإِنَّمَا تُوجَدُ جُزْئِيًّاتُهَا، فَيَكُونُ الأَمْرُ بِهَا أَمْراً بِجُزْئِيًّ لَهَا.

(وَلَيْسَ) قَوْلُهُمَا ذَلِكَ (بشَيْءٍ)؛ لِوُجُودِ المَاهِيَّةِ بوُجُودِ جُزْئِيَّاتِهَا؛ لأَنَّهَا جُزْوُهُ، وَجُزْءُ المَوْجُودِ مَوْجُودٌ.

(وَقِيلَ: (٧) أَمْرٌ (بكُلِّ جُزْرِيٍّ) لَهَا؛ لإِشْعَارِ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بالتَّعْمِيمِ.

⁽١) أي النكرة سُميت بالمطلق؛ لأنَّ ما يقابلها مقيد، وإلا فهي عندهما للوحدة الشائعة.

⁽٢) هما عرَّفا المطلق بما ذكره الشارح، والمفروض بالسُّبكي بعد ذكر تعريفه للمطلق أن يذكر تعريفي ابن الحاجب والآمدي، فعدَلَ عن ذكر التعريفين إلى ما يلزم منهما، وهو دلالته على الوحدة الشائعة.

⁽٣) الآتي وهو (ومن ثم).

⁽٤) مع العلم أنها بعد التعريف لم يبنيا على التعريف ما يأتي، ولم يقولا (ومن ثم).

⁽٥) أي إفرادها في (ب) و(ج): بجزئي لها.

⁽٦) فهما أنكرا وجود الماهية.

 ⁽۷) هو ما ذهب إليه فخر الدين، وحكاه أبو المناقب الزنجاني. تشنيف المسامع:
 ۲/۳/۱.

(وَقِيلَ^(۱): إِذَنْ فِيهِ) أَيْ فِي كُلِّ جُزْئِيٍّ أَنْ يَفْعَلَ، وَيَخْرُجَ عَنْ العُهْدَةِ بِوَاحِدٍ.

* * *

⁽١) هو ما أبداه الصفي الهندي. المصدر السابق.

مَسْأَلَةٌ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيِّدُ كَالْعَامٌ وَالْخَاصِّ

فَمَا جَازَ تَخْصِيصُ العَامِّ بهِ يَجُوزُ تَقْيِيدُ المُطْلَقِ بهِ، وَمَا لا . . . فَلاَ . . . فَدَ . . . فَك فيَجُوزُ تَقْييدُ الكِتَابِ بِالكِتَابِ وَبِالشَّنَّةِ .

وَالسُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ وَبِالكِتَابِ، وَتَقْيِيدِهِمَا بِالقِيَاسِ، وَالمَفْهُومَيْنِ، وَفِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ وَتَقْرِيرِهِ [أ/٢٧]، بِخِلاَفِ مَذْهَبِ الرَّاوِي.

وَذَكَرَ بَعْضَ جُزْئِيَّاتِ المُطْلَقِ عَلَى الأَصَحِّ فِي الجَمِيعِ (١).

(وَ) يَزِيدُ المُطْلَقُ وَالمُقَيَّدُ (أَنَّهُمَا: إِنْ اتَّحَدَ حُكْمُهُمَا وَمُوجِبُهُمَا) بِكَسْرِ الجِيمِ أَيْ سَبَبُهُمَا (وَكَانَا مُثْبَتَيْنِ) كَأَنْ يُقَالَ فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ: [أَعْتِقْ رَقَبَةً](٢) أَعْتِقْ رَقَبَةً عَنْ وَقْتِ العَمَلِ بالمُطْلَقِ فَهُو) أَيْ المُقَيَّدُ (نَاسِخٌ) لِلمُطْلَقِ فَهُو) أَيْ المُقَيَّدُ (نَاسِخٌ) لِلمُطْلَقِ بالنِّسْبَةِ إِلَى صِدْقِهِ بِغَيْرِ المُقَيَّدِ (٤).

⁽١) أي ما يأتي من جزئياته فيه خلاف، وهو سيذكر الأصح، وقال بعض؛ لأنَّ البعض منها لا خلاف فيها إثباتاً أو نفياً.

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من: (ط).

⁽٣) عطف على قوله اتحد، أي وإن تأخر... فهو ناسخ، هذا جواب شرطه.

⁽٤) فإذا قال: اعتق رقبة، فإنَّها تشملُ المؤمنة والكافرة، فإذا جاء بعد مرور وقت العمل بعتق الكافرة والمسلمة: اعتق رقبة مؤمنة، فإنَّ هذا سينسخ الكافرة، ويبقى الأمر =

(وَإِلاَّ) بأَنْ تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِ الخِطَابِ بِالمُطْلَقِ دُونَ العَمَلِ، أَوْ تَأَخَّرَ المُطْلَقُ عَنْ المُقَيَّدِ مُطْلَقًا (المُطْلَقُ عَنْ المُقَيَّدِ مُطْلَقًا (المُطلَقُ المُطْلَقُ عَلَى المُقَيَّدِ ؛ جَمْعاً بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ.

(وَقِيلَ^(۲): المُقَيَّدُ نَاسِخٌ) لِلْمُطْلَقِ (إِنْ تَأَخَّرَ) عَنْ وَقْتِ الخِطَابِ بِهِ، كَمَا لَوْ تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِ العَمَلِ بِهِ؛ بِجَامِعِ التَّأْخِيرِ^(٣).

(وَقِيلَ⁽¹⁾: يُحْمَلُ المُقَيَّدُ عَلَى المُطْلَقِ) بأَنْ يُلْغَى القَيْدُ^(٥)؛ لأِنَّ ذِكْرَ المُقَيَّدِ ذِكْرٌ لِجُزْئِيِّ مِنْ المُطْلَقِ، فَلاَ يُقَيِـلَّهُ، كَمَا أَنَّ ذِكْرَ فَرْدٍ مِـنْ العَـامِّ لا يُخَصِّصُهُ (٢).

قُلْنَا: الفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ مَفْهُومَ القَيْدِ حُجَّةٌ، بِخِلاَفِ مَفْهُومِ اللَّقَبِ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ فَرْدٌ مِنْ العَامِّ مِنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ (٧).

(وَإِنْ كَانَا مَنْفِيَّيْنِ) يَعْنِي غَيْرَ مُثْبَتَيْنِ، مَنْفِيَّيْنِ أَوْ مَنْهِيَّيْنِ (^) نَحْوَ: لا يُجْزِئُ

⁼ المطلق للمؤمنة فقط.

⁽١) أي بعد مرور وقت العمل به، أو لم يمر وقت العمل به.

⁽٢) نقل المخلاف الطرطوسي المالكي عن أصحابه. تشنيف المسامع: ١/٤٠٤.

⁽٣) في (أ): التأخير.

⁽٤) ذكر الخلاف الطرطوسي من المالكية عن أصحابه. تشنيف المسامع: ١/ ٤٠٤.

⁽٥) فقول: اعتق رقبة مؤمنة في القتل تصح الكافرة؛ لإلغاء قيد مؤقتة وحملها على المطلقة الواردة في الظهار.

⁽٦) وكل ما ذُكر بيان لوجه شبه المطلق والمقيد بالعام والخاص السابق في: (٧١٠/٢).

⁽۷) في (۲/٤٩٢).

 ⁽A) لأنَّ النَّهْي هو كالنفي معنى؛ لأنَّ المراد به عدم وجود الفعل، والعدم نفي.

عِثْقُ مُكَاتَبِ، لا يُجْزِئُ عِثْقُ مُكَاتَبِ كَافِرِ، لا تُعْتِقْ مُكَاتَبَ، لا تُعْتِقْ مُكَاتَباً كَافِراً (فَقَائِلٌ المَفْهُومَ) أَيْ القَائِلُ بحُجِّيَةِ مَفْهُومِ المُخَالَفَةِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ (يُقَيِّدُهُ بهِ) أَيْ يُقَيِّدُ المُطْلَقَ بالمُقَيِّدِ فِي ذَلِكَ.

(وَهِيَ) أَيْ المَسْأَلَةُ حِينَئِدٍ (خَاصٌّ وَعَامٌٌ) لِعُمُومِ المُطْلَقِ فِي سِيَاقِ النَّفْي (۱).

إذن بين المطلق والعام، وبين الخاص والمقيد: عمـوم وخصـوص مـن وجـه، يجتمعان في جزئي، وينفردُ كلُّ منهما في أفراد أخرى.

وإليك توضيحا بالفرق بين العام والمطلق، والخاص والمقيد:

١ ـ العام: هو لفظ يشمل الأفراد الصالح لها دفعة واحدة بدون حصر:

وله أدوات بها يكون عاماً، وخرج بذلك النّكرة في الإثبات. فإنّها تدلُّ على واحدٍ مبهم ولا يدلُّ على الشمول دفعة، وإن رأيناه يصدق على عدد كثير فإنّما هو على سبيل البدل والتناوب لا على الشمول للأفراد دفعة، وخرج به لفظ عشرة فإنّها تشمل أفراداً عديدة لكن مع الحصر فلا تسمى عاماً.

مثال العام: أكرم كل طالب.

٢ _ الخاص: هو ما دلَّ على فرد معين بالشخص، مثل خالد ومحمد، أو على فرد واحد بالنوع مثل رجل، أو على أفراد محصورة مثل ثلاثة وماثة وقوم، كل ما يدل على أفراد دون استغراق جميع الأفراد.

٣ ـ المطلق: هو ما يدل على الماهية بدون قيد، مثل رجل وطالب.

٤ ـ النكرة: هو ما دل على فرد شائع في جنسه، مثل رجل وطالب.

والفرق بينهما: أنَّ لفظ رجلٍ إن قصدنا فرداً شائعاً فهو النكرة، وإن قصدنا الماهية بدون قيد فهو المطلق، ويتَّضح الفرق فيما إذا قال: جاء رجلٌ، فهو نكرة إن=

⁽۱) فهو عام وخاص ومطلق ومقيد، فالنص الذي فيه قيد مخصص للعموم ومقيد للإطلاق.

- أريد فرد مبهم، وإن أريد جنس الرجال فهو مطلق ولكن الجنس لا يتحقق إلا بوجود فرد له؛ لذا لا فرق بين إرادة رجل أو رجلين؛ لأنا لا نقصد الواحد بالمطلق، بل الماهية، وقد تتحقق بواحد أو بأكثر، بينما يراد بالنكرة واحدٌ مبهم، إذن النكرة غير المطلق من هذا الوجه.
 - ٥ المقيد: هي الماهية المقيدة مثل أكرم رجلاً طويلاً أو طالباً مجتهداً.

٦ ـ التخصيص: هو إخراج البعض من عموم الكل، مثل أكرم الطلاب إلا خالداً
 عند الجمهور، وأكرم الطلاب لا تكرم خالداً عند الحنفية.

٧ ـ عام أريد به الخصوص: أي لفظه شامل للافراد ولكن يراد به فرد منها لـدليل أو لأسباب بلاغية مثل ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرسَلِينَ ﴾ فلفظ المرسلين عام ولكن يراد بـه النبي صالح فقط.

٨ ـ عام مخصوص: مثل ﴿وَقَائِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ فإنه مخصوص بإخراج أهل الذمة والنساء والأطفال.

٩ ـ مطلق وعام: مثل اكرم كل طالب فالعموم على الأفراد، والإطلاق هـو: أن
 لفظ طالب جاء بدون قيد.

١٠ ـ مطلق: مثل أكرم طالباً هنا يراد ماهية طالب لجنس معين ويدون قيد.

١١ ـ خاص ومقيد: مثل أكرم خالداً مجتهداً.

١٢ ـ عام ومقيد: ومثل أكرم كل طالب مجتهد.

فهنا الطالب عام باعتبار شموله لجميع أفراد الطلاب من حيث العدد، ومقيد باعتبار أن العموم لم يبق عموماً مطلقاً بل عموم في إطار المجتهدين فقط وانه قيد افراد العام المجتهدين فهو عام من وجه لأنه شامل لأفراد الطلاب المجتهدين، وسمي عند أهل البلاغة العام الإضافي أي عمومه بالنسبة للمجتهدين، وهو قيد؛ لأنه قيد إطلاق الطالب بالمجتهدين فقط؛ ولذلك يعتبر تخصيصاً للعام المطلق عند الجمهور وتقييداً عند الحنفية.

وَنَافِي المَفْهُومِ يُلْغِي القَيْدَ وَيُجْرِي المُطْلَقَ عَلَى إطْلاَقِهِ.

(وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَمْراً، وَالآخَرُ نَهْياً) نَحْوُ: أَعْتِقْ رَقَبَةً، لا تُعْتِقْ رَقَبَةً كَافِرَةً، أَعْتِقْ رَقَبَةً (فَالمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ بضيدً الصَّفَةِ) فِي كَافِرَةً، أَعْتِقْ رَقَبَةً (فَالمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ بضيدً الصَّفَةِ) فِي المُقَيَّدِ؛ لِيَجْتَمِعَا(١).

فَالمُطْلَقُ فِي المِثَالِ الأَوَّلِ مُقَيَّدٌ بِالإِيمَانِ، وَفِي الثَّانِي مُقَيَّدٌ بِالكُفْرِ.

(وَإِنْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ) مَعَ اتِّحَادِ الحُكْمِ، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الطِّهَارِ: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقِبَةٍ ﴾ [المجادلة: ٣] ·

وَفِي كَفَّارَةِ القَتْلِ: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَفَّبِكُمْ مُؤْمِنَكُمْ ﴾ [النساء: ٩٦].

(فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لا يُحْمَلُ) المُطْلَقُ عَلَى المُقَيَّدِ في ذَلِكَ ؛ لإخْتِلاَفِ السَّبَب، فَيَبْقَى المُطْلَقُ عَلَى إطْلاَقِهِ (٢).

ملاحظتان:

١ ـ التخصيص يختلف عن التقييد: فالتخصيص يكون حكم المخصص مخالفاً
 لحكم العام، فالمشركون الحكم فيهم القتال، والنساء عدم القتال.

⁼ وأيضاً يصبح له مفهوم مخالفة _ عند الجمهور لا عند الحنفية _ في النصوص الشرعية، أي لا تكرم الكسالي.

٢ ـ أما التقييد فإنه يبقى الحكم على ما هو عليه، ولكن يحمل المطلق في الحكم على المقيد فالرقبة المؤمنة، والرقبة المطلقة عن الإيمان الحكم فيهما العتى، لكن هل كل رقبة أو الرقبة المؤمنة فقط، أو لا تحمل ويبقى العتق في الكل؟ خلاف فيه.

⁽١) ففي المثال الأول تقيد الرقبة بالمؤمنة؛ لأنها ضد الكافرة في المقيد، وفي المثال الثاني تقيد بالكافرة؛ لأنها ضد المؤمنة في المقيد.

⁽٢) ميزان الأصول: ١/ ٥٨٥.

(وَقِيلَ^(۱): يُحْمَلُ) عَلَيْهِ (لَفْظاً) أَيْ بِمُجَرَّدِ وُرُودِ اللَّفْظِ المُقَيَّدِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى جَامِع^(۲).

(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ﴿ يُحْمَلُ عَلَيْهِ (قِيَاساً) فَلاَ بُدَّ مِنْ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا (٤)، وَهُوَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ حُرْمَةُ سَبَبِهِمَا _ أَيْ الظَّهَارِ وَالقَتْلِ _ .

(وَإِنْ اتَّحَدَ المُوجِبُ) فِيهِمَا (وَاخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا) كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى فِي التَّيَمُّمِ: ٢] وَفِي الوُضُوءِ: فِي التَّيَمُّمِ: ٢] وَفِي الوُضُوءِ: ﴿ وَالْمَانِدَةِ: ٢] وَالْمُوجِبُ لَهُمَا الحَدَثُ.

وَاخْتِلاَفُ الحُكْمِ: مِنْ مَسْحِ المُطْلَقِ، وَغَسْلِ المُقَيَّدِ المَرَافِقِ وَاضحٌ.

(فَعَلَى الْحِلاَفِ) مِنْ أَنَّهُ لا يُحْمَلُ المُطْلَقُ عَلَى المُقَيَّدِ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَيْهِ لَفُظًا، أَوْ قِيَاساً - وَهُوَ الرَّاجِحُ - ، وَالجَامِعُ بَيْنَهُمَا فِي المِثَالِ المَذْكُورِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي سَبَب حُكْمِهِما (٥٠).

(وَالمُقَيَّدُ) فِي مَوْضِعَيْنِ (بمُتَنَافِيَيْنِ) وَقَدْ أَطْلَقَ فِي مَوْضِع، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى فِي قَضَاءِ أَيَّام رَمَضَانَ: ﴿ فَمِدَةٌ مُنْ أَسَيَامٍ أُخَرَّ ﴾ [البقرة: ١٨٥](٢)،

⁽١) حكي عن جمهور الشافعية، وهو ظاهر المذهب كما يقول الماوردي، والروياني، وسليم الرَّازِي. الغيث الهامع: ص ٣٤٦.

⁽٢) فيقيد المطلق لفظاً.

⁽٣) را الله ساقط من: (ب).

⁽٤) فيقيد المطلق قياساً على المقيد بجامع تحريم الظهار والقتل.

⁽٥) وهو الحدث.

⁽٦) فالآية جاءت مطلقة من التتابع وعدمه.

وَفِي كُفَّارَةِ الظَّهَارِ: ﴿ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ﴾ [المجادلة: ٤] (') وَفِي صَوْمِ التَّمَتُّعِ: ﴿ فَصِيامُ ثُلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجَّةِ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦] (') (يُسْتَغْنى) فِيمَا أَطْلَقَ فِيهِ (عَنْهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْلَى بِأَحَدِهِمَا مِنْ الآخَرِ قِيَاساً) كَمَا فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: بأَنْ بَقِي عَلَى إطْلاَقِهِ ؛ لِامْتِنَاعِ تَقْييدِهِ بهِمَا ؛ لِتَنَافِيهِمَا وَبواحِدِ المَنْهُمَا ؛ لاِنْتِفَاءِ مُرَجِّحِهِ ، فَلا يَجِبُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ تَتَابُعٌ وَلاَ تَفْرِيقٌ .

أَمَّا إِذَا كَانَ أَوْلَى بِالتَّقْيِيدِ بِأَحَدِهِمَا مِنْ الآخَرِ مِنْ حَيْثُ القِيَاسُ، كَأَنْ وُجِدَ الجَامِعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُقَيَّدِهِ دُونَ الآخَرِ قُيِّدَ بِهِ؛ بِنَاءً عَلَى الرَّاجِحِ (٣) مِنْ أَنَّ الحَمْلَ قِيَاسِيُّ، فَإِنْ قِيلَ: لَفْظِيُّ فَلاَ (٤)

قوله تعالى: في كفارة اليمين: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ مطلقة.

وقوله تعالى: في كفارة الظهار: ﴿ فَصِيامُ شُهَرَيْنِ مُتَكَابِعَيْنِ ﴾ مقيدة بالتتابع. وقوله تعالى: في صوم التمتع: ﴿ فَصِيامُ ثَلَافَةِ آيَامِ فِي لَلْيَجَ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَهُمُهُمْ ﴾ مقيد بالتفريق، وإلحاق كفَّارة اليمين بكفارة الظهار قياساً أولى، والجامع التكفير، فهو إلحاق قياسٍ لا لفظي.

(٤) وإليك موجزا للتقييد وعدمه:

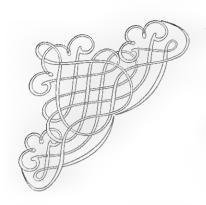
أولاً: إذا اختلف الحكم:

١ ـ أن لا يكون أحد الحكمين موجباً لتقييد الآخر، مثل: أطعِم رجلاً، واكس رجلاً عرياناً، لا يحمل المطلق على المقيد اتفاقاً؛ لاختلاف الحكم والسبب.
 ٢ ـ أن يكون أحدهما موجباً لتقييد الآخر، مثل: اعتق رقبة، ولا تملكني من =

⁽١) فالآية جاءت مقيدة بالتتابع.

⁽٢) فالآية جاءت مقيدة بالتفريق، فالتتابع والتفريق متنافيان.

⁽٣) مثال ذلك:





الظَّاهِرُ وَالْمُؤَوِّلُ

أَيْ هَــٰذَا مَبْحَثُهُمَا (الظَّاهِرُ: مَـا دَلَّ) عَلَـى المَعْنَـى (دَلاَلَـةً ظَنْيَـةً) أَيْ رَاجِحَةً، فَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ المَعْنَى مَرْجُوحاً.

وقبة كافرة، يحمل اتفاقاً؛ إذ نفي تمليك الكافرة يستلزم عدم اعتاقها؛ لاختلاف
 الحكم دون السبب، لأنَّ السبب واحد، هو الطلب والتخويل.

ثانياً: أن يتحد الحكم:

١ ـ إن كان منفياً لا يحمل اتفاقاً، مثل: لا تعتق رقبة، لا تعتق رقبة مؤمنة؛ إذ
 بإمكانه ترك العتق.

٢ _ إن كان مثبتاً واختلفت الحادثة (السبب) مثل: اعتق رقبة في كفارة الظهار
 مطلقة، وفي القتل مقيدة، يحمل عند الشافعية، ولا يحمل عند الحنفية.

٣ ـ أن يكون مثبتا واتحدت الحادثة (السبب) والإطلاق والتقييد في السبب، لا يحمل عند الحنفية، ويحمل عند غيرهم، مثل: أدوا صدقة الفطر عن كل حروعبد، ادوا صدقة الفطر عن كل حروعبد من المسلمين.

٤ ــ أن يكون مثبتاً واتحدث الحادثة وليس الإطلاق والتقييد في السبب، يحمل اتفاقاً، مثل قوله لمن جامع في رمضان: صبم شهرين، وفي رواية: صبم شهرين.
 متتابعين.

والقاعدة عند الحنفية: أنَّه متى أمكن الجمع بين النَّصين لم يُحمل، ومتى امتنع حمل. انظر حاشية السعد التفتازاني على التوضيح: ١١٦١٨.

كَالأَسَدِ: رَاجِحٌ فِي الحَيَوَانِ المُفْتَرِسِ، مَرْجُوحٌ فِي الرَّجُلِ الشُّجَاعِ. وَالغَائِطِ: رَاجِحٌ فِي الخَارِجِ المُسْتَقْذَرِ؛ لِلْعُرْفِ^(١)، مَرْجُوحٌ فِي المَكَانِ المُطْمَئِنِّ المَوْضُوعِ لَهُ لُغَةً أَوَّلاً.

وَخَرَجُ النَّصُّ كَزَيْدٍ؛ لأِنَّ دَلاَلَتَهُ قَطْعِيَّةٌ.

(وَالتَّأُويلُ: حَمْلُ الظَّاهِرِ عَلَى المُحْتَمَلِ المَرْجُوحِ، فَإِنْ حُمِلَ) عَلَيْهِ (لِللَّالِيلِ فَصَحِيحٌ، أَوْ لِمَا يُظَنُّ دَلِيلاً) وَلَيْسَ بدَلِيلٍ فِي الوَاقِعِ (فَفَاسِلْ، أَوْ لا لِشَيْء فَلَعِبٌ لا تَأْوِيلٌ) هَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ.

ثُمَّ التَّأْوِيلُ: قَرِيبٌ يَتَرجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ بِأَدْنَى دَلِيلٍ نَحْوُ: ﴿إِذَا قُمَّتُمْ إِلَى الطَّاهِرِ بِأَدْنَى دَلِيلٍ نَحْوُ: ﴿إِذَا قُمَّتُمْ إِلَى الطَّيَامِ إِلَيْهَا (٢)، وَبَعِيدٌ: لا يَتَرَجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ إِلاَّ بِأَقْوَى مِنْهُ.

وَذَكَرَ المُصَنِّفُ مِنْهُ كَثِيراً فَقَالَ:

* * *

⁽١) أي صار راجحاً في الخارج من الإنسان؛ لأنَّ أهل العرف نقلوه إليه من المكان المنخفض؛ لمجاورة خروجه للمكان المنخفض.

 ⁽٢) لأنّ الوضوء لا يكون وقت القيام للصلاة على موضع الصلاة.



١ - (وَمِنْ البَعِيدِ: تَأْوِيلُ أَمْسِكْ) أَرْبَعا (عَلَى ابْتَدِئْ) أَيْ تَأْوِيلُ الْحَنَفِيَّةِ: قَوْلَهُ ﷺ (١) لِغَيْلاَنَ بْنِ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ (١) - وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ السَّوَةِ -: «أَمْسِكُ أَرْبَعاً وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣) ﴿ وَعَيْرُهُ عَلَى: ابْتَدِئْ نِكَاحَ أَرْبَعةٍ مِنْهُنَّ، فِيمَا إِذَا كَانَ نَكَحَهُنَّ مَعاً؛ لِبُطْلاَنِهِ، كَالمُسْلِمِ.
 ابْتَدِئْ نِكَاحَ أَرْبَعةٍ مِنْهُنَّ، فِيمَا إِذَا كَانَ نَكَحَهُنَّ مَعاً؛ لِبُطْلاَنِهِ، كَالمُسْلِمِ.

بخِلاَفِ نِكَاحِهِنَّ [أ/ ٦٨] مُرَتَّباً، فَيُمْسِكُ الأَرْبَعَ الأَوَائِلَ.

وَوَجْهُ بُعْدِهِ: أَنَّ المُخَاطَبَ بِمَحَلِّهِ (٥) قَرِيبُ عَهْدِ بِالإِسْلاَمِ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ بَيَانُ شُرُوطِ النِّكَاحِ مَعَ حَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْقَلْ تَجْدِيدُ نِكَاحٍ مِنْهُ، وَلاَ مِنْ غَيْرِهِ مَعَ كَثْرَتِهِمْ وَتَوَفُّرِ دَوَاعِي حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ عَلَى نَقْلِهِ لَوْ وَقَعَ.

٢ ـ (وَ) مِنْ البَعِيدِ تَأْوِيلُهُمْ (سِتِّينَ مِسْكِيناً) مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِلْمَعَامُ

⁽١) في (أ) و(ب) و(ج): عليه الصلاة والسلام.

⁽۲) تقدم ترجمته في (۲۰/۲).

⁽٣) تقدمت تخريجه في (٦٢٠/٢).

⁽٤) الترضية ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٥) أي من خوطب بقوله على: أمسك التي هي محل التأويل قريب عهد بالإسلام.

سِتِهِ ثَمِسْكِ نَا ﴾ [المجادلة: ٤] (عَلَى سِتِّينَ مُدَّا) بأَنْ يُقَدَّرَ مُضَافٌ - أَيْ طَعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً وَهُوَ سِتُّونَ مُدًّا، فَيَجُوزُ إعْطَاؤُهُ لِمِسْكِينِ وَاحِدٍ فِي سِتِّينَ مِسْكِيناً فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ؛ لأَنَّ القَصْدَ بإعْطَائِهِ يَوْمً وَاحِدٍ؛ لأَنَّ القَصْدَ بإعْطَائِهِ دَفْعُ الحَاجَةِ، وَدَفْعُ حَاجَةِ الوَاحِدِ فِي سِتِّينَ يَوْمًا كَدَفْعِ حَاجَةِ السِّتِينَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ.

وَوَجْهُ بُعْدِهِ: أَنَّهُ أَعْتُبرَ فِيهِ مَا لَمْ يُذْكَرْ: مِنْ المُضَافِ^(۱)، وَأَلْغِيَ [...] مَا ذُكِرَ مِنْ عَدَدِ المَسَاكِينِ الظَّاهِرِ قَصْدُهُ ؛ لِفَضْلِ الجَمَاعَةِ ، وَبَرَكَتِهِمْ ، وَتَظَافُرِ قُلُوبِهِمْ عَلَى الدُّعَاءِ لِلْمُحْسِنِ (٣).

٣ - (وَ) مِنْ البَعِيدِ تَأْوِيلُهُمْ حَدِيثَ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ (٤) وَفِي رِوَايَةِ البَيْهَقِيّ: «فَإِنْ أَصَابَهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ (٤) وَفِي رِوَايَةِ البَيْهَقِيّ: «فَإِنْ أَصَابَهَا فَلْهَا مَهْرُ مِثْلِهَا» بمَا أَصَابَ مِنْهَا (عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالأَمَةِ المُكَاتَبَةِ).

أَيْ حَمَلَهُ أَوَّلاً بَعْضُهُمْ عَلَى الصَّغِيرَةِ ؛ لِصِحَّةِ تَـزْوِيجِ الكَبيرَةِ نَفْسَهَا عِنْدَهُمْ كَسَائِرِ تَصَرُّفَاتِهَا (٥).

فَاعْتُرِضَ: بأَنَّ الصَّغِيرَةَ لَيْسَتْ امْرَأَةً فِي حُكْم اللِّسَانِ.

⁽١) وهي كلمة (اطعام) فإنَّها ليست موجودة في النص.

⁽۲) في (ب) زيادة: (فيه).

⁽٣) في (ج): للمحسنين.

⁽٤) أبو داود في النكاح باب في الولي (٢٠٨٣) وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

⁽٥) أي كما لها حق التصرف بالبيع والشراء والاستثجار والإجارة والـرهن لهـا حـق تزويج نفسها.

فَحَمَلَهُ بَعْضٌ آخَرُ عَلَى الأَمَةِ.

فَاعْتُرِضَ: بِقَوْلِهِ: فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا، فَإِنَّ مَهْرَ الْأَمَةِ لِسَيِّلِهَا، فَحَمَلَهُ بَعْضُ مُتَأَخِّرِيهِمْ عَلَى المُكَاتَبَةِ، فَإِنَّ المَهْرَ لَهَا.

وَوَجْهُ بُعْدِهِ عَلَى كُلِّ (١): أَنَّهُ قَصْرٌ لِلْعَامِّ المُؤَكَّدِ عُمُومُهُ بِمَا (٢) عَلَى صُورَةٍ نَادِرَةٍ مَعَ ظُهُ ورِ قَصْدِ الشَّارِعِ عُمُومَهُ: بِأَنْ تُمْنَعَ المَرْأَةُ مُطْلَقاً مِنْ اسْتِقْلاَلُهَا بِهِ. اسْتِقْلاَلُهَا (٣) بهِ.

٤ - (وَ) مِنَ البَعِيدِ: تَأْوِيلُهُمْ حَدِيثَ: («الا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيَتِّتِ») أَيْ لِلصَّيَامِ مِنَ اللَّيْلِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ بِلَفْظِ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلاَ صِيَامَ له» (١٤) (عَلَى القَضَاءِ وَالنَّذْرِ) لِصِحَّةِ غَيْرِهِمَا بِنَذْرٍ مِنْ النَّهَارِ عِنْدَهُمْ.

وَوَجْهُ بُعْدِهِ: أَنَّهُ قَصرٌ لِلْعَامِّ النَّصِّ فِي العُمُومِ عَلَى نَادِرٍ ؛ لِنُدْرَةِ القَضَاءِ وَالنَّذْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّوْمِ المُكَلَّفِ به فِي أَصْلِ الشَّرْعِ.

٥ ـ (وَ) مِنَ البَعِيدِ: تَأْوِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ حَدِيثَ ابْنِ حِبَّانَ وَغَيْرِهِ: («ذَكَاةُ البَخِنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ» (٥) بالرَّفْعِ وَالنَّصْب (عَلَى التَّشْبيهِ) أَيْ مِثْلَ ذَكَاتِهَا، أَوْ كَذَكَاتِهَا، فَيَكُونُ المُرَادُ الجَنِينُ الحَيُّ؛ لِحُرْمَةِ المَيــتِّتِ عِنْدَهُ (١)، وَأَحَلَّهُ صَاحِبَاهُ كَالشَّافِعِيِّ.

⁽١) أي على كل تأويل من التأويلات الثلاث.

⁽٢) أي لفظ (ما)، لأنَّ أيّ للعموم، وما مؤكدة للعموم.

⁽٣) فاعل لقوله لا يليق.

⁽٤) السنن الكبرى للبيهقي: ٧/ ١٠٥، وسنن الدارقطني: ٢/ ١٧٢ وإسناده صحيح.

⁽٥) ابن حبان في الذبائح (٥٨٨٩).

⁽٦) في(ط): عندهم.

وَوَجْهُ بُعْدِهِ: مَا فِيهِ مِنْ التَّقْدِيرِ المُسْتَغْنَى عَنْهُ.

أَمَّا عَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ - وَهِيَ المَحْفُوظَةُ، كَمَا قَالَهُ الخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَمَلَةِ الحَدِيثِ - فَبَأَنْ يُعْرِبَ ذَكَاةُ الجَنِينِ خَبَراً لِمَا بَعْدَهُ، أَيْ ذَكَاةُ أَمِّ الجَنِينِ خَمَلَةِ الحَدِيثِ - فَبَأَنْ يُعْرِبَ ذَكَاةُ الجَنِينِ خَبَراً لِمَا بَعْدَهُ، أَيْ ذَكَاةُ أَمِّ الجَنِينِ ذَكَاةٌ الْمَهِ (١) وَفِي رِوَايَةٍ : (ذَكَاةُ الجَنِينِ فِي ذَكَاةٍ أُمِّهِ (١) وَفِي رِوَايَةٍ البَيْهَقِيّ : (ذَكَاةُ الجَنِينِ فِي ذَكَاةٍ أُمِّهِ (١) وَفِي رِوَايَةٍ : (بَذَكَاةُ الجَنِينِ فِي ذَكَاةٍ أُمِّهِ (١) وَفِي رِوَايَةٍ : (بَذَكَاةً الجَنِينِ فِي ذَكَاةً أُمِّهِ (١) وَفِي رِوَايَةً البَيْهَقِيّ : (فَكَاةُ الجَنِينِ فِي ذَكَاةً أُمِّهِ (١) وَفِي رِوَايَةٍ (بَنَا اللهُ ال

وَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ النَّصْبِ _ إِنْ ثَبَتَتْ _ فَبَأَنْ تُجْعَلَ (٢) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، كَمَا فِي: جِثْتُك طُلُوعَ الشَّمْسِ، أَيْ وَقْتَ طُلُوعِهَا.

وَالمَعْنَى: ذَكَاةُ الجَنِينِ حَاصِلَةٌ وَقْتَ ذَكَاةِ أُمِّهِ، وَهُــوَ مُوَافِـقٌ لِمَعْنَـى رِوَايَةِ الرَّفْعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فَيَكُونُ المُرَادُ الجَنِينَ المَيِّتَ، وَأَنَّ ذَكَاةَ أُمِّهِ الَّتِي أَحَلَّتُهَا أَحَلَّتُهُ تَبَعاً لَهَا.

يُوَيِّدُ ذَلِكَ مَا فِي بَعْضِ طُرُقِ الحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ السَّائِلِينَ: «يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَنْحَرُ الإبلَ وَنَذْبَحُ البَقَرَ وَالشَّاةَ فَنَجِدُ فِي بَطْنِهَا الجَنِينَ أَفَنَلْقِيهِ، أَم (٣) نَأْكُلُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ»(١).

فَظَاهِرٌ أَنَّ سُؤَالَهُمْ عَنْ المَيِّتِ؛ لأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّكِّ، بخِلاَفِ الحَيِّ

⁽١) السنن الكبرى: ٩/ ٣٣٥.

⁽٢) في (ج): يجعل.

⁽٣) في(ط): أفنلقيه أو.

⁽٤) رواه أبو داود في الضحايا في باب ما جاء في ذكاة الجنين (٢٤٤٥)، وابن ماجه في الذبائح باب ذكاة الجنين ذكاة أمة (٣١٩٩). والترمذي ٧٢/٤ وقال حديث حسن.

المُمْكِنِ الذَّبْحِ، فَمِنْ المَعْلُومِ أَنَّهُ لا يَحِلُّ إلاَّ بالتَّذْكِيَةِ، فَيَكُونُ الجَوَابُ عَنْ المَيْتِ؛ لِيُطَابِقَ السُّؤَالَ.

7 - (وَ) مِنْ البَعِيْدِ تَأْوِيلُهُمْ (١) كَمَالِكِ (٢) قَوْله تَعَالَى: (﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ) لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] إلَخْ (٣) (عَلَى بَيَانِ المَصْرِفِ) أَيْ مَحَلِّ الصَّرْفِ، بدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ: ﴿ وَمِنْهُم مَن يَلْمِزُكِ فِي ٱلصَّدَقَتِ . . . إِلَخْ ﴾ [التوبة: ٨٠] الصَّرْفِ، بدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ: ﴿ وَمِنْهُم مَن يَلْمِزُكِ فِي ٱلصَّدَقَتِ . . . إِلَخْ ﴾ [التوبة: ٨٠] ذَمَّهُمْ اللهُ تَعَالَى عَلَى تَعَرُّضِهِمْ لَهَا؛ لِخُلُوهِمْ عَنْ أَهْلِيَتِهَا، ثُمَّ بَيَّنَ أَهْلَهَا بَقُولِهِ : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ . . إلَخْ ، أَيْ هِنَ لِهَذِهِ الأَصْنَافِ دُونَ غَيْرِهِمْ .

وَلَيْسَ المُرَادُ دُونَ بَعْضِهِمْ أَيْضًا، فَيَكْفِي الصَّرْفُ لأَيِّ صِنْفٍ مِنْهُمْ.

وَوَجْهُ بُعْدِهِ: لِمَا فِيهِ مِنْ صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ: مِنْ اسْتِيعَابِ الأَصْنَافِ لِغَيْرِ مُنَافٍ لَهُ (٤)؛ إِذْ بَيَانُ المَصْرِفِ لا يُنَافِيهِ، فَلْيَكُونَا مُرَادَيْنِ، فَلاَ يَكْفِي الصَّرْفُ لِبَعْضِ الأَصْنَافِ إِلاَّ إِذَا فُقِدَ البَاقِي؛ لِلضَّرُورَةِ حِينَئِذٍ.

⁽١) أي الحنفية.

⁽٢) تفسير القرطبي: ٨/ ١٦٧.

⁽٣) في (ب) و(ج) و(أ): إلى آخره في المواضع الثلاثة.

⁽٤) أي للاستيعاب.

⁽٥) أبو داود في العتق: (٣٤٤٠)، والترمذي باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم: (١٣٨٦). صحيح لغيره، ورجال إسناده ثقات.

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَاثِيِّ (١) وَابْنِ مَاجَهْ: عَتَقَ عَلَيْهِ - (عَلَى الأُصُولِ وَالفُرُوعِ)؛ لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَنَا مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَقُ بِمُجَرَّدِ المِلْكِ مَا (٢) ذُكِرَ.

وَوَجْهُ بُعْدِهِ: مَا فِيهِ مِنْ صَرْفِ العَامِّ عَنْ العُمُوم لِغَيْرِ صَارِفٍ.

وَتَوْجِيهُ مَا تَقَرَّرَ: أَنَّ نَفْيَ العِتْقِ عَنْ غَيْرِ الأُصُولِ وَالفُـرُوعِ؛ لِلأَصْـلِ المَعْقُولِ، وَهُوَ أَنَّهُ لا عِتْقَ بدُونِ إعْتَاقٍ.

خُولِفَ هَذَا الأَصْلُ فِي الأُصُولِ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: ﴿ لا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ اللَّهُ وَالِدَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَدٌ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّاللَّا الللَّهُ اللَّهُ الللللَّاللَّا الللللَّ الللللللَّ الللّلْمُ الللَّهُ اللللللَّذِي الللللللَّالِمُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ ال

وَفِي الفُرُوعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُواْ اَتَّخَدُ ٱلرَّحْنُ وَلَدُا اَسُبْحَنَهُ بَلْ عِبَدُ الْمُ

وَالْحَدِيثُ _ قَالَ النَّسَائِيِّ _ مُنْكَرٌ، وَالتَّرْمِذِيُّ: لا يُتَابَعُ ضَمُرَةُ (٤) عَلَيْهِ، وَهُوَ (٥) خَطَّاءٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ (٦).

⁽١) في (أ) و(ب): للنسائي.

⁽٢) أي الأصول والفروع، و(ما) فاعل يعتق، وكان الأولى أن يأتي بــ(من)، لأنهـم من نوع العالم، ولكنّه راعى الرّق، فكأنّهم وقت الرقّ كالبهائم غير عالمين، فأتى بـ (ما).

⁽٣) مسلم في العتق باب فضل عتق الولد: (٣٧٧٨).

⁽٤) هوضمرة بن ربيعة الفلسطيني، صدوق يهم قليلاً. التقريب: ٢/ ١٥١.

⁽٥) أي ضمرة، وخطاء: بفتح المخاء وتشديد الظاء، أي كثير الخطأ.

⁽٦) والحديث هو حديث: امَن مَلَكَ ذا رَحِمٍ مَحرَمٍ».

نَعَـمْ رَوَاهُ الأَرْبَعَـةُ (١) مِـنْ غَيْـرِ طَرِيـقِ ضَـمُرَةَ أَيْضـاً، وَصَـحَّحَهُ الحَاكِمُ (٢)، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: العَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْم (٣).

فَنَحْتَاجُ نَحْنُ حِينَئِذِ إِلَى بَيَانِ مُخَصِّصٍ لَهُ (١)، بِخِلاَفِ الْحَنَفِيَّةِ (٥).

وَقَدْ يُقَالُ: يُخَصِّصُهُ القِيَاسُ عَلَى النَّفَقَةِ، فَإِنَّهَا تَجِبُ عِنْدَنَا لِغَيْرِ الأُصُولِ وَالفُرُوعِ(١).

٨ - (وَالسَّارِقُ يَسْرِقُ البَيْضَةَ) أَيْ وَمِنْ البَعِيدِ: تَأْوِيلُ يَحْيَى بْنِ أَكْثُمَ (٧) وَغَيْرِهِ حَدِيثَ الصَّحِيحَيْنِ: الْعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ البَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ، وَغَيْرِهِ حَدِيثَ الصَّحِيحَيْنِ: الْعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ البَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ (٩) (عَلَى) بَيْضَةِ (الحَدِيدِ) أَيْ الَّتِي فَوْقَ رَأْسِ وَيَسْرِقُ الحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ (٩) (عَلَى) بَيْضَةِ (الحَدِيدِ) أَيْ الَّتِي فَوْقَ رَأْسِ المُقَاتِلِ، وَعَلَى حَبْلِ السَّفِينَةِ ؛ لِيُوافِقَ أَحَادِيثَ اعْتِبَارِ النَّصَابِ فِي القَطْع.

⁽١) مصطلح الأربعة يعني: أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه.

⁽٢) المستدرك في العتق ٢/ ٣٣٣، ووافقه الذهبي.

⁽٣) سنن الترمذي: (٦/ ١٠٠)، مع عارضة الأحوذي.

⁽٤) أي عموم قوله: «مَن مَلَكَ ذا رَحِمٍ مَحرَمٍ» يحتاج إلى مخصص لـه بـالأبوين، وحديث: «لا يجزئ ولد. . . إلخ» لا يصلح للتخصيص؛ لأنَّهُ _كما ذكر _ منكر.

⁽٥) فإنهم عملوا بعمومه، لذا يعتق كلَّ ذي رحمٍ محرمٍ من المالك بمجرد ملكه له.

⁽٦) والجامع القرابة.

 ⁽۷) هو يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن أبو محمد التميمي الأسدي المروزي، فقيه،
 أصولي، مجتهد، من القضاة، ولد بمرو سنة (۱۵۹ه) وتوفي سنة (۲٤۲ه).
 تاريخ بغداد: ۲۰٤/۱٤.

 ⁽٨) البخاري في الحدود باب لعن السارق: (٦٣٨٥)، ومسلم في الحدود باب حــ لـ
 السارق ونصابها: (٤٣٨٥).

وَوَجْهُ بُعْدِهِ: مَا فِيهِ مِنْ صَرْفِ اللَّفْظِ عَمَّا يَتَبَادَرُ مِنْهُ مِنْ بَيْضَةِ الدَّجَاجَةِ، وَالحَبْلِ المَعْهُودِ غَالِباً المُؤَيَّدِ إِرَادَتُهُ بِالتَّوْبِيخِ بِاللَّعْنِ؛ لِجَرَيَانِ عُرْفِ النَّاسِ بتَوْبِيخِ سَارِقِ القَلِيلِ دُونَ الكَثِيرِ.

وَتَرْتِيبُ القَطْعِ عَلَى سَرِقَةِ ذَلِكَ (١)؛ لِجَرِّهَا (٢) إلَى سَرِقَةِ غَيْرِهَا (٣) مِمَّا يُقْطَعُ فِيهِ، وَهَذَا (٤) تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ.

9 - (وَبِلالٌ يُشَفِّعُ الأَذَانَ) أَيْ وَمِنْ البَعِيدِ تَأْوِيلُ بَعْضِ السَّلَفِ حَدِيثَ أَنسٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ: «أُمِرَ بِلالٌ^(٥)» أَيْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا فِي النَّسَائِيّ: «أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ» (١) (عَلَى أَنْ يَجْعَلَهُ شَفْعاً لإَذَانِ النِّسَائِيّ: «أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ» (١) (عَلَى أَنْ يَجْعَلَهُ شَفْعاً لإَذَانِ النِّسَائِيّ: مَنْ اللَّيْلِ، كَمَا هُو الوَاقِعُ، ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ (٧) بِأَنْ يُوذَّنَ قَبْلَهُ لِلصَّبْحِ مِنْ اللَّيْلِ، كَمَا هُو الوَاقِعُ،

⁽١) أي بيضة الدجاجة وحبل السفينة.

⁽٢) لأنّ من يسرقهما تجر سرقتهما إلى سرقة الأكثر والأعظم.

⁽٣) في (أ) و(ب) و(ج): غيره.

⁽٤) أي التأويل بيضة الدجاجة وحبل السفينة.

⁽٥) هو بلال بن رباح الحبشي، مؤذن رسول الله ﷺ، وخازنه على بيت مال المسلمين، وأحد السابقين إلى الإسلام، عُذّب من قبل سيده فاشتراه أبو بكر فأعتقه، خرج إلى الشام بعد أن توفي النبي ﷺ، توفي بدمشق سنة (٢٠هـ). الأعلام: ٢/ ٧٢.

 ⁽٦) البخاري في الأذان، باب الإقامة واحدة: (٥٧٢)، ومسلم في الصلاة باب الأمر
 بشفع الأذان: (٥٦٩).

⁽٧) هو عبدالله بن أم مكتوم بن قيس بن زائد بن الأصم بن رواحة ، أسلم بمكة ، وكان ضريراً ، وكان يؤذن مع بلال ، وكان النبي على يستخلفه على المدينة ، وهو الذي نزلت بحقه : ﴿عَبُسَ وَتَوَلَى ﴾ توفي بالمدينة بعد أن رجع إليها . طبقات ابن سعد : ٨ ٢٠٥ .

وَلاَ يَزيدُ عَلَى إِقَامَتِهِ.

حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ (١) مَا (٢) قَالَهُ: مِنْ إِفْرَادِ كَلِمَاتِ الأَذَانِ (٣).

وَوَجْهُ بُعْدِهِ: مَا فِيهِ مِنْ صَرْفِ اللَّفْظِ عَمَّا يَتَبَادَرُ مِنْهُ مِنْ تَثْنِيَةِ كَلِمَاتِ الأَذَانِ، وَإِفْرَادِ كَلِمَاتِ الإِقَامَةِ _ أَيْ المُعَظَّمِ فِيهِا(٤) _ المُؤَيَّدِ إِرَادَتُهُ بِمَا فِي رِوَايَةٍ لإَنسَ (٥) فِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضاً (٦) مِنْ زِيَادَةِ إِلاَّ الإِقَامَةَ _ أَيْ كَلِمَاتِهَا _ فَإِنَّهَا تُنْنَى.

* * *

⁽١) أي حمل بعض السلف على التأويل السابق.

⁽٢) (ما) فاعل حمل.

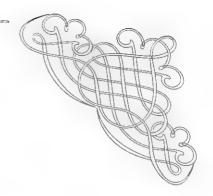
⁽٣) أي حمله على تأويل يشفع على ما تقدم ؛ لأنَّ كلمات الأذان مفردة ، كل جملة تقال على انفراد .

⁽٤) قال المُعْظَمُ؛ لأنَّ لا إله إلا الله واحدةً.

⁽٥) هو أنس بن مالك بن النضر، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي الصحابي، خادم رسول الله على الله وأحد المكثرين من الراوية، خرج مع رسول الله على إلى بدر وهو غلام يخدمه، ودعا له النبي على بالمال والولد والجنة، أقام بالبصرة، ومات فيها سنة (٩٣هـ). شذرات الذهب: ١٠٠٠.

 ⁽٦) البخاري في الأذان باب الأذان مثنى مثنى: (٥٧٠)، ومسلم في الصلاة باب
 الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة: (٥٦٩).





[مبحث المجمل]

(المُجمَلُ: ما لم تتَضح دلالتُهُ) مِن قولٍ، أو فِعلٍ. وخرجَ المهملُ؛ إذ لا دلالةَ له، والمُبيَّنُ؛ لاتِّضاحِ دلالتِهِ.



وخالفَ بعضُ الحنفيةِ قال: لأنَّ اليدَ تُطلَقُ على العُضوِ إلى الكوعِ، وإلى المنكب.

والقطعُ يُطلَقُ على الإبانةِ، وعلى الجُرْحِ، يقال: لمَن جَرَحَ يدَهُ بالسكِّينِ قَطَعَها، ولا ظُهورَ لواحدٍ مِن ذلك، وإبانةُ الشارع مِن الكوع مُبَيَـّنٌ لذلك.

قلنا: لا نُسَلِّمُ عدمَ الظهورِ لواحدِ [مِن ذلك](١)، فإنَّ اليدَ ظاهرٌ في العُضوِ إلى المنكب، والقطعَ ظاهرٌ في الإبانة (٢)، وإبانةُ الشارعِ مِن الكوعِ مُبَيِّنٌ أنَّ المُرادَ مِن الكلِّ ذلك البعضُ (٣).

٢ - (ونحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمَّهَ كُمْ إِلنساء: ٢٣]) كـ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ النَّهَ النَّهَ النَّهَ ﴾ [المائدة: ٣] أي لا إجمال فيه.

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

⁽٢) أي لا إجمال في لفظ اليد، ولا في لفظ اقطعوا.

⁽٣) إِنَّ قطع الشارع بيَّن أَنَّ اليد ظاهر معناها، ولكن يراد قطع بعضها، إذن الإبهام في القدر فقط.

وخالفَ الكرخيُّ، وبعضُ أصحابنا قالوا: إسنادُ التَّحريمِ إلى العَينِ لا يَصِحُّ؛ لأنَّهُ (١) إنَّما يَتَعَلَّقُ بالفِعلِ، فلا بُدَّ مِن تقديرِهِ، وهو مُحتمِلٌ لأمورِ لا حاجة إلى جَميعِها، ولا مُرَجِّحَ لبَعضِها، فكانَ مجملاً.

قلنا: المُرَجِّحُ مَوجودٌ، وهو العرفُ، فإنَّهُ قاضٍ بأنَّ المُرادَ في الأوَّلِ (٢): تحريمُ الأكلِ ونحوِهِ. تحريمُ الأكلِ ونحوِهِ.

٣ - (﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُءُ وسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]) لا إجمالَ فيهِ.

وخالفَ بعضُ الحنفيَّةِ قال: لِتَرَدُّدِهِ بينَ مَسحِ الكُلِّ والبعضِ، ومسحُ السُّل والبعضِ، ومسحُ الشارع (٤) الناصيةَ مُبيَـنٌ لذلك.

قلنا: لا نُسَلِّمُ تَرَدُّدَهُ بَينَ ذلك، وإنَّما هو لِمُطلَقِ (٥) المَسحِ الصادقِ بأقلِّ ما يُطلَقُ (٦) عليهِ الاسمُ وبغيرِهِ (٧)، ومسحُ الشارعِ الناصيةَ مِن ذلك (٨).

٤ _ (الا نِكَاحَ إلا بوَلِيِّ ١٩) صَحَّحَهُ الترمذيُّ وغيرُهُ، لا إجمالَ فيهِ.

⁽١) أي التحريم، فالضمير يعود إليه. ينظر: فواتح الرحموت: ٢/ ٢٥.

⁽٢) أي حرمت أمهاتكم.

⁽٣) أي حرمت عليكم الميتة.

 ⁽٤) وهو مسح النبي ﷺ ناصيته عندما أتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفة.

⁽٥) في(أ): المطلق.

⁽٦) في (أ) و(ب) و(ج): ينطلق.

⁽V) أي الجزء الذي ينطلق عليه المسح وغيره، كالكل والربع.

 ⁽A) هو بيان ما ينطلق عليه من غير الأقل، كالربع والكل، والاقل من الربع.

 ⁽٩) رواه ابن حبان في النكاح باب الولي: (٤٠٧٥)، والحاكم في النكاح: (٢٧١١).
 وصححه.

وخالفَ القاضي أبو بكر (١) الباقلانيُّ فقال: لا يَصِعُّ النَّفيُ لِنكاحِ بدونِ وَلِيَّ معَ وُجودِهِ حِسَّا، فلا بُدَّ مِن تقديرِ شيءٍ، وهو مُتَردَّدٌ بينَ الصِّحَةِ والكمالِ، ولا مُرّجِّحَ لِواحدٍ منهما، فكانَ مُجمَلاً.

قلنا: على تقدير تسليم ما ذُكِرَ: المُرَجِّحُ لِنفي الصَّحَّةِ مَوجودٌ، وهو قُربُهُ مِن نفي الذاتِ (٢)؛ فإنَّ ما انتفَت صِحَّتُهُ لا يُعتَدُّ بهِ، فيكونُ كالمعدومِ، بخلافِ ما انتفى كمالُهُ فقد يُعتَدُّ به.

٥ ـ («رُفِعَ عَن أُمَّتِي الخَطَأُ) والنَّسيانُ وما استُكرِهوا عَليهِ (٣) لا إجمالَ فيه .

وخالفَ البصريَّانِ أبو الحُسينِ، وأبو عبدِالله (٤)، وبعضُ الحنفيَّةِ قالوا: لا يَصِحُّ رَفعُ المَذكوراتِ مَعَ وُجودِها حِسَّا، فلا بُدَّ مِن تقديرِ شيءٍ (٥)، وهو مُتَرَدِّدٌ بينَ أمور (١) لا حاجةَ إلى جَميعِها، ولا مُرَجِّحَ لِبَعضِها، فكانَ مُجمَلاً.

⁽١) لفظ (أبو بكر) ساقط من: (ب).

⁽٢) أي ذات النكاح، أي نفي وجبوده، أما تقدير الكمال فإنَّه لا ينفي الذات أو الصحة، بل توجد مع نفي كمالها.

⁽٣) تقدم تخريجه في (٣٠٦/١).

⁽٤) هو الحسن بن علي بن إبراهيم أبو عبدالله الملقب بالجعل، فقيه من شيوخ المعتزلة، كان رفيع القدر، مولده في البصرة، ووفاته في بغداد، له قوة عجيبة بالتدريس، توفي عام (١٦٩ه). الأعلام: ٢/ ٢٤٤.

⁽٥) المعتمد: ١/ ٣٣٦، وأصول السرخسي: ١/ ٢٥١.

⁽٦) مثل: إثم، أو المؤاخذة، أو الحساب، أو العذاب.

قلنا: المُرَجِّحُ مَوجودٌ، وهو العرفُ، فإنَّهُ يقضي بأنَّ المُرادَ مِنهُ رَفَعُ المُؤاخَذَةِ.

والحديثُ بهذا اللفظِ رواهُ الحافظُ أبو القاسمِ التميميُّ المعروفُ بأخي عاصمٍ في مُسنَدِهِ، والبَيهَقِيُّ في الخِلافيَّاتِ، ورواهُ ابنُ ماجَه وغيرُهُ (١) بلفظِ: إنَّ اللهَ وَضَعَ... إلى آخرِ (٢) ما تَقَدَّمُ (٣).

٦ - (﴿ لا صلاةً إلا بفاتِحَةِ الكِتابِ) لا إجمالَ فيهِ .

وخالفَ القاضي أبو بكر (٤) الباقلاني، والكلامُ فيه كما تَقدِمَ في: «لا نِكاحَ إلا بوَلِيً».

والحديثُ في الصَّحيحَينِ بلفظِ: ﴿ لا صلاةً لِمَن [١٠٧] لَم يَقرَأُ فيها بِفاتِحَةِ الكِتابِ (٥٠).

(لِوُضوحِ دلالَةِ الكُلِّ) كما تَقَدَّمَ بيانُهُ (وَخَالَفَ قَومٌ في الجَّميعِ) كما تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (⁽¹⁾ .

* * *

⁽۱) تقدم تخریجه فی (۱/۳۰۱).

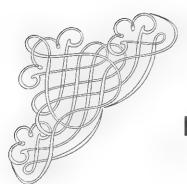
⁽٢) في (ب): إلى آخره.

⁽٣) ما تقدم ساقط من: (ب).

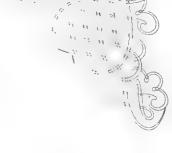
⁽٤) لفظ (أبو بكر) ساقط من: (ب).

⁽٥) البخاري في الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم: (٧٥٩)، ومسلم في الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة: (٨٧٢).

⁽٦) حيث يذكر الشارح المخالف لكلِّ نصٌّ.







(وإنَّما الإجمالُ في مِثلِ:

- ١ ـ القُرءِ) مُتَرَدِّدٌ بينَ الطُّهرِ والحَيضِ؛ لاشتِراكِهِ بينَهُما.
- ٢ ـ (والنُّورِ) صالحٌ للعقلِ، ونورِ الشَّمسِ؛ لِتَشابُهِهِما بوجه (١).
 - ٣ (والجسم) صالحٌ لِلسَّماءِ، والأرضِ؛ لِتَماثُلِهِما.
- ٤ _ (ومِثلِ المُختارِ؛ لِتَرَدُّدِهِ بينَ الفاعِلِ والمَفعولِ) بإعلالِهِ بقلب يائِهِ المَكسورةِ أو المَفتوحَةِ ألِفاً (٢).
- ٥ _ (وقوله تعالى: ﴿ أَوْيَعْفُواْ ٱلَّذِي بِيدِهِ عُقَدَةُ ٱلنِّكَاحُ ﴾ [البقرة: ٢٣٧])؛
 لِتَرَدُّدِهِ بينَ الزَّوجِ، وَالوَلِيِّ، وَقَد حَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ على الزَّوجِ، ومالكُ على الوَلِيِّ؛ لِمَا قامَ عِندَهُما [مِن خارِج] (٢).
- ٣ (﴿ إِلَّا مَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ١])؛ للجَهلِ بمعناهُ قبلَ نُـزولِ مُبيَــيّنهِ
- (۱) لأنَّ العقل يهتدى به إلى دقائق الأمور وهو يكشفها، والشمس يهتدى بها إلى المحسوسات.
- (٢) اسم الفاعل: مُختَيرِ ؛ لأنَّهُ من اختار، قلبت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مختاراً.
 - (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب) و(ط). ينظر: أحكام القران: ١/ ٢٠٠.

- أي ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ . . . إلى ﴿ أُلِمانَدة: ٣] وَيَسَرِي الإجمالُ إلى المُستثنى منه - أي ﴿ أُحِلَّتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَكِم ﴾ [المائدة: ١] .

٧- (﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ وَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّسِخُونَ فِي ٱلْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ ، ﴿ وَمَا يَعْلَمُ مَأُويلُهُ وَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّسِخُونَ فِي ٱلْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ ، ﴿ وَالرَّبِدَاءِ .

وَحَمَلَهُ الجُمهورُ على الابتداءِ(١)؛ لِمَا قامَ عِندَهُم، وَعَلَيهِ ما قَدَّمَهُ المُصَنَّفُ في مَسأَلَةِ حُدوثِ المَوضوعاتِ اللَّغَوِيَّةِ(٢): مِن أَنَّ المُتَشابة: ما استَأْثَرَ اللهُ بعِلمِهِ.

٨ - (وَقُولِهِ عليهِ) الصَّلاةُ (وَالسَّلامُ) فيما رواهُ الشَّيخانِ وغيرُهُما:
 (لا يَمنَعُ أَحَدُكُم جَارَهُ أَن يَضَعَ خَشَبَةً في جِدارِهِ (()) ؛ لِتَرَدُّدِ ضَميرِ جِدارِهِ بينَ عَودِهِ إلى الجارِ وإلى الأحَدِ () .

وَتَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ في المنعِ؛ لِذلكَ، وَالجَديدُ المنعُ؛ لِحَديثِ خُطبةِ حَجَّةِ الوَّداعِ: «لا يَحِلُّ لامرِئ مِن مالِ أخيهِ إلا ما أعطاهُ عَن طِيب نفسٍ»(٥) رواهُ

⁽١) أي الوقف على قوله: إلا الله، والراسخون مبتدأ خبره جملة (يقولون).

⁽٢) في (١/٣٣٠).

⁽٣) البخاري في المظالم، باب لا يمنع جاره أن يغرز خشبة في جداره: (٣٤٦٣)،ومسلم في باب المساقاة: (٤١٠٦).

⁽٤) ضمير جداره: الضمير قد يعود إلى جدار الواضع نفسه، أي إذا أراد جاره أن يضع خشبة في جداره لا حق لي بمنعه؛ لأنّهُ صاحب الجدار، أو يعود إلى الجار المانع، أي يمنعه من أن يضع الخشبة في جداره، أي لا يسمح لجاره بأن يضع خشبة في جداره العائد له لا لجاره.

⁽٥) الحاكم في العلم: (٣١٨).

الحاكمُ بإسنـادٍ على شَرطِ الشَّيخينِ فـي مُعظَمِـهِ، وكـلُّ مِنهُمـا مُنفَـرِداً فـي بَعضـهِ(١).

وَخَشَبَةً في الأوَّلِ رُوِيَ بالإفرادِ مُنَوَّناً، وَالأكثَرُ بالجَمع مُضافاً (٢).

٩ _ (وَقُولُكَ: زيدٌ طَبيبٌ ماهِرٌ)؛ لِتَرَدُّدِ (ماهرٌ) بينَ رُجُوعِهِ إلى طبيبٌ،
 وإلى زيدٌ، وَيَختَلِفُ المعنى باعتبارِهِما^(٣).

۱۰ _ (الثَّلاثَةُ زَوجٌ وَفَردٌ)؛ لِتَردُّدِ الثَّلاثَةِ بِينَ جَميعِ أَجزائِها (١٠)، وَجَميعِ مَا الثَّلاثَةِ بِينَ جَميعِ أَجزائِها وَجَميعِ صِفاتِها (٥٠)، وَإِن تَعَيَّنَ الأُوَّلُ نَظَراً إلى صِدقِ المُتكلِّمِ بِهِ؛ إذ حَملُهُ على الثَّاني يوجِبُ كَذِبَهُ.

* * *

⁽۱) فالبخاري على شرطه في صحيحه هو: أنَّه لا يقبلُ من راوٍ إلا أنْ يكون معاصراً له وأن يلتقي به، وشَرَطَ مسلمٌ في صحيحه المعاصرة فقط، أو يراد: أنَّ كلَّ واحدٍ من الشيخين رواه برجالِ سند غير رجالِ سند الآخر.

⁽٢) المفرد: خَشَبَة: بفتح الخاء والشين والباء مع التاء المعقودة، والجمع خُشُبَهُ: بضم الخاء والشين وفتح الباء مع إضافة إلى الضمير.

 ⁽٣) فإذا كان لفظ ماهـر نعتاً لزيدٍ فإن المعنى: إن زيداً ماهرٌ في كل عمـل، وإن كـان
 نعتاً لطبيب فإن مهارته ستكون بالطب.

⁽٤) أجزاء الثلاثة (٢+١)، وهما الأول زوج، والثاني فرد.

⁽٥) أي توصف بالوصفين: الزوجية والفردية، ولكنَّ الوصف بـذلك لا يخلـو مـن كذب أحدهما.



(وَالْأَصَحُّ وُقُوعُهُ) أي المُجمَلِ (في الكِتاب وَالسنَّةِ)؛ للأمثِلَةِ السابقَةِ منهُما(١).

ونفاهُ داودُ، وَيُمكِنُ أَن يَنفَصِلَ عَنها (٢): بأنَّ الأوَّلَ (٣) ظاهرٌ في الزَّوجِ ؛ لأنَّهُ المالِكُ لِلنَّكاحِ، والثاني (٤): مُقتَرِنٌ بمُفَسِّرِهِ، والثالثَ (٥): هُوَ ظاهرٌ في الابتِداءِ، وَالرابِعُ (٦): ظاهرٌ في عَودِهِ إلى الأَحَدِ؛ لأنَّهُ مَحَطُّ الكلام.

(وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّ المُسَمَّى الشَّرِعِيَّ) للفظ (أُوضَحُ مِن) المُسَمَّى (اللَّهُ عَرفِ الشَّرِعِ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ (٧) بُعِثَ لِبِيانِ الشَّرِعِيَّاتِ،

⁽١) أي من الكتاب والسنة.

⁽٢) أي ما تقدَّم من أمثلةٍ على وجود المجمل في الكتاب والسنة يمكن لداود الظاهري أن يتخلص منها، وأن يدفعها ويبن عدم إجمالها.

⁽٣) وهو قوله: (بيده عقدة النكاح) وهو الأول من أدلة الكتاب والسنة، وإلا فقبله أمثلة لمفردات مجملة.

⁽٤) الثاني قوله: (إلا ما يتلي عليكم) والمفسَّر قوله: (حرمت عليكم الميتة).

⁽٥) قوله: والراسخون في العلم.

⁽٦) وهو قوله في جداره، أي عوده على المانع.

⁽٧) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

فَيُحمَلُ على الشَّرعِيِّ.

وَقِيلَ^(۱): لا . . . في النَّهي ، فقالَ الغَزالِيُّ : هُوَ مُجمَلُ ، والآمِدِيُّ : يُحمَلُ على اللُّغَوِيِّ (٢).

(وَقَد تقدُّمَ) ذلِكَ في مَسألَةِ: اللفظُ إمّا حَقيقَةٌ أو مَجازٌ (٣).

وَذُكِرَ هُنا تَوطِئَةً لِقَولِهِ: (فَإِن تَعَذَّرَ) المُسَمَّى الشَّرعِيُّ لِلَفظِ (حَقيقةً فَيُرَدُّ إليهِ بتَجَوُّزِ) مُحافَظَةً على الشَّرعِيِّ ما أمكنَ.

(أو) هُوَ (مُجمَلٌ) لِتَرَدُّدِهِ بينَ المجازِ الشَّرعيِّ والمُسَمَّى الَّلغَوِيِّ .

(أو يُحمَلُ على اللُّغويِّ) تقديماً لِلحَقيقَةِ على المَجازِ (أقوالُ (٤٠): اختارَ منها المُصَنِّفُ _ في شرح المُختَصَرِ كغيره _ الأوَّلَ.

مِثالُهُ: حديثُ التِّرمِذيِّ وغيرِهِ: «الطَّوافُ بالبَيتِ صلاةٌ إلا أنَّ اللهُ أَحَـلَّ فيهِ الكلامَ»(٥).

⁽١) المستصفى ص ١٩٠.

⁽٢) الاحكام للآمدي: ٣/ ٢٦.

⁽٣) في (١/ ٥٦ _ ٤٥٧).

⁽٤) ثلاثة إنْ تعذر حمله على المسمى الشرعي حقيقة:

١ - يحمل على المعنى الشَّرعي مجازاً.

٢ _ هو مجملٌ؛ لتردده بين المجاز الشرعي والحقيقة اللغوية.

٣ ـ يحمل على الحقيقة اللغوية.

⁽٥) ابن خزيمة في الحج: (٣٨٣٦)، والترمذي في الحج، باب ما جاء في الكلام في الطواف: (٩٦١).

تُعَذَّرَ فيهِ مُسَمَّى الصَّلاةِ شرعاً (١) فَيُردُّ إليهِ بتَجَوُّز: بأن يقالَ: كالصَّلاةِ في اعتبارِ الطَّهارةِ والنِّيَّةِ ونحوِهِما، أو يُحمَلَ على المُسَمَّى اللَّغوِيِّ _ وهو الدعاءُ بخيرٍ _ ؛ لاشتِمالِ الطَّوافِ عليه، فلا يُعتبَرُ فيهِ ما ذُكِرَ، أو هُوَ مُجمَلِّ لِتَرَدُّدِهِ بينَ الأمرينِ.

(والمُختارُ: أنَّ اللفظَ المُستَعمَلَ لِمَعنى تارةً، وَلِمَعنيَنِ ليسَ ذلكَ المَعنى أَحَدَهُما) تارةً أُخرى على السَّواءِ، وقد أُطلِقَ (مُجمَلٌ) ؛ لِتَرَدُّدِهِ بَينَ المَعنى وَالمَعنيَن.

وَقِيلَ (٢): يَتَرَجَّحُ المَعنيانِ؛ لأنَّهُ أكثرُ فاثِدَةً.

(فإن كانَ) ذلكَ المَعنى (أحَدَهُما فَيُعمَلُ بهِ) جَزماً؛ لِوُجودِهِ في الاستِعمالَينِ (وَيُوقَفُ الآخَرُ)؛ لِلتَّرَدُّدِ فيهِ.

وَقِيلَ (٢): يُعمَلُ بِهِ أيضا؛ لأنَّهُ أكثرُ فائِدَةً.

وَالتَّقييدُ بِقَولِهِ: ليس. . . إلخ (٤) مِمَّا ظَهَرَ لَهُ (٥) كما قالَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّـهُ مُرادُهُم أيضا (٦) .

⁽١) لأنها ذات ركوع، وسجود، وقراءة، وتشهد، وكأنَّها مفقودة في الطواف.

⁽٢) اختاره الآمدي، الغيث الهامع: ص٥٩٥٠.

⁽٣) هو ما رجحه الآمدي. الإحكام: ٣/ ٢٤.

⁽٤) في (ب) و (ج): (إلى آخره).

⁽٥) أي أنَّ تقييد المعنيين يكون هذا المعنى ليس واحداً منهما ظهر هذا القيد للسبكي بحسب ما قال هو إن ظهر له.

 ⁽٦) الذي يظهر أنَّ هـ ذا القيد كما ظهر له ظهر لغيره أيضاً، وليس الشرط مـن وضعه
 هو فقط.

مِثَالُ الأُوَّلِ('): حَديثُ مُسلِم: «لا يَنكِحُ المُحرِمُ وَلا يُنكِح "(')؛ بناءً على أنَّ النَّكَاحَ مُشتَرَكُ بَينَ الْعَقدِ وَالْوَطَء، فإنَّهُ: إِنْ حُمِلَ على الوَطَء استُفيدَ مِنهُ مَعنى واحِدٌ _ وهو أنَّ المُحرِمَ لا يَطأُ وَلا يُوطَأُ _ أي لا يُمكِّن غيرهُ مِن وَطئِهِ، وَإِن حُمِلَ على الْعَقدِ استُفيدَ مِنهُ مَعنيانِ بَينَهُما قَدَرٌ مُشتَرَكُ _ وهُو أنَّ المُحرِمَ لا يَعقِدُ لِغَيرِهِ _ .

وَمِثَالُ الثَّانِي (٣): حَديثُ مُسلِمٍ: «الثَّيِّبُ أَحَقُ بنَفْسِها مِن وَلِيِها» (٤) أي بأن تَعقِدَ لِنَفْسِها، أو تَأذَنَ لِوَلِيَّها فَيَعقِدُ لَها وَلا يُجبرُها (٥)، وقد قالَ بعقدِها لِنَفْسِها أبو حَنيفة، وكذلكَ بَعضُ أصحابنا، لكن إذا كانت في مَكانٍ لا وَلِيَّ فيهِ وَلا حاكمَ، وَنَقَلَهُ يونسُ بنُ عبدِ الأعلى (٢) عَن الشَّافِعِيِّ عَلَيْهُ (٧).

⁽١) أي احتمال معنيين ليس المعنى الواحد منهما.

⁽٢) مسلم في النكاح، باب تحريم نكاح المحرم: (٣٤٣٢).

⁽٣) أي معنيان المعنى الأول أحدهما.

⁽٤) مسلم في النكاح، باب استئذان الثيب والبكر مستأذن: (٣٤٦٢).

⁽٥) المعنيان لقوله أحق بنفسها:

أ ـ تعقد لنفسها هي.

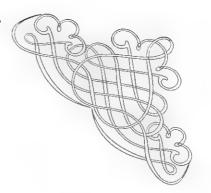
ب ـ تأذَّنُ لوليها.

المعنى الواحد أن تعقد لنفسها، فهنا هذا المعنى كان أحد المعنيين أعلاه.

⁽٦) هو يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة أبو موسى الصدفي، من كبار الفقهاء، كان علما بالأخبار والحديث، وافر العقل، صحب الشافعي وأخذ عنه، قال الشافعي: ما رأيت بمصر أحداً أعقل من يونس، مولده ووفاته بها، توفي (٢٦٤ه). الأعلام: ٨/ ٢٦١.

⁽V) انظر مغني المحتاج: ٣/ ١٤٧.





[مبحث البيان]

(البَّيانُ) بمعنى التَّبيينِ (إخراجُ الشَّيءِ مِن حَيتِّزِ الإشكالِ إلى حَيتِّزِ الإشكالِ إلى حَيتِّزِ الاتَّضاحُ.

فالإتيانُ [١/١٧] بالظَّاهِرِ مِن غَيرِ سَبقِ إشكالٍ لا يُسَمَّى بَياناً.

(وإنَّما يَجِبُ) البَّيانُ (لِمَن أُريدَ (١) فَهمُهُ) المُشكِلَ (اتَّفاقاً)؛ لِحاجَتِهِ اللهِ: بأن يَعمَلَ بهِ، أو يُفتِيَ بهِ، بخِلافِ غَيرِهِ.

(وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أي البيانَ (قد يَكُونُ بِالفِعلِ) كالقَولِ.

وَقيلَ^(۲): لا...؛ لِطولِ زَمَنِ الفِعلِ، فَيَتَأَخَّرُ البَّيانُ بِهِ مَعَ إمكانِ تَعجيلِهِ بالقَولِ، وَذلِكَ مُمتَنِعٌ.

قلنا: لا نُسَلِّمُ امتِنَاعَهُ.

(و) الأصَحُّ (أنَّ المَظنونَ يُبَيِّنُ المَعلُومَ).

وَقيل (٣): لا... ؛ لأنَّهُ دونَهُ، فَكَيفَ يُجعَلُ في مَحَلَّهِ حتَّى

⁽١) بالبناء للمجهول، والأصل أراد الله فهمه المشكل.

⁽٢) نسب لأبي إسحاق المروزي من الشافعية، والكرخي من الحنفية. التبصرة: ص٧٤٧، والبحر المحيط: ٥/ ٩٨.

 ⁽٣) هو اختيار ابن الحاجب. تشنيف المسامع: ١/ ٤٢٣، والعضد على مختصر ابن
 الحاجب: ٢/ ١٦٢.

كأنَّهُ المذكورُ بَدَلَهُ.

قلنا: لِوُضوحِهِ^(١).

(و) الأصَّحُّ (أنَّ المُتَقَدَّمَ وإن جُهِلت عَينُهُ (٢) مِن القَولِ وَالفِعلِ (٣) المُتَّفِقَينِ في البَّيانِ (هُوَ البَّيانُ) أي المُبَيَّنُ، وَالآخَرُ تأكيدٌ لَهُ (٤)، وَإِن كَانَ دُونَـهُ في القُوَّةِ.

وقيل: إن كانَ كذلكَ (٥) فَهو البَّيانُ؛ لأنَّ الشَّيءَ لا يُؤكَّدُ بما هُوَ دونهُ. قلنا: هذا في التَّأكيدِ بغَيرِ المُستَقِلِّ (٦)، أمَّا بالمُستَقِلِّ فلا.

ألا تَرى أنَّ الجُملَةَ تُؤكَّدُ بجُملَةٍ دونها.

(وَإِن لَم يَتَّفِق البَيانَانِ) القولُ وَالفِعلُ، كأن زادَ الفِعلُ على مُقتَضَى القَولِ (كما لَو طاف) على الطَّوافِ (الحَجِّ) المُشتَمِلَةِ على الطَّوافِ (طَوَافَينِ وَأَمَرَ بواحِدٍ فَالقَولُ) أي فالبَيانُ القَولُ.

⁽١) أي لوضوح المظنون.

⁽٢) في(ط): علته.

⁽٣) في (ط): أو الفعل.

⁽٤) أي أيهما يأتي قبل الآخر فهو المبين سواء كان المتقدم الفعل أم القول، والشاني سيكون مؤكداً له في البيان.

⁽٥) أي الأدون يكون هو المبين تقدم أو تأخر.

⁽٦) أي الذي لا يؤكد بالأدون إذا كان التأكيد غير مستقل، أما بالمستقل فتجوز بالأدون، كأنْ تقول: إنَّ خالداً مجتهداً، خالدٌ مجتهدٌ، فالجملة الثانية أقبل من الأولى؛ لأنَّ الأولى مؤكدة بأنَّ، وهذه خالية منها، فكانت أقلَ منها.

(وَفِعلُهُ) الزائِدَ على مُقتَضَى قَولِهِ (نَدَبٌ أُو وَاجِبٌ) في حَقّهِ دونَ أُمَّتِهِ (مُتَقَدِّماً) كانَ القَولُ على الفِعلِ (أو مُتَأخِّراً) عَنهُ ؛ جَمعاً بَينَ الدَّليلَينِ .

(وَقَالَ أَبُو الحُسَينِ) البَّصرِيِّ البَيانُ هُوَ (المُتَقَدِّمُ) مِنهُما _كما في قِسمِ اتَّفاقِهِما _ أي فإن كانَ المُتَقَدِّمُ القَولَ فَحُكمُ الفِعلِ كما سبقَ (١)، أو الفِعلَ فَالقَولُ ناسِخٌ لِلزَّائِدِ مِنهُ (٢).

قلنا: عَدَمُ النَّسخ بما قُلناهُ أولى.

وَلَو نَقَصَ الفِعلُ عَن مُقتَضَى القَولِ _كأن طافَ واحِداً وأمرَ بـاثنينِ _ فقياسُ ما تَقَدَّمَ لنـا^(٣): أنَّ البَيانَ القَولُ، وَنقصُ الفِعلِ عَنهُ تَخفيفٌ في حَقِّه عَلَيْهِ تَأَخَّرَ الفِعلُ أو تَقَدَّمَ.

وَقِياسُ مَا تَقَدَّمَ لأبي الحُسَينِ: أَنَّ البَيَانَ المُتَقَدِّمُ (٤)، فَإِن كَانَ القولَ فَحُكمُ الفِعلِ كما سَبَقَ (٥)، أو الفِعلَ فما زادَهُ القولُ عليهِ (٦) مَطلوبٌ بالقولِ.

* * *

⁽١) هو أنَّ الزائد ندبٌّ، أو واجبٌ في حقَّه دون أمته.

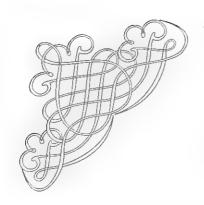
⁽٢) أي ناسخ للزائد من الفعل، وهو الطواف الثاني. ينظر المعتمد: ١/ ٣٤٠.

⁽٣) حيث قلنا فعله الزائد ندب في حقّ الكلّ، أو واجب في حقّه.

⁽٤) إنَّ البيان بالمتقدم منهما.

⁽٥) وهو الوجوب في حقِّه، أو النَّدب في حقَّ الكلِّ.

⁽٦) أي على الفعل.



مَسْأَلَةً [تَأْخِيرُ البَيَانِ]



(تَأْخِيرُ البَيَانِ) لِمُجْمَلِ أَوْ ظَاهِرٍ لَمْ يُرَدْ ظَاهِرُهُ بِقَرِينَةِ مَا سَيَأْتِي (عَنْ وَقُتِ الفِعْلِ غَيْرُ وَاقِعٍ، وَإِنْ جَازَ) وُقُوعُهُ عِنْدَ أَيْمَّتِنَا المُجَوِّزِينَ تَكْلِيفَ مَا لا يُطَاقُ (١).

وَقَوْلُهُ: الفِعْلُ، أَحْسَنُ _ كَمَا قَالَ _ مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ: الحَاجَةُ؛ لأَنَّهَا (٢٠ _ كَمَا قَالَ الأُسْتَاذُ [أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرايينِيّ] (٣) _ لاَئِقَةٌ بالمُعْتَزِلَةِ القَائِلِينَ بأَنَّ بأَنَّ بالمُوْمِنِينَ حَاجَةً إلَى التَّكْلِيفِ لِيَسْتَحِقُّوا الثَّوَابَ بالإِمْتِثَالِ.

(وَ) تَأْخِيـرُ البَيَانِ عَنْ وَقْتِ الخِطَابِ (إِلَى وَقْتِهِ) أَيْ الفِعْلِ جَائِزٌ (وَاقِعٌ

⁽۱) أي إنْ دخل الوقت ولم يبيِّن فإنَّ التأخير جائزٌ مع أنَّ المكلف هو مكلف بفعله ولا يمكنه الفعل؛ لعدم معرفته كيف يفعله، فعلى قول من يجوز التكليف بما لا يطاق لا مانع من التأخير مع العجز عن تنفيذ الفعل، ومع الجواز فإنَّه لم يحصل ذلك، أما عند المعتزلة: فلا يجوز؛ لأنَّهم يمنعون التكليف بما لا يطاق، ووقوع الفعل دون بيان له تكليف بما لا يطاق.

⁽٢) أي التعبير بالحاجة مناسبة للمعتزلة؛ لأنَّهم يرون وجوب تكليف العبد عند الحاجة من باب فعل الأصلح للعبد من الله تعالى.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

عِنْدَ الجُمْهُورِ سَوَاءٌ أَكَانَ (١) لَلْمُبَيِّنِ ظَاهِرٌ) وَهُو غَيْرُ المُجْمَلِ: كَعَامِّ يُبَيِّنُ تَعْدِيكُ وَهُو عَيْرُ المُجْمَلِ: كَعَامِّ يُبَيِّنُ نَشْخَهُ (أَمْ لا) وَهُو تَخْصِيصَهُ، وَمُطْلَقٍ يُبَيِّنُ تَقْيِيدَهُ، وَدَالٌ عَلَى حُكْمٍ يُبَيِّنُ نَشْخَهُ (أَمْ لا) وَهُو المُجْمَلُ: كَمُشْتَرَكٍ يُبَيِّنُ أَحَدَ مَعْنَيَيْهِ مَثَلاً، وَمُتَوَاطِئ يُبَيِّنُ أَحَدَ مَا صَدِقَاتِهِ مَثَلاً، وَمُتَوَاطِئ يُبَيِّنُ أَحَدَ مَا صَدِقَاتِهِ مَثَلاً، وَمُتَوَاطِئ يُبَيِّنُ أَحَدَ مَا صَدِقَاتِهِ مَثَلاً (٢).

وَقِيلَ (٣): يَمْتَنِعُ تَأْخِيرُهُ مُطْلَقاً؛ لإِخْلاَلِهِ بِفَهْمِ المُرَادِ عِنْدَ الخِطَاب.

(وَتَالِثُهَا) أَيْ الأَقْوَالِ: (يَمْتَنِعُ) التَّأْخِيرُ (فِي عَيْرِ المُجْمَلِ، وَهُوَ مَا لَهُ ظَاهِرٌ)؛ لإِيقَاعِهِ المُخَاطَبَ فِي فَهْمِ غَيْرِ المُرَادِ، بخِلاَفِهِ فِي المُجْمَلِ(1).

(وَرَابِعُهَا: يَمْتَنِعُ تَأْخِيرُ البَيَانِ الإِجْمَالِيِّ فِيمَا لَهُ ظَاهِرٌ) مِثْلُ: هَذَا العَامُّ مَخْصُوصٌ، وَهَذَا المُطْلَقُ مُقَيَّدٌ، وَهَذَا الحُكْمُ مَنْسُوخٌ ببَدلٍ؛ لِوُجُودِ المَحْدُورِ قَبْلَهُ (٥) فِي تَأْخِيرِ الإِجْمَالِيِّ، دُونَ التَّفْصِيلِيِّ؛ لِمُقَارَنَةِ الإِجْمَالِيِّ (بِخِلاَفِ قَبْلَهُ (٥) فِي تَأْخِيرِ الإِجْمَالِيِّ، دُونَ التَّفْصِيلِيِّ؛ لِمُقَارَنَةِ الإِجْمَالِيِّ (بِخِلاَفِ المُشْتَرَكِ وَالمُتَوَاطِئِ) مِمَّا لَيْسَ لَهُ ظَاهِرٌ، فَيَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِهِمَا الإِجْمَالِيِّ كَالتَّفْصِيلِيِّ.

كَأَنْ يَقَالَ: المُرَادُ أَحَدُ المَعْنَيَيْنِ مَثَلاً فِي المُشْتَرَكِ، وَأَحَدُ المَا صَدِقَاتِ مَثَلاً فِي المُشْتَرَكِ، وَأَحَدُ المَا صَدِقَاتِ مَثَلاً فِي المُتَوَاطِئ؟ لإنْتِفَاءِ المَحْذُورِ السَّابِقِ(٢).

⁽١) في (أ) و(ب) و(ط): كان بدون همزة.

⁽٢) أي هذه مطلـوب بيانها، فكلٌّ منها بما ذكر معه، فالتأخير إلى وقت الفعـل واقـع وجائز، أما التأخير عن وقت فعله فليس بواقع كما ذكر.

⁽٣) وهو قول المعتزلة، وبه قال أبو إسحاق المروزي. الغيث الهامع: ص٣٦٣٠.

⁽٤) فالمجمل لا يمتنع تأخيره.

⁽٥) أي قبل بيانه الإجمالي، أما التفصيلي فيجوز تأخرُه إلى وقت الفعل.

⁽٦) والمحذور هو الإخلال بفهم المراد عند الخطاب.

(وَخَامِسُهَا) يَمْتَنِعُ التَّأْخِيرُ (فِي غَيْرِ النَّسْخِ)؛ لإِخْلاَلِهِ بفَهْمِ المُرَادِ مِنْ اللَّفْظِ، بخِلاَفِ النَّسْخِ؛ لأَنَّهُ رَفْعٌ لِلْحُكْمِ، أَوْ بَيَانٌ لإِنْتِهَاءِ أَمَدِهِ (١) كَمَا سَيَأْتِي (٢).

(وَقِيلَ^(٣): يَجُوزُ تَأْخِيرُ) البَيَانِ فِي (النَّسْخِ اتَّفَاقاً)؛ لإِنْتِفَاءِ الإِخْلاَلِ بِالفَهْمِ عَنْهُ لِمَا ذُكِرَ.

(وَسَادِسُهَا: لا يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَعْضٍ) مِنْ البَيَانِ (دُونَ بَعْضٍ)؛ لأِنَّ تأْخِيرَ البَعْضِ يُوقِعُ المُخَاطَبَ فِي فَهْمِ: أَنَّ المُقَدَّمَ جَمِيعُ البَيَانِ، وَهُو غَيْرُ المُرَادِ (١٤)، وَهَذَا مُفَرَّعٌ عَلَى الجَوَازِ فِي الكُلِّ، أَيْ قِيلَ عَلَيْهِ: لا يَجُوزُ فِي البَعْضِ (٥) لِمَا ذُكِرَ (٦).

وَالْأَصَحُّ: الجَوَازُ وَالوُقُوعُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى الوُقُوعِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأَعْلَمُواۤ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن مَقُومٌ وَالْمَسْأَلَةِ عَلَى الوُقُوعِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأَعْلَمُواۤ أَنَّمَا غَنِمْ مِّن مَعْلَمُ مَا عُنْمُ مُ مَخْصُوصٌ مَّى وَ فَأَنَّ لِلَّهِ مُحْسَمُهُ مَ مُخْصُوصٌ فَي وَالْاَنفال: ٤١] (٧) فَإِنَّهُ عَامٌ فِيمَا يُغْنَمُ ، مَخْصُوصٌ

⁽١) فلا مانع من تأخيره؛ لأنَّ المجمل أو المبهم انتهى العمل فيه.

⁽٢) في (٢/٨٥٧).

⁽٣) ذكره أبو الحسن البصري، وأبو علي، وأبو هاشم، وعبد الجبار. إرشاد الفحول: ص٥٧٩.

⁽٤) أي المراد بالتبيين؛ لأنَّهُ أراد تبيين البعض، والمكلف يظن أن المبين الكل لا البعض.

⁽٥) أي من قال بجواز تأخير الكلّ لم يجوِّز تبيين البعض وتأخير البعض.

⁽٦) لأنَّهُ يوهم أنَّ المبين الكل، وتأخير الكلِّ لا يحصل معه هذا التوهم.

⁽٧) وفي(ج): إلى آخره.

بحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: ﴿مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً لَهُ عَلَيْهِ بَيَـّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ ﴾ (١) وَهُـوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ نُزُولِ الآيَةِ ؛ لِنَقْلِ أَهْلِ الحَدِيثِ _كَمَا قَالَ المُصَنِّفُ _ أَنَّهُ كَانَ فِي غَـزْوَةِ كَنْ نُورِةِ حُنَيْنٍ ، وَأَنَّ الآيَةَ قَبْلَهُ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ .

وقَوْله تَعَالَى (٢): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَعُوا بَقَرَةً ٠٠٠ إلى ﴿ [البقرة: ٦٧] (٣) فَإِنَّهَا مُطْلَقَةٌ ، ثُمَّ بَيَّنَ تَقْييدَهَا بِمَا فِي أَجْوِبَةِ أَسْئِلَتِهِمْ .

وَفِيهِ تَأْخِيرُ بَعْضِ البَيَانِ عَنْ بَعْضٍ أَيْضاً.

وقَوْله تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ الخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: ﴿ يَبُنَى ۚ إِنِّ أَرَىٰ فِي الْمَنامِ أَقِى اللَّمْ اللَّهُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : ﴿ وَالسَّالاَءُ وَالسَّلاَمُ وَاللَّمْ اللَّمْ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْ

(وَعَلَى المَنْع) مِنْ التَّأْخِيرِ (المُخْتَارُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّسُولِ [1/٢٧] ﷺ تَأْخِيرُ التَّبْلِيغِ) لِمَا أُوحِيَ إلَيْهِ مِنْ قُرْآنِ أَوْ غَيْرِهِ (إلَى) وَقْتِ (الحَاجَةِ) إلَيْهِ ؟ لاِنْتِفَاءِ المَحْذُودِ السَّابِقِ عَنْهُ.

وَقِيلَ (٤): لا يَجُوزُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَيِكُ ﴾ [المائدة: ٦٧] أَيْ عَلَى الفَوْرِ ؛ لأِنَّ وُجُوبَ التَّبْلِيغِ مَعْلُومٌ بالعَقْلِ ضَرُورَةً ، فَلاَ فَائِدَةَ لِلأَمْرِ بِهِ إِلاَّ الفَوْرُ ،

⁽١) البخاري في فرض الخمس: (٣١٤٢)، ومسلم في المغازي: (٤٥٤٣).

⁽٢) لفظ (تعالى) ساقط من: (أ).

⁽٣) وقوله (إلى آخره) ساقط من: (ط).

⁽٤) هو مذهب أبي بكر الصيرفي. إرشاد الفحول: ص٥٧٨، والمعتزلة المحصول: ١/ ٤٧٨.

قُلْنَا: فَائِدَتُهُ تَأْيِيدٌ الْعَقْلِ بِالنَّقْلِ.

وَكَلامُ الإِمَامِ الرَّازِي وَالآمِدِيِّ يَقْتَضِي الْمَنْعَ فِي القُرْآنِ قَطْعاً؛ لأَنَّهُ مُتَعَبَّدٌ بِيلاَوَتِهِ وَلَمْ يُؤَخِّرْ ﷺ تَبْلِيغَهُ، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ (١)؛ لِمَا عُلِمَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ الحُكْمِ فَيُجِيبُ تَارَةً مِمَّا عِنْدَهُ، وَيَقِفُ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَسْزِلَ لَاوَحْيُ. الوَحْيُ.

(وَ) المُخْتَارُ عَلَى المَنْعِ أَيْضاً (أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لا يَعْلَمَ) المُكَلَّفُ (المَوْجُود) عِنْدَ وُجُودِ المُخَصِّصِ (بالمُخَصِّصِ، وَلاَ بأَنَّهُ مُخَصِّصٌ) أَيْ يَجُوزُ أَنْ لا يَعْلَمَ بذَاتِ المُخَصِّصِ، وَلاَ بوَصْفِ أَنَّهُ مُخَصِّصٌ مَعَ عِلْمِهِ يَجُوزُ أَنْ لا يَعْلَمَ بذَاتِ المُخَصِّصِ، وَلاَ بوَصْفِ أَنَّهُ مُخَصِّصٌ مَعَ عِلْمِهِ بذَاتِهِ (۲)، كَأَنْ يَكُونَ المُخَصِّصُ لَهُ العَقْلَ: بِأَنْ يُسَبِبَ اللهُ لَهُ العِلْمَ بذَاتِهِ (۲)، كَأَنْ يَكُونَ المُخَصِّصُ لَهُ العَقْلَ: بِأَنْ يُسَبِبَ اللهُ لَهُ العِلْمَ بذَاتِهِ (۲).

وَقِيلَ^{٣)}: لا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي المُخَصِّصِ السَّمْعِيِّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرِ إِعْلاَمِهِ بِالبَيَانِ.

قُلْنَا: الْمَحْذُورُ تَأْخِيرُ البَيَانِ، وَهُو مُنْتُفٍ هُنَا، وَعَدَمُ عِلْمِ المُكَلَّفِ بِالمُخَصِّص _ بأَنْ لَمْ يَبْحَثْ عَنْهُ _ تَقْصِيرٌ منه.

أُمَّا الْعَقْلِيُّ (٤): فَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ أَنْ يُسْمِعَ اللهُ المُكَلَّفَ الْعَامَّ مِنْ غَيْرِ

⁽١) المحصول: ١/ ٤٨٠، والإحكام: ٣/ ٥٥.

⁽٢) أي يعلم أنَّ مثل هذا يصلح أن يكون مخصصاً، لكنَّه لا يعلم أنَّه قد خُصَّص فيه واقعاً.

⁽٣) لأنّ المبين موجود، ولكن المكلف لا يعلمه.

⁽٤) في(أ): العقل.

أَنْ يُعْلِمَهُ أَنَّ فِي العَقْلِ مَا يُخَصِّصُهُ ؟ وُكُولاً إِلَى نَظَرِهِ (١).

وَقَدْ وَقَعَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَسْمَعْ المُخَصِّصَ السَّمْعِيِّ إلاَّ بَعْدَ حِينٍ، مِنْهُمْ فَاطِمَةُ (٢) بنْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ طَلَبَتْ مِيرَاثَهَا مِمَّا تَركَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ لِعُمُومٍ قَوْله تَعَالَى: ﴿ يُوصِيكُواللهُ فِي أَوْلَكِ كُمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَرَبُهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَالِهُ عَلَيْهُ اللهُ عَالَهُ عَلَيْهُ اللهُ عَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَا

وَمِنْهُمْ عُمَرُ وَهِ لَمْ يَسْمَعْ مُخَصِّصَ الْمَجُوسِ مِنْ قَوْلَه تَعَالَى:
﴿ فَآقَنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥] حَيْثُ ذَكَرَهُمْ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ، أَيْ فِيهِمْ، فَرَوَى لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَوْلَهُ يَكِيَّةَ: ﴿ سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ () وَاهُ الشَّافِعِيُّ هُ .

وَرَوَى البُخَارِيُّ: أَنَّ عُمَرَ ﴿ لَمْ يَأْخُذُ الجِزْيَةَ مِنْ المَجُوسِ حَتَّى

⁽١) لا يُعلِمه الله بالمخصص حتى يَكِلَهُ إلى البحث عنه.

⁽٢) هي فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين رسول الله وضي محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم، صلى الله وسلم على أبيها، ورضي عنها، كانت أصغر البنات وأحبهن إليه، زوجها ابن عمه عليا في، ولدت سنة بناء الكعبة والنبي عمره خمس وثلاثون سنة، تزوجها على سنة اثنين من الهجرة، توفيت ليلة الثلاثاء سنة إحدى عشرة. الإصابة: ٤/ ٣٨٠.

 ⁽٣) البخاري في الفرائض، باب قول النبي ﷺ (لا نورث ما تركناه صدقة) (٦٧٢٥)،
 ومسلم في المغازي، باب قول النبي ﷺ: (٤٥٥٥).

⁽٤) الشافعي في مسنده: ص٢٠٩.

شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ (١) أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ (٢).

* * *

⁽۱) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي الزهري أبو محمد، أحد العشرة المبشرة بالجنة، وأحد أصحاب الشورى، ولد بعد عام الفيل بعشر سنين، وأسلم قديما، وهاجر هجرتين، وشهد بدرا وما بعدها، وشطر ماله على عهد رسول الله على منة (۲۱ه) ودفن بالبقيع. الإصابة: ٤/ ۲۹۰.

⁽٢) البخاري في الجزية ، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب: (٢٩٢٣).





[مبحث النسخ]

(النَّسخُ: اختُلِفَ في أنَّهُ رفعٌ) للحُكمِ (أو بَيانٌ) لانتِهاءِ أمَدِهِ. (والمُختارُ) الأوَّلُ؛ لِشُمولِهِ النَّسخَ قبلَ التَّمَكُّنِ، وسيأتي جَوازُهُ على الصَّحيح(١).

وَالمُرادُ مِن الأوَّلِ أَنَّهُ (رَفعُ الحُكمِ الشَّرعِيِّ (١)) أي مِن حيثُ تَعَلَّقُهُ بالفِعلِ (٢) (بخِطابِ).

فَخَرَجَ بالشَّرعِيِّ - أي المَأخوذِ مِن الشَّرعِ - رفعُ الإباحَةِ الأصلِيَّةِ، أي المَأخوذَةِ مِن العَقلِ^(٤).

وَبِخِطَابٍ: الرفعُ بِالمَوتِ، وَالجُنونِ، وَالغَفلَةِ، وَكذا بالعَقلِ، وَالغَفلَةِ، وَكذا بالعَقلِ،

⁽۱) في (۲/۳۲۷).

⁽٢) من قوله: أو بيان إلى قوله: الشرعي مكرر في: (أ).

⁽٣) أي المنسوخ رُفِعَ حكمُه ولم يبق متعلقا بأفعال المكلفين مستقبلاً.

⁽٤) أي قبل ورود الشرع، فإنَّ الأصح أنَّ حكم الأشياء الإباحة الأصلية، وكلمة رفع فاعل خرج، أي إذا جاء حكم شرعي مخالف للبراءة الأصلية لا يعدُّ ناسخاً لها.

⁽٥) فإنَّ الحكم إذا رفع بها لا يسمى نسخاً، وكلمة الرفع فاعل لخرج المقدرة قبل =

وَذَكَرَهُما (١)؛ لِيُنَبه على ما فيهِما بقَولِهِ (فلا نَسخَ بالعَقلِ.

(وَلا) نَسِخَ (بالإجماعِ)؛ لأنَّهُ إنَّما يَنعَقِدُ بَعدَ وَفاتِه ﷺ كما سَيأتي (أَنَّ)؛ إذ في حَياتِه الحُجَّةُ في قَولِهِ دونهُم، وَلا نَسخَ بَعدَ وَفاتِه ﷺ كما لكن (مُخالَفَتُهُم) أي المُجمِعينَ لِلنَّصِّ فيما دَلَّ عَلَيهِ (تَتَضَمَّنُ ناسِخاً) لَهُ، وَهُوَ مُستَنَدُ إجماعِهِم (٥٠).

* * *

⁼ لفظ (وبخطاب).

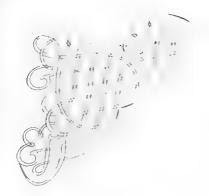
⁽١) أي الشرعى والخطاب.

⁽٢) أي توسع في النسخ فاستعمل كل ما سقط التكليف فيه نسخاً مجازاً.

⁽٣) في (٩٣٣/٢) حيث سيقول: (بعد وفاة محمد ﷺ).

⁽٤) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب).

⁽٥) فالإجماع ليس ناسخاً، بل النَّاسخ مستند الإجماع، وهو نصٌّ من آية أو حديث.





[أنواع النسخ]

(وَيَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ لنَسْخُ بَعْضِ القُرْآنِ تِلاَوَةً وَحُكْماً، أَوْ أَحَدَهُمَا فَقَطْ).

وَقِيلَ(١): لا يَجُوزُ نَسْخُ بَعْضِهِ كَكُلِّهِ المُجْمَعِ عَلَيْهِ،

وَقِيلَ^(٢): لا يَجُوزُ فِي البَعْضِ نَسْخُ التِّلاَوَةِ دُونَ الحُكْمِ، وَالعَكْسُ؛ لأَنَّ الحُكْمَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ، فَإِذَا قُدِّرَ انْتِفَاءُ أَحَدِهِمَا لَزِمَ انْتِفَاءُ الآخَر.

قُلْنَا: إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا رُوعِيَ وَصْفُ الدَّلاَلَةِ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَمْ يُرَاعَ فِيهِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ بَقَاءَ الحُكْمِ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ بوصَفُ كَوْنَهُ مَدْلُولاً لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَـدْلُولٌ لِهَا دَلَّ عَلَى بَقَائِهِ (٣).

⁽١) هو أبو مسلم الأصفهاني. الغيث الهامع: ص٣٦٦.

⁽٢) نسبه ابن السمعاني إلى قوم. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٠.

⁽٣) فإذا سرق شخصٌ فإنّه يسمّى سارقاً؛ لأنّ دلالة سارق على سرقته مراعاة، ولولا السرقة لما جعلت لفظة سارق دالة عليها، فإذا زال وصف السرقة عنه زال الاسم الدال عليه، أما هنا فإنّ لفظ الشيخ والشيخة. . . إلخ: إنّ حكم الرجم الباقي ليس مرتبطاً بمعاني هذه الألفاظ، بل هو مرتبط بلفظ آخر يدل على بقائه.

وبعبارة أخرى: إنَّ المنسوخ ليس مفهوم ألفاظه ومعانيه، بل الحكم الخاص من =

وَانْتِفَاءَ الحُكْمِ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ بوَصْفِ كَوْنِهِ مَدْلُولاً له(١)، فَإِنَّ دَلاَلَتَهُ عَلَيْهِ وَضْعِيَّةٌ لا تَزُولُ(٢)، وَإِنَّمَا يَرْفَعُ النَّاسِخُ العَمَلَ بهِ(٣).

وَقَدْ وَقَعَ الأَقْسَامُ الثَّلاثَةُ:

١ ـ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ : «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ فَنُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ» (٤) فَهَذَا مَنْسُوخُ التِّلاَوَةِ وَالحُكْم.

٢ ـ وروى الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عُمَرَ ﴿ الوَلاَ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمرَ ﴿ الوَلاَ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمرُ فِي كِتَابِ اللهِ ؛ لَكَتَبْتهَا: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ ﴾ (٥) فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا ، فَهَذَا مَنْسُوخُ التِّلاَوَةِ دُونَ الحُكْمِ ؛ لِأَمْرِهِ ﷺ برَجْمِ المُحْصَنَيْنِ ـ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ـ وَهُمَا المُرَادُ بِالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ.

٣ ـ وَمَنْسُوخُ الحُكْمِ دُونَ التَّلاَوَةِ كَثِيرٌ، مِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوَنَ الحُكْمِ دُونَ التِّلاَوَةِ كَثِيرٌ، مِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفِّرِ ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

ألفاظه، فلا يلزم من النسخ نسخ لفظه ولا نسخ مفهومه، بل نسخ حكمه
 فقط.

⁽١) لفظ (له) ساقط من: (أ).

⁽٢) وكذا إذا انتفى الحكم وبقي اللفظ الدال فإنَّ معاني الألفاظ لم تـذهب بـذهاب الدال عليها كما في السارق، بل هي باقية، والمنتفي الحكم، فـلا يلـزم انتقاء الدال.

⁽٣) أي معانى الألفاظ ومدلولاتها باقية، وإنِّما انتفى الحكم المترتب عليها.

⁽٤) مسلم في الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات: (٣٥٨٢).

⁽٥) الشافعي في مسنده: ١/ ١٦٣، ومالك في الحدود الموطأ، باب ما جاء في الرجم: (١٥٠٦).

نسخ (١) بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَرَيَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَ أَرْبَعَةَ أَمُّهُ رِوَعَشُراً ﴾ [البقرة: ٢٣٤] المُتَأَخّرة (٢) فِي النّزُولِ عَنْ الأَوَّلِ، كَمَا قَالَ أَهْلُ التّفْسِيرِ، وَإِنْ تَقَدَّمَهُ فِي [أر٣٧] التّلاَوَةِ.

* * *

⁽١) في(ط): فنسخ.

⁽٢) في (ط) و (ج): المتأخر، وفي (أ): لتأخره. وانظر أن رقم الآية الناسخة: ٣٣٤ والمنسوخة: ٢٤٠.



(وَ) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ (نَسْخُ الفِعْلِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ) مِنْهُ: بأَنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُهُ، أَوْ دَخَلَ وَلَمْ يَمْضِ مِنْهُ مَا يَسْعَهُ.

وَقِيلَ: لا يَجُوزُ؛ لِعَدَم اسْتِقْرَارِ التَّكْلِيفِ.

قُلْنَا: يَكْفِي لِلنَّسْخِ وُجُودُ أَصْلِ التَّكْلِيفِ فَيَنْقَطِعُ بِهِ(١).

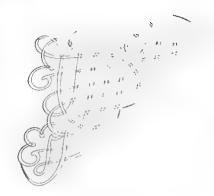
وَقَدْ وَقَعَ النَّسْخُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فِي قِصَّةِ الذَّبيحِ؛ فَإِنَّ الخَلِيلَ أُمِرَ بذَبْحِ النَّهِ عَلَيْهِ مَا الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْهُ: ﴿ يَبُنَى ٓ إِنِّ أَرَىٰ فِ ٱلْمَنَامِ النِهِ عَلَيْهِ مَا الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْهُ: ﴿ يَبُنَى آنِ أَرَىٰ فِ ٱلْمَنَامِ السَّمَ لَنَهُ وَلَهِ السَّمَ فَنْهُ وَلَهُ السَّمَكُنِ مِنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِيْجِ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠٧].

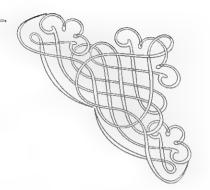
وَاحْتِمَالُ (٢) أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ فِيهِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ خِلاَفَ الظَّاهِرِ مِنْ حَالِ الأَنْبِيَاءِ فِي امْتِثَالِ الأَمْرِ: مِنْ مُبَادَرَتِهِمْ إلَى فِعْلِ المَأْمُورِ بهِ، وَإِنْ كَانَ مُوسَعاً ٢٧).

⁽١) أي بالناسخ.

⁽۲) و(احتمال) مبتدأ خبره قوله: خلاف الظاهر.

 ⁽٣) أي الظاهر من حال الأنبياء أنّهم يسارعون إلى تنفيذ الواجب، ولو كان وقته موسعاً،
 وهنا إبراهيم بادر بعد الأمر بالذبح دون تأخير ؛ لذا فإنّ نسخ الوجوب كان قبل =





[أنواع الناسخ]

١ _ (وَ) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ (النَّسْخُ بالقُرْآنِ (١) لِقُرْآنٍ وَسُنَّةٍ (٢)).

وَقِيلَ^(٣): لا يَجُوزُ نَسْخُ السُّنَّةِ بِالقُرْآنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآإِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلتَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[النحل: ٤٤] جَعَلَهُ مُبَيِّنًا لِلْقُرْآنِ، فَلاَ يَكُونُ القُرْآنُ مُبَيِّنًا لِلسُّنَّةِ.

قُلْنَا: لا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُمَا مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالَى (١) قَالَ اللهُ تَعَالَى:

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمُوكَىٰ ﴾ [النجم: ٣].

وَيَدُلُّ عَلَى الجَوَازِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ بِبِيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] وَإِنْ خُصَّ مِنْ عُمُومِهِ مَا نُسِخَ بغَيْرِ القُرْآنِ (٥).

⁼ تمكنه من الذبح. ومع ذلك فإني أقول: إنَّ النسخ حصل بعد اجتماعه للذبح والتمكُّن من الفعل.

⁽١) في(ط): بقران.

⁽٢) في(أ): أو سنة.

 ⁽٣) ينسب القول للشافعي وأكثر أصحابه. الغيث الهامع: ص٣٦٩، والرسالة ص٣٢٤.

⁽٤) لفظ (تعالى) ساقط من: (ب) و(ج).

⁽٥) فعموم: ﴿ رَبِّيكُنَّا لِكُلِّلِ شَيْءٍ ﴾ خصَّ منه ما بين من القرآن والسنة بالسنة أو بالقياس، =

٢ - (وَ) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ النَّسْخُ (بالسُّنَةِ) مُتَوَاتِرَةً أَوْ آحَاداً (لِلْقُرْآنِ).
 وقِيلَ^(۱): لا يَجُوزُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَبُدِلَهُ مِن تِلْقَآبِي
 تَقْسِيَ ﴾ [يونس: ١٥] وَالنَّسْخُ بالسُّنَّةِ تَبْدِيلٌ مِنْهُ (٢).

قُلْنَا: لَيْسَ تَبْدِيلاً مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ: ﴿ وَمَا يَنْطِئُ عَنِ ٱلْمُوكَىٰ ﴾ [النجم: ٣] وَيَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

(وَقِيلَ: يَمْتَنِعُ) نَسْخُ القُرْآنِ (بالآحَادِ)؛ لأِنَّ القُرْآنَ مَقْطُوعٌ، وَالآحَادَ مَظْنُونٌ.

قُلْنَا: مَحَلُّ النَّسْخِ الحُكْمُ، وَدَلاَلَةُ القُرْآنِ عَلَيْهِ ظَنَّيَّةٌ (٣).

(وَالْحَقُّ لَمْ يَقَعَ) نَسْخُ الْقُرْآنِ (إِلاَّ بِالْمُتَوَاتِرَةِ).

وَقِيلَ (٤): وَقَعَ بِالآحَادِ، كَحَدِيثِ التَّوْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: اللَّ وَصِيَّةَ لِـوَارِثٍ (٥) فَإِنَّـهُ نَاسِخُ لِقَوْلِـهِ تَعَـالَى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَا حَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَيِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠].

فإنَّ النسخ لم يبين بالكتاب.

 ⁽۱) هو مذهب الشافعي، وبه جزم الصيرفي، والخفاف، ونقله عبد الوهاب عن أكثر
 الشافعية. إرشاد الفحول: ص٦٣، والرسالة ص١٠٦.

⁽٢) أي من رسول الله ﷺ.

⁽٣) أي أن القرآن الكريم وإن كان ورود ألفاظه قطعية الورود، ولكن دلالته على المعاني والأحكام معظمها ظني، والنسخ على المدلول لا على الدال.

⁽٤) وهو رأي الأكثرين، وخالف في ذلك الظاهرية/ تشنيف المسامع ١/ ٤٣٣، والإحكام لابن حزم: ٤/ ٤٧٧.

⁽٥) الترمذي في الوصايا باب: لا وصية للوارث (٢١٢٠).

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ عَدَمَ تَوَاتُرِ ذَلِكَ وَنَحْوِهِ لِلْمُجْتَهِدِينَ الحَاكِمِينَ بالنَّسْخِ ؛ لِقُرْبِهِمْ مِنْ زَمَانِ النَّبِيِّ عَلِيَةِ (١).

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) ﴿ وَحَيْثُ وَقَعَ) نَسْخُ القُرْآنِ (بِالسُّنَّةِ فَمَعَهَا قُرْآنٌ) عَاضِدٌ لَهَا يُبَيِّنُ تَوَافُقَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (٢) (أَوْ) نَسْخُ السُّنَّةِ (بِالقُرْآنِ فَمَعَهُ سُنَّةٌ عَاضِدَةٌ لَهُ تُبَيِّنُ تَوَافُقَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ).

هَذَا فَهِمَهُ المُصَنِّفُ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ هُ فِي الرِّسَالَةِ: «لا يَنْسَخُ كِتَابَ اللهِ إِلاَّ كِتَابُهُ » ثُمَّ قَالَ: «وَهَكَذَا سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ لا يَنْسَخُهَا إلاَّ سُنَّتُهُ، وَلَوْ أَحْدَثَ اللهُ حَتَّى اللهُ فِي أَمْرٍ غَيْرَ مَا سَنَّ فِيهِ (٣) رَسُولُهُ لَسَنَّ رَسُولُهُ مَا أَحْدَثَ اللهُ حَتَّى أَحْدَثَ اللهُ حَتَّى يُبِيِّنَ لِلنَّاسِ أَنَّ لَهُ سُنَّةً نَاسِخَةً لِسُنَّتِهِ (٤) أَيْ مُوافَقَةً لِلْكِتَابِ النَّاسِخِ لَهَا ؟ إِذْ يُبِيِّنَ لِلنَّاسِ أَنَّ لَهُ سُنَّةً نَاسِخَةً لِسُنَّتِهِ (٤) أَيْ مُوافَقَةً لِلْكِتَابِ النَّاسِخِ لَهَا ؟ إِذْ لا شَكَّ فِي مُوافَقَتِهِ لَهُ (٥).

⁽۱) أي لقربهم من عصره، فقد يكون رجال السند كثيرين، والسندُ عـالِ، أي بطبقـة أو طبقتين، ولكل طبقة كثرة، ثم بعد ذلك نقل آحـاداً. ينظـر الرسـالة: ص ۱۰۷ _ . ١٠٨

⁽٢) بما أن للشافعي رأياً لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة الآحاد فإنَّ الاستشهاد ضدَّ رأيه بحديث (لا وصية لوارث) يدعي أنَّ الناسخ هو كتاب عضد هذه السنة، وهو غير ظاهر علينا.

⁽٣) لفظ (فيه) ساقط من: (ب).

⁽٤) الرسالة: ١٠٦_١٠٨.

⁽٥) أي لو أحدث الله حكماً لم يسنُّه رسوله لاضطر الرسول إلى القول بمثله؛ ليبيئن أنَّ الكتاب الناسخ للسنة هو ليس وحده الناسخ، بل السنة التي قالها أو فعلها هي ناسخة له، فالناسخ في الحقيقة السنة لا الكتاب.

كَمَا فِي نَسْخِ التَّوَجُّهِ فِي الصَّلاَةِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ الثَّابِتِ بِفِعْلِهِ ﷺ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَوَلِّ وَجُهَكَ مَتَطَرَ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] وَقَدْ فَعَلَهُ ﷺ.

وَهَذَا القِسْمُ ظَاهِرٌ فِي الفَهْم وَالوُجُودِ(١).

وَالْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ فِي الفَهْمِ مُحْتَاجٌ إِلَى بَيَانِ وُجُودِهِ.

وَيَكُونُ المُرَادُ مِنْ صَدْرِ كَلاَمِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ نَسْخُ الكِتَابِ إِلاَّ بِالكَّنَّةِ وَإِنْ كَانَ ثَمَّ بِالكِتَابِ وَإِنْ كَانَ ثَمَّ سُنَّةٌ نَاسِخَةٌ لَهُ، وَلاَ نَسْخُ السُّنَّةِ إِلاَّ بِالسُّنَّةِ، وَإِنْ كَانَ ثَمَّ كِتَابٌ نَاسِخٌ لَهَا، أَيْ لَمْ يَقَعْ النَّسْخُ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالآخَرِ إِلاَّ وَمَعَهُ مِثْلُ المَنْسُوخِ عَاضِدٌ لَهُ.

وَلَمْ يُبَالِ المُصَنِّفُ فِي هَذَا الَّذِي فَهِمَهُ وَحَكَاهُ عَنْهُ بِكَوْنِهِ خِلاَفَ مَا حَكَاهُ عَنْهُ بِكَوْنِهِ خِلاَفَ مَا حَكَاهُ عَنْهُ بِكَوْنِهِ خِلاَفَ مَا حَكَاهُ عَنْهُ مِنْ الأَصْحَابِ عَنْهُ: مِنْ أَنَّهُ لا تُنْسَخُ السُّنَّةُ بالكِتَابِ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ، وَلِا الكِتَابُ بالسُّنَّةِ، قِيلَ جَزْماً، وقِيلَ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ (٢).

ثُمَّ اخْتَلَفُوا: هَلْ ذَلِكَ بِالسَّمْعِ فَلَمْ يَقَعْ، أَوْ بِالعَقْلِ فَلَمْ يَجُزْ؟ وَقَـالَ

⁽۱) أي يفهم من كلام الشافعي ظاهر في فهم السبكي منه أنَّ السنة لا تنسخ بالكتاب وإن كان في الظاهر قد نسخها، بل لا بدَّ من سنة مثلها لنسخها، فآية: ﴿فُولِ وَجُهَكَ شَطِّرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ليست هي الناسخة لتوجهه إلى بيت المقدس، بل الناسخ أيضاً السنة حيث توجه النبي على إلى الكعبة بعد نزولها، فالتوجه هو الناسخ.

⁽٢) ظاهر كلام السُّبكي في المتن: أنَّ عدم نسخ الكتاب بالسنة وبالعكس أنَّه رأي واحد للشافعي لا يقول بسواه، وكأنَّ الكلَّ قال عن الشافعي قولاً واحداً بهذا الشأن، والواقع أنَّ غير السُّبكي نقل عن الشافعي وفهم عنه أن له رأيين بالمسألة: رأي يقول لا ينسخ أحدهما بغيره، ورأي يجوز.

بكُلِّ مِنْهُمَا بَعْضٌ (١)، وَبَعْضٌ اسْتَعْظَمَ ذَلِكَ مِنْهُ؛ لِوُقُوعِ نَسْخِ كُلِّ مِنْهُمَا بِكُلِّ مِنْهُمَا بِالآخَر (٢) كَمَا تَقَدَّمَ (٣).

وَمَا فَهِمَهُ المُصَنِّفُ عَنْهُ دَافِعٌ لِمَحَلِّ الإسْتِعْظَام (٤).

وَسَكَتَ عَنْ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ نَسْخِ القُرْآنِ بِالقُرْآنِ .

فَيَجُوزُ نَسْخُ المُتَوَاتِرَةِ بِمِثْلِهَا، وَالآحَادِ بِمِثْلِهَا، وَبِالمُتَوَاتِرَةِ، وَكَذَا المُتَوَاتِرَةِ بِالْمَتَوَاتِرَةِ ، وَكَذَا المُتَوَاتِرَةُ بِالآحَادِ (٥٠). المُتَوَاتِرَةُ بِالآحَادِ عَلَى الصَّحِيحِ _كَمَا تَقَدَّمَ _ فِي نَسْخ القُرْآنِ بِالآحَادِ (٥٠).

أ _ وَمِنْ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ: نَسْخُ حَدِيثُ مُسْلِمٍ: «أَنَّهُ ﷺ قِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَعْجَلُ عَنْ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُمْنِ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا المَاءُ مِنْ الرَّبُعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ المَاءِ»(١) بحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبها الأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ» زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ: «وَإِنْ لَمْ يُشْزِلْ»(٧)؛ لِتَأَخُّرِ هَذَا عَنْ

⁽۱) أي من نقل عن الشافعي عدم نسخ الكتاب بالسنة وبالعكس اختلفوا: هل منع النسخ سمعاً أوعقلاً؟ فمنهم من قال: نقلاً، ولكن لم يقع ذلك المنع بواسطة حديث أو آية، ومنهم من قال: عقلاً، ولم يجوز العقل النسخ لأحدهما بغيره.

 ⁽٢) وجه استعظام القول بعدم ذلك: بأنَّه قد وقع كما في آية استقبال الكعبة.

⁽٣) في حادثة تغيير القبلة، فإنَّ الكتاب غير السنة الفعلية في ٢/ ٧٦٧.

⁽٤) وهو أنَّ الناسخ ليس المغاير الذي يظهر أنَّه ناسخ، بل المعاضد المماثل للمنسوخ من الكتاب أو من السنة المعاضدة للناسخ ظاهراً.

⁽٥) في (٢/٥٢٧).

⁽٦) مسلم في الحيض، باب إنما الماء من الماء: (٧٧٣).

⁽٧) البخاري في الغسل، باب إذا التقى الختانان: (٢٩١)، ومسلم في الحيض: (٧٨١).

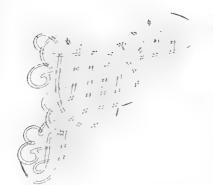
الأَوَّلِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبِ (') ﴿ اللهُ اللهُ

ب _ وَمِنْ نَسْخِ القُرْآنِ بِالقُرْآنِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نَسْخِ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ مَتَنَعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ وَعَشْرًا ﴾ .

* * *

⁽۱) هو أبي بن كعب بن قيس السيد القاري الصحابي الخزرجي البخاري المدني، شهد العقبة الثانية وبدرا وما بعدها من المشاهد مع رسول الله على وابنه الطفيل من التابعين، توفي سنة (۳۰هـ) بالمدينة ودفن بها. التهذيب للنووي: ١٢١ / ١٢١.

⁽٣) أبو داود في الطهارة، بأب في الإكسال: (٢١١).





[النسخ بالقياس]

٣. (وَ) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ النَّسْخُ لِلنَّصِّ (بالقِيَاسِ)؛ لاِسْتِنَادِهِ إلَى النَّصِّ فَكَأَنَّهُ النَّاسِخُ (١).

وَقِيلَ^(٢): لا يَجُوزُ ؛ حَذَراً مِنْ تَقْدِيمِ القِيَاسِ عَلَى النَّصِّ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ لَهُ فِي الجُمْلَةِ^(٣).

(وَثَالِثُهَا:) يَجُوزُ (إِنْ كَانَ [أ/٤٧]) القِيَاسُ (جَلِيًا) بِخِلاَفِ الخَفِيِّ؛ لِضَعْفِهِ (٤).

⁽۱) أي حكم الأصل المقيس عليه ثابت بالنص، وعندما يُقاس على ما ثبت حكمه بالنّص فكأنَّ المقيس ثبت بالنّص، فهذا النّص هو الناسخ للكتاب والسنة.

⁽٢) هـ و المنصوص عن الشافعي، وقال القاضي الحسين: إنَّه المذهب، وابن السمعاني: إنه الصحيح، وهو رأي الأكثرين. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٣.

⁽٣) قال: في الجملة؛ لأنَّ القياس قد يثبت حكم المقيس عليه بالإجماع، وأيضاً هنا لا يريد بالقياس ما عرف له نص هو أصل له، فإنَّه متفقٌ على جواز النسخ به؛ لأنَّ الناسخ الأصل وهو النص. بل يريد قياسا لم يعرف أنَّ مستنده النص، وهو موضع الخلاف.

⁽٤) مثال النسخ بالقياس الجلي: وهو ما قطع بعدم الفارق بين الأصل والفرع . =

(وَالرَّابِعُ) يَجُوزُ (إِنْ كَانَ) القِيَاسُ (فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ) الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ (وَالعِلَّةُ مَنْصُوصَةٌ) بِخِلاَفِ مَا عِلَّتُهُ مُسْتَنْبَطَةٌ ؛ لِضَعْفِهِ .

وَمَا وُجِدَ بعْدَ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لاِنْتِفَاءِ النَّسْخِ حِينَئِدٍ. قُلْنَا: يَتَبَيَّنُ (١) به (٢) أَنَّ مُخَالِفَهُ كَانَ مَنْسُوخاً.

(وَ) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ (نَسْخُ القِيَاسِ) المَوْجُودِ (فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ) بنَصِّ أَوْ قِيَاس.

وَقِيلَ (٣): لا يَجُوزُ نَسْخُهُ ؛ لأَنَّهُ مُسْتَنِدٌ إِلَى نَصٌّ، فَيَدُومُ بِدَوَامِهِ.

لو ورد نصِّ بجواز الربا في الفول، ثم ورد بعد ذلك نص بحرمة الربا في العدس، فيقاس على العدس الفول بحرمة الربا، والجامع أنَّها طعام مدَّخر، فهنا لم يحصل فارق في العلة، فنص جواز الربا في الفول ينسخ بالقياس، فيحرم الربا في الفول.

مثال النسخ بالقياس الخفي: وهو ما يحصل فارق بين الأصل والفرع منه.

أن يرد نصٌّ بحرمة الربا في العدس، ثم يرد نص بجوازه في الجليان أو الماش مثلا، فَإِذا قيس العدس عليه في الحل لا يكون ناسخاً لحكم النَّص المحرم للربا فيه ؛ لأنَّهُ قياسٌ مع الفارق، وهو كثرة استعمال العدس وقلة استعمال الجليان والماش.

هذه أمثلة فرضية مثل بها البناني: ٢/ ٨١.

- (١) في (ط): تبين.
- (٢) أي بالقياس يتَّضح أنَّه كان منسوخاً في عصره على الناسخ مستند القياس، وهو نص من كتاب أو سُنَّة ، فالقياس كاشف للناسخ، وليس هو الناسخ في الحقيقة.
 - (٣) ذهب إليه القاضي عبد الجبار من المعتزلة وغيره. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٤.

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ لُزُومَ دَوَامِهِ كَمَا لا يَلْزَمُ دَوَامُ حُكْمِ النَّصِّ: بأَنْ يُنْسَخَ. (وَشَرْطُ نَاسِخِهِ إِنْ كَانَ قِيَاساً (۱): أَنْ يَكُونَ أَجْلَى) مِنْهُ (وِفَاقاً لِلإِمَامِ) الرَّاذِيِّ (۲) (وَخِلاَفاً لِلآمِدِيِّ) فِي اكْتِفَائِهِ بالمُسَاوِي (۳)، فَلاَ يَكْفِي الأَدْوَنُ جَزْماً؛ لإِنْتِفَاءِ المُقَاوَمَةِ، وَلاَ المُسَاوِي؛ لإِنْتِفَاءِ المُرَجِّح (١٤).

وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الآمِدِيُّ: تَأَخُّرُ نَصِّهِ مُرَجِّحٌ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَأَخُّرِ نَصِّ القِيَاسِ المَنْسُوخِ بهِ، وَعَنْ النَّصِّ المَنْسُوخِ به كَمَا لا يَخْفَى.

* * *

كيفية النسخ: إذا قيس الأرز على البر في تحريم الربا، وقيس التفاح عليه أيضا، فإذا ورد نص بعد ذلك في عصر النبي على بجواز الربا في الندرة مثلاً، وقيس عليها الأرز والتفاح بالجواز، فقياس الأرز يكون ناسخاً لتحريمه في القياس الأول، ولكن قياس التفاح بالجواز لا ينسخ تحريم الربا في الأرز؛ لأنَّ التفاح أدون من الأرز.

⁽١) فإنَّه إن كان ناسخ القياس نصا فإنَّه ينسخه وبدون شرط، وإن كان قياساً فلا بـدَّ من أن يكون أجلى من المنسوخ.

⁽Y) المحصول: ١/ ٢٢٥.

⁽٣) الإحكام للآمدي: ٣/ ١٧٧.

⁽٤) إذا أردت معرفة قياس الأولى والمساوي والأدون فراجع ذلك في: (١٠٣٠/٣). فإنَّه سيمشل للأدون بقياس التفاح في تحريم الربا على البُرِّ، فإنَّ العلمة في البر الطعم المدخر، وفي التفاح الطعم فقط، فهو أدون من البر، بينما قياس الأرز على البر فيه الطعم والادخار، فهو مساو للبر.



٤. (وَ) يَجُوزُ (نَسْخُ الفَحْوَى) أَيْ مَفْهُ ومِ المُوَافَقَةِ بقِسْمَيْهِ الأَولَى وَالمُسَاوِي (دُونَ أَصْلِهِ) أَيْ المَنْطُوقِ (كَعَكْسِهِ) أَيْ نَسْخِ أَصْلِ الفَحْوَى دُونة (كَعَكْسِه) أَيْ نَسْخِ أَصْلِ الفَحْوَى دُونة (عَلَى الصَّحِيحِ) فِيهِمَا ؛ لأَنَّ الفَحْوَى وَأَصْلَهُ مَدْلُولاَنِ مُتَغَايِرَانِ، فَجَازَ نَسْخُ كُلِّ مِنْهُمَا وَحْدَهُ، كَنَسْخِ تَحْرِيمِ ضَرْب الوَالِدَيْنِ دُونَ تَحْرِيمِ التَّافِيفِ وَالعَكْس.

وَقِيلَ^(۱): لا . . . فِيهِمَا ؛ لأَنَّ الفَحْوَى لاَزِمٌ لأَصْلِهِ فَلاَ يُنْسَخُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بدُونِ الآخَرِ ؛ لِمُنَافَاةِ ذَلِكَ ؛ للُّزُومِ بَيْنَهُمَا .

وَقِيلَ^(۱): _ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الحَاجِب _ يَمْتَنِعُ الأَوَّلُ^(۱)؛ لاِمْتِنَاعِ بَقَاءِ المَلْزُومِ مَعَ نَفْي المَلْزُومِ مَعَ نَفْي اللَّازِمِ، بخِلاَفِ الثَّانِي^(۱)؛ لِجَوَازِ بَقَاءِ الللَّزِمِ مَعَ نَفْي المَلْزُوم.

⁽١) هو قول أكثر الفقهاء. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٥.

⁽٢) صححه سليم الرَّازِي، وجزم به الروياني، والماوردي. إرشاد الفحول: ص ٦٤٤.

⁽٣) أي نسخ مفهوم الموافقة وحده، بل لا بد من نسخ منطوقه معه.

⁽٤) وهو نسخ الأصل مع بقاء مفهومه، كأنْ ينسخ تحريم التأفيف ويبقى تحريم الضرب.

وَلِقُوَّةِ جَوَازِ الثَّانِي أَتَى بهِ المُصَنَّفُ بكَافِ التَّشْبيهِ (١) دُونَ وَاوِ العَطْفِ. لَكِنْ يُوْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي (٢) حِكَايَةُ قَوْلٍ بعَكْسِ الثَّالِثِ (٣).

أَمًّا نَسْخُ الفَحْوَى مَعَ أَصْلِهِ فَيَجُوزُ اتَّفَاقاً.

٥. (وَ) يَجُوزُ (النَّسْخُ بِهِ) أَيْ بِالفَحْوَى.

قَالَ الإِمَامُ الرَّازِيِّ وَالْآمِدِيُّ: اتَّفَاقاً (٤).

وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ _كَمَا قَالَ المُصَنِّفُ _ المَنْعَ بهِ ؛ بناءً عَلَى أَنَّهُ قِيَاسٌ، وَأَنَّ القِيَاسَ لا يَكُونُ نَاسِخاً (٥).

(وَالأَكْثَرُ أَنَّ نَسْخَ أَحَدِهِمَا) أَيْ الفَحْوَى وَأَصْلِهِ أَيّا كَانَ (يَسْتَلْزِمُ الآخَرَ) أَيْ نَسْخَهُ ؛ لِأَنَّ الفَحْوَى لآزِمٌ لأَصْلِهِ وَتَابِعٌ لَهُ، وَرَفْعُ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ التَّابِع.

⁽١) حيث قال: كأصله، ولم يقل: وأصله؛ لأنَّ المشبه به أقوى من المشبه.

⁽٢) وهو الآتي قريبا بقوله: (نسخ الفحوى لا يستلزم نفي الأصل بناء على أنه تابع بخلاف نسخ الأصل).

⁽٣) وهو الذي اختاره ابن الحاجب سيأتي عكس ذلك، وهو جواز نسخ الفحوى وإبقاء حكم أصله، ومنع نسخ الأصل وإبقاء الفحوى.

⁽٤) المحصول: ١/ ٥٣٦، والإحكام: ٣/ ١٩٧.

⁽٥) لأنَّهُ سبق أن حصل خلاف: هل حكم الفحوى فهم أنَّه كالمنطوق لغة أو فهم قياساً؟ أي تحريم الضرب: فهم بدلالة النص لغة أم قياساً قيس على التأفيف بعلة الإيذاء؟

ومن نظر إليه أنه بالقياس كالشيرازي منع النسخ به.

وَقِيلَ^(۱): لا يَسْتَلْزِمُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الآخَرَ؛ لأِنَّ رَفْعَ التَّابِعِ لا يَلْزَمُ رَفْعَ المَّنْبُوع، وَرَفْعُ المَلْزُوم لا يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ اللَّازِم.

وَقِيلَ^(٢): نَسْخُ الفَحْوَى لا يَسْتَلْزِمُ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّهُ تَابِعٌ، بِخِلاَفِ نَسْخِ الأَصْلِ.

وَقِيلَ^(٣): نَسْخُ الأَصْلِ لا يَسْتَلْزِمُ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّهُ مَلْزُومٍ، بِخِلاَفِ نَسْخِ الفَحْوَى (٤).

وَاعْلَمْ: أَنَّ اسْتِلْزَامَ نَسْخِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلآخَرِ(٥) يُنَافِي مَا صَحَّحَهُ: مِنْ جَوَازِ

(٤) لأنها لازم، وانتفاء اللازم يستلزم إنفاء الملزوم.

إذن المفهوم له نظرتان: من ينظرها تابع، يقول: بأنَّ الأصل لا ينسخ تبعاً له؛ لأَنَّ الأصل متبوع، والمتبوع لا يؤثر عليه نسخ التابع، ومن ينظره إلى أنه لازمة: يرى نسخ الأصل؛ لأنَّ الأصل ملزوم، والملزوم يتبع لازمه في النسخ.

توضيح ذلك:

التأفيف المنطوق الضرب المفهوم . . .

هو ملزوم ومتبوع هو لازم وتابع. . .

ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم، فالحيوان لازمٌ للإنسان، فإذا انتفى الحيوان انتفى الله التفى الله التفى الله التفى الإنسان؛ لأنَّهُ أخصُ، لذا رفع الملزوم لا يستلزم رفع اللازم؛ لأنَّهُ أعم، ولكن وهنا رفع المفهوم اللازم يستلزم رفع الملزوم وهو التأفيف، ولا عكس، ولكن إذا نظرنا أنَّ الضرب تابع، والتأفيف متبوع، يرفع التابع تبعا للمتبوع.

(٥) في قول السُّبكي: والأكثر أن نسخ أحدهما. . . الخ.

⁽١) هو أحد قولي القاضي عبد الجبار. الإحكام: ٣/ ١٧٩.

⁽٢) قال ابن برهان: إنه المذهب، تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٦.

⁽٣) هو أحد قولى القاضى عبد الجبار. الإحكام: ٣/ ١٨٠.

نَسْخِ كُلِّ مِنْهُمَا دُونَ الآخَرِ^(١): فَإِنَّ الاِمْتِنَاعَ مَبْنِيٌّ عَلَى الاِسْـتِلْزَامِ، وَالجَـوَاذُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِهِ.

وَقَدْ اقْتَصَرَ ابْنُ الحَاجِب عَلَى الجَوَازِ مَعَ مُقَابِلِهِ (٢)، وَالبَيْضَاوِيُّ عَلَى الإسْتِلْزَام (٣).

وَجَمِعُ المُصَنِّفُ بَيْنَهُمَا (٤) كَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ الآمِدِيِّ: «اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ نَسْخِ الأَصْلِ خَيْرَ أَنَّ الأَكْثَرَ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ الأَصْلِ خَيْرَ أَنَّ الأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ نَسْخِ الأَصْلِ يُفِيدُ نَسْخَ الفَحْوَى . . . إلَحْ المُشْتَمِلِ عَلَى العَكْسِ أَيْضاً »(٥) أَنَّ نَسْخَ الأَصْلِ يُفِيدُ نَسْخَ الفَحْوَى . . . إلَحْ المُشْتَمِلِ عَلَى العَكْسِ أَيْضاً »(٥) فَكَأَنَّهُ سَرَى إلَى ذِهْنِ المُصنِّفِ مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلِ : أَنَّ الجِلاَفَ الثَّانِيَ مُفَرَّعٌ عَلَى الجَوَاذِ مِنْ الأَوَّلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُو بَيَانُ لِمَأْخَذِ الأَوَّلِ المُفِيدِ أَنَّ الأَكْثَرَ عَلَى الإَمْتِنَاعِ فَلْيُتَأَمَّلُ (١) .

⁽۱) في قوله في (۷۷۳/۲) ويجوز نسخ الفحوى دون أصله كعكسه على الصحيح. إذن السُّبكي له موقفان: نسخ أحدهما يستلزم نسخ الآخر، وهو رأي الجمهور، وجواز نسخ أحدهما دون الآخر.

⁽٢) أي مع مقابل الجواز، ومقابل الجواز هو عدم الجواز قولاً واحداً. ينظر المختصر: ٢٨٣.

⁽٣) أي نسخ أحدهما يستلزم نسخ الآخر. نهاية السول: ١/ ٦١١.

⁽٤) أي بين الاستلزام وبين الجواز في وجه، والمنع في وجه، فإنه في (٧٧٣/٢) رجح أن نسخ الفحوى بدون أصله، كما أن نسخ الأصل يكون دون الفحوى، وفي (٧٧٤/٢) جعل نسخ أحدهما يستلزم نسخ الآخر، فالظاهر أنَّه جمع بين الرأيين.

⁽٥) الإحكام: ٣/ ١٨١.

⁽٦) ظاهر قوله في (٧٧٤/٢) والأكثر أنَّ نسخ أحدهما يستلزم نسخ الآخر: أنَّ هذا =



آ. (وَ) يَجُوزُ (نَسْخُ المُخَالَفَةِ، وَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ أَصْلِهَا) أَيْ يَجُوزُ نَسْخُ المُخَالَفَةِ، وَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ أَصْلِهَا) أَيْ أَنْ يَجُوزُ (فِي نَسْخُهَا مَعَ أَصْلِهَا وَبدُونِهِ (لا) نَسْخُ (الأَصْلِ دُونهَا) أَيْ (١) فَلاَ يَجُوزُ (فِي الأَظْهَرِ) كَمَا قَالَهُ الصَّفِيُ الهِنْدِيُّ مِنْ احْتِمَالَيْنِ لَهُ ؛ لإَنَّهَا تَابِعَةٌ لَـهُ، فَتَرْتَفِعُ الأَنْهَا عَهِا (٢).
بارْتِفاعِهِ، وَلاَ يَرْتَفِعُ هُوَ بارْتِفاعِها (٢).

وَقِيلَ^(٣): يَجُوزُ تَبَعِيَّتُهَا لَهُ مِنْ حَيْثُ دَلاَلَةُ اللَّفْظِ عَلَيْهَا مَعَهُ لا مِنْ حَيْثُ ذَلاَتُهُ اللَّفْظِ عَلَيْهَا مَعَهُ لا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ.

مفرَّع على القول بالجواز الذي ورد في الأول في: (٧٧٣/٢)، بل الثاني هو مستند الأول؛ لأنَّ الثاني ذكر رأي الأكثر، أي الأقل يرى عدم الاستلزام، فلا تنافي؛ لأنَّ الأول وهو عدم الاستلزام مبني على رأي الأقل لا الأكثر.

⁽١) لفظ (أي) ساقط من: (ب).

⁽٢) فإذا نسخ وجوب الزكاة في السائمة نسخ في المعلوفة عدم الوجوب تبعاً لها، أما إنْ نسخ عدم وجوب الزكاة في المعلوفة بالوجوب فلا يلزم نفيها عن السائمة.

⁽٣) أحد قولين للصفي الهندي. الغيث الهامع: ص٣٧٣.
أي يجوز نسخ السائمة بنسخ المعلوفة؛ لأنَّ تبعيتها لها من حيث دلالة السائمة
على نفي الزكاة عن المعلوفة، وإلا فالمعلوفة لها استقلال بذاتها عن السائمة.

مِثَالُ نَسْخِهَا دُونَهُ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ نَسْخِ حَدِيثِ: ﴿إِنَّمَا الْمَاءُ مِنْ الْمَاءِ ﴾ فَإِنَّ الْمَنْسُوخَ مَفْهُومُهُ، وَهُوَ أَنْ لا غُسْلَ عِنْدَ عَدَم الإِنْزَالِ(١).

وَمِثَالُ نَسْخِهِمَا مَعاً: أَنْ يَنْسَخَ وُجُوبَ الزَّكَاةِ فِي السَّائِمَةِ وَنَفْيَهُ فِي المَعْلُوفَةِ الدَّالِ عَلَيْهِمَا الحَدِيثُ السَّابِقُ فِي المَفْهُومِ (٢)، وَيَرْجِعُ الأَمْرُ فِي المَعْلُوفَةِ الدَّالِ عَلَيْهِمَا الحَدِيثُ السَّابِقُ فِي المَفْهُومِ (٢)، وَيَرْجِعُ الأَمْرُ فِي المَعْلُوفَةِ إِلَى مَا كَانَ قَبْلُ مِمَّا ذَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ العَامُّ بَعْدَ الشَّرْعِ: مِنْ تَحْرِيمِ المَعْلُوفَةِ إِلَى مَا كَانَ مَضَرَّةً، أَوْ إِبَاحَةً لَهُ إِنْ كَانَ مَنْفَعَةً، كَمَا يَرْجِعُ فِي السَّائِمَةِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةِ: إِذَا نُسِخَ الوُجُوبُ بَقِيَ الجَوَازُ إِلَى آخره (٤).

(وَلاً) يَجُوزُ (النَّسْخُ بِهَا) أَيْ بِالمُخَالَفَةِ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ؛ لِضَعْفِهَا عَنْ مُقَاوَمَةِ النَّصِّ.

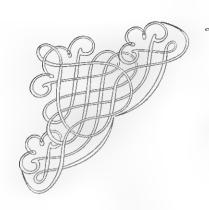
وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ: الصَّحِيحُ الجَوَازُ ؛ لأَنَّهَا فِي مَعْنَى النُّطْق.

⁽۱) فإنَّ مفهوم الحديث المخالف عدم وجوب الغسل فيما إذا لم يخرج مع الجماع المنيَّ، ونسخ عدم الوجوب بحديث: «إذا جلس بين شعبها الأربع الخ» فصار الغسل واجباً إذا جامع ولم يُنزل كما لو أنزل .

⁽Y) وهو قوله ﷺ: "وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة» تقدم تخريجه في (٢/ ٣٢٤) فإنَّ المنطوق أوجب الزكاة في السائمة، ونفاه عن المعلوفة، فإذا نسخ جواز الزكاة في السائمة، ونسخ عدم الوجوب في المعلوفة، فالحكم فيهما عدم وجوب زكاة السائمة، أما المعلوفة فالحكم بعد نسخ نفي وجوب الزكاة فيها يعود إلى ما كان عليه حكمها قبل الحديث، أما التَّحريم إن كان في زكاتها مفسدة، وأما الإباحة إن كان الفعل فيه مصلحة.

⁽٣) في (ب) و(ط): الفعل.

 ⁽٤) في (٢١١/١) وهنا إذا نسخ وجوب الزكاة في السائمة يصير الحكم الجواز في
 الأصح.



[نسخ الإنشاء]



٧. (وَ) يَجُوزُ (نَسْخُ الإِنْشَاءِ وَلَوْ) كَانَ (بِلَفْظِ القَضَاءِ) وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ
 فِيهِ (١)؛ لِقَوْلِهِ: إِنَّ القَضَاءَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لا يَتَغَيَّرُ، نَحُوُ: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا
 تَعْبُدُوۤا إِلَّآ إِيّاهُ ﴾ [الإسراء: ٣٣] أَيْ أَمَرَ.

(أَوْ) بِلَفْظِ (الخَبَرِ) نَحْوُ: ﴿ وَالْمُطَلَّقَتُ يَرَبَّصْ إِلَّنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةً قُووْءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَيْ لِيَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ (٢).

وَ خَالَفَ الدَّقَاقُ فِي ذَلِكَ (٣) نَظَراً إِلَى اللَّفْظ (٤).

(أَوْ قُيِّدَ بِالتَّأْبِيدِ وَغَيْرِهِ، مِثْلَ: صُومُوا أَبَداً صُومُوا حَتْماً (٥).

⁽١) هو رأي استفرد به الزركشي. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٧.

⁽٢) لفظ (بأنفسهن) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

⁽٣) لفظ (في ذلك) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٤) تأتي أوامر بصيغة الخبر كما في الآيتين، فهنا يجوز نسخ حكمها نظراً لأنها إنشاء بصورة الخبر، أما الدقاق فمنع نسخ حكم ما ورد بصورة الخبر نظرا للفظ؛ لِإنَّــهُــ خبر صورة، والخبر لا ينسخ.

⁽٥) أيضا يجوز نسخ الحكم نظرا إلى الأمر، وبغض النظر عن قوله أبدا وحتما.

وَقِيلَ (١): لا . . . ؛ لِمُنَافَاةِ النَّسْخِ لِلتَّأْبِيدِ وَالتَّحْتِيمِ .

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، وَيَتَبَيَّنُ بِوُرُودِ النَّاسِخِ أَنَّ المُرَادَ: افْعَلُوا إلَى وُجُودِهِ (٢) [١/٥٧] كَمَا يُقَالُ: لاَزِمْ غَرِيمَك أَبَداً، أَيْ إلَى أَنْ يُعْطِيَ الحَقَّ.

وَأَشَارَ المُصَنِّفُ بِلَوْ إِلَى الخِلاَفِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ (٣).

(وَكَذَا الصَّوْمُ وَاجِبٌ مُسْتَمِرٌ أَبَداً إِذَا قَالَهُ إِنْشَاءً) فَإِنَّهُ يَجُوزُ نَسْخُهُ (خِلاَفاً لإبْنِ الحَاجِب) فِي مَنْعِهِ نَسْخَهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ مِنْ: صُومُوا أَبَداً (٤).

وَالْفَرْقُ _ بِأَنَّ التَّأْبِيدَ فِيمَا قَبْلَهُ لِلْفِعْلِ(٥)، وَفِيهِ لِلْوُجُوبِ وَالْإِسْتِمْرَارِ(١) _ لاَ أَثَرَ لَهُ(٧).

⁽١) ينقل عن بعض المتكلمين. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٧.

⁽٢) أي افعلوا الصوم أبداً، أو حتما إلى أنْ يأتي الناسخ له.

⁽٣) أي قال: ونسخ الإنشاء ولو بلفظ القضاء، أو الخبر أو قيد بالتأبيد ونحوه، أفهم إتيانه بلو على أنَّ هناك آراء تخالف الجواز إذا اقترن به لفظ قضى، أو التأبيد، أو جاء بلفظ الخبر.

⁽٤) السُّبكي جوز النسخ في هذا اللفظ، ولو قيد بالاستمرار والتأييد، وابن الحاجب جوز النسخ مع القيود السابقة، ومنع مع هذين القيدين.

⁽٥) حيث قال: صوموا أبدا.

⁽٦) حيث قال: (واجب مستمرٌ).

⁽٧) الفرق مبتدأ، وقوله: لا أثر له الجملة خَبره، أي هذه التَّفرقة بَين كُون القيد بالتأبيد للفعل، وبين كَونه للوجوب والاستمرار الذي فرَّق به ابن الحاجب؛ لأَنَّ القيد في الثاني سيعودُ أيضا إلى الفعل، وهو صوم الإنشاء، لا أثر لها، والكل سواء في جواز النسخ.

وَلَمْ يُصَرِّحْ غَيْرُهُ (١) بِمَا قَالَهُ (٢)، وَكَأَنَّهُ (٣) فَهِمَ مِنْ كَلاَمِهِمْ أَنَّهُ (١) لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلاَفِ.

وَتَقْيِيدُ المُصَنَّفِ لَـهُ (٥) بالإِنْشَاءِ هُوَ (٦) مُرَادُهُ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ (٧)؛ لِذِكْرِهِ مَنْعَ نَسْخ الخَبَرِ بَعْدَ ذَلِكَ.

* * *

(١) أي غير ابن الحاجب.

⁽٢) أي ابن الحاجب، أي غير ابن الحاجب لم يصرّح بالمثال الأخير.

⁽٣) الضميرُ يعودُ إلى ابن الحاجب.

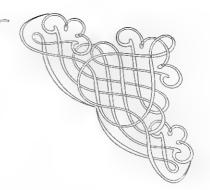
⁽٤) أي المثال الأخير، بل جَواز نسخه بهذا القَيد موضعَ اتفاق.

⁽٥) أي للمثال.

⁽٦) أي التقييد هو ما يريده ابن الحاجب؛ لأنَّهُ لو أتى به خبراً بلفظ الماضي لا ينسخ، أو المستقبل يحصلُ فيه خلاف.

⁽٧) وإن لم يصرِّح ابن الحاجب بالقيد، فتقييده بالإنشاء مرادٌّ له؛ لأنَّهُ سيمنع نسخ الخبر فيما يأتي.





[نسخ الأخبار]

٨. (وَ) وَيَجُوزُ (نَسْخُ) إيجَابِ (الإخْبَارِ) بشَيْء (بإِيجَابِ الإخْبَارِ بنَقِيضِهِ (۱) كَأَنْ يُوجِبَ الإِخْبَارَ بقِيَامٍ زَيْدٍ، ثُمَّ بَعْدَمِ (۱) قِيَامِهِ قَبْلَ الإِخْبَارِ بقِيَامِ إِنْ يَتَغَيَّرَ حَالُهُ مِنْ القِيَامِ إِلَى عَدَمِهِ.

فَإِنْ كَانَ المُخْبَرُ بِهِ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ -كَحُدُوثِ العَالَمِ - فَمَنَعَتْ المُعْتَزِلَةُ مَا ذُكِرَ فِيهِ^(٣)؛ لأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بالكَذِب^(٤) فَيُنَزَّهُ البَاري عَنْهُ.

قُلْنَا: قَدْ يَدْعُو إِلَى الكَذِب غَرَضٌ صَحِيحٌ، فَلاَ يَكُونُ التَّكْلِيفُ بِهِ (٥) نَقْصاً.

⁽۱) بأنْ يقول: أوجبتُ عليكم أنْ تخبروا بأنَّ زيداً قائم، وقبل أن يخبروا يقول: أوجبت عليكم الإخبار بعدم قيامه، فإنَّه يجوزُ نسخ الإيجاب الأول بالشاني؛ إذ قد يكونُ تغَيَّرَ حالُهُ الأولُ قبل الإخبار عنه.

⁽٢) في(ط): بعد.

⁽٣) أي في المخبر فيه الذي لا يتغير.

⁽٤) أي كأنَّ الله يكلفُنا أن نكذِبَ في مثل هذا الخبر.

⁽٥) في (ط): فيه، أي ليس كل كذب ممنوعٌ؛ إذ هنا بعض المواقف أصر الله بها بالكذب، فالكذب ليس وصفاً فيه نقص على الله دائماً وفي كلِّ الأحوال، بل قد يكونُ كمالاً في البعض.

وَقَدْ ذَكَرَ الفُقَهَاءُ أَمَاكِنَ يَجِبُ فِيهَا الكَذِبُ مِنْهَا:

إذَا طَالَبَهُ ظَالِمٌ بالوَدِيعَةِ، أَوْ بِمَظْلُومٍ خَبَّأَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ إِنْكَارُ (١) ذَلِكَ، وَجَازَ لَهُ الحَلِفُ عَلَيْهِ، وَإِذَا أُكْرِهَ عَلَى الكَذِّبِ وَجَبَ.

(لا) نَسْخُ (الخَبَرِ^(۱)) أَيْ مَدْلُولِهِ، فَلاَ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَغَيَّرُ؛ لأَنَّهُ يُوهِمُ الكَذِب، أَيْ يُوقِعُهُ فِي الوَهْمِ _أَيْ الذَّهْنِ _؛ حَيْثُ يُخْبرُ بِالشَّيْءِ ثُمَّ بِنَقِيضِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى (۱).

(وَقِيلَ^(٤)): فِي المُتَغَيِّرِ (يَجُوزُ إِنْ كَانَ عَنْ مُسْتَقْبَلِ)؛ لِجَوازِ المَحْوِ لِلَّهِ فِيمَا يُقَدِّرُهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِثُ ﴾ [الرعد: ٣٩] وَالإِخْبَارُ يَتْبَعُهُ (٥٠).

بخِلاَفِ الخَبَرِ عَنْ مَاضٍ، وَعَلَى هَذَا القَوْلِ البَيْضَاوِيُّ (٦).

وَقِيلَ^(٧): يَجُوزُ عَنْ المَاضِي أَيْضاً؛ لِجَوَازِ أَنْ يَقُولَ اللهُ: لَبثَ نُوحٌ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إلاَّ خَمْسِينَ عَاماً، وَعَلَى هَذَا

⁽١) في(ط): إنكاره.

⁽٢) الكلام السابق في نسخ الخبر الذي يؤمر بالإخبار عنه، وهنا يريـدُ نسخ مفهـوم ومضمون الخبر.

⁽٣) لفظ (تعالى) ساقط من: (أ).

⁽٤) اختاره البيضاوي، وقال الخطابي: هو الصحيح. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٨.

⁽٥) أي يتبع الذي يثبته الله أو يمحوه.

⁽٦) هو قول أبي يعلى. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٨.

⁽٧) منهم أبو بكر الصيرفي، وأبو إستحاق المروزي، وأبو بكر، وعبد الوهاب وغيرهم. إرشاد الفحول: ص٦٢٣.

القَوْلِ الإِمَامُ الرَّازِيِّ، وَالآمِدِيُّ(١).

وَكَأَنَّهُ سَقَطَ مِنْ مُبَيَّضَةِ المُصَنِّفِ لَفْظَةُ _ وَقِيلَ _ بَعْدَ يَجُوزُ، المُفِيدُ مَا قَبْلَهَا حينَاذِ لحكَايتِه (٢).

* * *

⁽١) المحصول: ١/ ٨٤٥، والإحكام: ٣/ ١٥٧.

⁽٢) توضيح ذلك: إنَّ السُّبكي قال: لا الخبر، أي لا يجوز نسخ الخبر، ثم قال: وقيل يجوز إنْ كان عن مستقبل، فإنَّه قد أتى بالقول المرجوح القائل بالجواز، لكن بقيد الاستقبال، والقيد أفاد وجود حكاية قول آخر غير مقيَّد، ومثل هذا الأسلوب ينبغي أنْ يسبقه قولٌ راجحٌ وبدون قيد كما سبق أنَّه يأتي بقيل بعد الرأي الراجح.

وهنا أتى بقيل ولم يُسبق ذكر رأي راجح، فقال الشارح: إنَّ هذا قد يكون سَـقطَ من المصنف عند تبييضه للمتن، وينبغي أن يكون الكلام هكذا: (وقيل: يجوز، وقيل: إن كان مستقبلاً) فسقطَ لفظ قيل بين يجوز وبين إن كان، إذ القيـد يشـعر بوجود قول قبله مطلق عن القيد.



(وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِبَدَلٍ أَثْقَلَ) وَقَالَ بَعْضُ المُعْتَزِلَةِ (١): لا . . . ؛ إذْ لا مَصْلَحَة فِي الإنْتِقَالِ مِنْ سَهْلٍ إلَى عُسْرٍ.

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ بَعْدَ تَسْلِيمِ رِعَايَةِ المَصْلَحَةِ، وَقَدْ وَقَعَ، كَنَسْخِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَالفِدْيَةِ بتَعْيِينِ الصَّوْمِ.

كَمَا قَالَ الله (٢) تَعَالَى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيعُونَهُ وَدِيَةً . . إِلَى آخِرِهِ ﴾ [البقرة: ١٨٤] (٣) .

(وَ) يَجُوزُ النَّسْخُ (بلا بَدَلٍ) وَقَالَ بَعْضُ المُعْتَزِلَةِ: لا...(١)؛ إذْ لا مَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ.

⁽۱) هم المعتزلة منعوه عقلاً، وابن داود سمعا، ونقل عن الشافعي. تشنيف المسامع: ۱/ ٤٣٨.

⁽٢) لفظ (كما) ولفظ الجلالة كلاهما ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٣) كان عليه أن يمثّل بوجوب صوم يوم عاشوراء نسخ بوجوب صوم رمضان، فإنّه أثقل، أما آية: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ فليس فيها ما يدلُ على التخيير، والقول به رأي مرجوح.

⁽٤) المعتمد: ١/ ٣٨٥، والإحكام لابن حزم: ٤/ ٢٦٦.

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ.

(لَكِنْ لَمْ يَقَعْ وِفَاقاً لِلشَّافِعِيِّ) ١

وَقِيلَ (١): وَقَعَ، كَنَسْخِ وُجُوبِ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَى مُنَاجَاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: ﴿ إِذَا نَنَجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ . . . إِلَى آخِرِهِ ﴿ [المجادلة: ٢١٦؛ إذْ لا بَدَلَ لِوُجُوبِهِ ، فَيَرجِعُ (٢) الأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ العَامُّ: مِنْ تَحْرِيمٍ لِلْفِعْلِ إِنْ كَانَ مَضْرَّةً ، أَوْ إِبَاحَةٍ لَهُ إِنْ كَانَ مَنْفَعَةً .

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لا بَدَلَ لِلْوُجُوب، بَلْ بَدَلُهُ الجَوَازُ الصَّادِقُ هُنَا بالإِبَاحَةِ أُوَالإِسْتِحْبَاب (٣).

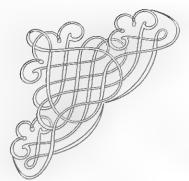
* * *

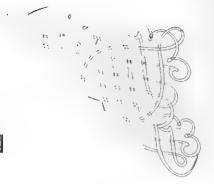
⁽١) وهو قول الأكثر إلا بعض المعتزلة. تشنيف المسامع: ١/ ٤٣٩.

⁽٢) في(ط): فرجع.

⁽٣) في(ط): والاستحباب.

أي أنَّ الوجوب إذا نسخ يرجعُ الأمر إلى الإباحة في رأي، أو الاستحباب في رأي آخر، كما سبق في (٢١١/١).





مَسْأَلَةٌ [مشروعيَّةُ النَّسخ]

(النَّسْخُ وَاقِعٌ عِنْدَ كُلِّ المُسْلِمِينَ) وَخَالَفَتْ اليَهُودُ عَيْرَ العِيسَوِيَّةِ (١) بَعْضُهُمْ فِي الوُقُوعِ.

وَاعْتَرَفَ بِهِمَا العِيسَوِيَّةُ، وَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي عِيسَى الأَصْفَهَانِيِّ المُعْتَرِفُونَ بَبَعْثَةِ نَبِينًا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَالسَّلاَمِ، لَكِنْ إِلَى بَنِي إِسْمَاعِيلَ خَاصَّةً، وَهُمْ العَرَبُ.

(وَسَمَّاهُ أَبُو مُسْلِمٍ) الأَصْفَهَانِيُّ (٣) مِنْ المُعْتَزِلَةِ (تَخْصِيصاً)؛ لأَنَّهُ قَصْرٌ لِلْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ الأَزْمَانِ، فَهُوَ تَخْصِيصٌ فِي الأَزْمَانِ كَالتَّخْصِيصِ فِي الأَزْمَانِ كَالتَّخْصِيصِ فِي الأَشْخَاصِ.

⁽١) هم العيسوية أصحاب أبي عيسى الأصفهاني المعترفون ببعثة النبي ﷺ، لكن إلى بني إسماعيل خاصة وهم العرب. كشف الأسرار: ٣/ ١٥٧.

⁽٢) أي بعض اليهود، وكذا ضميرُ بعضهم الأخرى يعودُ إلى اليهود المخالفين لنا في النسخ، ولا يعود إلى العيسوية.

⁽٣) هو محمد بن بحر الأصفهاني المعتزلي من كبار الكتاب، كان عالماً بالشَّعر والتَّفسير وبغيره من صنوف العلم، وله شعر، ولي أصفهان وبلاد فارس للمقتدر العباسي، توفي سنة (٣٢٣هـ). الأعلام: ٦/ ٣٧٣.

(فَقِيلَ: خَالَفَ(')) فِي وُجُودِهِ ؛ حَيْثُ لَمْ يَلْكُرْهُ باسْمِهِ المَشْهُورِ (فَالخُلْفُ) الَّذِي حَكَاهُ الآمِدِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْهُ مِنْ نَفْيهِ وُقُوعَهُ (لَفْظِيُّ) ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَسْمِيتِهِ تَخْصِيصاً الَّذِي فَهِمَهُ المُصَنَّفُ عَنْهُ ، المُتَضَمِّنُ لإعْتِرَافِهِ بهِ ؛ إذْ لا يَلِيقُ بهِ إِنْكَارُهُ ؛ كَيْفَ وَشَرِيعَةُ نَبِينًا ﷺ ('') مُخَالِفَةٌ فِي كَثِيرٍ لِشَرِيعَةِ مَنْ قَبْلَهُ ، فَهِي عِنْدَهُ مُغَيَّاةٌ إِلَى مَجِيءِ شَرِيعَتِهِ ﷺ.

وَكَذَا كُلُّ مَنْسُوخٍ فِيهَا مُغَيَّا عِنْدَهُ فِي عِلْمِ اللهِ تَعَالَى (٣) إِلَى وُرُودِ نَاسِخِهِ، كَالمُغَيَّا فِي اللَّفْظِ (٤)، فَنَشَأَ مِنْ هُنَا تَسْمِيَةُ النَّسْخِ تَخْصِيصاً.

وَصَحَّ أَنَّهُ لَمْ يُخَالِفْ فِي وُجُودِهِ (٥) أَحَدٌ مِنْ المُسْلِمِينَ (٦). (وَالمُخْتَارُ أَنَّ نَسْخَ حُكْمِ الأَصْلِ لا يَبْقَى مَعَهُ حُكْمُ الفَرْعِ)؛ لإنْتِفَاءِ العِلَّةِ التِّي ثَبَتَ بِهَا بانْتِفَاءِ حُكْمِ الأَصْلِ.

وَقَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ: يَبْقَى؛ لأِنَّ القِيَاسَ مُظْهِرٌ لَهُ لا مُثْبِتٌ (٧).

⁽١) أي قيل: إنه لم ينكر وجوده، بل أنكر وقوعه في القرآن. الغيث الهامع: ص٣٧٧. أو أنَّه أنكر التسمية بالنسخ وسماه تخصيص زمان.

⁽٢) الصلاة ساقطة من: (ب).

⁽٣) لفظ (تعالى) ساقط من: (ب).

⁽٤) أي مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِنُوا الصِّيامُ إِلَى النَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أي الصوم غاية بقائه إلى الليل.

⁽٥) في (ب): وقوعه.

 ⁽٦) ولكن حصل خلاف في التسمية: فالجمهور يسمونه نسخا، انسجاماً مع قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخَ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا . . . الآية ﴾ [البقرة: ١٠٦]، والأصفهاني يسميه تخصيصاً في الأزمنة، وإنهاء لحكم كان قد شُرع لغاية فقط، فلا يبقى بعدها.

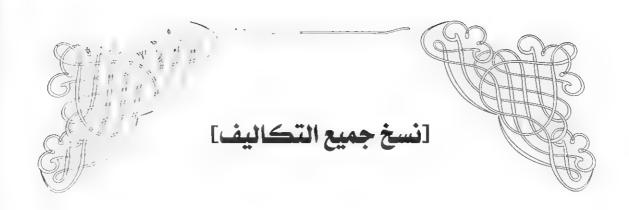
 ⁽٧) فإذا قيس الويسكي على الخمرة في التحريم لعلَّة الإسكار، فإنَّ القياس لم يثبت =

وَسَلِمَ فِي قَوْلِهِ: لا يَبْقَى: مِنْ التَّسَمُّحِ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: نَسُخٌ لِحُكْمِ الفَّرْعِ(١).

* * *

تحريم شرب الويسكي، بل تحريمه ثابتٌ بالنص، وهو نصٌ تحريم الخمرة، ولكن الحكم كان خفياً، فأظهره القياس، فإذا نسخ التَّحريم في الخمرة يبقى في الوسكي فواتح الرحموت: ٢/ ٨٤.

⁽۱) أي أنَّ السُّبكي قال: (لا يبقى حكم الفرع) ويقوله لا يبقى سلم من الاعتراض على غيره عندما عبَّر بقوله: (نسخ لحكم الفرع) ومع ذلك تسومح في هذا التعبير. والفرق بين التعبيرين: أنَّه إذا قال: لا يبقى معه حكم الفرع، أنَّ حكم الفرع لم يتسلَّط عليه دليلُ النَّسخ، بل تسلَّط على الأصل وتبعَه الفرع في النسخ. أما إذا قلنا: نسخٌ لحكم الفرع فيرادُ به: أنَّ الدليل الناسخ لحكم الأصلِ هو الذي نسخ أيضاً حكم الفرع، والواقع أنَّه نسخ بالتبعية لا بالدليل.



(وَ) المُخْتَارُ (أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ يَقْبَلُ النَّسْخَ (١)) فَيَجُوزُ نَسْخُ كُلِّ الأَّحْكَام وَبَعْضِهَا أَيَّ بَعْضِ كَانَ.

(وَمَنَعَ الغَزَالِيُّ) كَالمُعْتَزِلَةِ (نَسْخَ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ)؛ لِتَوَقُّفِ العِلْمِ بـذَلِكَ المَقْصُودِ مِنْهُ بتَقْدِيرِ وُقُوعِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّسْخِ وَالنَّاسِخِ، وَهِيَ مِنْ التَّكْلِيفِ، وَلاَ يَتَأْتَى نَسْخُهَا (٢٠).

قُلْنَا: مُسَلَّمٌ ذَلِكَ، لَكِنْ بحُصُولِهَا يَنْتَهِي التَّكْلِيفُ بهَا، فَيَصْدُقُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ تَكْلِيفُ بهَا، فَيَصْدُقُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ تَكْلِيفِ، فَلاَ نِزَاعَ فِي المَعْنَى. يَبْقَ تَكْلِيفِ، فَلاَ نِزَاعَ فِي المَعْنَى.

(وَ) مَنَعَتْ (المُعْتَزِلَةُ نَسْخَ وُجُوبِ المَعْرِفَةِ) أَيْ مَعْرِفَةِ اللهِ ؛ لأَنَّهَا عِنْدَهُمْ

⁽١) في (ب): (وإن كل شرعي يقبل النسخ)، وفي (أ): (والمختار أنَّ كل شيء يقبل النسخ) أنظر قول الغزالي في المستصفى: ص٩٨٠.

⁽٢) أي إذا قلنا بجواز نسخ جميع التكاليف، فإنَّه منقوضٌ بوجوب معرفة الناسخ والمنسوخ؛ لنعرف بهما النسخ، فلا ينسخُ التكليف بمعرفتهما، إذن بقي شيء من التَّكاليف لم ينسخ.

⁽٣) أي بحصول معرفة النَّاسخ والمنسوخ يحصل النسخ لكل الأحكام، ثم تصبح معرفتنا منتهية؛ لعدم الفائدة منها، فينتهي الحكم أيضاً، وهو أيضا نسخ.

حَسَنَةٌ لِذَاتِهَا لا تَتَغَيَّرُ بِتَغَيِّرِ الزَّمَانِ فَلاَ يَقْبَلُ حُكْمُهُا(١) النَّسْخَ.

قُلْنَا: الحَسَنُ الذَّاتِيُّ بَاطِلٌ (٢).

(وَالإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ الوُقُوعِ) لِمَا ذُكِرَ مِنْ نَسْخِ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ، وَوُجُوبِ [1/7] المَعْرِفَةِ (٣).

(وَالمُخْتَارُ أَنَّ النَّاسِخَ قَبْلَ تَبْلِيغِهِ ﷺ الأُمَّةَ لا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِمْ)؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بهِ.

(وَقِيلَ (٤): يَثْبُتُ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ فِي الدِّمَّةِ لا) بِمَعْنَى (الْإِمْتِفَالِ (٥)) كَالنَّائِم (٦) وَقْتَ الصَّلاَةِ.

⁽١) في (ط): حكمهما، والمراد حكم المعرفة، وهي ليست مثناة.

⁽٢) أي لا يوجد حسن لذاته، فالفعل يكون حسناً بحسب ما ترتّب عليه من منافع وإلا فالصدق الضّار غير حسن، فلو كان الصدق حسناً لذاته لصار من يعترف على مظلوم مختبئ صدقاً حسناً، والأمر على العكس، فهو قبيح؛ لأنّه كذب فليس حسناً.

⁽٣) أي أجمع المسلمونَ على أنَّ نسخَ جميع الأحكام لم يقَع، وإنْ قالَ البَعضُ بالجواز العقلي.

⁽٤) الواقع أنَّه لا خـلافَ، فالنَّافي ينفي عدمَ الإثم في العمل به، والمثبتُ يثبتُ ثبوتـه في الذمَّة، كالنَّائم يثبتُ بحقِّه ولا يلزمُهُ الامتثال.

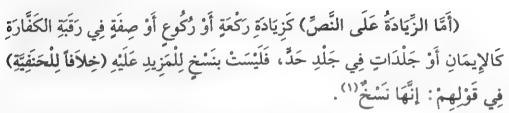
⁽٥) فإذا نسخ التخيير من الصَّوم ودفع الفدية في رمضان بوجوب الصوم فإنَّ الصَّوم يصبحُ واجباً في ذمَّة كلِّ مسلم عَلِم بالناسخ أو لم يعلم، ولكن يجب التنفيذُ على من عَلِم، ولا يجبُ على من لا يعلم.

 ⁽٦) في (أ) و(ج): (كما في النَّائم)، فالنَّائم مكلَّف بالوقت عندما يدخلُ، ولكنَّه غيـر
 مكلَّف بالفعل.

وَبَعْدَ التَّبْلِيغِ يَثْبُتُ فِي حَقِّ مَنْ بَلَغَهُ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ مِمَّنْ تَمَكَّنَ مِنْ عِلْمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ فَعَلَى الخِلافِ.

* * *





(وَمَثَارُهُ) أَيْ المَحَلُّ الَّذِي ثَارَ مِنْهُ الخِلاَفُ مَا يُقَالُ (هَلْ رَفَعَتْ) أي (^{٢)} الزِّيَادَةُ حُكْماً شَرْعِيّاً؟

فَعِنْدَنا : لا . . . فَلَيْسَتْ بِنَسْخِ .

وَعِنْدَهُمْ: نَعَمْ؛ نَظُراً إِلَى أَنَّ الأَمْرَ بِمَا دُونَهَا اقْتَضَى تَرْكَهَا، فَهِيَ رَافِعَةً لِذَلِكَ المُقْتَضِي.

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ اقْتِضَاءَه (٣) تَرْكِهَا، وَالمُقْتَضِي لِلتَّرْكِ غَيْرُه (٤).

وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لا يُعْمَلُ بِأَخْبَارِ الآحَادِ فِي زِيَادَتِهَا عَلَى القُرْآنِ:

⁽١) ميزان الأصول: ١٠١١/٢.

⁽٢) لفظ (أي) ساقط من: (ط).

⁽٣) أي اقتضاء الأمر ترك الزيادة.

⁽٤) وهي البراءةُ الأصليَّة، فإنَّ نفي الزِّيادة كان بالبراءة الأصلية، والأمر المقتضي للزيادة أمر بحكم جديد يغير حكم البراءة الأصلية.

كَزِيَادَةِ التَّغْرِيبِ عَلَى الجَلْدِ الثَّابِتَةِ بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «البكْرُ بِالبكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ»(١).

وَزِيَادَةِ اعْتِبَارِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ، وَالرَّجُلِ وَالمَرْأَتَيْنِ الثَّابِتَةِ بحَدِيثِ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: ﴿أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ (٢) ؛ بنَاءً عَلَى أَنَّ المُتَوَاتِرَ لا يُنْسَخُ بِالآحَادِ.

(وَإِلَى المَأْخَذِ) المَذْكُورِ^(٣) (عَوْدُ الأَقْوَالِ المُفَصَّلَةِ وَالفُرُوعِ المُبَيَّنَةِ) أَيْ الَّتِي بَيَّنَهَا العُلَمَاءُ حَاكِمِينَ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهَا نَسْخٌ، أَوْ لا؟

مِنْهَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ زِيَادَةِ التَّغْرِيبِ، وَالشَّاهِدِ وَاليَمِينِ.

ومِنْ الأَقْوَالِ المُفَصِّلَةِ: أَنَّ الزِّيَادَةَ إِنْ غَيَّرَتْ المَزِيدَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَـوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَجَبَ اسْتِئْنَافُهُ، كَزِيَادَةِ رَكْعَةٍ فِي المَغْرِبِ مثلاً فَهِي نَسْخٌ، وَإِلاَّ كَزِيَادَةِ النَّنْاقُ الْ . . .] (٤) فَلاَ . . .

وَمِنْهَا: أَنَّ الزِّيَادَةَ إِنْ اتَّصَلَتْ بِالمَزِيدِ عَلَيْهِ اتِّصَالَ اتِّحَادِ، كَزِيَادَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي الصُّبْحِ فَهِيَ نَسْخٌ، وَإِلاَّ كَزِيَادَةِ عِشْرِينَ جَلْدَةً فِي حَدِّ القَذُّفِ فَلاَ...

* * *

 ⁽١) البخاري في الحدود، باب الاعتراف بالزنا: (٣٦٢٦)، ومسلم في الحدود:
 (٢٢٦٠).

⁽٢) مسلم في الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد: (٤٤٤٧).

 ⁽٣) وهو قوله: ومثارة، أي من هذه القاعدة حصل تفصيلٌ في كثيرٍ من الأمور الفرعيّة،
 منها ما سيذكره لاحقاً: هل تعتبر هذه الزيادة نسخاً أو لا تعتبر؟

⁽٤) في (ب) زيادة: (وعشرين جلدة في حد القذف).



(وَكَذَا الْخِلافُ فِي) نَقْصِ (جُزْءِ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرْطِهَا) كَنَقْصِ رَكْعَةٍ، أَوْ نَقْصِ الْوُضُوءِ، [هَلْ هُوَ نَسْخٌ لَهَا؟

فَقِيلَ^(۱): نَعَمْ. . . إِلَى ذَلِكَ النَّاقِصِ لِجَوَازِهِ^(۲) أَوْ وُجُوبِهِ [^(۳) بَعْدَ تَحْرِيمِهِ.

وَقَالَ الجُمْهُورُ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ: لا... وَالنَّسْخُ لِلْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ فَقَطْ؛ لأَنَّهُ النَّهُ لِأَنَّهُ النَّمِ لِلْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ فَقَطْ؛ لأَنَّهُ الَّذِي يُتْرَكُ.

وَقِيلَ^(٤): نَقْصُ الجُزءِ نَسْخٌ بِخِلاَفِ نَقْصِ الشَّرْطِ. وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ مُتَّصِلِهِ وَمُنْفَصِلِهِ، كَالإِسْتِقْبَالِ وَالوُضُوءِ. وَقِيلَ^(٥): نَقْصُ المُنْفَصِلِ لَيْسَ بِنَسْخِ اتِّفَاقاً.

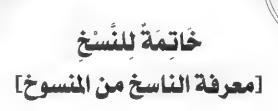
⁽١) هو قول الغزالي. تشنيف المسامع: ١/ ٤٤٣.

⁽٢) في(ط): لجواز.

⁽٣) مابين المعقوفين ساقط من: (أ).

⁽٤) هو مذهب القاضي عبد الجبار. تشنيف المسامع: ١/ ٤٤٣.

⁽٥) كالطهارة شرط منفصل في الصلاة.



يَتَعَيَّنُ النَّاسِخُ لِلشَّيْءِ (بِتَأَخُّرِهِ) عَنْهُ (وَطَرِيقُ العِلْمِ بِتَأَخُّرِهِ:

١. الإجْمَاعُ) بأَنْ يُجْمِعُوا عَلَى أَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ لِمَا(١) قَامَ عِنْدَهُمْ عَلَى تَأَخُّرِهِ.

٢. أَوْ (قَوْلُهُ ﷺ هَذَا ناسِخٌ) لِذَلِكَ.

٣. (أَوْ) هَذَا (بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ كُنْت نهَيْت عَنْ كَذَا فَافْعَلُوهُ) كَحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «كُنْتُ نهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا»(٢).

٤. (أَوْ النَّصُّ عَلَى خِلاَفِ الأَوَّلِ) أَيْ أَنْ يَذْكُرَ الشَّيْءَ عَلَى خِلاَفِ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ أَوَّلاً.

٥. (أَوْ قَوْلُ الرَّاوِيِّ هَذَا سَابِقٌ) عَلَى ذَلِكَ فَيَكُونُ ذَلِكَ مُتَأَخِّراً.

* * *

⁽١) أي لدليل قامَ عندهم أنَّ هذا النَّص متأخرٌ عن ذاك.

⁽٢) مسلم في الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ في زيارة قبر أمه: (١٦٢٣).



١. (وَلاَ أَثَرَ لِمُوَافَقَةِ أَحَدِ النَّصَيْنِ لِلأَصْلِ) أَيْ البَرَاءَةِ الأَصْلِيَّةِ: فِي أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّراً عَنْ المُخَالِفِ لَهَا، خِلاَفاً لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ الأَصْلَ مُخَالَفَةُ الشَّرْع لَهَا، فَيَكُونُ المُخَالِفُ هُوَ السَّابِقَ عَلَى المُوَافِقِ.

قُلْنَا: لا يَلْزَمُ ذَلِكَ؛ لِجَوَازِ العَكْسِ.

٢. (وَثُبُوتُ إحْدَى الآيتَيْنِ فِي المُصْحَفِ بَعْدَ الأُخْرَى) أَيْ لا أَثْرَ لَهُ فِي تَأْخُرِ نَزُولِهَا ، خِلاَ فا لِمَنْ زَعَمَهُ ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ الأَصْلَ مُوافَقَةُ الوَضْع لِلنُّزُولِ .

قُلْنَا: لَكِنَّهُ غَيْرُ لاَزِمٍ ؛ لِجَوَازِ المُخَالَفَةِ _كَمَا تَقَدَّمَ _ فِي آيتَيْ عِدَّةِ الوَفَاةِ.

٣. (وَتَأَخُّرِ إِسْلاَمِ الرَّاوِي) أَيْ لا أَثْرَ لَهُ فِي تَأَخُّرِ مَرْوِيتِهِ عَمَّا رَوَاهُ مُتَقَدِّمُ الإِسْلاَمِ عَلَيْهِ، خِلاَفاً لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ.

قُلْنَا: لَكِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ غَيْرُ لاَزِم؛ لِجَوَازِ العَكْسِ(١).

٤. (وَقَوْلُهُ) أَيْ الرَّاوِي (هَذَا نَاسِخٌ) أَيْ لا أَثْرَ لِقَوْلِهِ فِي ثُبُوتِ النَّسْخِ
 به، خِلاَفا لِمَنْ زَعَمَهُ ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّهُ لِعَدَالَتِهِ لا يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ.

⁽١) أي متأخّر الإسلام سمعة من النبي على قبل متقدّم الإسلام.

قُلْنَا: ثُبُوتُهُ عِنْدَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِاجْتِهَادِ لا يُوَافَقُ عَلَيْهِ.

(لا(۱) النَّاسِخُ) أَيْ لا قَوْلُ الرَّاوِيِّ: هَذَا النَّاسِخُ (۱)؛ لِمَا عُلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَلَمْ يُعْلَمْ نَاسِخُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَثَراً فِي تَعْيِينِ النَّاسِخِ (خِلاَفاً لِزَاعِمِيهَا) أَيْ زَاعِمِي الآثَارِ _لِمَا عَدَا الأَخِيرِ (۱) _ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ (۱).

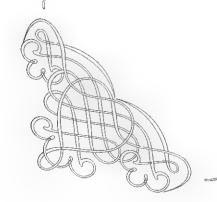
⁽١) في(أ): إلا.

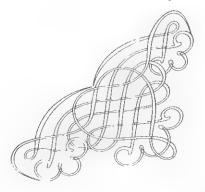
⁽٢) أي إذا قال: هذا ناسخٌ ـ كما عبَّر سابقاً ـ بالتنكير، فإنَّ فيه خلافاً في اعتباره ناسخاً، وإذا قال: هذا الناسخ، لحكم اشتهَر أنَّه منسوخٌ ولا يعلم النَّاسخ فإنَّ هذه الكلمة تقبل من الراوي؛ لأنَّهُ عين الناسخ فقط، ولم يدع أنه ناسخ، بل أخبر عن كونه ناسخاً.

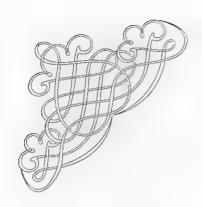
⁽٣) لأَنَّ الآخر لا مخالف فيه.

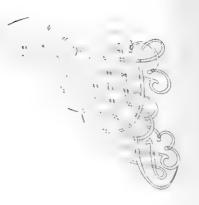
⁽٤) عند ذكر كلِّ دليلٍ أو علامةٍ على النَّسخ فإنَّ الشارح ذكر المخالف كما ورد في المتن.











(وَهِيَ أَقْوَالُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَفْعَالُهُ) وَمِنْهَا (١) تَقْرِيرُهُ ؛ لأَنَّهُ كَفَّ عَنْ الإِنْكَار، وَالكَفَّ فِعْلٌ كَمَا تَقَدَّمَ (٢).

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَبَاحِثُ الأَقْوَالِ الَّتِي تُشَرَّكُ^(٣) السُّنَّةُ فِيهَا الكِتَابَ مِنْ الأَمْرِ وَالنَّهْي وَغَيْرِ هِمَا^(١)، وَالكَلاَمُ هُنَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ^(٥).

وَلِتَوَقُّفِ حُجِّيَةِ السُّنَّةِ عَلَى عِصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ (١) بَدَأَ بِهَا ذَاكِراً جَمِيعَ الأَنْبِيَاءِ لِزِيَادَةِ الفَائِدَةِ فَقَالَ:

(الأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمْ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ مَعْصُومُونَ لا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ وَلَـوْ صَغيرَةً لا عَمْداً صَغيرَةً ولا صَغِيرَةً لا عَمْداً

⁽١) أي من الأفعال.

⁽٢) في (١/١٢٢).

⁽٣) في(أ): تشترك.

⁽٤) أي أنَّ ما يقدَّم من مسائل وخلافات في دلالات الألفاظ لا تعاد؛ لأنَّ السنة تجري في الكتاب.

⁽٥) أي فيما يخص السنة.

⁽٦) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

وَلاَ سَهُوا (وِفَاقَا لِلأُسْتَاذِ) أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرايسِينِيِّ (و) أَبِي الفَتْحِ (الشَّهْرِسْتَانِيِّ (۱)) [(۷۷/۱] (وَ) القَاضِي (عِيَاضٍ (۲) وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ) وَالِدِ (الشَّهْرِسْتَانِيِّ (۱)) [(۷۷/۱] (وَ) القَاضِي (عِيَاضٍ (۲) وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ) وَالِدِ المُصَنِّفِ؛ لِكَرَامَتِهِمْ عَلَى اللهِ تَعَالَى عَنْ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُمْ ذَنْبٌ.

وَالأَكْثَرُ: عَلَى جَوَازِ صُدُورِ الصَّغِيرَةِ عَنْهُمْ سَهُواً إلا الدَّالَـةَ عَلَى الخِسَّةِ: كَسَرقةِ لُقْمَةٍ وَالتَّطْفِيفِ بتَمْرَةٍ، وَيُنْبَهُونَ عَلَيْهَا.

وَتَفَرَّعَ عَلَى عِصْمَةِ نَبِيتًا ﷺ أَعَلَى عِصْمَةِ نَبِيتًا ﷺ أَعَلَى عِصْمَةِ نَبِيتًا اللهُ أَعَلَى مِنْهُمْ (١) مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (فَاإِذَنْ لا يُقِرُّ مُحَمَّدٌ ﷺ أَحَداً عَلَى بَاطِل.

وَسُكُوتُهُ (١٠ بلا سَبَبِ (١٠) وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَبْشِرٍ عَلَى الفِعْلِ) بِأَنْ عَلِمَ بِهِ وَسُكُوتُهُ (مُطْلَقاً، وَقِيلَ: إلاَّ فِعْلَ مَنْ يُغْرِيهِ الإِنْكَارُ) (٧)؛ بناءً عَلَى سُقُوطِ الإِنْكَار (مُطْلَقاً، وَقِيلَ: إلاَّ فِعْلَ مَنْ يُغْرِيهِ الإِنْكَارُ) (٧)؛ بناءً عَلَى سُقُوطِ الإِنْكَار

⁽۱) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني، كان إماماً مبرزاً فقيها متكلماً أصولياً، برع في الفقه وتفرد في علم الكلام، شافعي المذهب، له مصنفات كثيرة منها الملل والنحل، توفي سنة (٤٨هه). الطبقات الكبرى: للسبكي ٦/ ١٢٨.

⁽٢) هو عياض بن موسى بن عمرون اليحصبي السبتي أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، له الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ولد سنة (٤٧٨هـ)، وتوفي (٤٤٥هـ). الأعلام:

⁽٣) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٤) أي الأنبياء، إذ هو أحدهم.

⁽٥) سكوته مبتدأ، خبره قوله: دليل الجواز للفاعل.

⁽٦) لفظ (بلا سبب) ساقط من: (ب) و (ج).

⁽٧) أي إذا سكت على فعل من شخصٍ يستحقُّ الإنكار عليه، ولكنَّه يَعرف أن=

عَلَيْهِ (۱) (وَقِيلَ: إِلاَّ الكَافِرَ)؛ بنَاءً عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ بِالفُرُوعِ (وَلَوْ) كَانَ (مُنَافِقاً)؛ لأَنَّهُ كَافِرٌ فِي البَاطِنِ (وَقِيلَ: إِلاَّ الكَافِرَ غَيْرَ المُنَافِقِ)؛ لأِنَّ المُنَافِقَ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ المُسْلِمِينَ فِي الظَّاهِرِ (دَلِيلُ (۲) الجَوَازِ لِلْفَاعِلِ) المُنافِقَ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ المُسْلِمِينَ فِي الظَّاهِرِ (دَلِيلُ (۲) الجَوَازِ لِلْفَاعِلِ) أَيْ رَفْعُ الحَرَجِ عَنْهُ؛ لأَنَّ سُكُوتَهُ وَيَالِيُ (۳) عَن (١) الفِعْلِ تَقْرِيرٌ لَهُ (وَكَذَا لْغَيْرِهِ) أَيْ رَفْعُ الحَرَجِ عَنْهُ؛ لأَنَّ السُّكُوتَ أَيْ يَكُم البَاقِلاَنِيِّ، قَالَ: لأَنَّ السُّكُوتَ لَيْسَ بِخِطَابِ حَتَّى يَعُمَّ.

وَأُجِيبَ: بأنَّهُ كَالخِطَابِ فَيَعُمَّ.

(وَفِعْلُهُ) ﷺ (غَيْرُ مُحَرَّمٍ؛ لِلْعِصْمَةِ، وَغَيْرُ مَكْرُوهٍ؛ لِلنَّدْرَةِ) بضَمِّ النُّونِ بضَبْطِ المُصَنِّفِ، أَيْ لِنُدْرَةِ وُقُوعِ المَكْرُوهِ مِنْ التَّقِيِّ مِنْ أُمَّتِهِ فَكَيْفَ مِنْهُ؟!. وَخِلاَفُ الأَوْلَى مِثْلُ المَكْرُوهِ أَوْ مُدْرَجٌ فِيهِ (٥).

(وَمَا كَانَ) مِنْ أَفْعَالِهِ (جِبلِّيّاً) كَالقِيَامِ وَالقُّعُودِ وَالأَكْلِ وَالشُّرْبِ (أَوْ بَيَانـاً) كَقَطْعِهِ السَّارِقَ مِنْ الكُوعِ؛ بَيَاناً لِمَحَلِّ القَطْعِ فِي آيَةِ السَّرِقَةِ.

الإنكار عليه سيغريه أكثر في الاستمرار على الفعل فإنَّ السكوت ليس دليلاً على
 الجواز أو الرضى.

⁽١) أي سقط الإنكار عن النبي رضي الله الله المعلمة وهي عدم تمادي المنكر عليه في الفعل.

⁽٢) خبر للمبتدأ وهو سكوت.

⁽٣) الصلاة ساقطةٌ من جميع النسخ.

⁽٤) في (أ) و(ب) و(ط): على.

⁽٥) حيث سبق الخلاف في: هل خلاف الأولى من المكروه أو هو حكم مستقل؟ فالفقهاء يعتبرونه حُكماً مستقلاً، والأصوليون يعدونه مع المكروه في (١١٦/١).

قَالَ المُصَنَّفُ: رُوِيَ بإِسْنَادٍ حَسَنٍ: ﴿أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ سَارِقاً مِنَ المِفْصَلِ»(١).

(أَوْ مُخَصَّصاً به) كَزِيَادَتِهِ فِي النِّكَاحِ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ (فَوَاضِحٌ (٢)) أَنَّ البَيَانَ دَلِيلٌ فِي حَقِّنَا، وَغَيْرُهُ لَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بهِ.

(وَفِيمَا تَرَدَّدَ) مِنْ فِعْلِهِ (بَيْنَ الجِبلِّيِّ وَالشَّرْعِيِّ كَالْحَجِّ رَاكِباً تَرَدُّدُ") نَاشِئٌ مِنْ القَوْلَيْنِ فِي تَعَارُضِ الأَصْلِ وَالظَّاهِرُ:

يَحْتَمِلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالجِبلِّيِّ؛ لِأِنَّ الأَصْلَ عَدَمُ التَّشْرِيعِ (٤) فَلاَ يُسْتَحَبُّ لَنَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالشَّرْعِيِّ؛ لِأِنَّ النَّبِيِّ بُعِثَ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ، فَيُسْتَحَبُّ لَنَا.

(وَمَا سِوَاهُ) أَيْ سِوَى مَا ذُكِرَ فِي فِعْلِهِ (إِنْ عُلِمَتْ صِفَتُهُ) مِنْ وُجُوبٍ أَوْ نَدْبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ (فَأُمَّتُهُ مِثْلُهُ) فِي ذَلِكَ (فِي الأَصَحِّ) عِبَادَةً كَانَ أَوْ لا . . . وَقِيلَ (٥): مِثْلُهُ فِي العِبَادَةِ فَقَطْ .

وَقِيلَ (٦): لا . . . مُطْلَقاً ، بَلْ يَكُونُ كَمَجْهُولِ الصِّفَةِ وَسَيَأْتِي (٧).

⁽١) البيهقي في السنن: ٢/ ٢٥٣.

⁽٢) خبر مبتدؤه قوله...وفعله.

⁽٣) مبتدأ مؤخّر، والجار والمجرور وهو قوله: فيما خبر مقدم.

⁽٤) إذ الركوب في السفر عادة المسافر قبل نزول التشريع.

⁽٥) قال به أبو علي بن خلاد من المعتزلة. البحر المحيط: ٥/ ٣٠.

⁽٦) هو قول القاضي أبي بكر الباقلاني. المصدر السابق.

⁽V) في (٨٠٦/٢) بعد قليل حيث سيقول: وإنْ جُهلَت صفته فللوجوب.

(وَتُعْلَمُ) صِفَةُ فِعْلِهِ (بنَصَّ) عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ: هَذَا وَاجِبٌ مَثَلاً (وَتَسْوِيَةٍ بِمَعْلُومِ (١) الجِهَةِ) كَقَوْلِهِ: هَذَا الفِعْلِ مُسَاوِ لِكَذَا فِي حُكْمِهِ المَعْلُوم.

(وَوُقُوعِهِ بَيَاناً أَوْ امْتِشَالاً لَدَالً (٢) عَلَى وُجُوبِ أَوْ نَدْبِ أَوْ إِبَاحَةٍ) فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ المُبَيَّنِ أَوْ المُمْتَثَلِ، وَلاَ إِشْكَالَ فِي ذِكْرِ البَيَّانِ هُنَا مَعَ فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ المُبَيَّنِ أَوْ المُمْتَثَلِ، وَلاَ إِشْكَالَ فِي ذِكْرِ البَيَّانِ هُنَا مَعَ فَيْكُونُ حُكْمُهُ حُكْمُهُ مُنَا فِيمَا يُعْلَمُ بِهِ صِفَةُ الفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هُو لا بقَيْدِ ذِكْرِهِ قَبْلُ (٢)؛ لأَنَّ الكَلاَمَ هُنَا فِيمَا يُعْلَمُ بِهِ صِفَةُ الفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هُو لا بقَيْدِ كَوْنِهِ سِوى مَا تَقَدَّمَ (١٤).

(وَيَخُصُّ الوُجُوبَ) عَنْ غَيْرِهِ (أَمَارَاتُهُ (٥) كَالصَّلاَةِ بِالأَذَانِ)؛ لأَنَّهُ ثَبَتَ باسْتِقْرَاءِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ مَا يُؤَذَّنُ لَهَا وَاجِبَةٌ، بخلاف مَا لا يُؤذَّنُ لَهَا كَصَلاَةِ العِيدِ وَالإِسْتِسْقَاءِ.

(وَكُوْنُهُ) أَيْ الفِعْلِ (مَمْنُوعاً) مِنْهُ (لَوْ لَمْ يَجِبْ كَالْخِتَانِ وَالْحَدِّ)؛ لأَنَّ

⁽١) في(ط): معلوم.

⁽۲) في(ط): الدال، وفي(ج): كدال.

⁽٣) أي قال في (٨٠٣/٢) أو بياناً، وهنا قال: أو بياناً لدال على وجوب...الخ، فهل هذا يعدُّ تكراراً، والتكرار مذموم؟.

فأجاب: بنفي الإشكال وعدم التكرار؛ لاختلاف البيانين.

⁽٤) أي هنا أراد بالبيانَ، بيان صفة الفعل دون قيد، وهناك جعله بياناً داخلاً في قوله: (وما سواه) أي سوى ما تقدَّم، أي بيان هو غير الجلي، والمخصص وما فيه تردد، بل من حيث: هل أمته مثله أو لا؟

وهنا بيانُ طرق معرفة طريقة نوعية هذا الفعل من حيث ذات الفعل بغض النظر عن وصف بيانه: هل هو مخصِّص أو مبيئن أو نحو ذلك.

⁽٥) أي أمارات الوجوب.

كُلاً مِنْهُمَا عُقُوبَةً(١).

وَقَدْ يَتَخَلَّفُ الوُّجُوبُ (٢) عَنْ [...] (١) هَذِهِ الأَمَارَةِ (١) لِدَلِيلِ.

كَمَا فِي سُجُودِ السَّهْوِ وَسُجُودِ التِّلاَوَةِ فِي الصَّلاَةِ (٥).

(وَ) يَخُصُّ (النَّدْبَ) عَنْ غَيْرِهِ (مُجَرَّدُ قَصْدِ القُرْبَةِ) عَنْ قَيْدِ الوُجُـوب (وَهُوَ) أَيْ الفِعْلُ لِمُجَرَّدِ قَصْدِ القُرْبَةِ (كَثِيرٌ) مِنْ صَلاَةٍ وَصَوْمٍ (٦٦) وَقِرَاءَةٍ وَذِكْرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ التَّطَوُّعَاتِ.

(وَإِنْ جُهِلَتْ) صِفَتُهُ (فَلِلْوُجُوبِ) فِي حَقِّهِ وَحَقِّنَا؛ لأَنَّهُ الأَحْوَطُ.

(وَقِيلَ: (٧) لِلنَّدْب)؛ لأنَّهُ المُتَحَقِّقُ بَعْدَ الطَّلَب.

(وَقِيلَ: (٨) لِلإِبَاحَةِ)؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الطَّلَب.

⁽١) لأنَّ الختان قطعُ جزَّء من الجسم، وقطع شيء منه ممنوع لولا أن يعارضَ المنعُ الوجوب، والحدود ضرر على الجسم، ولولا الوجوب لما شرعت.

⁽٢) إذن هي علامات للوجوب من حيث الغالب، وإلا فقد يحصل ما هو ممنوع ويكون فعله سنة.

⁽٣) في (ج): زيادة كلمة (أصحاب).

⁽٤) في (ج): الأمارات.

⁽٥) فإنَّها أعمالٌ ينبغي أن تكون ممنوعةً في الصلاة؛ لأنَّها ليست منها، ومع ذلك فإنَّهما سنة على رأي الجمهور.

⁽٦) في (ج): أو صوم.

⁽٧) عزي للشافعي رهيه. تشنيف المسامع: ١/ ٤٥٢.

⁽٨) اختاره إمام الحرمين. المصدر السابق.

(وَقِيلَ: (١) بالوَقْفِ فِي الكُلِّ)؛ لِتَعَارُضِ أَوْجُهِهِ.

(وَ) قِيلَ بالوَقْفِ (فِي الأَوَّلَيْنِ (٢) فَقَطْ (مُطْلَقاً)؛ لأَنَّهُمَا الغَالِبُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ (٣). فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ (٣).

(وَ) قِيلَ بِالوَقْفِ (فِيهِمَا^(٤)) فَقَطْ (إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ القُرْبَةِ) وَإِلاَّ فَلِلإِبَاحَةِ، وَعَلَى غَيْرِ هَذَا القَوْلِ _ سَوَاءٌ ظَهَرَ قَصْدُ القُرْبَةِ أَم لا^(٥) _ .

وَمُجَامَعَةُ القُرْبَةِ لِلإِبَاحَةِ: بأَنْ يَقْصِدَ بِفِعْلِ المُبَاحِ بَيَانَ الجَوَازِ لِلأُمَّةِ فَيُثَابَ عَلَى هَذَا القَصْدِ، كَمَا قَالَهُ المُصَنِّفُ(١).

وَقَوْلُهُ: إِنْ ظَهَرَ عَدَلَ إِلَيْهِ عَنْ قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَظْهَرْ الَّذِي هُوَ سَهُوٌ _كَمَا رَأَيْتهمَا فِي خَطِّهِ مَشْطُوباً(٧) _ عَلَى الثَّانِي(٨) مِنْهُمَا مُلْحِقاً بَدَلَهُ الأَوَّلُ.

⁽١) وعليه جمهور المحققين كالصَّيرفي، والغزالي وأتباعهما، وصححه أبو الطيب، ونقل عن الدقاق، وابن كج. المصدر السابق.

⁽٢) هما الوجوب والنَّدب، وقولُه مطلقاً، أي سواءٌ قد ظهر قصد القربة أم لم يظهر.

⁽٣) الصلاة ساقطة من: (ب) و(ج).

⁽٤) أي التوقف في القول بالوجوب والندب.

 ⁽٥) فكلمة مطلقاً قيدٌ لجميع الأقوال من قوله فللوجوب إلى قوله في الأولين.

⁽٦) في الإبهاج: ٢/ ٢٦٦، أي شأن المباح لا ثواب ولا عقاب على فعله أو تركه، فكيف يصير ُ قربة.

أجاب: أنَّه إنْ فعله بقصد بيان جوازه فالنية هذه ستكون قربة ويتحول المباح إلى قربة يثابُ عليه، كما لو أكل بنية التقوى على طاعة الله فإنَّ الأكل سيكون قربة.

 ⁽٧) أي رأى الشارح في نسخة بخط السبكي أنّه جعل القيد أولاً هكذا: (إن لم يظهر قصد القربة) ثم شَطَبَه وعدل عنه _ لأنّهُ سهو _ إلى قوله إن ظهر.

 ⁽A) أي الذي هو سهو على الثاني وهو إنْ لم يظهر، وألحق بعد الشَّطب بدله الأول =



(وإذَا تَعَارَضَ القَوْلُ وَالفِعْلُ) أَيْ تَخَالَفَا (وَدَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَكَـرُّرِ مُقْتَضَــى القَوْلِ:

١. فَإِنْ كَانَ) القَوْلُ (خَاصًا بهِ) ﷺ، كَأَنْ قَالَ: يَجِبُ عَلَيَّ صَوْمُ
 عَاشُورَاءَ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَأَفْطَرَ فِيهِ في سَنَةٍ بَعْدَ القَوْلِ أَوْ قَبْلَهُ (فَالمُتَأَخِّرُ) مِنْ
 القَوْلِ وَالفِعْلِ بَأَنْ عُلِمَ (نَاسِخٌ) لِلْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا فِي حَقِّهِ.

وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي تَأَخُّرِ الفِعْلِ(١).

وَكَذَا فِي تَقَدُّمِهِ (٢)؛ لِدَلاَلَةِ (٣) الفِعْلِ عَلَى الجَوَازِ المُسْتَمِرِّ.

وَاحْتَرَزَ بِقُولِهِ: وَدَلَّ إِلَى آخره، عَمَّا لَمْ يَدُلَّ (٤)، فَلاَ نَسْخَ حِينَتِ إِدْ [أ/٨٧]

⁼ وهو المثبت بالمتن، أي لفظ (إن ظهر).

⁽١) لأنَّ المتأخر ينسخ المتقدم.

⁽٢) أما إذا فعله وترك ثم قال: يجب عليَّ، فإنَّ المتأخر نسخَ الترك.

⁽٣) لأنَّ الفعل يدل على الاستمرار، فإذا جاء بعده القول فإنَّه سينسخه، أي ينسخ جواز الاستمرار به.

⁽٤) أي لم يدلَّ دليلٌ على تكرار مقتضى القول.

لَكِنْ فِي تَأْخُرِ الفِعْلِ دُونَ تَقَدُّمِهِ (١)؛ لِمَا تَقَدَّمَ: مِنْ دَلاَلَةِ الفِعْلِ عَلَى الجَوَاذِ المُسْتَمِرِّ.

(فَإِنْ جُهِلَ) المُتَأَخِّرُ مِنْ القَوْلِ وَالفِعْلِ:

(فَثَالِثُهَا) أَيْ الأَقْوَالِ (الأَصَحُّ الوَقْفُ) عَنْ أَنْ يُرَجَّحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ فِي حَقَّهِ إِلَى تَبَيُّنِ التَّارِيخِ؛ لإسْتِوَائِهِمَا فِي احْتِمَالِ تَقَدُّمِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الآخَرِ.

وَقِيلَ (٢): يُرَجَّحُ القَوْلُ؛ لأَنَّهُ أَقْوَى دَلاَلَةً مِنْ الفِعْلِ؛ لِوَضْعِهِ (٣) لَهَا، وَالفِعْلُ إنَّمَا يَدُلُّ بِقَرِينَةٍ.

وَقِيلَ^(٤): يُرَجَّحُ الفِعْلُ؛ لأَنَّهُ أَقُوى فِي البَيَانِ: بدَلِيلِ أَنَّهُ يُبَيَّنُ بهِ القَوْلَ.

وَلاَ تَعَارُضَ فِي حَقِّنَا (٤) حَيثُ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَأْسِّينَا بِهِ فِي الفِعْلِ ؛ لِعَدَمِ

⁽۱) أي لا نسخ في حالة تقدم القول وتأخر الفعل. أما إذا تقدم الفعلُ فإنَّ القول بنسخ الاستمرار به؛ لأَنَّ الفعل يدل على جواز الاستمرار، والقول يقطع هذا الجواز.

⁽٢) هذا الرأي الأول المطوي، وقد اختاره الشيرازي، والرازي، والآمدي. الكوكب المنير: ٢/٤٠٢.

 ⁽٣) لأنّ اللفظ وضع هو للدلالة على المعاني دون قرينة.

⁽٤) هذا هـ و الرأي الثاني المطوي، وبه قال القاضي أبو الطيب من أصحابه. البحر المحيط: ١٩٨/٤.

أي الخلاف السابق في التعارض في حقه ﷺ وليس في حقنا، وإن أمرنا بالتأسي
 به.

تَنَاوُلِ القَوْلِ لنا(١).

٢. (وَإِنْ كَانَ) القَوْلُ (خَاصًا بنا) كَأَنْ قَالَ: يَجِبُ عَلَيْكُمْ صَوْمُ
 عَاشُورَاءَ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ (فَلاَ مُعَارَضَةَ فِيهِ) أَيْ فِي حَقِّهِ ﷺ بَيْنَ القَوْلِ
 وَالفِعْلِ؛ لِعَدَم تَنَاوُلِ القَوْلِ لَهُ.

(وَفِي الْأُمَّةِ (٢): المُتَأَخِّرُ) مِنْهُمَا بأَنْ عُلِمَ (ناسِخٌ) لِلْمُتَقَدِّمِ (إِنْ دَلَّ دَلَّ دَلَّ دَلَّ دَلَّ دَلَّ عَلَى التَّأَسِّي) بهِ فِي الفِعْلِ (٣).

(فَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ: فَثَالِثُهَا الأَصَحُّ أَنَّهُ (١) يُعْمَلُ بِالقَوْلِ) وَقِيلَ (٥): بالفِعْلِ، وَقِيلَ (٦) الوَقْفُ (٧) عَنْ العَمَلِ بوَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ.

وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي المَسْأَلَتَيْنِ _كَمَا فِي المُخْتَصَر (^) _ ؛ لأِنَّا

توضيح ذلك:

هنا رجَّح العملَ بالقول بالنسبة للأمة، وقد ذكر السبب لأنَّا متعبِّدون بحكم ذلك=

⁽١) لأنَّهُ قال: (يجب عليَّ) وهذه لفظة لا تتناول الأمة.

⁽٢) لفظ (الأمة) ساقط من: (ج).

 ⁽٣) فأيهما يحصلُ بعد القول أو الفعل فإنَّه ناسخٌ بالنسبة للأمة، إذا حصل دليل يدل
 على التأسي به.

⁽٤) لفظ (إنه) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٥) وهو القول الأول، وهو اختيار القاضي أبي الطيب. البحر المحيط: ٥/ ٢.

⁽٦) وهـو القول الثاني، وهو اختيار ابن السمعاني، وحكى عن أبـي بكـر/ المصـدر السابق.

⁽٧) في(ج): بالوقف.

⁽A) أي في مختصر ابن الحاجب، فإن التصحيح أيضاً اختلف فيه.

مُتَعَبِدُونَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِنَا بِالعِلْمِ بِحُكْمِهِ لِنَعْمَلَ بِهِ.

بخِلاَفِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِذْ لا ضَرُورَةَ إلَى التَّرْجِيحِ فِيهِ، وَإِنْ رَجِّحِ التَّرْجِيحِ فِيهِ، وَإِنْ رَجَّحَ الآمِدِيُّ تَقَدُّمَ القَوْلِ فِيهِ أَيْضاً (٢).

وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى التَّأَسِّي بهِ فِي الفِعْلِ فَلاَ تَعَارُضَ فِي حَقِّنا ؟ لِعَدَمِ ثُبُوتِ حُكْمِ (٣) الفِعْلِ فِي حَقِّنا .

(وَإِنْ (٤) كَانَ) القَوْلُ (عَامَاً لَنَا، وَلَهُ) كَأَنْ قَالَ: يَجِبُ عَلَيَّ، وَعَلَيْكُمْ صَوْمُ عَاشُورَاءَ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ (فَيُقَدُّمُ الفِعْلُ أَوْ القَوْلُ لَهُ وَلِلأُمَّةِ كَمَا مَرً) مِنْ أَنَّ المُتَأَخِّرَ مِنْ القَوْلُ وَالفِعْلِ -بأَنْ عُلِمَ - مُتَقَدَّمٌ عَلَى الآخِرِ: بأَنْ يَنْسَخَهُ مِنْ أَنَّ المُتَأَخِّرَ مِنْ القَوْلِ وَالفِعْلِ -بأَنْ عُلِمَ - مُتَقَدَّمٌ عَلَى الآخِرِ: بأَنْ يَنْسَخَهُ فِي حَقِّهِ -عليه الصلاة والسلام (٥) - وكذا فِي حَقِّنَا إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تأَسِّينَا بِهِ فِي الفِعْلِ، وَإِلاَّ (٢) فَلاَ تَعَارُضَ فِي حَقِّنَا.

القول بمجرّد علمنا به، والقول يحصل به العلم إنْ جهل المتأخر منهما في حقه، فقد رجَّح التوقف عن القول بالفعل أو القول، فإنَّه خاصٌّ به، ولا ضرورة لترجيح القول على الفعل؛ لأنَّ ترجيح أحدهما لنعمل نحن به، وما هو خاص به لسنا متعبدين به.

الصلاة ساقطة من: (ب) و(ج).

⁽٢) الإحكام: ٢/ ١٢٩.

⁽٣) في(أ): الحكم.

⁽٤) لفظ (وإن) ساقط من: (أ).

⁽٥) في (ب) و (ج) : ﷺ.

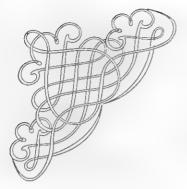
⁽٦) أي وإنْ لم يدلَّ دليلٌ على تأسينا به.

وَإِنْ جُهِلَ المُتَأَخِّرُ فَالأَقْوَالُ('): أَصَحُها فِي حَقِّهِ الوَقْفُ، وَفِي حَقِّنَا تَقَدُّمُ القَوْلِ.

(إلاَّ أَنْ يَكُونَ) القَوْلُ (العَامُّ ظَاهِراً فِيهِ) ﷺ لا نَصّاً كَأَنْ قَالَ: يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ صَوْمُ عَاشُورَاءَ إلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ (فَالفِعْلُ تَخْصِيصٌ) لِلْقَوْلِ الْعَامِّ فِي حَقَّهِ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، أَوْ تَأَخُّرَ، أَوْ جُهِلَ ذَلِكَ، وَلاَ نَسْخَ حِينَئِذٍ؛ لأَنَّ التَخْصِيصَ أَهْوَنُ مِنْهُ (٢).

⁽١) أيضا ثلاثـة المرجَّح ثالثها، والأول الأخذ بالقول في حقِّنا وحقَّه، والثاني الأخـذُ بالفعل في حقَّنا وحقه.

⁽٢) لأنَّهُ عمل بالدليلين، فإنَّ الفعلَ يكونُ خاصاً به ولا تطالب بالعمل به، فهو أهون من نسخه في حق الجميع.





أَيْ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ (''، وَافْتَتَحَهُ بِتَقْسِيمِ المُرَكَّبِ الصَّادِقِ بِالخَبَرِ؛ لِيَنْجَرَّ الكَلاَمُ إلَيْهِ زِيَادَةً لِلْفَائِدَةِ ('') فَقَالَ:

(المُرَكَّبُ) أَيْ مِنْ اللَّفْظِ (إِمَّا مُهْمَلٌ) بَأَنْ لا يَكُونَ لَـهُ مَعْنــَىّ (وَهُـوَ مَوْجُودٌ) كَمَدْلُولِ لَفْظِ الهَذَيَانِ (خِلاَفاً لِلإِمَامِ) الرَّازِيّ فِي نَفْيهِ وُجُودَهُ قَائِلاً: «التَّرْكِيبُ إنَّما يُصَارُ إلَيْهِ لِلإِفَادَةِ فَحَيْثُ انتَفَتْ انتَفَى "(") فَمَرْجِعُ خِلاَفِهِ إلَى التَّرْكِيبُ إنَّما يُصَارُ إلَيْهِ لِلإِفَادَةِ فَحَيْثُ انتَفَتْ انتُفَى "(") فَمَرْجِعُ خِلاَفِهِ إلَى أَنَّ مِثْلَ مَا ذُكِرَ (٤) لا يُسَمَّى مُرَكِّباً (وَلَيْسَ مَوْضُوعاً) اتَّفَاقاً.

(وَإِمَّا مُسْتَعْمَلٌ) بأَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى (وَالمُخْتَارُ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ) أَيْ بالنَّوْعِ (٥٠).

⁽١) لأنَّهُ بكسر الهمزة يرادُ به الإعلام بالخبر، وليس نفس الخبر.

⁽٢) أي أنَّه بدأ في بيان أقسام المركب وشرح معنى الكلام وموضعه؛ لأجل وصوله إلى النَّوع المطلوب هنا، وهو المركَّب المسمى الخبر، وذلك للفائدة.

⁽T) المحصول: 1/ AE.

⁽٤) وهو الهذيان، لا يعدُّ موضوعاً، ولا يسمَّى مركباً بالاتفاق، إذن لا وجود له عند الرَّازي.

⁽٥) أي يقال: إنَّ المركبات هي موضوعة بغض النَّظر عن مفرداتها، فقد لا توجد فعلاً.

وَقِيلَ^(۱): لا . . . وَالْمَوْضُوعُ مُفْرَدَاتُهُ . وَالْمَوْضُوعُ مُفْرَدَاتُهُ . وَالْمَوْضُوعُ مُفْرَدَاتُهُ . وَلِلتَّعْبِيرِ عَنْهُ (٢) بالكلام قَالَ :

(وَالْكَلاَمُ مَا تَضَمَّنَ مِنْ الْكَلِمِ) أَيْ كَلِمَتَانِ فَصَاعِداً تَضَمَّنَا (إسْنَاداً مُفِيداً مَقْصُوداً لِذَاتِهِ) فَخَرَجَ غَيْرُ المُفِيدِ، نَحْوُ: رَجُلٌ يَتَكَلَّمُ، بِخِلاَفِ تَكَلَّمَ رَجُلٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ بَيَاناً بَعْدَ إِبْهَامٍ (٣).

وَغَيْرُ الْمَقْصُودِ كَالصَّادِرِ مِنْ النَّائِمِ، وَالْمَقْصُودُ لِغَيْرِهِ كَصِلَةِ الْمَوْصُولِ، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، فَإِنَّهَا مُفِيدَةٌ بِالضَّمِّ إِلَيْهِ مَقْصُودَةٌ لإِيضَاحِ مَعْنَاهُ.

⁽١) وهو ما رجحه ابن الحاجب، وابن مالك، وغيرهمها. تشنيف المسامع: ١/ ٥٥٥.

⁽٢) أي عند المستعمل يعبر عنه أنه كلام.

⁽٣) فإنه مَن قال: تَكَلَّمَ، يسمع السامع الفعل ويجهل الفاعل، فلما قال: رجل، عُلِمَ أَنَّ المتكلم هو ليس امرأة ولا صبياً، بخلاف ما إذا قال: رجل يتكلم، فإنَّه يجهلُ من هو الرجل، وإذا قال يتكلم يبقى الجهل به والإيهام؛ لذا لا يبتدأ بالنَّكرة؛ لأنَّها مبهمة والإخبار عنها لا يزيل إبهامها، فلا يعطي معنى.



وَلإِطْلاَقِ الكَـلاَمِ عَلَى النَّفْسَانِيِّ كَاللِّسَانِيِّ، وَالإِخْتِلاَفِ فِي أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي مَاذَا؟ قَالَ حَاكِياً لَهُ:

(وَقَالَتْ المُعْتَزِلَةُ: إِنَّهُ) أَيْ الكَلاَمَ (حَقِيقَةٌ فِي اللِّسَانِيِّ) وَهُوَ المَحْدُودُ بِمَا تَقَدَّمَ (١)؛ لِتَبَادُرِهِ إِلَى الأَذْهَانِ دُونَ النَّفْسَانِيِّ الَّذِي أَثْبَتَهُ الأَشَاعِرَةُ دُونَ النَّفْسَانِيِّ الَّذِي أَثْبَتَهُ الأَشَاعِرَةُ دُونَ المُعْتَزِلَةِ (١). المُعْتَزِلَةِ (٢).

(وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ مَرَّةً) إِنَّهُ حَقِيقَةٌ (فِي النَّفْسَانِيِّ) وَهُوَ المَعْنَى القَائِمُ النَّفْسِ المُعَبَّرِ عَنْهُ بِمَا صَدَقَاتِ اللِّسَانِيِّ (٣) مَجَازٌ فِي اللِّسَانِيِّ.

(وَهُوَ المُخْتَارُ) قَالَ الأَخْطَلُ (٤):

⁽١) في التعريف السابق، وهو قوله: والكلام ما تضمن من الكلم... إلخ.

⁽۲) والتبادر علامة من علامات الحقيقة.

⁽٣) لأَنَّ النفساني هو الملكةُ على الكلام ولا عبارة له، وإنَّما ما يصدقُ عليه اللساني هو المعبَّر عنه.

⁽٤) هو غياثُ بن عون الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، شاعر اشتهر في عهد بني أمية بالشام وأكثر من مدح ملوكهم، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير والأخطل وفرزدق، نشأ على المسيحية، ولد سنة =

إِنَّ الكَلاَمَ لَفِي الفُوَّادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُوَّادِ دَلِيلاً

(وَمَرَّةً) إِنَّهُ (مُشْتَرَكٌ) بَيْنَ اللِّسَانِيِّ وَالنَّفْسَانِيِّ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي الإَطْلاَقِ الحَقِيقَةُ، قَالَ الإِمَامُ الرَّاذِيِّ: وَعَلَيْهِ المُحَقِّقُونَ مِنَّا(١).

وَيُجَابُ عَلَى القَوْلَيْنِ _عَنْ تَبَادُرِ اللِّسَانِيِّ _ بَأَنَّهُ قَدْ يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي مَعْنَاهُ المَجَازِيِّ، أَوْ فِي أَحَدِ مَعْنَيَيْهِ الحَقِيقَيْنِ فَيَتَبَادَرُ إِلَى الأَذْهَانِ (٢).

وَالنَّفْسَانِيُّ: مَنْسُوبٌ إِلَى النَّفْسِ، بزِيادَةِ أَلِفٍ وَنُونٌ؛ لِلدَّلاَلَةِ عَلَى العَظَمَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ شَعْرَانِيٌّ لِلْعَظِيمِ الشَّعْرِ.

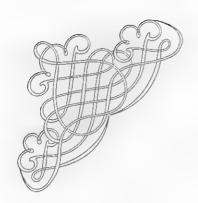
(وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ الأُصُولِيُّ فِي اللَّسَانِيِّ)؛ لأِنَّ بَحْثَهُ فِيهِ لا فِي المَعْنَى النَّفْسِيِّ (٣).

 ^{= (}۱۹ه) وتوفى سنة (۹۰ه). الأعلام: ٥/ ٣١٨.

⁽١) المحصول: ١٩٦/١.

⁽٢) فالتبادر إذن ليس دليلاً قاطعاً على أنَّ المتبادر إليه الحقيقي ما دام يحتمل أنَّ المجازى أيضاً يُتبادر إلى الدِّهن.

⁽٣) لأنَّهُ سيبحث عن الخاص، والعام، والأمر، والنهي، والمطلق، والمقيد، وهذه أوصاف للساني.







(فَإِنْ أَفَادَ) أَيْ مَا صَدَقَ اللِّسَانِيِّ (١) (بالوَضْعِ طَلَباً: فَطَلَبُ ذِكْرِ المَاهِيَّةِ) أَيْ اللَّفْظِ المُفِيدِ لِطَلَب ذَلِكَ (اسْتِفْهَامٌ) نَحْوُ مَا هَذَا(٢)؟

(وَ) طَلَبُ (تَحْصِيلِهَا أَوْ تَحْصِيلِ طَلَب الكَفِّ عَنْهَا) أَيْ اللَّفْظِ المُفِيدِ لِذَلِكَ (أَمْرٌ وَنَهْيٌ) نَحْوُ قُمْ وَلاَ تَقْعُدْ (وَلَوْ) كَانَ طَلَبُ تَحْصِيلِ مَا ذُكِرَ (مِنْ مُلْتَمِسٍ) أَيْ مُسَاوٍ لِلْمَطْلُوبِ مِنْهُ رُتْبَةً (وَسَائِلٍ) أَيْ دُونَ المَطْلُوبِ مِنْهُ رُتْبَةً ، فَإِنَّ اللَّفْظِ المُفِيدَ لِذَلِكَ مِنْهُ مَا يُسَمَّى أَمْراً وَنَهْياً.

وَقِيلَ: لا . . . بَلْ يُسَمَّى مِنْ الأَوَّلِ التِمَاسا، وَمِنْ الثَّانِي سُؤَالاً (٣) . وَأَشَارَ المُصَنِّفُ إِلَى هَذَا الخِلاَفِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ (٤) .

⁽١) ما يصدق عليه النُّطق باللسان.

⁽٢) فإنَّ المطلوب بقولك: ما هذا، ما هي، ماهيته التي تركَّب منها هذا المشار إليه، وسُمِّيت الحقيقة ماهيته؛ لأنَّهُ يسأل عنها بقولك: ما هي أو ما هو.

⁽٣) وقد يُسمى دعاء، وبخاصّة ما يطلب من الله تعالى.

⁽٤) لأنها تدلُّ على كلام محذوف، أي على هذا الرأي أيضاً ما يصدر من الملتمس أو السَّائل يسمى أمراً ونهياً، وعلى القول الثاني التماساً وسؤالاً.

(وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُفِدْ بِالوَضْعِ طَلَبَا (فَمَا لا يُحْتَمَلُ) مِنْهُ (الصَّدْقُ وَالْكَذِبُ) فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ (تَنْبِيهٌ وَإِنْشَاءٌ (١) أَيْ يُسَمَّى بِكُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الإِسْمَيْنِ وَالْكَذِبُ) فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ (تَنْبِيهٌ وَإِنْشَاءٌ (١) أَيْ يُسَمَّى بِكُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الإِسْمَيْنِ [٢٩٨] سَوَاءٌ لَمْ يُفِدْ طَلَباً نَحْوُ: أَنْتِ طَالِقٌ (٢)، أَمْ أَفَادَ طَلَباً بِاللاَّزِمِ (٣) كَالتَّمَنِّي وَالتَّرَجِّي نَحْوُ: لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ (١)، وَلَعَلَّ اللهَ [. . .] (٥) يَعْفُو عَنِي (١).

(وَمُحْتَمِلُهُمَا) أَيْ الصِّدْقِ وَالكَذِب مِنْ حَيْثُ هُوَ (الخَبَرُ) وَقَدْ يَقْطَعُ بصِدْقِهِ أَوْ كَذِبهِ لِأُمُورِ خَارِجَةٍ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي (٧).

⁽۱) يُسمى تنبيها؛ لأنَّك نبهت السامع بشيء لم يسبق له حصول معناه وما يستوجبه هذا اللفظ، ويسمى إنشاء؛ لأنَّك أنشأت به معنى لم يسبق وجودَه قبل النَّطق به.

⁽٢) ويُسمى إنشاءً غير طلبي.

⁽٣) ويُسمى إنشاء طلبياً.

⁽٤) مثال للتمني، هنا الطلب غير صريح، ولكن يلزم من هذا التمني الطلب بعودة الشباب.

⁽۵) في(ط) زيادة: أن.

⁽٦) وهنا أيضاً الطلب ليس صريحاً، ولكنْ يلزمُ من الرجاء طلب العفو من الله تعالى.

⁽۷) في (۲/۸۲۸).



(وَأَبَى قَوْمٌ تَعْرِيفَهُ كَالعِلْمِ وَالوُجُودِ وَالعَدَمِ) أَيْ^(١) كَمَا أَبَوْا تَعْرِيفَ مَا

قِيلَ (٢): لأَنَّ كُلاَّ مِنْ الأَرْبَعَةِ ضَرُورِيٌّ فَلاَ حَاجَةَ إِلَى تَعْرِيفِهِ.

وَقِيلَ (٣): لِعُسْرِ تَعْرِيفِهِ (٤).

(وَقَدْ يُقَالُ: الإِنْشَاءُ مَا) أَيْ كَلاَمٌ (يَحْصُلُ مَدْلُولُهُ فِي الخَارِجِ بِالكَلاَمِ) نَحْوُ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَقُمْ فَإِنَّ مَدْلُولَهُ مِنْ إِيقَاعِ الطَّلاَقِ وَطَلَب القِيَامِ يَحْصُلُ بِهِ لا بغَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ بِالكَلاَمِ: مِنْ إِقَامَةِ الظَّاهِرِ مَقَامَ المُضْمَرِ؛ لِلإِيضَاحِ(٥).

⁽١) أي ساقطة من: (أ).

⁽٢) هو قول فخر الدين الرَّازِي. الغيث الهامع: ص٣٩٩.

⁽٣) لم أعثر على قائله. .

⁽٤) أي كلُّ واحدٍ منها، فالضَّمير في الموضعين يعودُ إلى الكلِّ لا إلى الأربعة، وإلا لقال تعريفها.

⁽٥) المفروضُ أن يقول به أي بالإنشاء وأتى بالظاهر؛ لبيان أنَّ المراد الكلام الذي هو إنشاء.

فَالإِنْشَاءُ بِهَذَا المَعْنَى أَعَمُّ مِنْهُ بِالمَعْنَى الأَوَّلِ؛ لِشُمُولِهِ مَا قَبْلَ الأَوَّلِ مَعَهُ(١).

(وَالخَبَرُ خِلاَفُهُ) أَيْ مَا يَحْصُلُ مَدْلُولُهُ فِي الخَارِجِ بِغَيْرِهِ (أَيْ مَا لَهُ خَارِجُ ('') صِدْقٍ أَوْ كَذِبِ) نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ؛ فَإِنَّ مَدْلُولَهُ _ أَيْ مَضْمُونهُ _ مِنْ قِتَامِ زَيْدٍ يَحْصُلُ بِغَيْرِهِ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لأَنْ يَكُونَ وَاقِعاً فِي الخَارِجِ فَيَكُونَ هُوَ عِدْقا، وَغَيْرُ وَاقِع فَيكُونَ هُو كَذِبا (وَلاَ مَحْرَجَ لَهُ) أَيْ لِلْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ مَضْمُونهُ (عَنْهُمَا) أَيْ عَنْ الصَّدْقِ وَالكَذِب.

⁽۱) وهي الأمر، والنهي، والسؤال، والاستفهام، فإنَّ التَّعريف الوارد في هذا المستن يشملُ الأربعة، والأول وهو قوله: وطلب تحصيلها. . . إلخ لا يشمل إلا الأمر والنَّهي فقط.

⁽٢) عندما يقول بالخارج المرادُ به خارج الذِّهن، وهو الواقعُ المحسوسُ، لا المتصور في الذهن.



١. (لأَنَّهُ إِمَّا مُطَابِقٌ لِلْخَارِجِ) فَالصِّدْقُ (أَوْ لا) فَالكَذِبُ(١).

٢. (وَقِيلَ بالوَاسِطَةِ) بَيْنَ الصَّدْقِ وَالكَذِب (فَالجَاحِظُ^(۲)) قَالَ: الخَبَرُ
 (إمَّا مُطَابِقٌ) لِلْخَارِجِ (مَعَ الإعْتِقَادِ) أَيْ اعْتِقَادِ المُخْبِرِ المُطَابِقَةَ (وَنَفْيهِ فِي أَيْ نَفْي اعْتِقَادِ هَا: بأَنْ اعْتَقَدَ عَدَمَهَا، أَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ شَيْئاً.

(أَوْ لا مُطَابِقٌ) لِلْخَارِجِ (مَعَ الإعْتِقَادِ) أَيْ اعْتِقَادِ المُخْبِرِ عَدَمَ المُطَابَقَةِ (وَنَفْيهِ) أَيْ نَفْيِ اعْتِقَادِ عَدَمِهَا: بأَنْ اعْتَقَدَهَا، أَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ شَيْعًا.

(فَالثَّانِي) أَيْ مَا انْتَفَى فِيهِ الإعْتِقَادُ المَذْكُورُ الصَّادِقُ بصُورتَيْنِ (فِيهِمَا) أَيْ فِي المُطَابِقِ، وَذَلِكَ أَرْبَعُ صُورٍ (وَاسِطَةٌ) بَيْنَ الصِّدْقِ وَالكَذِب (٣).

⁽١) وهذا رأي جمهور أهل البلاغة.

⁽Y) وهو عمرو بن عمر بن محبوب الكناني بالولاء -العيني - أبو عثمان الشهير بالجاحظ، كبير أثمة الأدب ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، مولده ووفاته بالبصرة، مات والكتاب على صدره قتلته مجلدات الأدب وقعت عليه، لـه تصانيف كثرة، توفي سنة (٥٥٧ه). الأعلام: ٥/ ٧٤.

⁽٣) أي المطابقُ للواقع مع الاعتقادِ صدق.

وَالأَوَّلُ _وَهُـوَ^(۱) مَا مَعَهُ الإعْتِقَادُ المَذْكُورُ _ فِي المُطَابِقِ الصِّـدْقُ، وَفِي غَيْرِ المُطَابِقِ الكَذِبُ.

٣. (وَغَيْرُهُ) أَيْ غَيْرُ الجَاحِظِ^(٢) قَالَ: (الصِّدْقُ: المُطَابَقَةُ) أَيْ صِدْقُ الخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ (لإعْتِقَادِ المُخْبِرِ طَابَقَ) اعْتِقَادُهُ (الخَارِجَ أَوْ لا. . . وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا) أَيْ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لإعْتِقَادِ المُخْبِرِ ، طَابَقَ اعْتِقَادُهُ الخَارِجَ أَوْ لا . . .

(فَالسَّاذَجُ) بِفَتْحِ الذَّالِ المُعْجَمَةِ وَهُوَ مَا لَيْسَ مَعَهُ اعْتِقَادٌ (وَاسِطَةٌ) بَيْنَ الصَّدْقِ وَالكَذِب طَابَقَ الخَارِجَ أَوْ لا. . .

إوَالرَّاغِبُ^(٦)) قَالَ (الصِّدْقُ: المُطابَقَةُ الخَارِجِيَّةُ مَعَ الإِعْتِقَادِ) لَهَا كَمَا قَالَ الجَاحِظُ: (فَإِنْ فُقِدَا) أَيْ المُطابَقَةُ الخَارِجِيَّةُ وَاعْتِقَادُهَا، أَيْ مَجْمُوعُهُمَا: بأَنْ فُقِدَ كُلُّ مِنْهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا:

(فَمِنْهُ كَذِبٌ) وَهُوَ مَا فُقِدَ فِيهِ كُلِّ مِنْهُمَا سَوَاءٌ صَدَقَ فَقْدُ اعْتِقَادِ المُطَابَقَةِ بِاعْتِقَادِ عَدَمِهَا، أَوْ بِعَدَم اعْتِقَادِ شَيْءٍ.

(وَ) مِنْهُ (مَوْصُوفٌ بِهِمَا) أَيْ بِالصِّدْقِ وَالكَذِب (بِجِهَتَيْنِ) وَهُوَ مَا فُقِدَ

وعدمُ المطابق للواقع والاعتقاد كذب.

وما وافقَ الواقعَ دون الاعتقاد واسطة: لا صدق ولا يكذب.

وما وافقَ الاعتقاد دون الواقع واسطة: لا صدق ولا كذب.

⁽١) في (ج): (هو) بدون حرف العطف.

⁽۲) هذا رأي النظام.

⁽٣) هو الحسن بن محمد بن المفضل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني، توفي سنة (٢٠٥ه). بغية الوعاة: ٢/ ٢٩٧.

فِيهِ وَاحِدٌ: مِنْ المُطَابَقَةِ لِلْخَارِجِ وَاعْتِقَادِهَا، يُوصَفُ بالصَّدْقِ مِنْ حَيْثُ مُطَابَقَةُ مُطَابَقَتُهُ لِلاِعْتِقَادِ، أَوْ لِلْخَارِجِ، وَبالكَذِب مِنْ حَيْثُ انتُفَتْ فِيهِ المُطَابَقَةُ لِلاِعْتِقَادِ، أَوْ لِلْخَارِجِ، وَبالكَذِب مِنْ حَيْثُ انتُفَتْ فِيهِ المُطَابَقَةُ لِلْخَارِجِ، أَوْ اعْتِقَادُهَا، فَهُوَ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الصَّدْقِ وَالكَذِب(1).

(١) موجز بالخلاف في صدق الخبر وكذبه:

١ ـ رأي الجاحظ:

أ _ إذا طابق الواقع والاعتقاد يسمى صدقاً، مثل قول المسلم: محمد رسول الله. ب _ إذا طابق الواقع مع عدم اعتقاد المطابقة يسمى واسطة، مثل قول الكافر: محمد رسول الله.

ج _ إذا طابق الواقع مع عدم اعتقاد شيء يسمى واسطة، مثل قول الملحد: محمد رسول الله.

د ـ غير مطابق للواقع والاعتقاد يسمى كذباً، مثل قول المسلم: مسيلمة رسول الله.

ه _ غير مطابق للواقع مع اعتقاد المطابقة يسمَّى واسطة، مثل قول المرتد من بني حنيفة: مسيلمة رسول الله .

و _ غير مطابق للواقع مع عدم اعتقاد شيء يسمى واسطة، مثل قول الكافر الأصلى (الملحد): مسيلمة رسول الله.

٢ _ رأي النَّظام:

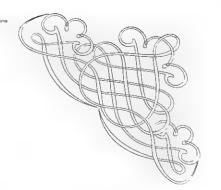
أ _ الصدق: المطابقة لاعتقاد المخبر، طابق الواقع أو لا، مثل قبول المسلم:
 العالم حادث، ومثل قول الفيلسوف: العالم قديم.

ب _ الكذب: عدم المطابقة للاعتقاد، طابق الواقع أو لا، مثل قول الفيلسوف: العالم حادث، ومثل قول المسلم: العالم قديم.

ج _ الواسطة: الخالي عن الاعتقاد، مثل قول الملحد: العالمُ قديم.

٣ ـ رأي الراغب:





[مدلول الخبر]

(وَمَدْلُولُ الْخَبَرِ) فِي الإِثْبَاتِ (الْحُكْمُ بِالنَّسْبَةِ) الَّتِي تَضَمَّنَهَا، كَقِيَامِ زَيْدٍ فِي: قَامَ زَيْدٌ مَثَلاً (لا ثُبُوتُهَا) فِي الخَارِجِ (وِفَاقاً لِلإِمَامِ) الرَّازِيّ فِي أَنَّهُ أَبُوتُهَا لِلإِمَامِ) الرَّازِيّ فِي أَنَّهُ ثُبُوتُهَا الْحُكْمُ بِهَا (١) (وَخِلاَفاً لِلْقَرَافِيِّ) فِي أَنَّهُ ثُبُوتُهَا (٢).

(وَإِلاًّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْلُولُ الخَبَرِ الحُكْمَ بِالنِّسْبَةِ بَلْ كَانَ ثُبُوتَهَا(٣)

عنده فقرة (أ) مما هو عند الجاحظ صدق.

وعنده فقرة (د) مما هو عند الجاحظ كذب.

وما هو في (ب، ج، ه، و) مما هو عند الجاحظ يسمَّى صدقاً غير تام، وكذباً غير تام.

فنظر بالصدق غير التامِّ إلى المطابقة، وبالكذب غير التام إلى عدم المطابقة.

٤ ـ رأي جمهور أهل البلاغة وهو الراجح:

إذا طابق الواقع يسمى صدقاً، مثل: محمد رسول الله.

وإذا خالف الواقع يسمَّى كذباً، مثل: مسيلمةُ رسول الله.

مختصر المطول للتفتازاني على تلخيص المفتاح: ص ٢٠ ـ ٢٣.

(1) Iharangh: 1/7/1.

(٢) الإحكام: ص١٤٤.

(٣) كما يرى القرافي.

(لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ الخَبَرِ كَذِباً) أَيْ غَيْرَ ثَابِتِ النَّسْبَةِ فِي الخَارِجِ، وَقَـدُ اتَّفَـقَ اللَّهُ لَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ الخَبَرِ كَذِباً.

وَأُجِيبَ: بأَنَّ كَذِبَ الخَبَرِ - بأَنْ لَمْ تَثْبُتْ نِسْبَتُهُ فِي الخَارِجِ - لَيْسَ مَدْلُولاً لَهُ (١) حَتَّى يُنَافِي مَا جُعِلَ مَدْلُولُهُ: مِنْ ثُبُوتِ النَّسْبَةِ (١).

غَايَةُ الأَمْرِ: أَنَّ الخَبَرَ الكَذِبَ تَخَلَّفَ فِيهِ المَدْلُولُ عَنْ الدَّلِيلِ (٣)؛ لِأَنَّ (٤) دَلاَلتَهُ وَضْعِيَةٌ لا عَقْلِيَّةٌ، وَتَقْسِيمُ الخَبَرِ إلَى الصَّدْقِ وَالكَذِب باعْتِبَارِ وُجُودِ مَدْلُولِهِ مَعَهُ، وَتَخَلُّفِهِ عَنْهُ، نعَمْ الأَوَّلُ المُوَافِقُ لِلإَمَامِ الرَّازِيِّ سَالِمُ مِنْ (٥) هَذَا التَّخَلُّفِ.

وَتَقْسِيمُ الخَبَرِ عَلَيْهِ إلَى الصَّدْقِ وَالكَذِب باعْتِبَارِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ النَّسْبَةِ (١٠) كَمَا سَيَأْتِي .

وَيُقَاسُ عَلَى (٧) الخَبَرِ فِي الإِثْبَاتِ الخَبَرُ فِي النَّفْي فَيُقَالُ: مَدْلُولُهُ الحُكْمُ بانْتِفَاءِ النِّسْبَةِ، وَقِيلَ: انْتِفَاؤُهَا.

⁽١) فإذا قلنا: قامَ خالدٌ، فمدلولهُ _أي معناه _ حصولُ القيام من شخصِ اسمه خالد، وليس مدلولُه وجودُ القيام في الخارج.

⁽٢) فالمعنى والمدلول حاصلٌ ولو لم يطابق في الخارج.

 ⁽٣) فإذا لم يوجد القيام منه في الخارج فدلالة الألفاظ على معانيها قائمة، ولكن إذا
 لم يكن القيام حاصلاً فعلاً، فنقول: تخلف المدلول عن الدليل في الوجود.

⁽٤) في (ب): لما أن.

⁽٥) في (أ) و(ب) و(ج): عن.

⁽٦) في (أ) من: النسب.

⁽٧) في(أ): عليه.

وَقَوْلُهُ: وَإِلاَّ لَـمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ الخَبَرِ كَذِباً أَوْضَحُ _كَمَا قَالَ _ مِنْ عِبَارَةِ التَّحْصِيلِ وَغَيْرِهِ: لَـمْ عِبَارَةِ التَّحْصِيلِ وَغَيْرِهِ: لَـمْ يَكُنْ الكَذِبُ خَبَراً، وَمِنْ عِبَارَةِ التَّحْصِيلِ وَغَيْرِهِ: لَـمْ يَكُنْ الخَبَرُ كَذِباً.

(وَمَوْرِدُ الصَّدْقِ وَالكَذِب) فِي الخَبَرِ (النَّسْبَةُ الَّتِي تَضَمَّنَهَا لَيْسَ غَيْـرُ، كَقَائِمٌ فِي: زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو قَائِمٌ لا بُنُوَّةُ زَيْدٍ) لِعَمْرِو أَيْضاً.

فَقَائِمٌ المُسْنَدُ إلَى ضَمِيرِ زَيْدٍ مُشْتَمِلٌ عَلَى نِسْبَةٍ هِيَ قِيَامُ زَيْدٍ، وَهِيَ مَوْرِدُ الصَّدْقِ وَالكَذِب فِي الخَبَرِ المَذْكُورِ، لا بُنُوَّةُ زَيْدٍ لِعَمْرٍ وفِيهِ أَيْضاً؛ إذْ لَمَ يَقْصِدْ بِهِ الإِخْبَارَ بِهَا(١).

(وَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا _وَهُو (٢) أَنَّ المَوْرِدَ النَّسْبَةُ _ أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ:

(قَالَ) الإِمَامُ (مَالِكٌ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا: الشَّهَادَةُ بِتَوْكِيلِ فُلاَنِ بْنِ فُلاَنٍ فُلاَنٍ فُلاَنٍ فُلاَنٍ فُلاَنِ فُلاَنِ أَنْ دُونَ نَسَبِ المُوكَلِ . فُلاَناً شَهَادَةٌ بِالوَكَالَةِ) أَيْ التَّوْكِيلِ [أ/ ٨٠] (فَقَطْ) أَيْ دُونَ نَسَبِ المُوكَلِ .

وَوَجْهُ بِنَائِهِ عَلَى مَا ذُكِرَ: أَنَّ مُتَعَلَّقَ الشَّهَادَةِ خَبَرٌ كَمَا سَيَأْتِي (٣).

(وَالمَذْهَبُ) [أَيْ الرَّاجِحُ](٤) عِنْدَنَا أَنَّهَا شَهَادَةٌ (بالنَّسَب) لِلْمُوكِّلِ (ضِمْناً وَالوَكَالَةِ) أَيْ التَّوْكِيلِ (أَصْلاً) لِتَضَمَّنِ ثُبُوتِ التَّوْكِيلِ المَقْصُودِ

⁽١) بل جيء بها لوصف زيدٍ، وتعينه من بين من اسمه زيدٌ من الآخرين.

⁽٢) في (ب): ومن أن.

⁽٣) في (٩٠٠/٢).

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

لِثُبُوتِ(١) نسب المُوكِلِ؛ لِغَيْبَتِهِ عَنْ مَجْلِسِ الحُكْمِ(٢).

⁽١) الجار والمجرور متعلقان بقوله (لتضمن).

⁽٢) أي لأنَّهُ غائبٌ عن مجلس التوكيل، فيحتاجُ إلى معرفته من خلال ذكر اسم والله ليعرف، أما لو كان حاضراً لكفت رؤيته عن ذكر نسبه.

مَسْأَلَةٌ [الخبريقطع بصدقه أو كذبه لأمر خارج]

(الخَبَرُ) بالنَّظَرِ إِلَى أُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْهُ:

(إمَّا مَقْطُوعٌ بِكَذِبهِ:

١ . كَالمَعْلُومِ خِلاَفُهُ ضَرُورَةً مِثْلُ قَوْلِ القَائِلِ: النَّقِيضَانِ يَجْتَمِعَانِ،
 أَوْ يَوْتَفِعَانِ (١).

٢. (أَوْ اسْتِدْلاَلاً) نَحْوُ قَوْلِ الفَلْسَفِيِّ: العَالَمُ قَدِيمٌ.

٣. (وَكُلُّ خَبَرٍ) عَنْهُ ﷺ (أَوْهَمَ بَاطِلاً) أَيْ أَوْقَعَهُ فِي الوَهْمِ أَيْ الـذَّهْنِ
 (وَلَـمْ يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ فَمَكْذُوبٌ) عَلَيْهِ ﷺ؛ لِعِصْمَتِهِ عَنْ قَوْلِ البَاطِلِ.

٤. (أَوْ نَقَصَ مِنْهُ) مِنْ جِهَةِ رَاوِيهِ (مَا يُزِيلُ الوَهْمَ) الحَاصِلَ بالنَّقْصِ
 منْهُ.

⁽۱) النقيضان: هو أحدهما مثبت والثاني منفي، مثل: محمد رسول، ومحمد ليس رسولاً، ومثل: مسيلمة رسول، ومسيلمة ليس رسولاً، فلا يرتفعان _أي لا ينتفيان _؛ لأنّه لا بد من صدق أحدهما، ولا يجتمعان معا؛ لأنّه لا يمكن أن يكون في آن واحد رسولاً وغير رسول.

إذن النقيضان لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان معاً، بل لابدَّ من صدق أحدهما وكذب الآخر.

مِنْ الأَوَّلِ'\': مَا رُوِيَ: ﴿ أَنَّ اللهُ خَلَقَ نَفْسَهُ ۖ فَإِنَّهُ يُوهِمُ حُدُوثَهُ ، أَيْ يُوقِعَ فِي الوَهْمِ مُلُوثًهُ ، أَيْ يُوقِعَ فِي الوَهْمِ أَيْ الذِّهْنِ ذَلِكَ ، وَقَدْ دَلَّ العَقْلُ القَاطِعُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى (٢) مُنَزَّةٌ عَنْ الحُدُوثِ .

وَمِنْ الثَّانِي (٣): مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: اصَلَّى بنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ صَلاَةَ العِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: أَرَأَيْتَكُمْ لَيُلْتَكُمْ هَلِهِ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ لَيْلَتَكُمْ هَلِهِ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ (١) قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَتِهِ، وَإِنَّمَا قال: لا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ، يُرِيدُ أَنْ يَنْخَرِمَ ذَلِكَ القَرْنُ.

قَوْلُهُ: فَوَهَلَ النَّاسُ - بفَتْحِ الهَاءِ -، أَيْ غَلِطُوا فِي فَهْمِ المُرَادِ؛ حَيْثُ لَمْ يَسْمَعُوا لَفْظَةَ اليَوْم.

وَيُوافِقُهُ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ: الا يَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةِ اليَوْمَ الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةِ اليَوْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا مَائَةُ سَنَةٍ، وَهِي حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ الْأَرْ) رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ.

⁽١) الأول هو كلُّ خبرِ أَوْهمَ باطلاً ولم يقبل التأويل.

⁽٢) في (ج): إنَّ الله تعالى.

 ⁽٣) هو النّقص، أي النقص يحصل فيه وهم لو رجع إليه هذا النّقص لأزال الوهم الحاصل
 بحذفه .

⁽٤) البخاري في مواقيت الصلاة، باب السمر في الفقه: (٦٠١)، ومسلم ـ واللفظ له ـ في فضائل الصحابة، باب قوله: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض: (٦٤٢٦).

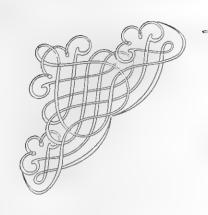
⁽٥) مسلم في فضائل الصحابة: (٦٤٣٢).

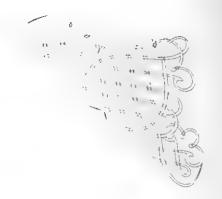
⁽٦) مسلم في فضائل الصحابة باب لا تأتي مائة سنة: (٦٤٣٥).

وَرَوَى مُسْلِمٌ أَيْضاً عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ ﷺ بشَهْرِ (١). وَقَوْلُهُ مَنْفُوسَةٌ، أَيْ مَوْلُودَةٌ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ المَلاَئِكَةِ (٢).

⁽١) المصدر السابق: (٢٤٢٨).

⁽٢) فإنَّها غير منفوسَة، أي غير مولودة.





[أسباب الوضع]

(وَسَبَبُ الوَضْعِ) لِلخَبَرِ: بأَنْ يُكَذِّبَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى

أ _ (نِسْيَانٌ) مِنْ الرَّاوِيِّ لِمَا رَوَاهُ فَيَذْكُرُ غَيْرَهُ ظَاناً أَنَّهُ المَرْوِيُّ.

ب _ (أَوْ افْتِرَاءٌ) عَلَيْهِ ﷺ، كَوَضْعِ الزَّنَادِقَةِ أَحَادِيثَ تُخَالِفُ المَعْقُولَ؛ تَنْفِيراً لِلْعُقَلاءِ عَنْ شَرِيعَتِهِ المُطَهَّرَةِ.

ت _ (أو خَلَطٌ) مِنْ الرَّاوِيِّ : بأَنْ يَسْبِقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِ مَا رَوَاهُ، أَوْ يَضَعَ مَكَانَهُ مَا يَظُنُّ أَنَّهُ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ.

ث _ (أَوْ غَيْرُهَا) كَمَا فِي وَضْعِ بَعْضِهِمْ أَحَادِيثَ فِي التَّرْغِيبِ فِي الطَّاعَةِ وَالتَّرْهِيبِ عَنْ المَعْصِيةِ.

٥. (وَمِنْ المَقْطُوعِ بِكَذِبهِ عَلَى الصَّحِيحِ خَبَرُ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ) أَيْ قَوْلِهِ:
 إِنَّهُ رَسُولُ اللهِ إِلَى النَّاسِ (بلاَ مُعْجِزَةٍ أَوْ) بلاَ (تَصْدِيقِ الصَّادِقِ) لَـهُ؛ لأِنَّ الرِّسَالَةَ عَنْ اللهِ عَلَى خِلاَفِ العَادَةِ، وَالعَادَةُ تَقْضِي بِكَذِب مَنْ يَدَّعِي مَا يُخَالِفُهَا بلاَ دَلِيل.

وَقِيلَ (١): لا يُقْطَعُ بكَذِبهِ ؛ لِتَجْوِيزِ العَقْلِ صِدْقَهُ.

⁽١) ينظر تفصيل الزركشي في البحر المحيط: ١٦٦/٦.

أَمَّا مُدَّعِي النُّبُوَّةِ _ أَي الإِيحَاءِ إلَيْهِ فَقَطْ _ فَلاَ يُقْطَعُ بِكَذِبهِ، كَمَا قَالَهُ إِمَامُ الحَرَمَيْن (١).

٦. (وَمَا نُقِّبَ) أَيْ فُتَشَ (عَنْهُ) مِنْ الحَدِيثِ (وَلَمْ يُوجَدْ عِنْدَ أَهْلِهِ) مِنَ الرُّواةِ مِنْ المَقْطُوع بكَذِبهِ ؛ لِقَضَاءِ العَادةِ بكَذِب نَاقِلِهِ.

وَقِيلَ^(۲): لا يُقْطَعُ بكَذِبهِ ؛ لِتَجْوِيزِ العَقْلِ صِدْقَ نَاقِلِهِ ، وَهَذَا مَفْرُوضٌ (۳) بَعْدَ اسْتِقْرَار الأَخْبَار (٤) .

أَمَّا قَبْلَ اسْتِقْرَارِهَا _كَمَا فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ _ فَيَجُوزُ أَنْ يَرْوِيَ أَحَدُهُمْ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِ [كَمَا قَالَهُ الإِمَامُ الرَّاذِيِّ](٥).

٧. (وَبَعْضُ المَنْسُوبِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ المَقْطُوعِ بِكَذِبهِ الْأَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «سَيُكُذَبُ عَلَيَّ»، فَإِنْ كَانَ قَالَ ذَلِكَ (١) فَلاَ بُدَّ مِنْ وُقُوعِهِ (٧)، وَإِلاَّ فِيهِ كَذِبٌ عَلَيْهِ، وَهُو كَمَا قَالَ المُصَنِّفُ حَدِيثٌ لا يُعْرَفُ.

⁽١) البرهان: ١/ ٢٢٧، وهذا المخلافُ قبل ختم النُّبوة، أما بعدها فيقطعُ بكذبه اتفاقاً.

⁽٢) به قال جماعة من المحدثين والمتكلمين.

⁽٣) في (ب): يتصور.

⁽٤) أي الخلاف في القطع بكذبه أو عدمه قبل استقرار أو تدوين الأخبار.

⁽٥) مابين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٦) في (ج): فإن قال كان ذلك.

⁽٧) أي إن قاله على فلا بدَّ من وجود من يكذِب عليه، وإلا فيكون إخباره بذلك كذبا منه، وحاشاه من الكذب، وإن لم يقله فهو يؤيد القولَ بأنَّه قد يكذب عليه بدليل كذب هذا الحديث وهو: (سيُكذب عليً).

٨. (وَالمَنْقُولُ آحَاداً فِيمَا تَتُوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ) تَوَاتُراً كَسُقُوطِ الخَطِيبِ عَنْ المِنْبَرِ وَقْتَ الخُطْبَةِ مِنْ المَقْطُوعِ بِكَذِبهِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْعَادَةِ (خِلاَفا لِلرَّافِضَةِ) أَيْ (١) فِي قَوْلِهِمْ: لا يُقْطَعُ بِكَذِبهِ؛ لِتَجْوِيزِ العَقْلِ صِدْقَةُ، وَخِلاَفا لِلرَّافِضَةِ) أَيْ (١) فِي قَوْلِهِمْ: لا يُقْطَعُ بِكَذِبهِ؛ لِتَجْوِيزِ العَقْلِ صِدْقَةُ، وَقَدْ قَالُوا: بصِدْقِ مَا رَوَوْهُ مِنْهُ (١) فِي إمَامَةِ عَلِيٍّ فَ اللهِ نَحْوُ: «أَنْتَ الخَلِيفَةُ مِنْ وَقَدْ قَالُوا: بصِدْقِ مَا رَوَوْهُ مِنْهُ (١) فِي إمَامَةِ عَلِيٍّ فَ اللهِ نَحْوُ: «أَنْتَ الخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي» (٣) مُشبهينَ لَهُ بِمَا لَمْ يَتَوَاتَرُ مِنْ المُعْجِزَاتِ: كَحَنِينِ الجِدْعِ، وتَسْلِيمِ الحَصَى.

قُلْنَا: هَذِهِ كَانَتْ مُتَوَاتِرَةً، وَاسْتُغْنِيَ عَنْ تَوَاتُرِهَا إِلَى الآنِ بِتَوَاتُرِ القُرْآنِ، بِخِلاَفِ مَا يُذْكَرُ فِي إِمَامَةِ عَلِيٍّ، فَإِنَّهُ لا يُعْرَفُ، وَلَوْ كَانَ مَا خَفِيَ عَلَى أَهْلِ بِخِلاَفِ مَا يُذْكَرُ فِي إِمَامَةِ عَلِيٍّ، فَإِنَّهُ لا يُعْرَفُ، وَلَوْ كَانَ مَا خَفِي عَلَى أَهْلِ بَيْعَةِ السَّقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَة بَيْعَةِ السَّقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَة مِنْ الخَرْرَجِ - وَهِيَ (٤): صُفَّةٌ مُظَلِّلَةٌ بِمَنْزِلَةِ الدَّارِ لَهُمْ (٥)، ثُم بَايَعَهُ عَلِيًّ وَغَيْرُهُ وَعَيْرُهُ وَهِيَ .

⁽١) لفظ أي ساقط: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٢) أي مما تتوافر الدواعي على نقله متواتراً.

 ⁽٣) هذا كذب؛ ولأنَّ النبي ﷺ لم يعين صراحة أحداً للخلافة، بل حصلت منه إشارات، وإشارته إلى أبي بكر أجلى من إشاراته إلى غيره. انظر تحفة الأحوذي:
 ١١/ ١٦١، وتاريخ ابن كثير: ٧/ ٣٣٦.

⁽٤) أي السَّقيفة.

⁽o) أي معدَّة لاجتماعهم وتحاورهم بمثابة مجلس النواب.



(وَإِمَّا) مَقْطُوعٌ (بصِدْقِهِ:

١ . كَخَبَرِ الصَّادِقِ) أَيْ اللهِ تَعَالَى؛ لِتَنزُّهِهِ عَنْ الكَذِب، وَرَسُولِهِ ﷺ (١)؛
 لِعِصْمَتِهِ عَنْ الكَذِب.

٧. (وَبَعْضِ الْمَنْسُوبِ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ) وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ عَيْنَهُ.

٣. (وَالمُتَوَاتِرِ مَعْنَى أَوْ لَفْظاً: وَهُو خَبَرُ جَمْعِ يَمْتَنِعُ) عَادَةً (تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِب عَنْ مَحْسُوسٍ) لا مَعْقُولٍ؛ لِجَوَاذِ الغَلَطِ فِيهِ، كَخَبَرِ الفَلاَسِفَة بقِدَم العَالَم (٢).

فَإِنْ اتَّفَقَ الجَمْعُ المَذْكُورُ فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى فَهُوَ اللَّفْظِيُّ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى فَهُوَ اللَّفْظِيُّ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِيهِمَا مَعَ وُجُودِ مَعْنَى كُلِّيٍّ فَهُوَ المَعْنَوِيُّ، كَمَا إِذَا أَخْبَرَ وَاحِدٌ عَنْ حَاتِمٍ (٣)

⁽١) الصلاة ساقطة من: (ب) و(ج).

⁽٢) فإنَّه وإنْ تواتر عندهم إلا أنَّ نهايته من أول السَّند عن معقولٍ لا عن محسوس.

⁽٣) هو حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج الطائي القحط اني، أبو عدي، فارس شاعر، جواد، جاهلي يضرب به المثل بجوده، من أهل نجد، توفي في السنة الثامنة بعد مولد النبي محمد على الأعلام: ٢/ ١٥١.

أَنَّهُ أَعْطَى دِينَاراً، وَآخَرُ أَنَّهُ أَعْطَى فَرَساً، وَآخَرُ أَنَّهُ أَعْطَى بَعِيراً وَهَكَذَا، فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى مَعْنَىً كُلِّيٍّ وَهُوَ الإِعْطَاءُ(١).

⁽١) وإن اختلفت أنواع العطاء لفظاً، وهذا هو التواتر المعنوي.



(وَحُصُولُ العِلْمِ) مِنْ خَبَرٍ بِمَضْمُونِهِ (آيَةُ) أَيْ عَلاَمَةُ (اجْتِمَاعِ شَرَائِطِهِ) أَيْ اللهُ عَلاَمَةُ (اجْتِمَاعِ شَرَائِطِهِ) أَي المُتَوَاتِرِ فِي ذَلِكَ [١/١٨] الخَبَرِ، أَي الأُمُورِ المُحَقِّقَةِ لَهُ، وَهِي - كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمُ (١) - كَوْنَهُ خَبَرَ جَمْعٍ، وَكَوْنَهُمْ بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ تَوَاطُوهُمْ عَلَى الكَذِب، وَكَوْنَهُ عَنْ مَحْسُوس (٢).

١ (وَلاَ تَكُفِي الأَرْبَعَةُ) فِي عَدَدِ الجَمْعِ المَـذْكُورِ (وِفَاقـاً لِلْقَاضـي)
 أبي بَكْرِ البَاقِلاَّنِيِّ (وَالشَّافِعِيَّةِ)؛ لإِحْتِيَاجِهِمْ إلَى التَّزْكِيَةِ فِيمَا لَوْ شَهِدُوا بالزِّنَا،
 فَلاَ يُفِيدُ قَوْلُهُمْ العِلْمَ (٣).

(وَمَا زَادَ عَلَيْهَا) أَيِ الأَرْبَعَةِ (صَالِحٌ) لأَنْ يَكْفِيَ فِي عَـدَدِ الجَمْعِ فِي المُتَوَاتِرِ (مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ) بعَدَدٍ مُعَيَّنِ.

(وَتَوَقَّفَ القاضيِ أبو بَكر الباقلانيُّ (٤) فِي الخَمْسَةِ) هَلْ تَكْفِي؟ .

⁽١) من تعريفه أعلاه حيث جُمعَ التعريفُ شروط التواتر.

⁽٢) هذه هي شروط كون الخبر متواتراً.

⁽٣) إذن الأربعة لا يحصل العلم بإخبارهم بالزِّنا إلا بعد شاهدين للتزكية.

⁽٤) لفظ (أبو بكر الباقلاني) ساقط من: (أ) و(ج) و(ط).

- ٢. (وَقَالَ الإصطَخْرِيُ (١٠): أَقَلُهُ أَيْ أَقَلُ عَدَدِ الجَمْعِ الَّذِي يُفِيدُ خَبَرُهُ العِلْمَ (عَشَرَةٌ)؛ لأَنَّ مَا دُونهَا آحَادٌ.
- ٣. (وَقِيلَ^(۲):) أَقَلُهُ (اثْنَا عَشَرَ) كَعَدَدِ النَّقَبَاءِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَبَعَثَنَا مِنْهُ مُ ٱثْنَى عَشَرَنَقِيبًا ۚ ﴾ [المائدة: ١٧] بُعِثُوا [كَمَا قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ]^(٣) لِلْكَنْعَانِيِّيْنَ بالشَّامِ طَلِيعَةً لِبَنِي إسْرَائِيلَ المَ أُمُورِينَ بِجِهَادِهِمْ ؛ لِيُخْبرُوهُمْ لِلْكَنْعَانِيِّيْنَ بالشَّامِ طَلِيعَةً لِبَنِي إسْرَائِيلَ المَ أُمُورِينَ بِجِهَادِهِمْ ؛ لِيُخْبرُوهُمْ بِحَالِهِمْ اللَّذِي لا يُرْهِبُ (٤) ، فَكُونْهُمْ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ لَيْسَ إلا لاَنَّهُ أَقَلُ مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ المَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ.
 العِلْمَ المَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ.
- ٤. (وَ) قِيلَ^(٥): أَقَلُهُ (عِشْرُونَ)؛ لأِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿إِن يَكُن مِنكُمْ عِشْرُونَ صَدَيْرُونَ يَعْلِبُوا مِائتَيْنِ عَلَى عَذَا العَدَدِ لَيْسَ إلا لأَنَّهُ أَقَلُ مَا يُفِيدُ العِلْمَ المَطْلُوبَ فِي مِثْل ذَلِكَ.

٥. (وَ) قِيلَ (٦): أَقَلُّهُ (أَرْبَعُونَ)؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّيْنُ

⁽۱) هو الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل أبو سعيد الأصطخري، قاضي قم، وشيخ الشافعية في العراق، ولي حسبة بغداد، وأفتى بقتل الصابئة، من تلامذته الدارقطني، توفي سنة (٣٢٨ه). شذرات الذهب: ٢/ ٣١٢.

⁽٢) يقول الزركشي في البحر: ٦/ ٩٦: قاله قومٌ من غير أصحاب الشافعي.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٤) أي إذا رجعوا إلى قومهم بني إسرائيل يخبرونهم بالأمور التي لا تُرهبهم عن قتالهم، وأن يكتموا ما يرهبهم، ولكنهم نكثوا وأخبروا بما يرهب عن مقاتلتهم، وذلك عندما أرسلهم إلى الكنعانيين بالشَّام كطليعة لبني إسرائيل لقتالهم.

⁽٥) نقل عن الهذلي وغيره من المعتزلة. البحر المحيط: ٦/ ٩٧.

⁽٦) لم أعثر على قائله.

حَسْبُكُ اللّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤] وَكَانُوا _ كَمَا قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ _ أَرْبَعِينَ رَجُلاً كَمَّلَهُمْ عُمَرُ عَلَيْهِ بِدَعْوَةِ النَّبِيِّ وَلَيْهُمْ ، فَإِخْبَارُ اللهِ عَنْهُمْ _ _ بَانَّهُمْ كَافَؤُوا نَبَيّهُ _ يَسْتَدْعِي إِخْبَارَهُمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ لَهُ ؛ لِيَطْمَئِنَ قَلْبُهُ (١) ، فَكُونُهُمْ عَلَى هَذَا العَدَدِ لَيْسَ إلا ؛ لأَنّهُ أَقَلُ مَا يُفِيدُ العِلْمَ المَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ .

آ. (وَ) وَقِيلَ: أَقَلُهُ (سَبْعُونَ)؛ لأِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ وَٱخْنَادَمُوسَىٰ فَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِيعِينَ رَجُلًا لِلإعْتِذَارِ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ عِبَادَةِ العِجْلِ؛ وَلِسَمَاعِهِمْ كَلاَمَهُ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ ؛ لِيُحْبِرُوا قَوْمَهُمْ بِمَا يَسْمَعُونَهُ ، فَكُوْنُهُمْ عَلَى هَذَا العَدَدِ لَيْسَ إِلاَّ لأَنَّهُ أَقَلُ مَا يُفِيدُ العِلْمَ المَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلكَ.

٧. (وَ) قِيلَ^(٢): أَقَلُهُ (ثَلاَثُمِائَةٍ وَبضْعَةَ عَشَرَ) عَدَدُ أَهْلِ غَزْوَةِ بَدْرٍ.
 وَالبضْعُ _ بكَسْرِ البَاءِ وَقَدْ تُفْتَحُ _ مَا بَيْنَ الثَّلاَثِ إلَى التَّسْع.

وَعِبَارَةُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهِ: «وَثَلاَثَةَ عَشَرَ، وَزَادَ أَهْلُ السِّيرِ عَلَى القَوْلَيْنِ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَسِتَّةَ عَشَرَ، وَثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَتِسْعَةَ عَشَرَ، وَثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَتِسْعَةَ عَشَرَ» (٣).

وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّ ثَمَانِيَةً مِنْ الثَّلاَثَةَ عَشَرَ لَمْ يَحْضُرُوهَا، وَإِنَّمَا ضُرِبَ

⁽١) في (ب): تطميناً لقلبه،

⁽٢) لم أعثر على قائله.

⁽٣) أي أنَّ إمام الحرمين لم يكتف بقوله بضعة عشر، بل صرَّح بالعدد، وذكر الأقوال بالزيادة التي اختلف بها أهل السيرة. البرهان: ١/ ٢١٧.

وَأُجِيبَ: بمنْع اللَّيْسِيَّةِ فِي الجَمِيع(٥).

(وَالأَصَحُّ) أَنَّهُ (لا يُشْتَرَطُ فِيهِ) أَيْ فِي المُتَوَاتِرِ (إِسْلاَمٌ) فِي رُوَاتِهِ (١) (وَلاَ عَدَمُ احْتِوَاءِ بَلَدٍ) عَلَيْهِمْ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا كُفَّاراً، وَأَنْ تَحْوِيَهُمْ بَلَدٌ، كَأَنْ يُخْبِرَ أَهْلُ قُسْطَنْطِينِيَّةَ بِقَتْلِ مَلِكِهِمْ؛ لِأَنَّ الكَثْرَةَ مَانِعَةٌ مِنْ التَّوَاطُؤِ عَلَى الكَدْب.

وَقِيلَ^(٧): لا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِجِوَارِ تَوَاطُؤِ الكُفَّارِ وَأَهْلِ بَلَدٍ عَلَى الكَذِب، فَلاَ يُفِيدُ خَبَرُهُمْ العِلْمَ.

⁽١) في(ط): سهمهم.

⁽٢) أي غزوة بدر.

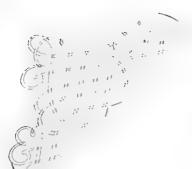
⁽٣) البخاري في الجهاد والسير، باب الجاسوس: (٣٠٠٧)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر.

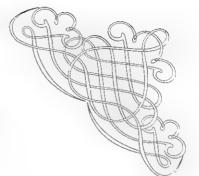
⁽٤) في(ط): عدد.

⁽٥) أي كل عدد يُذكرُ يعقبُه بقوله ليس إلا لأنَّهُ، فهذا النفي بـ(ليس) هو ممنـوع؛ لأَنَّ العلم حصلَ بما هو أقلّ، ومعنى الليسية: أي قولُ ليس.

⁽٦) في (أ) و(ط): رواية.

⁽V) قال بذلك ابن عبدان من الشافعية. الغيث الهامع: ص٤١١.





[نوع العلم بالمتواتر]

(وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ العِلْمَ فِيهِ) أَيْ فِي المُتَوَاتِرِ (ضَرُودِيُّ) أَيْ يَحْصُلُ عِنْدَ سَمَاعِهِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى نَظَرٍ ؛ لِحُصُولِهِ لِمَنْ لا يَتَأَتَّى مِنْهُ النَّظَرُ ، كَالبُلْهِ وَالصَّبْيَانِ .

(وَقَالَ الكَعْبِيُّ) مِنْ المُعْتَزِلَةِ (وَالإِمَامَانِ) أَيْ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ، وَالإِمَامُ الرَّاذِيّ: (نَظَرِيُّ، وَفَسَّرَهُ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ) أَيْ فَسَرَ كَوْنَهُ نَظَرِيّاً - كَمَا أَفْصَحَ بِهِ النَّوْزَالِيُّ التَّابِعُ لَهُ (١) أَخْذاً مِنْ كَلاَمِ الكَعْبِيِّ - (بِتَوَقُّفِهِ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ حَاصِلَةٍ) الغَزَالِيُّ التَّابِعُ لَهُ (١) أَخْذا مِنْ كَلاَمِ الكَعْبِيِّ - (بِتَوَقُّفِهِ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ حَاصِلَةٍ) عِندَ السَّامِعِ، وَهِي المُحَقِّقَةُ لِكَوْنِ الخَبرِ مُتَوَاتِرا (٢): مِنْ كَوْنِهِ خَبرَ جَمْعٍ، وَكَوْنَهُ مِحَيْثُ يَمْتَنِعُ تَوَاطُوهُمُ عَلَى الكَذِب، وَكَوْنَهُ عَنْ مَحْسُوسِ (لا الإحْتِبَاجُ وَكُونَهُمْ عَلَى الكَذِب، وَكَوْنَهُ عَنْ مَحْسُوسِ (لا الإحْتِبَاجُ إِلَى النَّظَرِ عَقِيبَهُ) أَيْ عَقِيبَ سَمَاعِ المُتَوَاتِرِ (٣)، فَلاَ خِلاَفَ فِي المَعْنَى فِي أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ ؛ لِأَنَّ تَوَقُّفَهُ عَلَى تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ لا يُنَافِي كَوْنَهُ ضَرُورِيًّ إِلَى المَعْنَى فِي أَنَّهُ ضَرُورِيُّ ؛ لِأَنَّ تَوَقُّفَهُ عَلَى تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ لا يُنَافِي كَوْنَهُ ضَرُورِيًّ إِلَى المَعْنَى فِي آنَهُ ضَرُورِيًّ إِلَى النَّقَ تَوَقُفَهُ عَلَى تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ لا يُنَافِي كَوْنَهُ ضَرُورِيًا (١٠).

⁽١) المستصفى: ص١٠٦، والمعتمد: ٢/ ٨١، والإبهاج: ٢/ ٢٨٦.

⁽٢) وهي شروطه السَّابقة التي لا يحصل العلم الضروري إلا بعد وجودها.

⁽٣) أي ليس نظرياً يحتاج إلى مقدمتي قياس.

⁽٤) إذن لم يحصل خلاف؛ لأنَّ من قال بأنه ضروريٌّ لا بـدَّ لـه مـن وجـود الشـروط عنده إلا أنَّه لم يسمها نظراً، ومن قال بأنه نظري، أي يتوقف على هذه الشروط، =

وَبِالضَّرُورِيِّ عَبَّرَ الإِمَامُ الرَّازِيِّ، خِيلاَفَ مَا عَبَّرَ بِهِ المُصَنَّفُ عَنْهُ سَهُواً، أَوْ نَظَراً إِلَى أَنَّ المُرَادَ وَاحِدٌ (١).

وَقَوْلُهُ: عَقِيبُهُ _باليَاءِ_ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ جَرَتْ عَلَى الأَلْسِنَةِ، وَالكَثِيـرُ تَـرْكُ اليَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ (٢).

(وَتَوَقَّفَ الآمِدِيُّ) عَنْ القَوْلِ بوَاحِدٍ مِنْ الضَّرُورِيُّ وَالنَّظَرِيُّ ؟ [...] (ت) لِتَعَارُضِ دَلِيلَيْهِمَا السَّابِقَيْنِ: مِنْ (أَ) حُصُولِهِ لِمَنْ لا يَتَأَتَّى مِنْهُ النَّظَرُ، وَتَوَقُّفِهِ (أُ) عَلَى تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ المُحَقَّقَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى عَدَمِ التَّنَافِي النَّهُمَا.

(ثُمَّ إِنْ أَخْبَرُوا) أَيْ أَهْلُ الخَبَرِ المُتَوَاتِرِ (عَنْ عِيَانٍ) بِأَنْ كَانُوا طَبَقَةً فَقَطْ (فَذَاكَ) وَاضِحٌ (وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُخْبِرُوا عَنْ [أ/٢٨] عِيَانٍ بِأَنْ كَانُوا طَبَقَاتٍ فَلَمْ يُخْبِرُ عَنْ عِيَانٍ إِلاَّ الطَّبَقَةُ الأُولَى مِنْهُمْ (فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ) أَيْ كَوْنَهُمْ طَبَقَاتٍ فَلَمْ يُخْبِرْ عَنْ عِيَانٍ إِلاَّ الطَّبَقَةُ الأُولَى مِنْهُمْ (فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ) أَيْ كَوْنَهُمْ خَمْعاً يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُم مْ عَلَى الكَذِب (فِي كُلِّ الطَّبَقَاتِ) أَيْ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ خَمْعاً يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُم مْ عَلَى الكَذِب (فِي كُلِّ الطَّبَقَاتِ) أَيْ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ طَبَعَ عَلَى الكَذِب (فِي كُلِّ الطَّبَقَاتِ) أَيْ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ طَبَعَ الْعَلَمُ وَلَيْ العِلْمَ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ فِي غَيْرِ

⁼ ثم يحصل العلم الضروري.

⁽¹⁾ المحصول: ٢/ ١١١.

⁽٢) في (١٧٣/١).

⁽٣) في(ط): زيادة (أي).

⁽٤) هذا دليلُ من يقول: هو ضروري.

⁽٥) هذا دليلُ من يقول: هو نظري.

⁽٦) طبقة الثانية ساقطة من: (ب).

الطَّبَقَةِ الأُولَى فَلاَ يُفِيدُ خَبَرُهُمْ العِلْمَ (١).

وَمِنْ هَـذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ المُتَوَاتِرَ فِي الطَّبَقَةِ الأُولَى قَـدْ يَكُـونُ آحَـاداً فِيمَـا بَعْدَهَا، وَهَذَا مَحْمَلُ^(٢) القِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ (٣).

(وَالصَّحِيحُ) مِنْ أَقُوالِ (ثَالِثُهَا إِنَّ عِلمَهُ) أَيْ المُتَواتِرِ أَيْ العلمَ الحَاصِلَ مِنْهُ (لِكَثْرَةِ العَدَدِ) فِي رُواتِهِ (٤) (مُتَّفِقٌ) لِلسَّامِعِينَ، فَيَحْصُلُ لِكُلِّ مِنْهُمْ (وَلِلْقَرَائِنِ) الزَّائِدةِ عَلَى أَقَلِّ العَدَدِ الصَّالِحِ لَهُ: بأَنْ تَكُونَ لاَزِمَةً لَهُ: مِنْ أَحْوَالِهِ المُتَعَلِّقَةِ بهِ، أَوْ بالمُحْبَرِ عَنْهُ، أَوْ بالمُحْبَرِ بهِ (قَدْ يَخْتَلِفُ فَيَحْصُلُ لِزَيْدٍ دُونَ عَمْرٍو) مَثلاً مِنْ السَّامِعِينَ ؛ لإَنَّ القَرَائِنَ قَدْ تَقُومُ عِنْدَ شَخْصِ دُونَ آخَرَ (٥).

أمَّا الخَبَرُ المُفِيدُ لِلْعِلْمِ بِالقَرَائِنِ المُنْفَصِلَةِ عَنْهُ فَلَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ (٦).

⁽١) أي لا بدَّ من أن تكونَ كلُّ طبقةٍ عددهم يمتنع معهُ تواطؤهم على الكذب.

⁽٢) في(ط): مجمل.

⁽٣) في (١/٢٩٢).

⁽٤) في (أ) و(ط): رواية.

⁽٥) خلاصةُ الأمر: أنَّ العلم الحاصل بكثرة العدد يحصل عندهم العلم به دون تفاوت. أما إذا كان العددُ لا يصلُ إلى المطلوب للتواتر، ولكنْ حصلَ العلمُ به بواسطة قرائن تحف الخبر، فإنَّه يتفاوت من شخصِ إلى آخر إذا كانت القرائن لازمة للخبر المتواتر، مثل: التكرار في الخبر، كقول: زيد قائم قائم، أو بالمخبر عنه: زيد زيد قائم، فهذه قرائن تؤكد الخبر أو المخبر عنه غنه أو المخبر به:

 ⁽٦) وهي التي لا تؤكد شيئاً مما سبق، مثل الصراخ قرينةٌ على موت شخص أو إحضار
 التابوت فلا تفيد التواتر.

وَالقَوْلُ الأَوَّلُ(١): يَجِبُ حُصُولُ العِلْمِ مِنْهُ لِكُلِّ مِنْ السَّامِعِينَ مُطْلَقًا (٢)؛ لِأَنَّ القَرَائِنَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ظَاهِرَةٌ لا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ.

وَالثَّانِي^(٣): لا يَجِبُ ذَلِكَ، بَلْ قَدْ يَحْصُلُ العِلْمُ مُطْلَقاً لِكُلِّ مِنْهُمْ، وَلِبَعْضِ مِكْثْرَةِ العَدَدِ كَالقَرَائِنِ (٤).

⁽١) من الثلاثة.

⁽٢) أي سواء كانت قرائن متصلة أم منفصلة.

⁽٣) من الثلاثة.

⁽٤) أي لا يحصل بالعدد كما لم يحصل بالقرائن.



١ . (وَ) الصَّحِيحُ مِنْ أَقُوالِ (أَنَّ الإِجْمَاعَ عَلَى وَفْقِ خَبَرٍ لا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ) فِي نَفْسِ الأَمْرِ مُطْلَقًا (١).

(وَثَالِثُهَا: يَدُلُّ إِنْ تَلَقَّوْهُ) أَيْ المُجْمِعُونَ (بِالقَبُولِ) بِأَنْ صَرَّحُوا بِالإِسْتِنَادِ النَّهِ (بَالقَبُولِ) بِأَنْ صَرَّحُوا بِالإِسْتِنَادِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ (٢)، [...](٣) [فَإِنْ لَمْ يَتَلَقَّوْهُ بِالقَبُولِ](٤): بِأَنْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا بِالإِسْتِنَادِ إِلَيْهِ النَّهِ (٢)، أَنْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا بِالإِسْتِنَادِ إِلَيْهِ فَلاَ يَدُلُّ ؛ لِجَوَازِ اسْتِنَادِهِمْ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا اسْتَنْبَطُوهُ مِنْ القُرْآنِ .

وَثَانِيهَا: يَدُلُّ مُطْلَقًا (°)؛ لأِنَّ الظَّاهِرَ اسْتِنَادُهُمْ إلَيْهِ؛ حَيْثُ لَمْ يُصَرِّحُوا بذَلِكَ؛ [لِعَدَمِ ظُهُورٍ مُسْتَنَدِ غَيْرِهِ] (٦).

وَوَجْهُ دَلاَلَةِ اسْتِنَادِهِمْ إلَيْهِ عَلَى صِدْقِهِ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ صِدْقاً بـأَنْ

⁽١) أي تلقونه بالقبول أو لم يتلقوه بالقبول.

⁽٢) أي قالوا: إنَّ مستندٌّ إجماعنا هذا الخبر.

⁽٣) في (ب): زيادة (وإلا).

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٥) أي تلقوه بالقبول أو لم يصرِّحوا.

⁽٦) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

كَانَ كَذِباً لَكَانَ اسْتِنَادُهُمْ إِلَيْهِ خَطَأً، وَهُمْ مَعْصُومُونَ عَنْهُ(١).

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ الخَطَأَ حِينَئِذٍ؛ لأَنَّهُمْ ظَنُّوا صِدْقَهُ، وَهُمْ إِنَّمَا أُمِرُوا بِالاسْتِنَادِ إِلَى مَا ظَنُوا صِدْقَهُ، فَاسْتِنَادُهُمْ إِلَيْهِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ظَنِّهِمْ صِدْقَهُ، وَلاَ يَلُزُمُ مِنْ ظَنِّهِمْ صِدْقَهُ صِدْقَهُ أَنْ فَسْ الأَمْرِ.

وَقِيلَ (٣): إِنَّ ظَنَّهُمْ مَعْصُومٌ عَنْ الخَطَأِ.

٢. (وَكَذَلِكَ بَقَاءُ خَبَرٍ تَتَوَفَّرُ الدَّواعِي عَلَى إِبْطَالِهِ) بأَنْ لَـمْ يُبْطِلْهُ ذَوُو الدَّوَاعِي عَلَى إِبْطَالِهِ) بأَنْ لَـمْ يُبْطِلْهُ ذَوُو الدَّوَاعِي مَعَ سَمَاعِهِمْ لَهُ آحَاداً لا يَدُلُّ عَلَى صِـدْقِهِ (خِلاَفاً لِلزَّيْدِيَّةِ) فِي الدَّوَاعِي مَعَ سَمَاعِهِمْ لَهُ آحَاداً لا يَدُلُّ عَلَى قَبُولِهِ حِينَيْدٍ.
 قَوْلِهِمْ: يَدُلُّ عَلَيْهِ (٤) قَالُوا: لِلاِتِّفَاقِ عَلَى قَبُولِهِ حِينَيْدٍ.

قُلْنَا: الاِتِّفَاقُ عَلَى قَبُولِهِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ظَنَّهِمْ صِدْقَهُ، وَلاَ يَلْزَمُ عنْ ذَلِكَ صِدْقُهُ فِي نَفْسِ الأَمْرِ.

مِثَالُهُ: قَوْلُهُ ﷺ لِعَلِيِّ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إلاَّ أَنَّهُ

⁽۱) في (ط): منه، وعصمتهم بقوله ﷺ: "إنَّ أمتي لا تجتمع على ضلالة" ابن ماجه في الفتن: (۳۹۵)، والترمذي في الفتن: (۲۱۲۷) وهو حديث مشهور له شواهد كثيرة، وسيأتي في: (۹٤٤/۲).

⁽٢) العبارة في (ج): (ولا يلزم من ذلك صدقه في نفس الأمر).

⁽٣) يقول المصنف في رفع الحاجب: ٢/ ٣١٦: وخالف قوم.

⁽٤) أي على صدقه، والزيدية هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، يرونَ الإمامةَ في أولاد فاطمة إلا أنهم لا ينكرون من سبق علياً؛ لأنَّ من مبادئهم جواز إقامة المفضول مع وجود الأفضل، لهم معتقدات تشبه عقائد المعتزلة. الملل والنحل للشهرستاني: ١٧٩١٠.

لا نَبَيَّ بَعْدِي اللهِ اللَّهَ الشَّيْخَانِ، فَإِنَّ دَوَاعِيَ بَنِي أُمَيَّةَ _ وَقَدْ سَمِعُوهُ _ مُتَوَفِّرَةٌ عَلَى إِبْطَالِهِ اللهِ اللَّلَتِهِ عَلَى خِلاَفَةِ عَلِيٍّ وَ اللهِ كَمَا قِيلَ : كَخِلاَفَةِ هَارُونَ عَنْ مُوسَى بِقَوْلِهِ : ﴿ الْخُلْقَنِي فِي قَرْمِى ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ ، وَلَمْ يُبْطِلُوهُ .

٣. (وَافْتِرَاقُ العُلَمَاءِ) فِي الخَبَرِ (بَيْنَ مُؤَوِّلٍ) لَهُ (وَمُحْتَجٌ) بِهِ لا يَـدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ (خِلاَفاً لِقَوْمٍ (١٠) فِي قَوْلِهِمْ: يَدُلُّ عَلَيْهِ قَالُوا: لِلاِتَّفَاقِ عَلَى قَبُولِهِ حِينَيْدٍ.

قُلْنَا: الاِتِّفَاقُ عَلَى قَبُولِهِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ظَنِّهِمْ صِدْقَهُ، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ صِدْقَهُ فِي نَفْسِ الأَمْرِ.

⁽١) البخاري في المغازي في غزوة تبوك: (٤٤١٦)، ومسلم في فضائل الصحابة: (٦١٦٧).

⁽٢) منهم ابن السمعاني. الغيث الهامع: ص١٤٠٤.



١. (وَ) الصَّحِيحُ (أَنَّ المُخْبرَ بِحَضْرَةِ قَوْمٍ لَمْ يُكَلِّبُوهُ، وَلاَ حَامِلَ عَلَى سُكُوتِهِمْ) عَنْ تَكْذِيبهِ: مِنْ خَوْفٍ، أَوْ طَمَعٍ فِي شَيْءٍ مِنْهُ (صَادِقٌ) فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ ؟ لِأَنَّ سُكُوتَهُمْ تَصْدِيقٌ لَهُ عَادَةً، فَقَدْ اتَّفَقُوا _ وَهُمْ عَدَدُ التَّوَاتُرِ _ عَلَى خَبَرٍ عَنْ مَحْسُوسٍ ؟ إِذْ فَرْضُ المَسْأَلَةِ كَذَلِكَ (١) _ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الآمِدِيُّ _ خَبَرٍ عَنْ مَحْسُوسٍ ؟ إِذْ فَرْضُ المَسْأَلَةِ كَذَلِكَ (١) _ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الآمِدِيُّ _ فَيَكُونُ صِدْقاً قَطْعاً.

وَقِيلَ^(۲): لا يَلْزَمُ مِنْ سُكُوتِهِمْ تَصْدِيقُهُ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَسْكُتُوا عَنْ تَكْذِيبهِ لا لِشَيْءٍ.

⁽١) أي عدد المستمعين عدد التواتر، وقد أخبروا عن محسوس.

⁽٢) اختاره الرَّازي، والآمدي. تشنيف المسامع: ١/ ٤٧٨.

⁽٣) الصلاة ساقطة من: (ب) و(ج).

⁽٤) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

لأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ (١) لا يُقِرُّ أَحَداً عَلَى الكَذِب (٢).

(خِلاَفاً لِلْمُتَأَخِّرِينَ) مِنْهُمْ الآمِدِيُّ وَابْنُ الحَاجِب فِي قَوْلِهِمْ: لا يَـدُلُّ سُكُوتُ النَّبِيِّ ﷺ (٢) عَلَى صِدْقِ المُخْبرِ (٤).

أَمَّا فِي الدِّينِيِّ؛ فَلِجَـوَازِ أَنْ يَكُـونَ النَّبِيُّ ﷺ ' أَوْ أَخَّـرَ بَيَانَـهُ الْمَخْبرُ (٦). بخِلاَفِ مَا أَخْبَرَ بهِ المُخْبرُ (٦).

وَأَمَّا فِي الدُّنْوِيِّ؛ فَلِجَوَازِ أَنْ لا يَكُونَ النَّبِيُّ يَعْلَمُ حَالَهُ، كَمَا فِي الْقَاحِ النَّحْلِ، رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ ﷺ «مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ النَّحْلَ فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ، قَالَ: فَخَرَجَ شِيصاً فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: مَا لِنَحْلِكُمْ؟ قَالُوا: [...] (٧) قُلْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ (٨): أَنتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ (٩).

(وَقِيلَ (١٠): يَدُلُّ) عَلَى صِدْقِهِ (إِنْ كَانَ) مُخْبراً (عَنْ) أَمْرِ (دُنْيَوِيِّ)

⁽١) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب).

⁽٢) في (أ) و (ب) و (ط): كذب.

⁽٣) الصلاة ساقطة من: (ب).

⁽٤) الإحكام: ٢/ ٥٥، وابن الحاجب: ص١٣٧.

⁽٥) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٦) أي كان قد بيَّن حكم المسألة على خلاف ما بيَّن المخبر، أو أخَّر بيانه لها؛ ليبين خلاف ما أخبر المخبر، والجار والمجرور في قوله بخلاف متعلَّق ببين أو ببيان.

⁽٧) في(ط): زيادة لفظة (أنت).

⁽٨) في(ط): فقال.

⁽٩) مسلم في الفضائل في باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً: (٦٠٨١).

⁽١٠) الآمدي: ١/٥٦.

بخِلاَفِ الدِّينِيِّ فَلاَ يَدُلُّ.

وَفِي شَـرْحِ المُخْتَصَرِ عَكْسُ هَذَا التَّفْصِيلِ بَدَلُهُ^(١)، وَتَوْجِيهُهُمَا يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ (٢).

وَأُجِيبَ: فِي الدِّينِيِّ: بَأَنَّ سَبْقَ البَيَانِ أَوْ تَأْخِيرَهُ لا يُبيحُ السُّكُوتَ عِنْـ دَ وُقُوعِ المُنْكَرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيهَامِ^(١) تَغَيُّرِ^(١) الحُكْمِ فِي الأَوَّلِ^(٥)، وَتَأْخِيرِ البَيَـانِ عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ فِي الثَّانِي^(١).

وَفِي الدُّنْوِيِّ: بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذِباً، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ (٧) يُعْلِمُهُ اللهُ بِهِ عِصْمَةً لَهُ عَنْ أَنْ يُقِرَّ أَحَداً عَلَى كَذِب، كَمَا أَعْلَمَهُ بِكَذِب المُنَافِقِينَ فِي عِصْمَةً لَهُ عَنْ أَنْ يُقِرَّ أَحَداً عَلَى كَذِب، كَمَا أَعْلَمَهُ بِكَذِب المُنَافِقِينَ فِي قَوْلِهِمْ لَهُ : ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون: ١] مِنْ حَيْثُ تَضَمَّمُنُهُ أَنَّ قُلُوبَهُمْ وَافَقَتْ أَلْسِنتَهُمْ فِي ذَلِكَ [أ/٨٣]، وَإِنْ كَانَ دِينِيًا (٨).

⁽١) انظر رفع الحاجب: ٢/ ٣١٥، أي إن كان دينياً فهـو تصـديق، وإن كـان دنيويــاً لا يعدُّ تصديقاً.

⁽٢) توجيه الدنيوي ربما كان ﷺ لا يعلم حاله، وتوجيه الديني؛ لأنَّهُ كان يعلم حاله، وشرح المختصر هو شرح للسبكي على مختصر ابن الحاجب.

⁽٣) في (أ) و(ب) و(ط): إفهام.

⁽٤) في(ط): تغيير.

⁽٥) في سبق البيان.

⁽٦) في التأخير.

⁽٧) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٨) أي المشبَّه به وهو نوايا المنافقين هو ديني، فكيف شبَّه الدنيوي فيه، فالجواب: إنَّ الله يعلمُ رسوله بكذب الخبر الدنيوي كما يعلمه بكذب الخبر الديني على حدٍّ =

أَمَّا إِذَا وُجِدَ حَامِلٌ عَلَى الكَذِب وَالتَّقْرِيرِ، كَمَا إِذَا كَانَ المُخْبرُ مِمَّنْ يُعَانِدُ النَّبيِّ عَلَى الصَّدْقِ قَوْلاً يُدُلُّ السُّكُوتُ عَلَى الصَّدْقِ قَوْلاً وَاحِداً.

⁼ سواء، ووجه الشُّبه هو ليعصِمَه من أن يُقرَّ أحداً على كذب.



(وَأَمَّا مَظْنُونُ الصِّدْقِ فَخَبَرُ الوَاحِدِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَنْتَهِ إِلَى التَّوَاتُرِ) وَاحِداً كَانَ رَاوِيَهُ، أَوْ أَكْثَرَ، أَفَادَ العِلْمَ بالقَرَائِنِ المُنْفَصِلَةِ أَوْ لا.

(وَمِنْهُ(١)) حِينَيْدِ (المُسْتَفِيضُ: وَهُوَ الشَّائِعُ عَنْ أَصْلٍ(٢) فَخَرَجَ الشَّائِعُ لَا عَنْ أَصْلٍ (وَقَدْ يُسَمَّى) أَيْ المُسْتَفِيضُ (مَشْهُوراً، وَأَقَلُّهُ) مِنْ حَيْثُ عَدَدُ رَاوِيهِ، أَيْ أَقَلُ عَدَدِ رَاوِي المُسْتَفِيضِ (اثْنَانِ، وَقِيلَ(٣): ثَلاَثَةٌ).

الأَوَّلُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ (1) فِي التَّنْبِيهِ: "وَأَقَلُّ مَا تَثْبُتُ بِهِ الإِسْتِفَاضَةُ اثْنَانِ» (٥).

⁽١) أي من الآحاد.

⁽٢) هو من ترجع إليه نقلة الحديث.

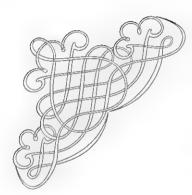
⁽٣) جزم به الآمدي، وابن الحاجب. الغيث الهامع: ص٤١٦.

 ⁽٤) المراد به الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وهو شيح العراقيين من الشافعية، وقولـه
 باعتباره فقيها لا أصولياً. حاشية العطار: ٢/ ١٥٦.

⁽٥) هو قول أبي إسحاق الشيرازي، وأبي حامد الإسفرايني، وأبي حاتم القزويني. تشنيف المسامع: ١/ ٤٧٩.

وَعِبَارَةُ ابْنِ الحَاجِب: «المُسْتَفِيضُ: مَا زَادَ نَقَلَتُهُ عَلَى ثَلاَثَةٍ»(١).

⁽۱) وهو قول أصوليّ لا فقيهٍ، وهو قول المحدثين. حاشية العطار: ٢/ ١٥٦، وشرح المختصر للعضد: ٢/ ٥٥.







١. (خَبَرُ الوَاحِدِ لا يُفِيدُ العِلمَ إلاَّ بقرينَةٍ) كَمَا فِي إِخْبَارِ الرَّجُلِ
 بمَوْتِ وَلَدِهِ المُشْرِفِ عَلَى المَوْتِ مَعَ قَرِينَةِ البُكَاءِ، وَإِحْضَارِ الكَفَنِ
 وَالنَّعْش.

٢. (وَقَالَ الأَكْثَرُ لا) يُفِيدُهُ (١) (مُطْلَقاً) [وَمَا ذُكِرَ مِنْ القَرِينَةِ (٢) يُوجَدُ
 مَعَ الإغْمَاءِ.

٣. (وَ) قَالَ الإِمَامُ (أَحْمَدُ يُفِيدُ مُطْلَقاً)](٣) بِشَرْطِ العَدَالَةِ؛ لأَنَّهُ حِينَيْدٍ
 يَجِبُ العَمَلُ بِهِ كَمَا سَيَأْتِي (٤).

وَإِنَّمَا يَجِبُ العَمَلُ بِمَا يُفِيدُ العِلْمَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَانَقْفُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [النجم: ٢٨] نهى عَنْ اتّبَاعِ غَيْرِ العِلْم، وَذَمَّ عَلَى اتَّبَاعِ الظَّنِّ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا المَطْلُوبُ فِيهِ العِلْمُ: مِنْ أُصُولِ الدِّينِ،

⁽١) في (ط): يفيد.

 ⁽۲) فإنَّ أمثال إحضار النَّعش، والبكاء، ليست قرينة على الموت؛ إذ قد يحدث عندما
 يحصل إغماءٌ للإنسان قبل خروج روحه.

⁽٣) مابين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٤) في (٢/٥٥٨).

كَوَحْدَانِيَّةِ اللهِ تَعَالَى وَتَنْزِيهِهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بهِ ؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ العَمَـلِ بـالظَّنِّ فِي الفُرُوع .

(وَ) قَالَ (الأُسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرايِينِيّ (وَابْنُ فُورَكِ(١): يُفِيدُ المُسْتَفِيضُ) الَّذِي هُوَ مِنْهُ عِنْدَنا (عِلْماً نَظَرِيّاً) جَعَلاَهُ وَاسِطَةً بَيْنَ المُتَواتِرِ المُفيدِ لِلظَّنِّ (٢). المُفيدِ لِلظَّنِّ (٢).

وَقَدْ مَثَّلَهُ الأُسْتَاذُ بِمَا يَتَّفِقُ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ (٣).

وَإِنَّمَا لَمْ يُقَيِّدُ الوَاحِدَ بالعَدْلِ _ كَمَا قَيَدَهُ بِهِ ابْنُ الحَاجِبِ ؛ لأَنَّهُ لا حَاجَةَ إلَيْهِ عَلَى الأَوَّلِ⁽¹⁾ حَيْثُ يُفِيدُ العِلْمَ ؛ لأِنَّ التَّعْوِيلَ فِيهِ عَلَى القَرِينَةِ ، وَلاَ عَلَى الثَّالِثِ⁽¹⁾ كَمَا تُقَدَّمَ ، وَلاَ عَلَى الثَّالِثِ⁽¹⁾ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَا عَلَى الرَّابِع (1) فِيمَا يَظْهَرُ ، كَمَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ حَيْثُ يُقَالُ يُفِيدُ الظَّنَّ .

⁽۱) تقدمت ترجمته في (۱/٣٦٣).

⁽٢) أي هو أقل من المتواتر وأقوى من الآحاد.

⁽٣) المراد بالأستاذ: أبو إسحاق الإسفرايني.

⁽٤) وهو إفادته العلم مع القرينة.

⁽٥) وهو قول الأكثر؛ لأنَّهُ لا يفيد من العدل ولا من غيره.

⁽٦) وهو رأي الإمام أحمد؛ لأنَّهُ اشترط العدالة لقبوله.

⁽V) وهو قول الإسفرايني، وابن فورك؛ لأنَّهُ يشترط فيه الاستفاضة فقط.





مساله [وجوبِ العَمَلِ بالآحَاد]

١. (يَحِبُ العَمَلُ بهِ) أي بخَبرِ الواحِدِ (في الفَتوى وَالشَّهادَةِ) أي يَجِبُ العَمَلُ بهِ المُفتي بهِ المُفتي (١)، وَبما يَشهَدُ بهِ الشَّاهِدُ بشَرطِهِ (٢) (إجماعاً وَكَذا سَائِرُ الأمُورِ الدينيَّةِ) أي باقيها يَجِبُ العَمَلُ فيها بخَبرِ الواحِدِ، كَالإخبارِ بدُخُولِ وَقتِ الصَّلاةِ، وَبتَنَجُّسِ (٣) الماءِ وَغَيرِ ذلكَ (١).

(قيلَ⁽⁰⁾: سَمعاً) لا عَقلاً؛ لأنَّهُ ﷺ كَانَ يَبعَثُ الآحادَ إلى القبائِلِ وَالنَّواحِي لِتَبليغِ الأحكامِ، كَما هُوَ مَعروفٌ، فَلُولا أنَّهُ يَجِبُ العَمَلُ بخَبَرِهِم لَم يَكُن لِبَعثِهِم فَائِدَةٌ.

(وَقيل (٦): عَقلاً) وَإِن دَلَّ السَّمعُ أيضاً، أي (٧) مِن جِهَةِ العَقلِ، وَهُوَ

⁽١) إذا أفتى في حكم مفتٍ واحد يجبُ الأخذ بفتواه.

⁽٢) وهي توافر شروط الإفتاء في المفتى، والشروط المتوافرة في الشاهد.

⁽٣) في(ط): أو بتنجس.

⁽٤) مثل الإخبار عن جهة القبلة.

⁽٥) وهو قول الأكثرين. الغيث الهامع: ص١٨٥.

 ⁽٦) وهو قول ابن سريج، والقفال، وأبي الحسين البصري من المعتزلة. الغيث الهامع:
 ص١٨٨٤.

⁽٧) لفظ (أي) ساقط من: (أ).

أنَّهُ لَو لَم يَجِب العَمَلُ بِهِ لَتَعَطَّلَت وَقائِعُ الأَحكامِ المَروِيَّةُ بِالآحادِ وَهِي كَثيرَةٌ جِداً، وَلا سَبيلَ إلى القَولِ بذلكَ.

وَإِنَّمَا لَم يُرَجِّح الأَوَّلَ _كَمَا رَجَّحَهُ غَيرُهُ _ على مَا هُوَ المُعتَمَدُ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ؛ لأَنَّ الثانِيَ مَنقُولٌ عَن الإمامِ أحمدَ، وَالقَفَّالِ(١)، وَابنِ سُرَيجٍ مِن أَيْمَةِ السُنَّةِ، كَبَعضِ المُعتَزِلَةِ(٢).

٢. (وقالَت الظَّاهِرِيَّة لا يَجِبُ) العَمَلُ بهِ (مُطلَقاً ١٦) أي عَن التَفصيلِ الاَتي (٤)؛ لأنَّه على تَقدِيرِ حُجِّيَتِهِ إنَّما يُفيدُ الظنَّ، وَقَد نُهِى عَن اتباعِهِ وَذُمَّ عَلَيهِ في قولِهِ تَعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسراء: ٣٦] ﴿ إِن يَتَبِعُونَ إِلَا الطنَّ ﴾ [الإسراء: ٣٦] ﴿ إِن يَتَبِعُونَ إِلَا الطنَّ ﴾ [النجم: ٢٨]، قُلنا: تَقَدَّمَ جَوَابُ ذلِكَ قريبًا ١٥٥).

٣. (وَ) قَالَ (الْكَرِخِيُّ) لا يَجِبُ الْعَمَلُ بهِ (في الْحُدُودِ)؛ لأنَّها تُدرَأُ بالشُّبَهَةِ؛ لِحَديثِ مُسنَدِ أبي حَنيفَةَ: "إدرَؤُوا الْحُدُودَ بالشَّبُهاتِ»(١) وَاحتِمالُ الْكَذِب في الآحادِ شُبهَةٌ.

⁽۱) هو محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي، أوحد عصره في الأصول والفقه وعلم الكلام، ولد عام (۲۹۱ه)، ومن شيوخه ابن خزيمة، توفي سنة (۳٦٥ه). طبقات الشافعية: ٢/ ٤٠٠.

⁽٢) انظر: الإحكام لابن حزم: ١/١٠٧، وهو قول لبعض الظاهرية لا جميعهم.

⁽٣) أي في كلِّ فرع فقهيِّ في الحدود وغيرها، وفي ابتداء النصب وغيرها، عمل به أهل المدينة أو لم يعملوا، عمَّت به البلوى أم لم تعم.

⁽٤) في الأقوال الأخرى الآتية من قول الكرخي وما بعده.

⁽٥) لفظ (قريباً) ساقط من: ب، وقد تقدم الجواب في (٨٥٣/٢).

⁽٦) نصب الراية للزيلعي: ٣/ ٣٣٣.

قُلنا: لا نُسلِّمُ أَنَّهُ شُبهَةٌ، على أنَّهُ مَوجُودٌ في الشَّهادَةِ (١) أيضاً.

٤. (وَ) قالَ (قَومٌ (٢)) لا يَجِبُ العَمَلُ بهِ (في ابتِداءِ النُّصُب (٣)) بخِلافِ ثُوانِيها، حَكاهُ ابنُ السَّمعانِيُّ عَن بَعضِ الحَنفِيَّةِ، قالَ (٤): فَقَبلُوا خَبرَ الوَاحِدِ في النَّصاب الزائِدِ على خَمسَةِ أُوسُقٍ؛ لأنَّهُ (٥) فَرعٌ، وَلَم يَقبَلُوهُ في ابتِدَاءِ نِصاب الفُصلانِ وَالعَجَاجيلِ؛ لأنَّهُ أصلٌ (١).

يَعني فِيما إذا مَاتَت الأمَّهَاتُ مِن الإبلِ وَالبَقَرِ في أثناءِ الحَولِ بَعدَ الوِلادَةِ وَتَمَّ حَولُها على الأولادِ، فَلا زَكاةَ عِندَهُم في الأولادِ مَعَ شُمولِ الحَديثِ لَها.

وَهُو قَـولُ أبي حَنيفَةَ الأخيرُ (٧)، قـالَ؛ لِعَـدَمِ اشتِمالِها عَلى السِّنَ الوَاجب.

⁽١) أي احتمال الكذب في الشهادات أيصاً.

⁽٢) هم بعض الحنفية . الغيث الهامع: ص٩١٩.

⁽٣) جمع نصاب، أي إثبات أول نصاب من نصب الزكاة، كخمسة من الإبل، والثلاثين من البقر، والأربعين من الغنم.

⁽٤) أي السمعاني.

⁽٥) أي الزَّائد فرعٌ عن الأوسق الخمسة التي هي أصل النَّصاب، فلا يقبلُ بالأوسق الخمسة الآحاد.

⁽٦) لأنَّهُ بعد موت الكبار صارت الصغار أصلاً في الزكاة، فإذا بلغ الصغار نصاباً فلا زكاة عليها إذا ثبت بخبر الواحد.

⁽٧) الهداية: ٢/ ٣٦٧.

وَقَالَ أَوَّلاً: يَجِبُ تَحصيلُهُ _كَقَولِ مَالِكٍ _، وَثَانِياً يُؤخَذُ مِنها _كَقُولِ الشَّافِعِيِّ (١) _ .

٥. (وَ) قالَ (قُومٌ) لا يَجِبُ العَمَلُ بهِ (فيما عَمِلَ الأَكثَرُ) فيهِ (بخِلافِهِ)؛
 لأنَّ عَمَلَهُم (بخِلافِه) حُجَّةٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَيهِ، كَعَمَلِ الْكُلِّ.

قُلنا: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ حُجَّةً.

٦. (وَ) قَالَت (المَالِكِيَّةُ) لا يَجِبُ العَمَلُ بهِ (فِيما عَمِلَ أهلُ المَدينَةِ)
 فِيهِ بِخِلافِهِ؛ لأنَّ عَمَلَهُم _ كَقُولِهم _ حُجَّةٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَيهِ (٢).

قُلنا: لا نُسَلِّمُ حُجِّيَّةَ ذلِكَ.

وَقَد نَفَت المَالِكِيَّةُ خِيارَ المَجلِسِ الثَّابِتَ بِحَدِيثِ الصَّحِيحَينِ: ﴿إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلُانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مُنهُما بِالخِيارِ ما لَم يَتَفَرَّقًا (٣) ؛ لِعَمَلِ أَهِلِ المَدينَةِ بِخلافهِ.

٧. (وَ) قالَت (الحَنفَيَةُ) لا يَجِبُ العَمَلُ بهِ (فِيما تَعُمُّ بهِ البَلوی) بأن يَحتاجَ النَّاسُ إليهِ، كَحَديثِ: «مَن مَسَّ [أ/٤٨] ذَكَرَهُ فَليتَوَضَّاً» (٤) صَحَحَهُ الإمامُ أحمدُ وَغَيرُهُ؛ لأنَّ ما تَعُمُّ بهِ البَلوى يَكثُرُ السُّوالُ عَنهُ فَتقضي العَادةُ بنقلِهِ تَواتُراً؛ لِتَوَقُّر الدَّواعِي عَلى نقلِهِ، فلا يُعمَلُ بالآحادِ فِيهِ.

قُلنا: لا نُسَلِّمُ قَضاءَ العَادَةِ بذلكَ.

⁽١) مغنى المحتاج: ١/ ٥٠٩، وكفاية الطالب لأبي الحسين المالكي: ١/ ٦٣٦.

⁽٢) الدسوقي: ٣/ ٩١.

⁽٣) البخاري في البيوع: (٢١١٢)، ومسلم في البيوع: (٨٣٣٣).

⁽٤) ابن خزيمة في الطهارة، باب الوضوء من مسِّ الذَّكر: ١ / ٢١٦.

(أو خَالَفَهُ راوِيهِ) فَلا يَجِبُ العَمَلُ بهِ؛ لأنَّهُ إنَّما خَالَفَهُ لِدَليل.

قُلنا: في ظَنّهِ، وَلَيسَ لِغَيرِهِ اتّباعُهُ؛ لأنَّ المُجتَهِدَ لا يُقلّدُ مُجتَهِداً كَما نيَأْتِي (١).

مثالُهُ: حَديثُ أبي هُريرَةَ في الصَّحيحينِ: "إذا شَرِبَ الكَلبُ في إناءِ أَحَدِكُم فَلْيَغْسِلهُ سَبعَ مَرَّاتٍ» (٢) وقد رَوى الدَّارَقُطنِيُّ عَنهُ (٣) أنَّهُ أَمَرَ بالغَسلِ مِن وُلوغِهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، قالَ: وَالصَّحيحُ عَنهُ سَبعُ مَرَّاتٍ.

وَيؤخَذُ مِن قَولِهِ: أو خَالَفَةُ رَاوِيهِ: مَا صَرَّحُوا بهِ مِن أَنَّ الخِلافَ فيما إذا تَقَدَّمَت الرِّوايَةُ، فَإِن (٤) تَأَخَّرَت، أو لَم يُعلَم الحَالُ فَيَجِبُ العَمَلُ بهِ (٥) اتَّفَاقاً.

٨. (أو عَارَضَ القِياسَ) يَعنِي وَلَم يَكُن رَاوِيهِ فَقيهاً؛ أخذاً مِن قَولِهِ بَعدُ: وَيُقبَلُ مَن لَيسَ فَقيهاً خِلافاً لِلحَنفِيَّةِ فِيما يُخالِفُ القِياسَ؛ لأنَّ مُخالَفَتَهُ تُرَجِّحُ احتِمَال الكَذِب.

قُلنا: لا نُسَلِّمُ ذلكَ.

⁽۱) فی (۲/ ۱۳۳۹).

⁽٢) البخاري في الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان: (١٧٢)، ومسلم في الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب: (٦٤٨).

⁽٣) أي عن أبي هريرة رواه الدَّارقطني في الطهارة، باب ولوغ الكلب في الإناء: (٣). موقوف، وإسناده صحيح.

⁽٤) في(أ): أو.

⁽٥) أي بالآحاد؛ لأنَّهُ يعدُّ ناسخاً للفعل الحاصل من الراوي.

(وَثَالِئُها) أي الأقوالِ (في مُعارِضِ القِياسِ) أنَّهُ (إِن عُرِفَت العِلَّةُ) في الأصلِ (بنَصِّ رَاجِعٍ) في الدَّلالَةِ (على الخَبَرِ) المُعارِضِ لِلقِياسِ (وَوُجِدَت الأصلِ (بنَصِّ رَاجِعٍ) في الدَّلالَةِ (على الخَبَرِ) المُعارِضِ لِلقِياسِ عَلَيهِ حِينَيْذٍ قَطعاً في الفَرعِ لَم يُقبَل) أي الخَبرُ المُعارِضُ ؛ لِرجحَانِ القِياسِ عَلَيهِ حِينَيْذٍ (أُو ظَنا فَالوَقفُ) عَن القَولِ بقبولِ الخَبرِ أو عَدَمِ قَبُولِهِ ؛ لِتَساوِي الخَبرِ وَالقِياس حِينَيْدٍ.

(وَإِلاّ) أي وَإِن لَم تُعرَف العِلَّةُ بنَصِّ رَاجِحٍ: بَأَن عُرِفَت باسـتِنباطٍ، أو نَصِّ مُساوٍ، أو مَرجُوح (قُبلَ) أي الخَبَرُ.

مِثَالُ الخَبَرِ المُعارِضِ لِلقِياسِ: حَديثُ الصَّحيحَينِ، وَالَّلفظُ لِلبُخَادِيِّ:
لا تُصَرُّوا الإبلَ وَلا الغَنَمَ فَمَن ابتَاعَها بَعدُ فَإِنَّهُ (١) بِخَيرِ النَّظَرينِ بَعدَ أَن يَحلِبَها: إِن شَاءَ أَمسَكَ، وَإِن شَاءَ رَدَّها وَصاعاً مِن تَمرٍ (٢) فَرَدُّ التَّمرِ بَدَلَ للَّبَنِ مُخَالِفٌ لِلقِياسِ فِيما يُضمَنُ بِهِ التَّالِفُ: مِن مِثْلِهِ، أَو قِيمَتِهِ.

وَتُصَـرُّوا _ بضَمِّ التاءِ وَفَتحِ الصَّادِ _ مِن صَرَّى (٢)، وَقِيلَ: بالعَكسِ (١) مِن صَرَّ.

⁽١) في(ج): فهو.

⁽٢) البخاري في البيوع: (٢١٥٠)، ومسلم البيوع: (٣٧٩٤).

⁽٣) أصلُه صَرَّيَ من باب كلَّم رباعي.

⁽٤) أي بفتح التاء وضمِّ الصاد، من صَرَّ أصله صرر، والمضارع تَصُـرُّ أصله تصـرُرُ ثلاثي مضاعف.

الصَّحَابَةِ (١)، أو يَنتَشِرَ فِيهِم؛ لأنَّ أبا بَكرٍ (٢) ﴿ لَهُ لَم يَقبَل خَبَرَ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَة (٣) أنَّهُ ﷺ: «أعطَى الجَدَّةَ السُّدُس، وَقَالَ: هَل مَعَك غَيرُك؟ فَوافقَهُ مُحَمَّدُ بنُ مَسلَمَةَ الأنصارِيُّ فَأَنفَذَهُ أبو بَكرٍ لَها (٤) رَواهُ أبو دَاودَ وَغَيرُهُ.

وَعُمرُ وَهُ لَم يَقبَل خَبرَ أبي مُوسى الأشعرِيِّ (٥): أنَّهُ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا استَأذَنَ أَحَدُكُم ثَلاثاً فَلَم يُؤذَن لَهُ فَليَرجع، وَقالَ: أقِم عَلَيهِ البَيِّنَةَ فَوافَقَهُ أبو

⁽١) في (ج): كأن يعمل بعض الصحابة به.

⁽۲) هو أكبر من أن يُعرَّف، خليفة رسول الله على عبدالله بن أبي قحافة، كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة فسماه الرسول على عبدالله، واسم أبيه عثمان بن عامر بن عمرو ابن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب القرشي، توفي سنة (۱۳ه)، صلى عليه عمر، وذلك بعد وفاة النبي على بسنتين وثلاثة أشهر واثنتي عشرة ليلة. الاستيعاب: ٣/ ٩٦٣.

⁽٣) هـو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بـن متعـب مـن ثقيف، ولاه عمـر البصرة، ففتحَ ميسان وهمدان وعدَّة بلاد إلى أنْ عزلَه لما شهد عليه أبو بكـرة ومـن معه، وبايع معاوية بعد أن اجتمع عليه الناس، ثم ولاه بعد ذلك على الكوفة، فاستمر حتى مات سنة (٥٠ه). الإصابة: ٣/ ٤٥٣.

⁽٤) أبو داود في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة: (٢٨٩٧).

⁽٥) هو الصحابي الجليل عبدالله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري، أسلَم قبل الهجرة، هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة بعد ضير، واستعمله النبي على بعض اليمن وعدن، واستعمله عمر على البصرة بعد المغيرة بن شعبة، واستعمله عثمان على الكوفة، وكان أحد الحكمين في صفين، مات في المدينة سنة (٤٦ه). الاستبعاب: ٣/ ٣١٥.

سَعيدِ الخُدرِيُّ _أي فَقَبلَ ذلِكَ عُمَرُ الأَلْ الشَّيخانِ، وَيَقومُ مَقامَ التَّعَـدُدِ الخُدرِيُّ _أي فَقبلَ ذلِكَ عُمَرُ (١) رَواهُ الشَّيخانِ، وَيَقومُ مَقامَ التَّعَـدُدِ الاعتضادُ.

قُلنا: طَلَبُ التَّعَدُّدِ لَيسَ لِعَدَمِ قَبولِ الواحِدِ بَل لِلتَثَبَّتِ، كَما قَالَ عُمَـرُ في خَبَر الاستِئذانِ: "إنَّما سَمِعتُ شَيئاً فَأُحبَبتُ أَنْ أَتَثَبَّتَ "(٢) رَواهُ مُسلِمٌ.

١٠ (وَ) قَالَ (عَبدُ الجبّارِ لا بُدّ مِن أربَعَةٍ في الزّنا) فَلا يُقبَلُ خَبَرُ ما دُونَها فِيهِ، كَالشّهادَة عَلَيهِ.

وَحُكِيَ هذا في المَحصولِ عَن حِكايَةِ عَبدِ الجَبَّارِ عَن الجَبَّائِيُّ (٣)، وَمَشى عَلَيهِ (٤) المُصَنِّفُ في شَرحِ المِنهاجِ، فَسَقَطَ مِنهُ هُنا لَفظَةُ عَنهُ (٥) وَهُو: إمّا تَقييدٌ لإطلاقِ نقلِ الاثنينِ عَنهُ حكما مَشَى عَليهِ ابنُ الحاجِب (٢) أو حِكايَةُ قُولِ آخَرَ عَنهُ في خَبرَ الزِّنا (٧).

⁽۱) البخاري في الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثـــاً: (٦٢٤٥)، ومســـلم فــي الآداب، باب الاستئذان: (٥٩١).

⁽٢) مسلم في الآداب، باب الاستئذان: (٥٩٨).

⁽٣) المحصول: ٢/ ١٧٠.

⁽٤) أي الحكاية عن عبد الجبار، كذا قوله هو، أي الحكاية عن عبد الجبار، وجاء الضّميران بصيغة المذكّر باعتبار ما ذكر، أي الذي ذكر سابقاً، والمراد بذلك نقل حديث بخصوص جريمة الزّنا أو الإخبار عن شخص بأنّه زنا، ولا يُراد بذلك الشهادة عليه.

⁽٥) المفروض أن يقول: وعبد الجبار عنه، أي عن الجبَّائي فحذَفَ لفظ عنه.

⁽٦) أي أنَّ تأييد الأثنين عند الجبائي ليس في كلِّ شيء، بل إذا أخبر بالزنا، فلا بدَّ من أربعة.

⁽٧) أي في خبر الزنا الجبائي له رأيان: يكفي اثنان في رأي له، والآخر لا بدَّ من أربعة.



(المُخْتَارُ وِفَاقَا لِلسَّمْعَانِيِّ وَخِلاَفا لِلْمُتَا خِرِينَ) كَالإِمَامِ الرَّاذِيّ، وَالاَّمِدِيِّ وَغَيْرِهِمَا (أَنَّ تَكْذِيبَ الأَصْلِ الفَرْعَ) فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ، كَأَنْ قَالَ: مَا رَوَيْت لَهُ هَذَا (لا يُسْقِطُ المَرْوِيُّ) عَنِ القَبُولِ؛ لإحْتِمَالِ نِسْيَانِ الأَصْلِ لَهُ بَعْدَ رَوَيْت لَهُ هَذَا (لا يُسْقِطُ المَرْوِيُّ) عَنِ القَبُولِ؛ لإحْتِمَالِ نِسْيَانِ الأَصْلِ لَهُ بَعْدَ رَوَايَتِهِ لِلْفَرْع، فَلا يَكُونُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِتَكْذِيبِهِ لِلاَّخِرِ مَجْرُوحاً (۱).

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا _ وَهُو أَنَّ تَكُذِيبَ الأَصْلِ الفَرْعَ لا يُسْقِطُ المَرْوِيَّ _ أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ نَقُولُ: (لَوِ اجْتَمَعَا فِي شَهَادَةٍ لَمْ تُرَدَّ (٢)).

وَوَجْهُ الإِسْقَاطِ الَّذِي نَفَى الآمِدِيُّ الخِلاَفَ فِيهِ: أَنَّ (٣) أَحَدَهُمَا كَاذِبُ، وَلاَ بُدَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الفَرْعُ فَلاَ يَثْبُتُ مَرْوِيُّهُ.

⁽١) الإحكام: ٢/ ١١٨.

⁽٢) أي لبقاء عدالتهما وإن كان أحدُهما كاذباً؛ لأنَّ الأصل قد يكون نفيه كذباً، وقد يكون نسياناً، وإنَّ رواية الفرعِ قد يكون كذب عليه، وقد يكونُ صادقاً في روايته عنه، وهذان الاحتمالان لا تستوجب سقوط عدالتهما، فلو شهد الشَّخص بحق للقاضي الحكم بشهادتهما.

 ⁽٣) أنَّ وخبرها مضافاً إلى اسمها تؤول بالمصدر _ أي كذب أحدهما _ خبر قوله ووجه،
 فالآمدي ادعى الاتفاق على إسقاط المروي.

وَلاَ يُنَافِي هَذَا قَبُولُ شَهَادَتِهِمَا فِي قَضِيَةٍ ؛ لأِنَّ كُلاَّ مِنْهُمَا يَظُنُّ أَنَّهُ صَادِقٌ، وَالكَذِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (۱) الَّذِي يَنُولُ إلَيْهِ الأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى صَادِقٌ، وَالكَذِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (۱) الَّذِي يَنُولُ إلَيْهِ الأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرٍ، إِنَّمَا يُسْقِطُ العَدَالَةَ إِذَا كَانَ عَمْداً (۲).

وَلَوْ اسْتَوْضَحَ المُصَنِّفُ عَلَى الأَوَّلِ بِمَا بَنَاهُ عَلَيْهِ لَسَلِمَ مِنْ دَعْوَى التَّنَافِي بَيْنَ المَبْنِيِّ وَالثَّانِي الَّتِي (٣) أَفْهَمَهُمَا بِنَاؤُهُ (٤).

⁽١) الصلاة ساقطة من: (ب) و (ج).

⁽٢) وهنا كَذب أحدهما قطعاً لم يكن عن تعمُّد سواء في دعوى الفرع أم في تكذيب الأصل.

⁽٣) قوله: التي أفهمهما يُرادُ بالتي الدعوي.

⁽٤) السُّبكي بعد أنْ ذَكر الرأي المختار بعدم إسقاط المروي إذا كذب الأصل الفرع بني على ذلك بقوله: ومن ثم، أي لا تردُّ شهادتهما كما لا يسقط المروي، فأتي بقول (ومن ثم) على شكل بناء عدم ردِّ الشهادة على الرأي المختار.

وكان عليه أن لا يجعل ذلك على شكلِ بناء، بل يقولُ بدليل عدم ردِّ شهادتهما؟ ليكون عدم الردِّ دليلاً على عدم ردِّ المروي.

ولفظ المختار يفهم أنَّ المرجوحَ هو إسقاط الرواية، وينبغي ذكر هذا الرأي قبل قوله ومن ثم.

والبناءُ هذا يشيرُ إلى قَبول شهادتهما على القولين سقطت الرواية أم لم تسقط؛ لأنَّ الرأي الثاني المفهوم من قوله المختار سبق البناء، وهنا يحصل تنافي، كيف لا ترد بكلا الحالتين.

ولو ذكر ذلك بشكل استدلال؛ لتخلص من هذا التنافي، إذ المفروض أن تردّ إذا أسقط المروي، ولا تردُّ إذا لم تسقط، والبناءُ جعل عدم الردِّ على الإسقاط وعدمه.

(وَإِنْ شَكَّ) الأَصْلُ فِي أَنَّهُ رَوَاهُ لِلْفَرْعِ (أَوْ ظَنَّ) أَنَّهُ مَا رَوَاهُ لَهُ (وَالْفَرْعُ) الأَصْلُ فِي أَنَّهُ مَا رَوَاهُ لَهُ (وَالْفَرْعُ) الْعَدْلُ (جَازِمٌ) بروايته عَنْهُ (فَأَوْلَى بالقَبُولِ) لِلْخَبَرِ مِمَّا جَزَمَ فِيهِ الأَصْلُ بالنَّفْيِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى القَبُولِ (الأَكْثَرُ) مِنْ العُلَمَاءِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ: مِنْ العُلمانِ فِي النَّفْيِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى القَبُولِ (الأَكْثَرُ) مِنْ العُلَمَاءِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ: مِنْ العُلمانِ الأَصْلِ .

وَوَجْهُ عَدَمِ القَبُولِ: القِيَاسُ^(۱) عَلَى نَظِيرِهِ فِي شَهَادَةِ الفَرْعِ عَلَى شَهَادَةِ الفَرْعِ عَلَى شَهَادَةِ الأَصْلِ.

وَأُجِيبَ: بِالْفَرْقِ بِأَنَّ بَابَ الشَّهَادَةِ أَضْيَقُ؛ إِذْ [أ/ ٨٥] أُعْتُبرَ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْذُكُورَةُ وَغَيْرُهُمَا (٢).

وَلَوْ ظَنَّ الفَرْعُ الرِّوَايَةَ وَجَزَمَ الأَصْلُ بنَفْيهِا، أَوْ ظَنَّهُ، قَالَ فِي المَحْصُولِ: فِي الأَوَّلِ^(٣) تَعَيَّنَ الرَّدُّ، وَفِي الثَّانِي^(٤) تَعَارَضَا.

وَالأَصْلُ العَدَمُ (٥)، وَالأَشْبَهُ القَبُولُ (١).

⁽۱) عدم قبول المروي مع الشكِّ والظنُّ هو الرأي الثاني المرجوج المدرج: هـو أنَّه قاسَ عدم قبولِ رواية الفرع عن الأصل على شهادة الفرع عن الأصل. فإذا قال الشاهد لآخر: اشهد على شهادتي بكذا، ثمَّ شَهد وشكَّ أو ظنَّ الأصل بصحة الشهادة تبطلُ شهادة الفرع، فلفظ (القياس) خبرٌ عن قوله (ووجه).

⁽٢) الجواب: إنَّ هذا قياس مع الفارق؛ لأنَّ مجالَ الشهادة أضيقُ من الرواية.

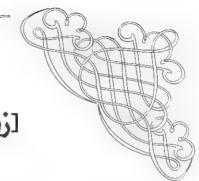
⁽٣) أي ظنَّ الراوي مع جزم الأصل بالنفي.

⁽٤) أي ظنَّ الفرع بالرواية وظنَّ الأصل بالنفي يتعارضان؛ لأَنَّ كليهما اعتمدا الظنَّ.

⁽٥) أي عدم قبول الرواية.

⁽٦) أي الأشبه بالجزم هو قبولها؛ لأنَّ الإنسان قد ينسى ما هو واقع منه، فيحصل الظن.





[زيادةُ العَدْلِ مَقْبولَة]

(وَزِيادَةُ العَدلِ) فِيما رَواهُ عَلى غَيرِهِ مِن العُدُولِ (مَقبُولَةٌ إِن لَم يُعلَم اتّحادُ المَجلِس) بَأْن عُلِمَ تَعَدُّدُهُ ؛ لِجَوازِ أَن يَكُونُ النّبيُّ ﷺ (١) ذَكَرَها في مَجلِس وَسَكَتَ عَنها في آخَرَ.

أو لَم يُعلَم تَعَدُّدُهُ وَلا اتِّحادُهُ؛ لأنَّ الغَالِبَ في مِثل ذلِكَ التَّعَدُّدُ.

(وَإلا) أي وَإِن عُلِمَ باتِّحادِ المَجلِسِ (فَثَالِثُها) أي الأقوالِ (الوَقفُ) عَن قَبُولِها وَعَدَمِهِ.

وَالْأُوَّلُ: الْقَبُولُ؛ لِجُوازِ غَفْلَةِ غَيْرِ مَن زَادَ عَنها.

وَالثَّانِي: عَدَمُهُ؛ لِجَواز خَطَّأ مَن زَادَ فِيها(٢).

(وَالرَابِعُ إِنْ كَانَ غَيرُهُ) أي غيرُ مَن زَادَ (لا يَعْفُلُ) بضَمِّ الفَاءِ (مِثلُهُم عَن مِثلِها عَادةً لَم تُقبَل) أي الزِّيادةُ، وَإِلاَّ تُبلَت.

(وَالمُختَارُ وِفاقاً لِلسَّمعانِيِّ المَنعُ) أي مَنعُ القَبولِ (إن كَانَ غَيـرُهُ) أي

⁽١) الصلاة ساقطة من: (ب) و(ج).

⁽٢) لفظ (فيها) ساقط من: (أ).

⁽٣) أي إنْ كان غيره يغفلُ عنها قبلت الزيادة.

غيرُ مَن زَادَ (لا يَغفُلُ) أي مِثلُهُم عَن مِثلِها عَادَةً (أو كَانَت تَتَوَفَّرُ اللَّواعِي عَلَى مَثلِها عَادَةً (أو كَانَت تَتَوَفَّرُ اللَّواعِي عَلَى نَقَلِها (١١) وَبهذا (٢) يَزيدُ هَذَا القَولُ عَلَى الرابعِ، وَإِن لَم يَكُن الأمرُ كَذَلِكَ قُلَت.

(فإن كانَ السَّاكِتُ عَنها) أي غيرُ الذاكِرِ لَها (أَضبَطَ) مِمَّن ذَكَرَها (أُو صَرَّحَ بنَفِي الزِّيَادَةِ عَلى وَجهٍ يُقبَلُ) كَأَن قَالَ: ما سَمِعتُها (تَعَارَضَا) أي الخَبَرانِ فيها (٣).

بخِلافِ ما إذا نفاها على وَجه لا يُقبَلُ: بَأَنْ مَحَّضَ النَّفيَ فَقَالَ: لَـم يَقُلها النَبِيُ ﷺ فَإِنَّهُ لا أَثَرَ لِذلِكَ(٤).

(وَلُو رَواهَا) الرَّاوي (مَرَّةً وَتَرَكَ أخرى فَكَرَاوِيَيْنِ) رَوَاهَا أَحَدُهُما دُونَ الآخَرِ، فَإِن أَسنَدَهَا وَتَرَكَها إلى مَجلِسَينِ، أو سَكَتَ قُبلَت، أو إلى مَجلِسٍ:

فَقيلَ: تُقبَلُ؛ لِجَوازِ السَّهوِ في التَّركِ.

وَقيلَ: لا . . . ؟ لِجَواز الخَطأ في الزِّيادَةِ .

وَقيلَ: بالوَقفِ عَنهُما(٥).

⁽١) قواطع الأدلة: ١/ ٣٩٩.

⁽٢) أي بداية الرأي الخامس من المرجّح هي نفسُ ما ورد في الرابع، ولكن زيادة: أو كانت تتوفر الدواعي: جعلته قولاً آخر؛ لأنَّ الرابع اقتصر بالمنع على سبب واحد، وهنا جعل المنع لسبين.

⁽٣) فنحتاج إلى مرجِّح لأحدهما.

⁽٤) أي للنفي، وبالتالي تقبل.

⁽٥) وهذه هي الآراء في الزيادة من راو آخر، فإنَّه أيضاً تجري الآراء نفسها في رواية الزيادة في حالة تكرار الرَّاوية بزيادة تارة وبعدها أخرى.

(وَلُو غَيَّرَت إعرَابَ البَاقِي تَعَارَضَا) أي خَبَرُ الزِّيادَةِ وَخَبَرُ عَدَمِهَا ؟ لاختِلافِ المَعنى حِينئِذِ، كَما لَو رَوَي في حديث الصحيحين: «فَرَضَ رَسولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطرِ صَاعاً مِن تَمرِ... إلى آخِرِهِ (١) نِصفُ صَاع.

(خِلافاً لِلبَصرِيِّ) أبي عَبدِاللهِ في قَولِهِ: تُقبَلُ الزِّيادَةُ، كَما إذا لَم يَتَغَيَّر الإعرابُ (٢).

(وَلَوْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ) فِيمَا رَوَيَاهُ عَنْ شَيْخٍ بِزِيَادَةٍ (قُبلَ) المُنْفَرِدُ فِيهَا (عِنْدَ الأَكْثَرِ)؛ لأِنَّ مَعَهُ زِيَادَةً عِلْم.

وَقِيلَ (٣): لا . . . ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِرَفِيقِهِ .

(وَلَوْ أَسْنَدَ وَأَرْسَلُوا) أَيْ أَسْنَدَ الخَبَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاحِدٌ مِنْ رُوَاتِهِ وَأَرْسَلَهُ البَاقُونَ: بأَنْ لَمْ يَذْكُرُوا الصَّحَابِيَّ، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

(أَوْ وَقَفَ وَرَفَعُوا) كَذَا بِخَطِّ المُصَنَّفِ سَهْواً، وَصَوَابُهُ: أَوْ رَفَعَ وَوَقَفُوا، أَيْ رَفَعَ الخَبَرَ إِلَى النَّبِيِّ عَلِيَةٍ وَاحِدٌ مِنْ رُوَاتِهِ وَوَقَفَهُ الْبَاقُونَ عَلَى الصَّحَابِيِّ أَوْ مَنْ دُونَهُ (فَكَالزِّيَادَةِ) أَيْ فَالإِسْنَادُ أَوْ الرَّفْعُ كَالزِّيَادَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

فَيُقَالُ (٤): إِنْ عُلِمَ تَعَدُّدُ مَجْلِسِ السَّمَاعِ مِنْ الشَّيْخِ فَيُقْبَلُ الإِسْنَادُ، أَوْ

⁽١) فالصَّاع في الرواية الأولى منصوبٌ مفعولٌ به لفرض، وفي الثانية مجرور مضاف إليه، فهنا يحصل تعارض بين الأخذ بالصاع أو بنصفه.

والحديث رواه البخاري في الزكاة: (١١٥١)، ومسلم في الزكاة: (٢٢٧٦).

⁽٢) انظر البحر المحيط: ٦/ ٢٣٨.

⁽٣) هو قول للشافعي. انظر المصدر السابق: ٦/ ٢٤٠.

⁽٤) هنا سيفرع ويذكر الآراء التي مرَّت في الزيادة.

الرَّفْعُ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْخُ ذَلِكَ مَرَّةً دُونَ أُخْرَى.

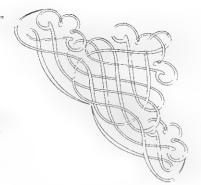
وَحُكْمُهُ فِي ذَلِكَ القَبُولُ عَلَى الرَّاجِحِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ تَعَدُّدُ المَجْلِسِ، وَلاَ اتَّحَادُهُ؛ لأِنَّ الغَالِبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ التَّعَدُّدُ.

وَإِنْ عُلِمَ اتِّحَادُهُ: فَثَالِثُ الأَقْوَالِ الوَقْفُ عَنْ القَّبُولِ وَعَدَمِهِ.

وَالرَّابِعُ: إِنْ كَانَ مِثْلُ المُرْسِلِينَ، أَوْ الوَاقِفِينَ لا يَغْفُلُ عَـادَةً عَـنْ ذِكْـرِ الإِسْنَادِ أَوْ الرَّفْع، لَمْ يُقْبَلْ، وَإِلاَّ قُبلَ.

⁽١) أي رواية من رفع مع رواية من وقف.





[الحذَّفُ مِن الخَبَر]

(وَحَذْفُ بَعْضِ الخَبَرِ جَائِزٌ عِنْدَ الأَكْثَرِ إِلاَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ) أَيْ يَحْصُلَ التَّعَلُّقُ لِلْبَعْضِ الآخرِ (بهِ) فَلاَ يَجُوزُ حَذْفُهُ اتّفَاقاً ؛ لإِخْلاَلِهِ بالمَعْنَى المَقْصُودِ ، كَأَنْ يَكُونَ غَايَةً ، أَوْ مُسْتَثْنَى ، كَمَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ : «أَنَّهُ عَلِيْ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَرةِ حَتَّى تُرْهِي الْ وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ : «لا تَبيعُوا اللَّهَبَ باللَّهَب باللَّهَب ، وَلا الوَرِقَ بالوَرِقِ إلاَّ وَزْناً بوَزْنٍ ، مِثْلاً بمِثْلٍ ، سَوَاءً بسَوَاءٍ "().

بخِلاَفِ مَا لا يَتَعَلَّقُ بهِ، فَيَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لأَنَّهُ كَخَبَرٍ مُسْتَقِلً. وَقِيلَ (٣): لا يَجُوزُ؛ لإحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِلضَّمِّ فَائِدَةٌ تَفُوتُ بالتَّفْرِيقِ. وَقُرِّبَ هَذَا مِنْ مَنْع الرِّوَايَةِ بالمَعْنَى (٤) وَسَيَأْتِي (٥).

⁽۱) البخاري في البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها: (۲۱۹٤)، ومسلم في البيوع، باب النَّهْي عن بيع الثمار... (٣٨٤٢).

⁽٢) مسلم في المساقاة، باب الربا: (٤٠٣٢).

⁽٣) ينسب المنع لإمام الحرمين في أحد قوليه. تشنيف المسامع: ١/٢٢٦.

⁽٤) لأَنَّ الرواية بالمعنى ممنوعة إنْ أخلَّت بمعنى الحديث، والحذف قريبٌ منه؛ إذ قد يغيُّر المحذوف معنى الحديث.

⁽٥) في (٩٢١/٢).

مِثَالُهُ (١): حَدِيثُ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي البَحْرِ: «هُوَ الطَّهُـورُ مَا وُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ (٢).

⁽٢) أبو داود في الطهارة، باب الوضوء بماء البحر: (٨٣).



(وَإِذَا حَمَلَ الصَّحَابِيُّ قِيلَ: أَوْ التَّابِعِيُّ مَرْوِيَّهُ عَلَى أَحَدِ) مَحْمَلَيْهِ (المُتَنَافِيَيْنِ) كَالقُرْءِ يَحْمِلُهُ عَلَى الطُّهْرِ أَوْ الحَيْضِ (فَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ لِقَرِينَةٍ.

(وَتَوَقَّفَ) الشَّيْخُ (أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ) حَيْثُ قَالَ: فَقَدْ قِيلَ: يُقْبَلُ وَعِنْدِي فِيهِ نَظَرٌ، أَيْ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حَمْلُهُ لِمُوَافَقَةِ رَأْيهِ لا لِقَرِينَةٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يُسَاوِ التَّابِعِيُّ الصَّحَابِيَّ عَلَى الرَّاجِحِ (١)؛ لأِنَّ ظُهُ ورَ القَرِينَةِ لِلصَّحَابِيِّ أَقْرُبُ.

(وَإِنْ لَمْ يَتَنَافَيَا) أَيْ المَحْمَلاَنِ (فَكَالمُشْتَرَكِ فِي حَمْلِهِ عَلَى مَعْنَيَيْهِ) الَّذِي هُوَ الرَّاجِحُ، ظُهُوراً أَوْ احْتِيَاطاً كَمَا تَقَدَّمَ (٢).

فَيُحْمَلُ المَرْوِيُّ عَلَى مَحْمَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَلاَ يُقْصَرُ عَلَى مَحْمَلِ الرَّاوِي (٣)

⁽١) لذلك قال: قيل أو التابعي.

 ⁽۲) في (۲/۱) حيث ذكر هناك أنه إن خلا من القرينة المعينة فإنه يحمل على
 معنييه ظاهراً عند الشافعي واحتياطا عند القاضي.

⁽٣) إذ قد يكون حمله على هذا المعنى بحسب اجتهاده.

إلاَّ عَلَى القَوْلِ: بأنَّ مَذْهَبَهُ(١) يُخَصِّصُ.

وَعَلَى الْمَنْعِ مِنْ حَمْلِ [أ/٨٦] الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنَيَيْهِ يَكُونُ الحُكْمُ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ البَدِيعِ (٣): «الْمَعْرُوفُ حَمْلُهُ عَلَى مَحْمَلِ الرَّاوِي» قَالَ (٤): «وَلاَ يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: لاَ يَكُونُ تَأْوِيلُهُ (٥) حُجَّةً عَلَى مَحْمَلِ الرَّاوِي» قَالَ (٤): «وَلاَ يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: لاَ يَكُونُ تَأْوِيلُهُ (٥) حُجَّةً عَلَى عَيْرُهِ . . . اه (٢)».

(فَإِن حَمَلَهُ (٢) أَيْ حَمَلَ الصَّحَابِيُّ مَرُوبِّهُ (عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ) كَأَنْ يُحِيلَ اللَّفْظَ عَلَى المَعْنَى المَجَازِيِّ دُونَ الحَقِيقِيِّ، أَوْ الأَمْرَ عَلَى النَّدْب دُونَ الحَقِيقِيِّ، أَوْ الأَمْرَ عَلَى النَّدْب دُونَ الوُجُوبِ (فَالأَكْثَرُ عَلَى الظُّهُورِ) أَيْ عَلَى اعْتِبَارِ ظَاهِرِ المَرْوِيِّ.

وَفِيهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَى اللهَ الْحَدِيثَ بَقَوْلِ مَنْ لَوْ عَاصَرْتُهُ لَحَجَجْتُهُ ﴿ ﴿ ﴾ .

⁽۱) أي مذهب الصحابي أو التابعي يخصص العام، فكذا هنا يخصص أحد المعنيين في المشترك، وقد سبق في (٦٩٣/٢) أن الأصح أن مذهب الراوي لا يخصص ولو كان صحابياً.

⁽٢) حيث سبق أنه يحمل على ما حمله الراوي.

 ⁽٣) هو الساعاتي، كان شافعياً ثم تحنف، وله مجمع البحرين في فقه الحنفية، وهـو
 كتاب مشهور، وهو متأخر عن ابن الحاحب/ العطار ٢/ ١٧٠.

⁽٤) أي صاحب البديع.

⁽٥) أي تأويل راويه.

⁽٦) ولفظ انتهى أو رمزه ساقط من: (أ).

⁽٧) في(ط): حمل.

⁽٨) الترضية ساقطة من: (ب).

⁽٩) الرسالة ص٣٤.

(وَقِيلَ) يُحْمَلُ (عَلَى تَأْوِيلِهِ مُطْلَقًا (۱)؛ لأَنَّهُ لا يَفْعَلُ ذَلِكَ إلاَّ لِدَلِيلِ. قُلْنَا: فِي ظَنِّهِ، وَلَيْسَ لِغَيْرِهِ اتَّبَاعُهُ فِيهِ.

(وَقِيلَ^(٢)) يُحْمَلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ (إِنْ صَارَ إِلَيْهِ؛ لِعِلْمِهِ بِقَصْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ) مِنْ قَرِينَةٍ شَاهَدَهَا.

قُلْنَا: عَلِمَ^(٣) ذَلِكَ _أَيْ ظَنَّهُ^(٤) لَيْسَ لِغَيْرِهِ اتَّبَاعُهُ فِيهِ ؛ لأَنَّ المُجْتَهِدَ لا يُقَلِّدُ مُجْتَهداً.

فَإِنْ ذَكَرَ دَلِيلاً عَمِلَ بِهِ(٥).

⁽١) أي إن علم أن قصد النبي ﷺ هو ما حمل عليه، أو لـم يعلـم بقصـده ﷺ، وهـو قول يحكى عن الحنفية/ الغيث الهامع ص٤١٨.

⁽٢) وبه قال أبو الحسين البصري/ المصدر السابق.

⁽٣) في (ط): علمه.

⁽٤) المراد بالعلم المعرفة التي تشمل الظن.

⁽٥) أي ذكر دليلاً على أن المراد به هذا المعنى عمل بذلك المعنى للدليل -



١. (لا يُقْبَلُ) فِي الرِّوايةِ (مَجْنُونٌ)؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُهُ الإِحْتِرَازُ عَنْ الخَلَلِ، وَسَوَاءٌ أَطْبَقَ جُنُونُهُ (١) أَمْ تَقَطَّعَ وَأَثَرَ فِي زَمَنِ إِفَاقَتِهِ (٢).

٢. (وَكَافِرٌ) وَلَوْ عُلِمَ مِنْهُ التَّدَيُّنُ وَالتَّحَرُّزُ عَنْ الكَذِب؛ لأَنَّهُ لا وُثُوقَ به فِي الجُمْلَةِ (٣) مَعَ شَرَفِ مَنْصِب الرَّوَايَةِ عَنْ الكَافِرِ (١).

٣. (وَكَذَا صَبِيٌّ) مُمَيِّزٌ (فِي الأَصَحِّ)؛ لأَنَّهُ لِيعِلْمِهِ بعَدَمِ تَكْلِيفِهِ ـ
 قَدْ لا يَحْتَرِزُ عَنْ الكَذِب، فَلا يُوثَقُ بهِ.

وَقِيلَ (٥): يُقْبَلُ إِنْ عُلِمَ مِنْهُ التَّحَرُّزُ عَنْ الكَذِب.

وَلَمْ يُصَرِّحْ المُصَنِّفُ بالتَّمْيِيزِ ؛ لِلْعِلْم بهِ، فَإِنَّ غَيْرَ المُمَيِّزِ لا يُمْكِنُهُ

⁽١) أي استمر معه دون صحوة.

⁽٢) إذا تقطع ولم يؤثر على وقت صحوته يقبل ما يرويه وقت الصحوة، أما إن أثر عليها فلا يقبل.

⁽٣) أي بصورة إجمالية لا يوثق، وقد يكون موثوقا أحيانا، والنادر لا يقاس عليه.

⁽٤) أي عدم الوثوق يضاف إليه أنه ليس له شرف الرواية، وكلاهما يستدعيان عدم قبول روايته.

⁽٥) هو قول القوراني/ إرشاد الفحول ص١٩٩.

الإِحْتِرَازُ عَنْ الخَلَلِ، فَلاَ يُقْبَلُ قَطْعاً كَالمَجْنُونِ.

(فَإِنْ تَحَمَّلَ) الصَّبِيُّ (فَبَلَغَ فَأَدَى) مَا تَحَمَّلَهُ (قُبلَ عِنْدَ الجُمْهُورِ)؛ لإنْتِفَاءِ المَحْذُورِ السَّابِقِ(١).

وَقِيلَ^(۲): لا يُقْبَلُ؛ لأِنَّ الصِّغَرَ مَظِنَّةُ عَدَمِ الضَّبْطِ، وَالتَّحَرُّزِ، وَيَسْتَمِرُّ المَحْفُوظُ إذْ ذَاكَ^(۳).

وَلَوْ تَحَمَّلَ الكَافِرُ فَأَسْلَمَ فَأَدَّى قُبلَ.

قَالَ المُصَنِّفُ _ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ (1) _ : عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَذَا الفَاسِقُ يَتَحَمَّلُ فَيَتُوبُ فَيُؤَدِّي يُقْبَلُ.

٤. (وَيُقْبَلُ مُبْتَدِعٌ) لا يُكَفَّرُ ببدْعَتِهِ (يُحَرِّمُ الكَذِبَ) لأمنِهِ فِيهِ مَعَ تَأْوِيلِـهِ
 في الإبْتِدَاعِ، سَوَاءٌ دَعَا النَّاسَ إلَيْهِ أَمْ لا

وَقِيلَ (٥): لا يُقْبَلُ مُطْلَقاً، لإبْتِدَاعِهِ المُفَسِّقِ لَهُ.

(وَقَالِثُهَا) أَيْ الأَقْوَالِ (قَالَ) الإمامُ (٢) (مَالِكٌ) يُقْبَلُ (إلاَّ الدَّاعِيَةَ) أَيْ الَّذِي يَدْعُو النَّاسَ إلَى بدْعَتِهِ ؛ لأَنَّهُ لا يُؤْمَنُ فِيهِ أَنْ يَضَعَ الحَدِيثَ عَلَى وَفْقِهَا .

⁽١) وهو عدم التحرز عن الكذب، لأنَّهُ بعد البلوغ يتحرز عن الكذب.

⁽٢) هو أحد قولي الشافعي في إخباره عن القبلة/ إرشاد الفحول ص١٩٩٠.

⁽٣) أي يبقى معه عدم التحرز الحاصل قبل البلوغ إلى ما بعده حيث سيبقى ما حفظه دون تحفظ إلى ما بعد بلوغه.

⁽٤) الإبهاج ٢/ ٣١٣.

⁽٥) وهو قول الأكثرين/ تشنيف المسامع ١/ ٤٩٣.

⁽٦) لفظ (الإمام) ساقط من: (ب).

أَمَّا مَنْ يُجَوِّزُ الكَذِبَ فَلاَ يُقْبَلُ، كُفِّرَ ببدْعَتِهِ أَمْ لا. . . وَكَذَا مَنْ يُحَرِّمُهُ وَكُفِّرَ ببدْعَتِهِ، كَالمُجَسِّمِ عِنْدَ الأَكْثَرِ؛ لِعِظَمِ بدْعَتِهِ(١). وَكَذَا مَنْ يُحَرِّمُهُ وَكُفِّرَ ببدْعَتِهِ، كَالمُجَسِّمِ عِنْدَ الأَكْثِرِ؛ لِعِظَمِ بدْعَتِهِ (١). وَالإِمَامُ الرَّازِيِّ وَأَتْبَاعُهُ عَلَى قَبُولِهِ؛ لأَمنِ الكَذِب فِيهِ.

٥. (وَ) يُقْبَلُ (مَنْ لَيْسَ فَقِيها خِلاَفا لِلْحَنَفِيَّةِ فِيمَا يُخَالِفُ القِيَاسَ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ مَعَ جَوَابهِ.

٦. (وَ) يُقْبَلُ (المُتَسَاهِلُ فِي غَيْرِ الحَدِيثِ) بأَنْ يَتَحَرَّزَ فِي الحَدِيثِ
 عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لأَمنِ الخَلَلِ فِيهِ، بِخِلاَفِ المُتَسَاهِلِ فِيهِ فَيُرَدُّ.

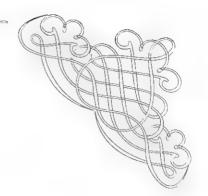
(وَقِيلَ^(۲): يُررَدُّ) المُتَسَاهِلُ (مُطْلَقاً) أَيْ فِي الحَدِيثِ وَغَيْرِهِ؛ لأَنَّ التَّسَاهُلِ فِيهِ. التَّسَاهُلِ فِيهِ.

٧. (وَ) يُقْبَلُ (المُكْثِرُ) مِنْ الرِّوَايَةِ (وَإِنْ نَدُرَتْ مُخَالَطَتُهُ لِلْمُحَدِّثِينَ)
 أَيْ وَالحَالُ كَذَلِكَ لَكِنْ (إِذَا أَمْكَنَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ القَدْرِ) الكثيرِ الَّذِي رَوَاهُ مِنْ الحَدِيثِ (فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ) الَّذِي خَالَطَ فِيهِ المُحَدِّثِينَ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَلاَ يُقْبَلُ الحَدِيثِ (فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ) الَّذِي خَالَطَ فِيهِ المُحَدِّثِينَ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَلاَ يُقْبَلُ فِي مَعْضٍ لا تُعْلَمُ عَيْنُهُ.
 في شَيْءٍ مِمَّا رَوَاهُ ؟ لِظُهُورِ كَذِبهِ فِي بَعْضٍ لا تُعْلَمُ عَيْنُهُ.

⁽١) في (ط): لعظم بدعته عند الأكثر.

⁽٢) نص عليه أحمد، وهو ظاهر كلام السمعاني وغيره/ تشنيف المسامع ١/ ٤٩٤.





[شروط الراوي]

(وَشَرْطُ الرَّاوِي: العَدَالَةُ: وَهِيَ مَلَكَةٌ) أَيْ هَيْئَةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ (وَشَرْطُ الرَّاوِي: العَدَالَةُ: وَهِيَ مَلَكَةٌ) أَيْ هَيْئَةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفِيفِ تَمْرَةٍ (تَمْنَعُ عَنْ اقْتِرَافِ الكَبَائِرِ وَصَغَائِرِ الخِسَّةِ كَسَرِقَةِ لُقْمَةٍ) وتَطْفِيفِ تَمْرَةٍ (وَالرَّذَائِلِ المُبَاحَةِ) أَيْ الجَائِزَةِ (كَالبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ) اللَّذِي هُو مَكْرُوهٌ، وَالأَكْلِ فِي السُّوقِ لِغَيْر سُوقِيٍّ.

وَالمَعْنَى عَنْ اقْتِرَافِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ مَا ذُكِرَ، فَباقْتِرَافِ الفَرْدِ مِنْ أَفْرَادِ مَا ذُكِرَ، فَباقْتِرَافِ الفَرْدِ مِنْ ذَلِكَ تَنْتَفِى العَدَالَةُ(١).

أَمَّا صَغَائِرُ غَيْرِ الخِسَّةِ، كَكِذْبَةٍ لا يَتَعَلَّقُ بِهَا ضَرَرٌ، وَنَظْرَةٍ إِلَى أَجْنَبيَّةٍ، فَلا يُشْتَرَطُ المَنْعُ عَنْ اقْتِرَافِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا، فَباقْتِرَافِ الْفَرْدِ مِنْهَا لا تَنْتَفِي الْعَدَالَةُ.

وَفِي نُسْخَةٍ قَبلَ الرَّذَائِلَ _ وَهَوَى النَّفْسِ _ أَيْ اتَّبَاعَهُ، وَهُو (٢) مَأْخُوذٌ مِن وَالِدِ المُصَنِّفِ، فَقَالَ: لا بُدَّ مِنْهُ؛ فَإِنَّ المُتَّقِيَ لِلْكَبَائِرِ وَصَغَائِرِ الخِسَّةِ مَعَ الرَّذَائِلِ المُبَاحَةِ قَدْ يَتَّبعُ هَوَاهُ عِنْدَ وُجُودِهِ لِشَيْءٍ مِنْهَا فَيَرْتَكِبُهُ، وَلاَ عَدَالَةَ لِمَنْ هُوَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

⁽١) أي إذا عمل كبيرة من الكبائر ولم يتب فإن عملها يكفي لخروجه عن العدالة.

⁽۲) أي هوى النفس.

وَهَذَا صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُحْتَاجِ إِلَيْهِ مَعَ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ مَنْ عِنْدَهُ مَلَكَةٌ تَمْنَعُهُ عَنْ الْقَوَى لِشَيْءِ مِنْهُ، وَإِلاَّ عِنْدَهُ مَلَكَةٌ تَمْنَعُ مِنْهُ النَّبَاعُ الهَوَى لِشَيْءِ مِنْهُ، وَإِلاَّ لَوَقَعَ فِي الْمَهْوِيِّ، فَلاَ يَكُونُ عِنْدَهُ مَلَكَةٌ تَمْنَعُ مِنْهُ (١).

وَتَفَرَّعَ عَلَى شَرْطِ العَدَالَةِ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ (فَلاَ يُقْبَلُ المَجْهُ ولُ بَاطِناً، وَهُو المَسْتُورُ)؛ لإنْتِفَاءِ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ (خِلاَفاً لِأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ فُورَكِ وَهُو المَسْتُورُ)؛ لإنْتِفَاءِ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ (خِلاَفاً لِأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ فُورَكِ وَهُلَا المَّيْمِ) أَيْ الرَّازِيِّ (٢): فِي قَوْلِهِمْ: بِقَبُولِهِ اكْتِفَاءً بِظَنِّ حُصُولِ الشَّرْطِ (٣)، فَإِنَّهُ يُظَنُّ مِنْ عَدَالَتِهِ فِي الظَّاهِرِ عَدَالتَّهُ فِي البَاطِنِ.

(وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: يُوقَفُ) عَنْ القَبُولِ وَالرَّدِّ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ حَالُهُ بِالبَحْثِ عَنْهُ.

قَالَ^(٤): (وَيَجِبُ الإِنْكِفَافُ) عَمَّا ثَبَتَ حِلَّهُ بِالأَصْلِ (إِذَا رَوَى) هُـوَ (التَّحْرِيمَ) فِيهِ (إِلَى الظُّهُورِ) لِحَالِهِ؛ احْتِيَاطاً^(٥).

⁽۱) أي إنَّ الملكة التي تمنعُ من اقتراف الكبائر كافية لمنعه من اتباع الهوى، فلا حاجةً إلى الاحتراز في العدالة عن اجتنابه لاتباع الهوى، فلا حاجَة لذكر هذا الشرط.

 ⁽٢) هو سليم بن أيوب بن سليم أبو الفتح الرَّازِي الفقيه الأصولي الأديب اللغوي، كان
 إماماً جامعاً لأنواع العلوم، توفي سنة (٣٤٧ه). طبقات السُّبكي: ١٤/ ٣٥٨.

⁽٣) وهي العدالة الظَّاهرة، وإنْ كان يعملُ الكبائر بينه وبين الله، فإنَّ حاله مستورٌ علينا.

⁽٤) أي إمام الحرمين. ينظر البرهان: ١/ ٢٣٤.

⁽٥) أي ما ثبت حلَّهُ بناءً على أنَّ الأصل في الأشياء الحل، فالمجهولُ إذا روى حديثاً يدلُّ على تحريم هذا الحلال نترك العمل بذلك الحلال احتياطاً حتى يَظهر لنا حاله من عدالة فنستمر على الانكفاف، أو غير عدل فنعودُ إلى فعله؛ لأنَّهُ حلال أصلاً.

وَاعْتَرَضَ ذَلِكَ المُصَنِّفُ مَعَ قَوْلِ الإِبْيَادِيِّ (١) _ بالمُوَحَّدة فُمَّ التَّحْتَانِيَّة _ فِي شَرْحِ البُرْهَانِ: إِنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ: بِأَنَّ اليَقِينَ لا يُرْفَعُ بِالشَّكَ، يَعْنِي [أ/٨٧] فَالحِلُ الثَّابِتُ بِالأَصْلِ لا يُرْفَعُ بِالتَّحْرِيمِ المَشْكُوكِ فِيهِ، كَمَا لا يُرْفَعُ التَّحْرِيمِ المَشْكُوكِ فِيهِ، كَمَا لا يُرْفَعُ اليَقِينُ، أَيْ اسْتِصْحَابُهُ بِالشَّكِ، بِجَامِعِ الثَّبُوتِ.

(أَمَّا الْمَجْهُولُ بَاطِناً وَظَاهِراً " فَمَرْدُودٌ إِجْمَاعاً) ؛ لإنْتِفَاءِ تَحَقُّقِ الْعَدَالَةِ وَظَنَّهَا (وَكَذَا مَجْهُولُ الْعَيْنِ) كَأَنْ يُقَالَ فِيهِ: عَنْ رَجُلٍ مَرْدُودٌ إِجْمَاعاً ؛ لإنْضِمَامِ جَهَالَةِ الْعَيْنِ إِلَى جَهَالَةِ الْحَالِ.

وَإِنَّمَا أَفْرَدَهُ (٣) عَمَّا قَبْلَهُ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: (فَإِنْ وَصَفَهُ نَحُوُ الشَّافِعِيِّ) مِنْ أَثِمَةِ الحَدِيثِ الرَّاوِي عَنْهُ (بالنَّقَةِ) كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ كَثِيرا (٤): أَخْبَرَنِي الثَّقَةُ مِنْ أَثِمَةِ الحَدِيثِ الرَّاوِي عَنْهُ (بالنَّقَةِ) كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ كَثِيرا (٤)؛ أَخْبَرَنِي الثَّقَةُ وَكَذَلِكَ مَالِكٌ قَلِيلاً (٥) (فَالوَجْهُ قَبُولُهُ، وَعَلَيْهِ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ (٢))؛ لأِنَّ وَاصِفَهُ مِنْ أَثِمَّةِ الحَدِيثِ لا يَصِفْهُ بالثَّقَةِ إلاَّ وَهُو كَذَلِكَ (خِلاَفاً لِلصَّيْرَفِيِّ مِنْ أَثِمَّةِ الحَدِيثِ لا يَصِفْهُ بالثَّقَةِ إلاَّ وَهُو كَذَلِكَ (خِلاَفاً لِلصَّيْرَفِيِّ وَالفَحُولِ الشَّافِعِيُّ كَنْ لَكُونَ فِيهِ جَارِحٌ لَمْ وَالخَطِيب (٧)) البَعْدَادِيِّ فِي قَوْلِهِمَا: لا يُقْبَلُ؛ لِجَوَاذِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ جَارِحٌ لَمْ وَالخَطِيب (٧)

⁽۱) هو علي بن إسماعيل بن علي أبو الحسن الأبياري، نسبة إلى أبيار بلدة بالمديرية القريبة بمصر المالكي، وهو أحد أئمة المسلمين المتفقين الفقيه الأصولي المحدث الورع، له مؤلفات نافعة، توفي سنة (۲۱۸ه). الفتح المبين: ۲/ ٥٣.

⁽٢) في(ط): ظاهر وباطنا.

⁽٣) أي السُّبكي أفرد مجهول العين عن مجهول الحال.

⁽٤) أي كثير ما يقول: أخبرني الثقة، فهو مقبولٌ ولو كان مجهول العين.

⁽٥) أي مالك قلَّما يقول: أخبرني الثقة.

⁽٦) البرهان: ١/ ٢٣٧.

⁽V) هو أحمد بن على بن ثابت بن أحمد أبو بكر الخطيب البغدادي الحافظ ، أحد =

يَطَّلِعْ عَلَيْهِ الْوَاصِفُ.

وَأُجِيبَ: بِبُعْدِ ذَلِكَ جِدًا مَعَ كَوْنِ الوَاصِفِ مِثْلَ الشَّافِعِيِّ أَوْ مَالِكٍ مُخْتَجًا بِهِ عَلَى حُكْمٍ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى.

(وَإِنْ قَالَ) نَحْوُ الشَّافِعِيِّ فِي وَصْفِهِ (لا أَتَّهِمُهُ (اللَّهُوْ الشَّافِعِيِّ فِي وَصْفِهِ (لا أَتَّهِمُهُ اللَّ عَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَخْبَرَنِي مَنْ لا أَتَّهِمُهُ (فَكَذَلِكَ) يُقْبَلُ، وَخَالَفَ فِيهِ الصَّيْرَفِيُّ وَغَيْرُهُ لِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ (اللَّهُ فَلُواللهُ) يُقْبَلُ، وَخَالَفَ فِيهِ الصَّيْرَفِيُّ وَغَيْرُهُ لِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ (اللَّهُ فَلُواللهُ) يَوْثِيقاً.

(وَقَالَ الذَّهَبِيُّ (٤): لَيْسَ تَوْثِيقاً) وَإِنَّمَا هُوَ نَفْيٌ لِلاتَّهَام.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ مِنْ مِثْلِ الشَّافِعِيِّ مُحْتَجَاً بِهِ عَلَى حُكْمٍ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى كَانَ المُرَادُ بِهِ مَا يُرَادُ بِالوَصْفِ بِالثَّقَةِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى كَانَ المُرَادُ بِهِ مَا يُرَادُ بِالوَصْفِ بِالثَّقَةِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الرُّتْبَةِ.

(وَيُقْبَلُ مَنْ أَقْدَمَ جَاهِلاً عَلَى) فِعْلِ (مُفَسِّقٍ مَظْنُونٍ (٥٠) كَشُرْب النَّبيانِ (أَوْ

⁼ الأثمة الأعلام وصاحب التصانيف القيمة الكثيرة منها تــاريخ بغــداد، تــوفي ســنة (٢٣ هـ). طبقات الشافعية للسبكي: ٤/ ٢٩.

⁽١) في (ج): لا أتهم.

⁽٢) وهو جواز أن يكون فيه جارحٌ لم يطّلع عليه الواصف.

⁽٣) أي لا أتهمه.

⁽٤) هو الإمام الحافظ شمس الدين ابو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنى ولفظاً، شيخ الجرح والتعديل، ولد سنة (٩٧٣هـ)، له تآليف كثيرة منها: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، توفي في دمشق سنة (٧٤٨هـ). مقدمة ميزان الاعتدال.

⁽٥) أي ليس مقطوعاً في تحريمه ليفسق فاعله.

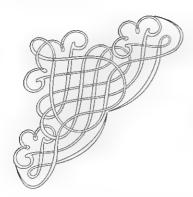
مَقْطُوعٍ) كَشُرْب الخَمْرِ (فِي الأَصَحِّ) سَوَاءٌ اعْتَقَدَ الإِبَاحَةَ أَمْ لَمْ يَعْتَقِدْ شَيْعًا ؛ لِعُذْرِهِ بِالجَهْلِ .

وَقِيلَ^(۱): لا يُقْبَلُ؛ لإِرْتِكَابِ المُفَسِّقِ، [وَإِنْ اعْتَقَدَ الإِبَاحَةَ. وَقِيلَ^(۲): يُقْبَلُ فِي المَظْنُونِ دُونَ المَقْطُوعِ. وَقِيلَ^(۲): يُقْبَلُ فِي المَظْنُونِ دُونَ المَقْطُوعِ. أَمَّا المُقْدِمُ عَلَى المُفَسِّقِ]^(۳) عَالِماً بحُرْمَتِهِ فَلاَ يُقْبَلُ قَطْعاً.

⁽۱) به قال القاضي أبو بكر، والجبائي، وأبو هاشم، وجماعة من الأصوليين. الإحكام: ٢/ ٩٥.

⁽٢) الآمدي. الإحكام: ٢/ ٩٦.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).





[تُحديدُ الكَبيرة]

(وَقَدْ أُضْطُرِبَ فِي الكَبيرَةِ فَقِيلَ^(١)) هِيَ (مَا تُوعِدَ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ) فِي الكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ (٢).

(وَقِيلَ: (٣)) هِيَ (مَا فِيهِ حَدُّ) قَالَ الرَّافِعِيُّ (٤)، وَهُمْ (٥) إِلَى تَرْجِيحِ هَـذَا أَمْيَلُ.

وَالأَوَّلُ^(٦): مَا يُوجَدُ لأِكْثَرِهِمْ، وَهُوَ الأَوْفَقُ لِمَا ذَكَرُوهُ^(٧) عِنْدَ تَفْصِيلِ الكَبَائِرِ.

⁽١) هو للنووي في أصل الروضة. الغيث الهامع: ص٤٣٨.

⁽٢) في (ج): أو في السنَّة.

⁽٣) قال الرافعي: وهم أي الشافعية إلى ترجيح هذا أميل. الغيث الهامع: ص٤٣٨.

⁽٤) هو أبو القاسم عبد الحكيم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني، ولد سنة (٥٥٧ه) متضلّع بعلوم الفقه والأصول والتفسير والحديث، كان ورعاً زاهداً نقياً، من مصنفاته الشرح الكبير، والعزيز شرح الوجيز للغزالي، توفي في سنة (٦٢٣ه). طبقات السُّبكي: ٥/ ١١٩.

⁽٥) أي الفقهاء أو بعض الفقهاء، فإنَّهم يميلون إلى أنَّ الكبيرة: ما وجب فيها الحد؛ لأنَّهم يتكلمون عن الحدود في الكبائر.

⁽٦) الأول هو أنَّ الكبيرة: ما توعَّد عليه بخصوصه في الكتاب والسنة.

⁽V) أي الأول هو الموافق لما يذكره الأصوليون عند سرد الكبائر بتفصيل.

(وَ) قَالَ (الأُسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرايسِينِيّ (وَالشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنِّفِ: هِيَ (كُلُّ ذَنْبٍ، وَنَفَيَا الصَّغَايْرَ)؛ نَظَراً إِلَى عَظَمَةِ مَنْ عُصِى به عَلَى وَشِدَّة عِقَابهِ، وَعَلَى هَذَا يُقَالُ فِي تَعْرِيفِ العَدَالَةِ بَدَلَ الكَبَائِرِ وَصَغَائِرِ الخِسَّةِ: أَكْبَرُ (١) الكَبَائِرِ، وَكَبَائِرُ الخِسَّةِ؛ لأَنَّ بَعْضَ اللَّذُنُوبِ لا يَقْدَحُ فِي العَدَالَةِ اتَّفَاقاً.

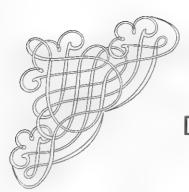
(وَالمُخْتَارُ وِفَاقاً لإِمَامِ الحَرَمَيْنِ (٢) أَنَّهَا (كُلُّ جَرِيمَةٍ تُؤْذِنُ بِقِلَةِ اكْتِرَاثِ مُرْتَكِبهَا بِالدِّينِ وَرِقَّةِ الدِّيَانَةِ) هَذَا بِظَاهِرِهِ يَتَنَاوَلُ صَغِيرَةَ الخِسَّةِ.

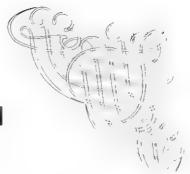
وَالإِمَامُ إِنَّمَا ضَبَطَ بِهِ مَا يُبْطِلُ العَدَالَةَ مِنْ المَعَاصِي الشَّامِلَ لِتِلْكَ لا الكَبيرةِ فَقَطْ، كَمَا نَقَلَهُ المُصَنِّفُ اسْتِرْوَاحاً.

نَعَمْ هُوَ أَشْمَلُ مِنْ التَّعْرِيفَيْنِ الأَوَّلَيْنِ.

⁽١) هذا هو مقُولُ القَول لقوله: يقال.

⁽٢) الإرشاد لإمام الحرمين: ص٣٢٨.





[نماذج من الكبائر]

وَلَمَّا كَانَ ظَاهِرُ كُلِّ مِنْ التَّعَارِيفِ أَنَّهُ تَعْرِيفٌ لِلْكَبيرةِ مَعَ وُجُودِ الإِيمَانِ بَدَأَ المُصَنِّفُ فِي تَعْدِيدِهَا(١) بِمَا يَلِي الكُفْرَ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الذُّنُوب(٢) فَقَالَ:

١. (كَالْقَتْلِ) أَيْ^(٣) عَمْداً كَانَ أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، بِخِلاَفِ الخَطَاِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شُرَيْحٌ الرُّويَانِيُّ^(٤).

٢. (وَالزِّنَا) بالـزَّايِ، رَوَى الشَّيْخَانِ عَنْ ابـنِ عُمَرَ ﷺ (٥) قَالَ: ﴿قَالَ: ﴿قَالَ: رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ: أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ؟: قَالَ: أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدًا وَهُوَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ: أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ؟: قَالَ: أَنْ تَدْعُو لِلَّهِ نِدًا وَهُو خَلَقَك، قَالَ: أَنْ يَطْعَم مَعَك، خَلَقَك، قَالَ: أَنْ يَطْعَم مَعَك،

في (أ) و (ب): تعددها.

⁽٢) أي أنَّه لم يذكر الكفر مع أنَّه أعظمها؛ لأنَّ المقصودَ وجود هذه الأفعال مع الإيمان فإنَّ وجودها مسقِطٌ للعدالة، مع وجود الإيمان وسقوطُها للكافر لا ريبَ فيه.

⁽٣) لفظ (أي) ساقط من: (أ).

⁽٤) هو شريح القاضي بن القاضي أبي معمر عبد الكريم بن الشيخ أبي العباس أحمد، كان إماماً بالفقه، وولي القضاء، توفي سنة (٥٣١ه). الطبقات للأسنوي:

⁽٥) الترضية ساقط من: (ب) و(ج).

قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ ('' فَأَنْزَلَ اللهُ ﷺ تَصْدِيقَهَا: ﴿ وَاللَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَنْهَا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَثْتُونِ لَالنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِ وَلَا يَرْنُونِ . . . الآية ﴿ [الفرقان: ٢٨] .

- ٣. (وَاللَّوَاطِ)؛ لأَنَّهُ مُضَيِّعٌ لِمَاءِ النَّسْلِ كَالزِّنا، وَقَـدْ أَهْلَـكَ اللهُ قَـوْمَ
 لُوطٍ _ وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ _ بسَبَهِ، كَمَا قَصَّهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ.
- ٤. (وَشُرْب الْخَمْرِ) وَإِنْ لَمْ تُسْكِرْ لِقِلَّتِهَا، وَهِيَ الْمُشْتَدُّ (٢) مِنْ مَاءِ الْعِنَب.
- ٥. (وَمُطْلَقِ المُسْكِرِ) الصَّادِقِ بالخَمْرِ وَبغَيْرِهَا، كَالمُشْتَدِّ مِنْ نَقِيعِ النَّبِيدِ، قَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ عَلَى اللهِ عَهْداً لَـمَنْ يَشْرَبُ [...](*) الزَّبِيبِ المُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيهُ مِنْ طِينَةِ الخَبَالِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا طِينَةُ الخَبَالِ؟ المُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيهُ مِنْ طِينَةِ الخَبَالِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا طِينَةُ الخَبَالِ؟ قَالَ عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ (٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، أَمَّا شُرْبُ مَا لا يُسْكِرُ لِقِلَّتِهِ مِنْ غَيْرِ الخَمْرِ قَلَ عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ (٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، أَمَّا شُرْبُ مَا لا يُسْكِرُ لِقِلَتِهِ مِنْ غَيْرِ الخَمْرِ قَلَى فَصَغِيرَةٌ.

⁽١) البخاري في التفسير: (٤٤٧٧)، ومسلم في الإيمان: (٢٥٤).

⁽٢) في (ط): المشتدة.

⁽٣) في(أ): زيادة كلمة (الخمر).

⁽٤) مسلم في الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر: (٥١٨٥).

⁽٥) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٦) في(أ): هنا زيادة: (لا يدخل الجنة نمام، رواه الشيخان).

أَرْضٍ ظُلْماً طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ (١) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَلَفْظُهُ لِمُسْلِم.

وَقَيَّدَ جَمَاعَةٌ الغَصْبَ بِمَا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ رُبُعَ مِثْقَالٍ، كَمَا يُقْطَعُ بِهِ في السَّرِقَةِ، أَمَّا سَرِقَةُ الشَّيْءِ القَلِيلِ فَصَغِيرَةٌ.

قَالَ الحَلِيمِيُّ (٢): إلاَّ إِذَا كَانَ المَسْرُوقُ مِنْهُ مِسْكِيناً لا غِنَى بهِ عَنْ ذَلِكَ فَيَكُونُ كَبِيرَةً.

٧. (وَالْقَذْفِ) قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلنَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ . . . الآية ﴾
 [النور: ٢٣].

نَعَمْ قَالَ الحَلِيمِيُّ: قَذْفُ الصَّغِيرَةِ، وَالمَمْلُوكَةِ، وَالحُرَّةِ المُتَهَتَّكَةِ مِنْ الصَّغَائِرِ؛ لأِنَّ الإِيذَاءَ فِي قَذْفِهِنَّ دُونَهُ فِي الحُرَّةِ الكَبيرَةُ المُتَسَتِّرَةُ (٣) [أ/٨٨].

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ: قَذْفُ المُحْصَنِ فِي خَلْوَةٍ بِحَيْثُ لا يَسْمَعُهُ إلاَّ اللهُ وَالحَفَظَةُ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ مُوجِبَةٍ لِلْحَدِّ؛ لإِنْتِفَاءِ المَفْسَدَةِ.

أَمَّا قَذْفُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ إِذَا أَتَتْ بِوَلَدٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ فَمُبَاحٌ، وَكَـذَا جَرْحُ الرَّاوِي وَالشَّاهِدِ بِالزِّنَا إِذَا عُلِمَ، بَلْ هُوَ وَاجِبٌ.

⁽۱) البخاري في المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من أرض: (۲٤٥٣)، ومسلم في المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها: (۲۱۰۸).

⁽۲) هو أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحليمي، يعد أنبه المتكلمين فيما وراء النهر، ولد سنة (۳۲۸هـ) من شيوخه القفال، ومن تلامذته الحاكم النيسابوري، توفي سنة (۴۰۳هـ). طبقات السُّبكي: ٣/ ١٤٧.

⁽٣) حاشية الشرواني على التحفة: ٤٢٨.

٨. (وَالنَّمِيمَةِ) وَهِيَ نَقْلُ كَلاَمٍ بَعْضِ النَّاسِ إلَى بَعْضِ عَلَى وَجْهِ الإِفْسَادِ بَيْنَهُمْ، قَالَ ﷺ: ﴿لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ نَمَّامٌ ﴾(١) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، وَرَوَيَا الإِفْسَادِ بَيْنَهُمْ، قَالَ ﷺ: ﴿لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ نَمَّامٌ ﴾(١) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، وَرَوَيَا أَيْضاً: ﴿أَنَّهُ عَلَيْهُ إِنَّهُ مَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبيرٍ - يَعْنِي أَيْضاً: ﴿أَنَّهُ عَلَيْهُ اللهِ عَنْدَ اللهِ - أَمَّا عَنْدَ اللهِ - أَمَّا عَنْدَ اللهِ - أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ ﴾(٣).

أَمَّا نَقْلُ الكَلاَمِ نَصِيحَةً لِلْمَنْقُولِ إلَيْهِ فَوَاجِبٌ، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى حِكَايَةِ: ﴿ يَكُونَ فِلَ الْمَنْقُولَ ﴾ [القصص: ٢٠].

وَلَمْ يَذْكُرْ المُصَنِّفُ الغِيبَةَ: وَهِيَ (٤) ذِكْرُ الشَّخْصِ أَخَاهُ بِمَا يَكْرَهُهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ (٥)، وَالْعَادَةُ قَرْنُهَا بِالنَّمِيمَةِ؛ لأَنَّ صَاحِبَ الْعُلَّةِ (١) قَالَ: إِنَّهَا صَغِيرَةٌ، وَأَقَرَّهُ الرَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبَعَهُ؛ لِعُمُومِ البَلْوَى بِهَا، فَقَلَّ مَنْ يَسْلَمُ مِنْهَا (٧).

⁽١) قواعد الأحكام في إصلاح الأنام: ١/ ٣٢.

⁽۲) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٣) البخاري في الأدب، باب ما يكره من النميمة: (٥٧٠٩) ومسلم في الإيمان، باب غلظ تحريم النميمة: (٢٨٦).

⁽٤) في(أ): وهو.

⁽٥) فإنْ لم تكن فيه ما ذكر وهو يكرهُهُ فيكونُ بهتاناً.

⁽⁷⁾ أي وإنْ كان ما اغتابه به هي صفة له، فإذا لم تكن صفة فهو بهتان. وصاحب العدَّة هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري الصابوني، المعروف بصاحب العدة وشيخ الإسلام أيضاً، إمام المسلمين والحافظ، كثير السماع، رحل إلى الآفاق لطلب الحديث، كان كثير العبادة سيفاً للسنة على أهل البدعة، توفى سنة (٤٤٩ه). طبقات الشافعية للإسنوي: ٢/ ٤٤٣.

⁽٧) أي من النميمة.

نَعَمْ قَالَ القُرْطُبِيُ (١) فِي تَفْسِيرِهِ: «إِنَّهَا كَبِيرَةٌ بِلاَ خِلاَفٍ، وَيَشْمَلُهَا تَعْرِيفُ الأَكْثَرِ الكَبِيرَةَ بِمَا تُوعِدً عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ»(٢).

٩. (وَشَهَادَةِ الزُّورِ)؛ لأنَّهُ ﷺ عَدَّهَا فِي حَدِيثٍ مِنْ الْكَبَاثِرِ، وَفِي آخَرَ

وقد جمعها الكمال ابن الهمام في البيتين الآتيين:

القَـدْحُ لـيس بغيبةِ فـي سـتَّةٍ مـــتظلَّم ومعـــرَّف ومحـــدَّر ومجــاهر فسـقاً ومستفتٍ ومـن طلب الإعانـة فـي إزالـة منكـر حاشية البناني: ٢/ ١٥٦.

⁽۱) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي أبو عبدالله القرطبي، من أصل قرطبة، من كبار المفسرين، صالح متعبد، أشهر مصنفاته الجامع لأحكام القرآن، توفي سنة (۲۷۱ه). الأعلام: ۲۱۷.

⁽٢) غاية الوصول: ص١٠١.

⁽٣) في(أ): عليه الصلاة والسلام، وينظر الجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ٣٢١.

⁽٤) أبو داود في الأدب، باب في الغيبة: (٨٧٨).

⁽٥) ١. كإظهار المظلمة. ٢. والاستعانة على تغيير المنكر. ٣. والاستفتاء. ٤. والتحديث والتحديث من صاحب الشر. ٥. والمتجاهر بالفسق أو البدعة. ٦. والتعريف الأذكار للنووي: ص٤٢٣.

مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ (١) رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ.

وَهَلْ يَتَقَيَّدُ المَشْهُودُ بِهِ بِقَدْرِ نِصَابِ السَّرِقَةِ؟ تَرَدَّدَ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ (٢)، وَجَزَمَ القَرَافِيُّ بِالنَّفْيِ، بَلْ قَالَ: وَلَو لَمْ تَثْبُتْ إِلاَّ فَلَساً.

١٠. (وَالْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ) قَالَ ﷺ (٣): «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِ امْرِئِ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّ لَقِيَ اللهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ (٤) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ، وَقَالَ : «مَنْ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّ لَقِي اللهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ (٤) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ، وَقَالَ : «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئِ مُسْلِم بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الجَنَّةَ وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : وَإِنْ كَانَ شَيْئاً يَسِيراً يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ : وَإِنْ كَانَ قَضِيباً مِنْ أَرَاكِ (٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

١١. (وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ) قَالَ ﷺ (١٠: «لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ» (٧٠ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، قَالَ سُفْيَانُ أي (٨) بْنُ عُيَيْنَةَ (٩): فِي رِوَايَةٍ يَعْنِي قَاطِعَ رَحِم،

 ⁽١) البخاري في الأدب، باب عقوق الوالدين: (٩٧٧)، ومسلم في الإيمان، باب
 بيان الكبائر وأكبرها: (٢٥٧).

⁽٢) قواعد الأحكام في إصلاح الأنام: ١/ ٣٠٠.

⁽٣) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٤) البخاري في التوحيد: (٧٠٠٧)، ومسلم في الإيمان: (٣٥٥).

⁽٥) مسلم في الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار: (٣٥١).

⁽٦) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٧) البخاري في الأدب، باب إثم وعيد القاطع: (٩٨٤)، ومسلم بالأدب، باب صلة الرحم: (٦٤٦٧).

⁽A) لفظ (أي) ساقط من: (ط).

⁽٩) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي محدِّث الحرم المكي، من الموالي ولد بالكوفة سنة (١٠٧هـ)، وسكن مكة، كان حافظاً ثقة واسع العلم كبير القدر، =

وَالقَطِيعَةُ فَعِيلَةٌ مِنْ القَطْعِ ضِدُّ الوَصْلِ، وَالرَّحِمُ القَرَابَةُ.

١٢. (وَالْعُقُوقُ) أَيْ لِلْوَالِدَيْنِ؛ لأَنَّهُ ﷺ (١) عَدَّهُ فِي حَدِيثٍ مِنْ الْكَبَائِرِ، وَفِي آخَرَ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ (٢) رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ، وَأَمَّا حَدِيثُهُمَا: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ وَفِي آخَرَ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ (٢) رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ، وَأَمَّا حَدِيثُهُمَا: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ» (٣) وَحَدِيثُ البُخَارِيِّ: «عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ» (٤) فَلاَ يَدُلاَّنِ عَلَى أَنَّهُمَا كَالُوالِدِينَ فِي الْعُقُوقِ.

١٣ . (وَالفِرَارِ) مِنْ الزَّحْفِ؛ لأَنَّهُ ﷺ عَدَّهُ مِنْ السَّبْعِ المُوبِقَاتِ _أَيْ المُهْلِكَاتِ (٦) _ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

نعَمْ يَجِبُ^(٧) إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ يُقْتَلُ مِنْ غَيْرِ نِكَايَةٍ فِي العَدُوِّ؛ لإنْتِفَاءِ إعْزَازِ الدِّين بثُبُوتِهِ.

١٤. (وَمَالِ الْيَتِيمِ) أَيْ أَكْلِهِ مَثَلاً، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ مَثَلاً، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ مَثَلاً، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ مَثَلاً، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلنَّيْعِ المُوبِقَاتِ فِي الْمُوبِقَاتِ فِي المُوبِقَاتِ فِي السَّابِقِ (٨).
 الحَدِيثِ السَّابِقِ (٨).

⁼ حج سبعين سنة، توفي بمكة سنة (١٩٨ه). الأعلام: ٣/ ١٠٥.

⁽١) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٢) سبق تخريجه الرواية في شهادة الزور: (٨٩٠/٢).

⁽٣) البخاري في المغازي، باب عمرة القضاء: (٢٥١).

⁽٤) مسلم في الزكاة، باب تقديم الزكاة ومنعها: (٢٢٧٤).

⁽٥) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

 ⁽٦) البخاري في الوصايا: (٢٦١٥)، ومسلم في الإيمان: (٢٥٨) وسيأتي كاملاً في
 (٨٩٧/٢).

⁽٧) أي الفرار.

⁽٨) في الهامش٦.

وَتركَّد ابن عَبدِ السَّلام في تقييدِه بنصاب السَّرِقةِ.

١٥. (وَخِيَانَةِ الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ(١)) فِي غَيْرِ الشَّيْءِ التَّافِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَلَّ لِلْمُطَفِّفِينَ . . . الآية ﴾ وَالكَيْلُ يَشْمَلُ الذَّرْعَ عُرْفاً (١) ، أَمَّا فِي التَّافِهِ فَصَغِيرَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ (٣).

١٦. (وَتَقْدِيمِ الصَّلاَةِ) عَلَى وَقْتِهَا (وَتَأْخِيرِهَا) عَنْهُ ('' مِنْ غَيْرِ عُـدْرِ كُـدْرِ كَالسَّفَرِ، قَالَ ﷺ: ﴿ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلاَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فَقَـدْ أَتَـى بَاباً مِـنْ أَبُوابِ الكَبَائِرِ» (٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَوْلَى بِذَلِكَ تَرْكُهَا.

١٧ . (وَالكَـذِب عَلَـى رَسُـولِ اللهِ ﷺ) قَـالَ ﷺ: "مَـنْ كَـذَبَ عَلَـيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ»(٦) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ .

أُمَّا الكَذِبُ عَلَى غَيْرِهِ فَصَغِيرَةٌ.

١٨. (وَضَرْبِ المُسْلِمِ) بلاَ حَقَّ، قَالَ ﷺ (٧): ﴿ صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي مِنْ أَمَّتِي مِنْ أَمُّلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْناَبِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ النَّاسَ بِهَا (٨)،

⁽١) في(أ): والوزن.

⁽٢) ويقاسُ على ذلك التَّطفيف في الميزان الألكتروني وعدَّاد الماء والكهرباء وعدَّاد السيارات.

⁽٣) في (٨٨٧/٢) في السرقة والغصب.

⁽٤) لفظ عن ساقط من: (ج).

⁽٥) الترمذي في الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الظهر: (١٨٨). مرسل وإسناده ضعيف لتفرد حنش به، وهو ضعيف.

⁽٦) البخاري في العلم: (١١٠)، ومسلم في المقدمة: (٤).

⁽V) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٨) في(ط) و(ج): بها الناس.

وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ . . . إِلَخْ اللهُ مُسْلِمٌ .

١٩. (وَسَب الصَّحَابَةِ) قَالَ ﷺ (١): «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدِكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ (٣) بِيدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ (٣) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ (٤): «أَنَّهُ كَانَ بَينْنَ خَالِد بْنِ الوَلِيدِ (٥)، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (١) شَيْءٌ فَسَبَهُ خَالِدٌ فَقَالَ ﷺ: لا تَسُبُّوا أَحَداً مِنْ أَصْحَابِي فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ . . . إِلَخُ (٧) الخِطَابُ لِلصَّحَابِةِ السَّابِينَ، نَزَّلَهُمْ - لِسَبِهِمْ (٨) الَّذِي لا يَلِيقُ بِهِمْ - مَنْزِلَةَ غَيْرِهِمْ حَيْثُ لِلصَّحَابَةِ السَّابِينَ، نَزَّلَهُمْ - لِسَبِهِمْ (٨) الَّذِي لا يَلِيقُ بِهِمْ - مَنْزِلَةَ غَيْرِهِمْ حَيْثُ

⁽١) مسلم في اللباس، باب النساء الكاسيات العاريات: (٥٥٤٧).

⁽٢) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٣) البخاري، في فضائل الصحابة: (٣٦٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة: (٦٤٣٤).

⁽٤) تقدمت ترجمته في (٧٠٣/٢).

⁽٥) هو خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي سيف الله أبو سليمان، كان أحد أشراف قريش في الجاهلية، وشَهدَ مع الكفّار الحروب إلى عمرة القضاء ثم أسلمَ سنة سبع بعد خيبر، وشهد فتح مكة، واستخلفه أبو بكر على الشام، توفي في حمص سنة (٢١ه). الإصابة: ٢/ ٢١٥.

⁽٦) تقدمت ترجمته في (٧٥٧/٢).

⁽٧) وهذه الرواية في مسلم: (٦٤٣٥).

⁽٨) في(ط): بسبهم.

التعليل بقوله: لو أنفقَ أحدُكم مثل أحدٍ ذهباً ما بلغَ مُدَّ أحدهم يدلُّ على أنَّ المراد غير الصحابة؛ لأنَّ المتاخصمين المخاطبين من أهل المدِّ الذي لا يبلغه مثل أحد ذهبا، فلماذا قال لهما: لو أنفقَ أحدكم.

عَلَّلَ بِمَا ذَكَرَهُ (١).

وَرَوَى البُخَارِيُّ: أَنَّهُ ﷺ أَنَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ الْمَالِي [أ٩٨] قَالَ ("): مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَتُهُ بِالحَرْبِ (٤) أَيْ أَعْلَمْتُهُ بِأَنِّي مُحَارِبٌ لَهُ - أَيْ مُعَاقِبٌ _ وَالصَّحَابَةُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ تَعَالَى، وَسَبُّهُمْ مُشْعِرٌ بِمُعَادَاتِهِمْ.

أَمَّا سَبُّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ فَصَغِيرَةٌ، وَحَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: «سِبَابُ المُسْلِم فُسُوقٌ»(٥) مَعْنَاهُ تَكَرُّرُ السَّب.

٢٠ (وَكِتْمَانِ الشَّهَادَةِ) قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَحْتُمْهَا فَإِنَّهُ وَ الْمُ قَلْبُهُ ﴾
 [البقرة: ٢٨٣] أَيْ مَمْسُوخٌ .

⁼ الجواب: هنا نزلهما _ لأنَّ خالداً سبَّ عبد الرحمن _ منزلة غيرهما إذا سَبَوا الصحابة، وإلا فهم من أهل المدِّ الذي لم يبلغه مثل أحد ذهباً.

⁽١) وهو مضاعفة صدقتهم؛ لأنَّهم يدفعونها عن عقيدة وإخلاص.

⁽٢) في (أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٣) في (ط): يقول.

⁽٤) البخاري في الرقائق، باب التواضع: (٦٥٠٢).

⁽٥) البخاري باب الأدب، باب ما ينهى عن السباب واللعان: (٢٠٤٤)، ومسلم في الإيمان: (١١٦).

⁽٦) ابن ماجه في الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة: (١٣١٣). إسناده قوي. ورجاله رجال الصحيحن.

⁽٧) الترمذي في الأحكام: (١٣٣٦). صحيح لغيره وإسناده حسن.

وَالحَاكِمُ فِي رِوَايَةٍ أَيْضاً (١): وَالرَّائِشُ الَّذِي يَسْعَى بَيْنَهُمَا، وَقَالَ فِيهِ ـ بـدُونِ الزِّيَادَتَيْنِ ـ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ فِيهِ ـ بدُونِهِمَا ـ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٢). الزِّيَادَتَيْنِ ـ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ فِيهِ ـ بدُونِهِمَا ـ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٢). أَمَّا بَذْلُ مَالٍ لِلْتَكَلِّمِ فِي جَائِزٍ مَعَ السُّلْطَانِ مَثَلاً فَجَعَالَةٌ جَائِزَةٌ (٣).

٢٢. (وَالدِّيَاثَةِ) وَهِيَ اسْتِحْسَانُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ، وَفِي حَدِيثِ:
 «ثَلاَثَةٌ لا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ: العَاقُ وَالِدَيْهِ وَالدَّيُّوثُ وَرَجِلَةُ النِّسَاءِ» قَالَ الـذَّهَبِيُ:
 إسْنَادٌ صَالِحٌ⁽³⁾.

٢٣. (وَالقِيَادَةِ) وَهِيَ اسْتِحْسَانُ الرَّجُلِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، وَهِيَ مَقِيسَةٌ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، وَهِيَ مَقِيسَةٌ عَلَى الدِّيَاثَةِ.

٢٤. (وَالسَّعَايَةِ) وَهِيَ أَنْ يَذْهَبَ بِشَخْصٍ إِلَى ظَالِمٍ لِيُؤْذِيَهُ بِمَا يَقُولُهُ فِي حَقِّهِ، وَفِي نِهَايَةِ الغَرِيبِ حَدِيثُ: «السَّاعِي مُثَلِّثٌ»، أَيْ مُهْلِكٌ بسِعَايتِهِ نَفْسَهُ، وَالمُسْعَى بِهِ، وَإِلَيْهِ (٥).

٢٥. (وَمَنْعِ الزَّكَاةِ) قَالَ ﷺ: (مَا مِنْ صَاحِب ذَهَبٍ، وَلاَ فِضَّةٍ
 لا يُؤدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إلاَّ إذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ
 فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكُوى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ... إلَى

⁽١) الحاكم في القضاء: (٧٠٦٨).

⁽۲) الترمذي: (۱۳۳۱).

⁽٣) هذا الحكم فيه نظرٌ إذ أخذُ الأجرة أو الجعالة على الشفاعة والجاه أو الوساطة محرمة ؛ لأنّها من العبادات التي ينبغي للمسلم أن لا تكون مقابل أجر، بل لله تعالى كالقرض والكفالة.

⁽٤) التلخيص للذهبي: (١/ ٢٤٤) على هامش المستدرك.

⁽٥) الخطابي في غريب الحديث: ٣/ ٢٧٢.

آخِرِهِ» (١) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

٢٦. (وَيَأْسِ الرَّحْمَةِ) قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّهُ لَا يَاتِنَشُ مِن رَوْجِ اللَّهِ إِلَا ٱلْقَوْمُ
 ٱلْكَنفِرُونَ ﴾ [بوسف: ٨٧].

٢٧. (وَأَمْنِ المَكْرِ) بالإسْتِرْسَالِ فِي المَعَاصِي، وَالإِتِّكَالِ عَلَى العَفْو، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلاَ يَأْمَنُ مُكْرَأ اللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩].

٢٨. (وَالظَّهَارِ) كَقَوْلِ الرَّجُلِ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، قَالَ الله (٢٠) تَعَالَى فِيهِ: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَ رَاقِنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة: ٢] أَيْ حَيْثُ شَبَّهُوا الزَّوْجَةَ بِالأُمِّ فِي التَّحْرِيمِ.

٢٩. (وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَالْمَيْتَةِ) أَيْ تَنَاوُلِهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، قَالَ تَعَالَى:
 ﴿ قُل لَا آجِدُفِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَإِلَا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْدَمَا مَسْفُوحًا أَوْلَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنْ مُدَرِجْسُ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

٣٠. (وَفِطْرِ رَمَضَانَ) مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ؛ لأِنَّ صَوْمَهُ مِنْ أَرْكَانِ الإِسْلاَمِ ،
 فَفِطْرُهُ يُؤْذِنُ بِقِلَةِ اكْتِرَاثٍ مُرْتَكِبِهِ بالدِّينِ .

٣١. (وَالغُلُولِ) وَهُوَ الخِيَانَةُ مِنْ الغَنِيمَةِ، كَمَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْد، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَغْلُلُ يَأْتِ بِمَا غَلَ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١].

٣٢. (وَالمُحَارَبَةِ) وَهِيَ قَطْعُ الطَّرِيقِ عَلَى المَارِّينَ بِإِخَافِتهمْ، قَالَ بَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا جَزَآ وَا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا . . . الآيةَ ﴾ [المائدة: ٣٣].

⁽۱) البخاري في المساقاة: (۲۳۷۱)، ومسلم في الزكاة، بـاب إثـم مـانع الزكـاة: (۲۳۷۱).

⁽٢) لفظ الجلالة ساقط من: (أ) و(ب).

٣٣. (وَالسِّحْرِ وَالرِّبَّا) بالمُوحَّدة ؛ لأَنَّهُ ﷺ عَدَّهُمَا مِنْ السَّبْعِ المُوبقَاتِ فِي الحَدِيثِ السَّابِق^(١).

٣٤. (وَإِدْمَانِ الصَّغِيرَةِ) أَيْ المُوَاظَبَةِ عَلَيْهَا مِنْ نَوْعٍ، أَوْ أَنْوَاعٍ. وَلَيْسَتْ الكَبَائِرُ مُنْحَصِرَةً فِيمَا عَدَّدَهُ (٢) كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِالكَافِ (٣) فِي أَوَّلِهَا.

وَمَا وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ باللهِ، وَالسَّحْرُ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بغَيرِ حَقَّ (٤) زَادَ البُخَارِيُّ: ﴿ وَالْيَمِينُ الغَمُوسُ ﴾ وَمُسْلِمٌ بَدَلَهَا: ﴿ وَقَوْلُ الزُّورِ ﴾ وَحَدِيثُهُمَا: ﴿ اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ باللهِ، وَالسَّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إلاَّ بالحَقِّ، وَأَكُلُ الرَّبًا ، وَالتَّولِي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَدْدُ المُحْصَنَاتِ وَأَكُلُ الرَّبًا ، وَالتَّولِي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَدْدُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ ﴾ (أَ فَمَحْمُولٌ (١) عَلَى بَيَانِ المُحْتَاجِ إلَيْهِ مِنْهَا وَقْتَ ذَكُرِهِ (٧) .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ إِلَى السَّبْعِينَ أَقْرَبُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْدٍ: هِيَ

⁽۱) في (۸۹۱/۲) في الهامش ٦.

⁽٢) في(ط): عدّة.

⁽٣) لأنَّهُ قال كالقتل، وهذا يدلُّ على أنَّ ما ذكر من باب التمثيل لا من باب الحصر.

⁽٤) البخاري في الشهادات: (٢٦٥٣)، ومسلم في الإيمان: (٢٥٦).

⁽٥) سيق تخريجه في (٨٩١/٢).

⁽٦) خبر المبتدأ وهو قوله وما ورد.

⁽٧) أي حديث الصحيحين ليس لبيان عدد الكبائر حصراً في السَّبعة، بل هذه السبعة كان مطلوب بيانها، وقد ذكر الحديث.

إِلَى السَّبْعِمِائَةِ أَقْرَبُ، يَعْنِي باعْتِبَارِ أَصْنَافِ أَنْوَاعِهَا(١).

⁽١) فإنَّ كلَّ نوع قد يكون من أصناف، فالكفرُ أصناف، والزنا أصناف، والقتل أصناف، والربا أصناف، وهكذا، وبتعدد أصناف الأنواع قد تصل إلى السبعمائة.



(الإِخْبَارِ عَنْ) شَيْء (عَامٌ) لِلنَّاسِ (لا تَرَافُعَ فِيهِ) إِلَى الحُكَّامِ (الرِّوَايَةُ، وَخِلاَفُهُ) وَهُوَ الإِخْبَارُ عَنْ خَاصِّ ببَعْضِ النَّاسِ يُمْكِنُ التَّرَافُعُ فِيهِ إِلَى الحُكَّامِ (الشَّهَادَةُ).

وَخَرَجَ بِإِمْكَانِ التَّرَافُعِ: الإِخْبَارُ عَنْ خَوَاصِّ النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْبَغِي أَنْ يُـزَادَ فِي التَّعْرِيفِ (١) الأَوَّلِ (٢) غَالِباً؛ حَتَّى لا يَخْرُجَ عَنْهُ الخَوَاصُّ.

وَنَفْيُ التَّرَافُعِ فِيهِ؛ لِبَيَانِ الوَاقِعِ.

وَمَا فِي المَرْوِيِّ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيِ وَنَحْوِهِمَا يَرْجِعُ إِلَى الخَبَرِ بِتَأْوِيلٍ (٣).

⁽١) لفظ (التعريف) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٢) هو تعريف الرواية يُزاد لفظ غالباً بعد لفظ عام، بأنْ يقال: الإخبار عن عامَّ غالباً
 لا ترافع فيه الرواية، فالخواصُّ تكون رواية من غير الغالب.

⁽٣) عدم الترافع هو واقع الخبر، وإلا فهناك في الرواية أوامرُ ومَناه هي تكون رواية وليست خبراً، بل هي إنشاء، فكيف حصر الرواية في الخبر؟ الجواب: إنها تدخلُ في الخبر بأنْ تؤول به؛ لأنَّ كلَّ أمرٍ أو نهي هو إنشاءٌ يستلزمُ الخبر، فأقيموا الصلاة يستلزمُ الصَّلاة واجبة، ولا تقربوا الزِّنا يستلزمُ الزِّنا حرام وهكذا.

فَتَأْوِيلُ: أُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا مَثَلاً: الصَّلاَةُ وَاجِبَةٌ، وَالزِّنَا حَرَامٌ، وَعَلَى هَذَا القِيَاس.

(وَأَشْهَدُ إِنْشَاءٌ تَضَمَّنَ الإِخْبَارَ) بالمَشْهُودِ بهِ (لا مَحْضُ إِخْبَارٍ، أَوْ إِنْشَاءِ عَلَى المُخْتَارِ) هُوَ نَاظِرٌ إِلَى اللَّفْظِ؛ لِوُجُودِ مَضْمُونِهِ فِي الخَارِجِ به، وَإِلَى مُتَعَلِّقِهِ (١).

وَالثَّانِي: إلَى المُتَعَلَّقِ فَقَطْ (٢).

وَالثَّالِثُ: إِلَى اللَّفْظِ فَقَطْ (٣)، وَهُوَ التَّحْقِيقُ، فَلَمْ تَتَوَارَدْ الثَّلاَثَةُ عَلَى مَحَلِّ وَاحِدِ (٤).

وَلاَ مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ أَشْهَدُ إِنْشَاءً وَكَوْنِ مَعْنَى الشَّهَادَةِ إِخْبَاراً؛ لأَنَّهُ صِيغَةٌ مُؤَدِّيَةٌ لِذَلِكَ المَعْنَى بمُتَعَلِّقِهِ (٥٠).

(وَصِيَغُ العُقُودِ كَبعْتُ) وَاشْتَرَيْت، وَزَوَّجْت، وَتَزَوَّجْت (إِنْشَاءٌ)؛ لِوُجُودِ مَضْمُونِهَا فِي الخَارِج بِهَا(١).

⁽١) أي هو خبر؛ لأنَّ ما شَهد وأخبر القاضي بوجود معناه ومتعلَّقه في الخارج فهو خبرٌ من هذه الناحية، ولأنَّ ما يترتبُّ عليه لا يحصل إلا بعد النَّطق به فهو إنشاء.

⁽٢) وهو أنَّه خبرٌ محضٌ؛ نظراً لأنَّ متعلقه موجودٌ قبل إخبار الحاكم به.

⁽٣) وهو إنشاء فقط؛ نظراً لأنَّ ما يترتبُّ عليه وهو الحكم لا يحصل إلا بعد النطق به.

⁽٤) بل هو وإن كان لفظاً واحداً فإنَّهُ يأخذُ وصْفَهُ بحسب اختلاف وروده، والقصدُ منه، وكونُه إنشاءٌ غير طلبي هو التحقيق.

 ⁽٥) لأنَّهُ إخبارٌ عن واقع وشيء تعلق به اللفظ قبل النطق به.

⁽٦) إذ لا يتحقق حصول الملكية، أو نزعها، أو الزَّواج إلا بعد النُّطق بها، فهي السبب لوجود ذلك.

(خِلاَفاً لِأَبِي حَنِيفَة) فِي قَوْلِهِ: إِنَّهَا إِخْبَارٌ عَلَى أَصْلِهَا: بِأَنْ يُقَدِّرَ وُجُودَ [أ/٩٠] مَضْمُونِهَا فِي الخَارِجِ قُبَيلَ التَّلَفُّظِ بِهَا(١).

⁽١) أي كأنَّه قد حصلَ البيع أو الشراء أو الزَّواج قبل أن ينطقَ بالصَّيغة، وعند التلفظ بها يريدُ أن يخبرَ عن ذلك الواقع المقدَّر الوقوع؛ لأنَّهُ لتحقيق وقوعه بعد النَّطق بها كأنَّ الأمرَ قد وقع بها ثم حصلَ اللفظ.



(قَالَ القَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ (يَثْبُتُ الجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بوَاحِدٍ) فِي الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ ذَلِكَ خَبَرٌ.

(وَقِيلَ^(۱): فِي الرِّوَايَةِ فَقَطْ) أَيْ بِخِلاَفِ الشَّهَادَةِ؛ رِعَايَـةً لِلتَّنَاسُبِ فِيهِمَا فَإِنَّ الوَاحِدَ يُقْبَلُ فِي الرِّوَايَةِ دُونَ الشَّهَادَةِ.

(وَقِيلَ^(۲): لا... فِيهِمَا)؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ ذَلِكَ شَهَادَةٌ، فَلاَ بُدَّ^(۳) فِيهِ مِنْ العَدَدِ.

(وَقَالَ القَاضِي) أَيْضاً (يَكْفِي الإطْلاَقُ فِيهِمَا) أَيْ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ سَبَهِمَا فِي الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ؛ اكْتِفَاءً بعِلْمِ الجَارِحِ وَالمُّعَدِّلِ بهِ.

(وَقِيلَ(١): يَذْكُرُ سَبَبَهُمَا) وَلاَ يَكْفِي إطْلاَقُهُمَا؛ لإحْتِمَالِ أَنْ يُجْرَحَ

⁽١) حكاه الآمدي، وابن الحاجب عن الأكثرين.

 ⁽۲) حكاه أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم. تشنيف المسامع:
 ١/ ٤٥٤.

⁽٣) في(أ): يقبل.

⁽٤) به قال الماوردي من الشافعية. البحر المحيط: ١٩٤/٤.

بِمَا لَيْسَ بِجَارْحِ^(١)، وَأَنْ يُبَادِرَ إِلَى التَّعْدِيلِ عَمَلاً بِالظَّاهِرِ.

(وَقِيلَ^(۲)) يَذْكُرُ (سَبَبَ التَّعْدِيلِ فَقَطْ) أَيْ دُونَ سَبَب الجَرْحِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الجَرْحِ يُبْطِلُ الثَّقَةَ، وَمُطْلَقُ التَّعْدِيلِ لا يُحَصِّلُهَا؛ لِجَوَازِ الإعْتِمَادِ فِيهِ عَلَى الظَّاهِرِ.

(وَعَكَسَ الشَّافِعِيُّ) وَهُ فَقَالَ: يَذْكُرُ سَبَبَ الجَرْحِ؛ لِلإِخْتِلاَفِ فِيهِ دُونَ سَبَب الجَرْحِ؛ لِلإِخْتِلاَفِ فِيهِ دُونَ سَبَب التَّعْدِيل^(٣).

(وَهُوَ) أَيْ عَكْسُ الشَّافِعِيُّ (المُخْتَارُ فِي الشَّهَادَةِ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ فَيَكْفِي الإطْلاَقُ) فِيهَا (٤) لِلْجَرْحِ كَالتَّعْدِيلِ (إذَا عُرِفَ (٥) مَذْهَبُ الجَارِحِ) مِنْ أَنَّهُ لا يَجْرَحُ إلاَّ بقَادحٍ، وَلاَ يُكْتَفَى بمِثْلِ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَةِ؛ لِتَعَلَّقِ الحَقِّ فِيهَا بالمَشْهُودِ لَهُ.

(وَقُوْلُ الْإِمَامَيْنِ) أَيْ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَالْإِمَامِ الرَّازِيِّ (يَكُفِي إِطْلاَقُهُمَا) أَيْ مِنْهُ، وَلاَ يَكُفِي مِنْ غَيْرِهِ (هُوَ رَأْيُ أَيْ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (لِلْعَالِمِ بسَبَبِهِمَا) أَيْ مِنْهُ، وَلاَ يَكُفِي مِنْ غَيْرِهِ (هُوَ رَأْيُ الْحَاصِي) المُتَقَدِّمُ ؛ (إِذْ لا تَعْدِيلَ وَجَرْحَ إِلاَّ مِنْ العَالِم) بسَبَبِهِمَا(١).

⁽١) في(أ): يجرح.

 ⁽۲) نقل هذا القول إمام الحرمين، والغزالي عن الإمام فخر الدين. تشنيف المسامع:
 ۱/ ٤٥٤.

⁽٣) هو المذهب.

⁽٤) في(ط): فيهما.

⁽٥) في(أ): يكتفي.

⁽٦) البرهان: ١/ ٢٣٧؛ والمحصول: ٢/ ٢٠١.

فَلاَ يُقَالُ: إِنَّهُ غَيْرُهُ (١)، وَإِنْ ذَكَرَهُ مَعَهُ ابْنُ الحَاجِب وَغَيْرُهُ (٢).

⁽١) أي قول الإمامين هو نفس ما قاله القاضي أبو بكر وليس غيره.

⁽٢) أي فيما يعرف أنَّ الرأي الأول وهو إطلاق الجرح والتعديل هو رأي للقاضي الباقلاني فقط، والواقع أنَّ الإمامين قالا به، وأنَّ ابن الحاجب وغيره أيضا قالوا به من خلال ذكره له. ينظر مختصر ابن الحاجب: ٢/ ٦٥.



(وَقَـالَ ابْنُ شَعْبَانَ (٢) مِنْ المَالِكِيَّةِ (يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ) فِي القِسْمَيْنِ (٣)، كَمَا هُوَ (٤) حَاصِلٌ فِي الأَوَّلِ بكَثْرَةِ عَدَدِ الجَارِح.

وَعَلَى وِزَانِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ التَّعْدِيلَ فِي الثَّالِثِ مُقَدَّمٌ (٥٠).

⁽١) لفظ عدد ساقط من: (أ).

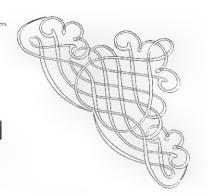
⁽۲) هو العلامة أبو إسحاق شيخ المالكية، واسمه محمد بن القاسم بـن شـعبان بـن محمد بن ربيعة العمّاري المصري، من ولد عمار بن ياسـر، كـان صاحب سنة وإتباع وباع مديـد في الفقه مع بصر بالأخبار وأيام الناس، لـه مصنفات، تـوفي سنة (٣٥٥ه). طبقات الشيرازي: ص١٩٥٠.

⁽٣) أي إذا تساويا، أو كان الجارح أقل.

⁽٤) أي التَّرجيح في الرأي الأول بسبب كثرة العدد.

⁽٥) الثالث هو قلة الجارح، أي يفهم منه كثرة المعدل، والكُثرة مرجّع؛ لـذا يُقـدم التَّعديل.





[علاماتُ التّعديل]

١ (وَمِنْ التَّعْدِيلِ) لِشَخْصٍ (حُكْمُ مُشْتَرِطِ العَدَالَةِ) فِي الشَّاهِدِ
 (بالشَّهَادَةِ) مِنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ؛ إذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَدْلاً عِنْدَهُ لَمَا حَكَمَ بشَهَادَتِهِ.

٢. (وَكَذَا عَمَلُ العَالِمِ) المُشْتَرِطِ لِلْعَدَالَةِ فِي الرَّاوِي برِوَايَةِ شَـخْصٍ تَعْدِيلٌ (١) لَهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِلاَّ لَمَا عُمِلَ برِوَايَتِهِ.

وَقِيلَ (٢): لَيْسَ تَعْدِيلاً لَهُ، وَالْعَمَلُ بِرُوَايَتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ احْتِيَاطاً.

٣. (وَرِوَايَةُ مَنْ لا يَرْوِي إلا للْعَدْلِ) أَيْ عَنْهُ: بـأَنْ صَـرَّحَ بـذَلِكَ، أَوْ عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ عَنْ شَخْصِ تَعْدِيلٌ لَهُ، كَمَا لَوْ قَالَ: هُوَ عَدْلٌ.

وَقِيلَ (٣): لا . . . ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَتُرُكُ عَادَتَهُ .

١ (وَلَيْسَ مِنْ الجَرْحِ) لِشَخْصِ (تَرْكُ العَمَلِ بمَرْوِيلِهِ وَ) تَرْكُ (الحُكْمِ بمَشْهُودِهِ)؛ لِجَوَاذِ أَنْ يَكُونَ التَّرْكُ لِمُعَارِضِ.

⁽١) تعديلُ مبتدأً مؤخّرٌ، والجملةُ في المثن في محل رفع خبرُه.

⁽٢) يراه إمام الحرمين أحد احتمالين، أي عدم تعديله من باب الاحتياط. تشنيف المسامع: ١/ ٥٢٠.

⁽٣) قاله الماوردي، والروياني. البحر المحيط: ١٩٠/٤.

٢. (وَلاَ الحَدُّ) لَهُ (فِي شَهَادَةِ الزِّنَا) بأَنْ لَمْ يَكْمُلْ نِصَابُهَا؛ لأَنَّهُ لإِنْتِفَاءِ النِّصَاب (وَ) لا فِي (نَحْوِ) شُرْب (النَّبيذِ) مِنْ المَسَائِلِ الإِجْتِهَادِيَّةِ المُخْتَلَفِ النَّعَاب المُخْتَلَف فِيهَا كَنِكَاح المُتْعَةِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَعْتَقِدَ إِبَاحَةَ ذَلِكَ.

٣. (وَلاَ التَّدْلِيسُ) فِيمَنْ رَوَى عَنْهُ (بتَسْمِيةٍ غَيْسِ مَشْهُورَةٍ) لَـهُ حَتَّى لا يُعْرَفَ؛ إذْ لا خَلَلَ فِي ذَلِكَ.

(قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ سُئِلَ) عَنْهُ (لَمْ يُبَيِّنُهُ) فَإِنَّ صَنِيعَهُ حِينَئِذٍ جَرْحٌ لَهُ؛ لِظُهُورِ الكَذِب فِيهِ.

وَأُجِيبَ: بِمَنْعِ ذَلِكَ، فَتَرْكُ الإِسْتِثْنَاءِ(١) أَظْهَرُ مِنْهُ.

٤. (وَلا) التَّدْلِيسُ (بإعْطَاءِ شَخْصٍ اسْمَ آخَرَ تَشْبِيهاً (٢) كَقُولِنَا) أَخْبَرَنَا (أَبُو عَبْدِاللهِ الحَافِظُ _ يَعْنِي الذَّهَبيَّ _ تَشْبِيها بالبَيْهَقِيِّ (٢)) فِي قَوْلِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِاللهِ الحَافِظُ (يَعْنِي) بهِ (الحَاكِمَ)؛ لِظُهُور المَقْصُودِ.

٥. (وَلاَ) التَّدْلِيسِ (بإِيهَامِ اللَّقِيِّ وَالرَّحْلَةِ).

الأَوَّلُ: كَقَوْلِ مَنْ عَاصَرَ الزُّهْرِيُّ (1) مَثَلاً وَلَهُ يَلْقَهُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ ؟ مُوهِماً _أَيْ مُوقِعاً فِي الوَهْمِ أَيْ الذِّهْنِ _ أَنَّهُ سَمِعَهُ.

⁽١) وهو قول ابن السَّمعاني: (إلا أن يكون يحدث.. إلخ) فالتَّدْليسُ لا يخلُّ في العدالة سواءٌ بين المدلس عند السؤال عنه أم لم يبين.

⁽٢) أي قاصداً التشبيه بذلك الشخص لا الإيهام به.

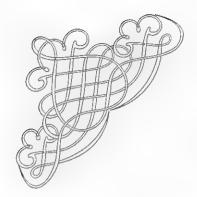
⁽٣) صاحب السنن.

⁽٤) هو أبو بكر بن محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب الزهري الله قال عنه عمرو ابن دينار: ما رأيتُ مثلَ هذا القرشي قط، وقال عنه عمر بن عبد العزيز: لا أعلم أحداً أعلم بسنّة ماضيه منه، توفي سنة (١٢٤ه). طبقات الفقهاء: ص٣٥.

وَالثَّانِي: نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: حَدَّثَنَا وَرَاءَ النَّهْرِ، مُوهِماً جَيْحُونَ^(١) وَالمُرَادُ نهرُ مِصْرَ، كَأَنْ يَكُونَ بالجِيزَةِ؛ لأِنَّ ذَلِكَ مِنْ المَعَارِيضِ لا كَذِبَ فِيهِ.

٦. (أَمَّا مُدَلِّسُ المُتُونِ) وَهُوَ مَنْ يُدْرِجُ كَلاَمَهُ مَعَهَا؛ بحَيْثُ لا يَتَمَيَّزَانِ
 (فَمَجْرُوحٌ)؛ لإِيقَاعِهِ غَيْرَهُ فِي الكَذِب عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

⁽۱) هو نهرٌ عظيمٌ، وهو نهر بلخ يخرج من شَرقها من إقليمٍ يتاخِمُ بلادَ التُّرك، ويجري غرباً حتى يمرَّ ببلاد خراسان، ثمَّ يخرجُ من بين خوارزم ويجاوزها ويصب في بحيرتها. المصباح المنير مادة جيح.



مَسْأَلَةٌ [تَعريفِ الصَّحابيِّ]

(الصَّحَابِيُّ) أَيْ الشَّخْصُ الَّذِي يُسَمَّى صَحَابِيًّا، أَيْ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ (۱) (مَنْ اجْتَمَعَ) حَالَ كَوْنِهِ (مُؤْمِناً بِمُحَمَّدٍ ﷺ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنثَى.

فَخَرَجَ: مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ كَافِراً، فَلَيْسَ بِصَاحِبِ لَهُ ؛ لِعَدَاوَتِهِ.

وَفَصَلَ بَيْنَ الفِعْلِ وَمُتَعَلَّقِهِ بالحَالِ؛ لِتَلِي صَاحِبَهَا، وَهُو ضَمِيرُ اجْتَمَعَ (٢).

وَعَـدَلَ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ وَغَيْرِهِ: مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ﴿ الْمَسْمَلَ اللَّمْ مَكُنُوم ﴿ الْمَا عُمْدَ اللَّاعُمَى مِنْ أَوَّلِ الصُّحْبَةِ، كَابْنِ أُمِّ مَكْنُوم ﴿ الْمَا .

 ⁽١) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽Y) الفعل هو اجتمع وفاعِلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه هو يعود على مَن اسم الموصول، والمتعلّق بالفعل هو قوله: بمحمد الجار والمجرور، والحال هو قوله: مؤمناً، قدمه على الجار والمجرور؛ لأجل أنْ يجعل الحال بجنب صاحب الحال، وهو الضمير المستتر في اجتمع.

⁽٣) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٤) فإنّه لم يرَ النبي ﷺ مع أنّه صحابي، وهذا التعريف إذا أضيف له قيد (أو النبي رآه)
 يشملُ ابن أم مكتوم؛ لأنّ النبي ﷺ رآه.

(وَإِنْ لَمْ يَرْوِ) عَنْهُ شَيْئاً (وَلَمْ يُطِلْ) بضم اليّاءِ أَيْ اجْتِمَاعَهُ بهِ.

(بجِلاَفِ التَّابِعِيِّ مَعَ الصَّحَابِيِّ) وَهُوَ صَاحِبُهُ، فَلاَ يَكْفِي فِي صِدْقِ اسْمِ التَّابِعِيِّ عَلَى الشَّخْصِ اجْتِمَاعُهُ بالصَّحَابِيِّ مِنْ غَيْرِ إطَالَةِ لِلإِجْتِمَاعِ بهِ ؟ نَظُراً لِلْعُرْفِ فِي الصُّحْبَةِ ، وَإِنْ قِيلَ (١): يَكْفِي كَالأَوَّلِ .

وَالفَـرْقُ: أَنَّ الإِجْتِمَاعَ بِالمُصْطَفَى ﷺ (٢) يُـوَثِّرُ مِـنْ النُّـورِ القَلْبِيِّ أَضْعَافَ مَا يُؤثِّرُ بِالإِجْتِمَاعِ الطَّوِيلِ بِالصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ الأَخْيَارِ.

فَالأَعْرَابِيُّ [أ/٩١] الجِلْفُ بمُجَرَّدِ مَا يَجْتَمِعُ بالمُصْطَفَى ﷺ (٣) مُؤْمِناً يَنْطِقُ بالمُصْطَفَى ﷺ

(وَقِيلَ⁽¹⁾: يُشْتَرَطَانِ) أَيْ المَذْكُورَانِ مِنْ الرِّوَايَةِ، وَإِطَالَةِ الإِجْتِمَاعِ فِي صِدْقِ اسْمِ الصَّحَابِيِّ؛ نظَراً فِي الإِطَالَةِ إلَى العُرْفِ، وَفِي الرِّوَايَةِ إلَى أَنَّهَا المَقْصُودُ الأَعْظَمُ مِنْ صُحْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ (٥) لِتَبْلِيغِ الأَحْكَام.

(وَقِيلَ: (٦) يُشْتَرَطُ (أَحَدُهُمَا) فَقَطْ، يَعْنِي قَالَ بَعْضُهُمْ: يُشْتَرَطُ الرِّوَايَةُ وَلَوْ لِحَدِيثٍ، كَمَا حَكَاهُ الإِطَالَةُ، وَهَذَا مَشْهُورٌ، وَبَعْضُهُمْ: يُشْتَرَطُ الرِّوَايَةُ وَلَوْ لِحَدِيثٍ، كَمَا حَكَاهُ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ (٧).

⁽١) قال به الحافظ ابن حجر في النخبة: ص١١٠.

⁽٢) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٣) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٤) قال به عمرو بن يحيى. الإحكام: ٢/ ١٠٤.

⁽٥) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٦) هو المشهور عند أهل الأصول. البحر المحيط: ١/١٠٥.

⁽V) هذا هو المشهور عند الأصوليين.

(وَقِيلَ^(۱)) يُشْتَرَطُ فِي صِدْقِ اسْمِ الصَّحَابِيِّ (الغَزْوُ) مَعَ النَّبِيِّ ﷺ (أَوْ سَنَةٌ) أَيْ مُضِيَّهَا عَلَى الإِجْتِمَاعِ بِهِ ؛ لأَنَّ لِصُحْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ شَرَفاً عَظِيماً ، فَلاَ يُنَالُ إلاَّ باجْتِمَاعِ طَوِيلٍ يَظْهَرُ فِيهِ الخُلُقُ المَطْبُوعُ عَلَيْهِ الشَّخْصُ ، كَالغَزْوِ المُشْتَمِلِ (٣) عَلَى السَّفَرِ الَّذِي هُوَ قِطْعَةٌ مِنْ العَذَاب، وَالسَّنَةِ المُشْتَمِلَةِ عَلَى الفُصُولِ الأَرْبَعَةِ التَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهَا المِزَاجُ .

وَاعْتُرِضَ عَلَى التَّعْرِيفِ: بأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى مَنْ مَاتَ (٤) مُرْتَدًا، كَعَبْدِاللهِ بْنِ خَطَلٍ (٥)، وَلاَ يُسَمَّى صَحَابِيًا (١)، بِخِلاَفِ مَنْ مَاتَ بَعْدَ رِدَّتِهِ مُسْلِماً، كَعَبْدِاللهِ بْنِ أَبِي سَرْحِ (٧).

وَيُجَابُ: بأنَّهُ كَانَ يُسَمَّى قَبْلَ الرِّدَّةِ، وَيَكْفِي ذَلِكَ فِي صِحَّةِ التَّعْرِيفِ؛ إذْ لا يُشْتَرَطُ فِيهِ الإِحْتِرَازُ عَنْ المُنَافِي المُعَارِضِ، وَلِذَلِكَ لَمْ

⁽١) الخطيب في الكفاية: ص٥٠.

⁽٢) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب).

⁽٣) في(أ): المجتمع.

⁽٤) في(أ): تاب.

⁽٥) والحال أنَّه لا يسمَّى صحابياً مع أنَّه اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً.

⁽٦) هو عبدالله بن خطل وقيل غيره، قتلَه سعيدُ بن حريث بأمر النبي ﷺ يوم فتح مكة، والسبب في قتله أنَّه كان قد أسلم ثمَّ ارتدَّ، وكانت له قينتان تغنيان بهجاء المسلمين. تهذيب النووى: ٢/ ٥٦٩.

⁽٧) هو عبدالله بن سعد بن سرح أبو يحيى، أخو عثمان بن عفان من الرضاعة، أسلم قبل الفتح، كان يكتبُ الوحيَ، ثمَّ ارتدَّ وسار إلى مكة فلمًّا كان يـوم الفتْح أمـرَ النبيُّ عَلَيْهُ بقتله فاستأمن له عثمان وأسلم، توفي سنة (٣٦ه). الإصابة: ٤/ ٩٤.

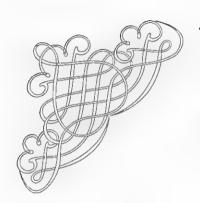
يَحْتَرِزُوا فِي تَعْرِيفِ المُؤْمِنِ عَنْ الرِّدَّةِ العَارِضَةِ لِبَعْضِ أَفْرَادِهِ.

وَمَنْ زَادَ مِنْ مُتَأَخِّرِي المُحَدِّثِينَ -كَالْعِرَاقِيِّ (') فِي التَّعْرِيفِ: وَمَاتَ مُؤْمِناً؛ لِلإِحْتِرَازِ عَمَّنْ ذُكِرَ، أَرَادَ تَعْرِيفَ مَنْ يُسَمَّى صَحَابيًا بَعْدَ انْقِرَاضِ الصَّحَابيَةِ لا مُطْلَقاً، وَإِلاَّ لَزِمَهُ أَنْ لا يُسَمَّى الشَّخْصُ صَحَابيًا حَالَ حَيَاتِهِ ('')، وَلاَ يَقُولُ بِذَلِكَ أَحَدٌ، وَإِنْ كَانَ مَا أَرَادَهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ التَّعْرِيفِ ("").

⁽۱) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم الولي، أبو زرعة بن الزين أبي الفضل، الكردي الأصل المهراني القاهري، ويعرف كأبيه بالعراقي، ولد سنة (٧٦٢ه)، وتوفي سنة (٨٢٦ه). مقدمة تحقيق الغيث الهامع تحقيق محمد ثامر الحجازي.

⁽٢) أي لا نُسمِّيه صحابياً إلا بعد أن نتأكدَ من موتِه على الإيمان، وذلك بعد موته، ولا يسمَّى قبل موته.

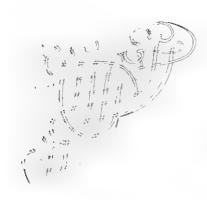
 ⁽٣) إذ التعريف أن يُنظرَ إلى القيود الموجودة وقت الإطلاق، ولا يُنظرُ إلى ما يحصلُ مستقبلاً منافياً.

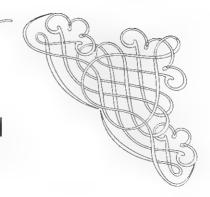


[ادَّعَاءِ الصَّحْبَة]

(وَلَوْ ادَّعَى المُعَاصِرُ) لِلنَّبِيِّ ﷺ (العَدْلُ الصَّحْبَةَ) لَهُ (قُبلَ وِفَاقاً لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرِ البَاقِلاَّنِيِّ ؛ لأَنَّ عَدَالتَهُ تَمْنَعُهُ مِنْ الكَذِبِ فِي ذَلِكَ.
وقِيلَ (١): لا يُقْبَلُ ؛ لاِدِّعَائِهِ لِنَفْسِهِ رُتْبَةً هُوَ فِيهَا مُتَّهَمٌ ، كَمَا لَو قَالَ: أَنَا عَدْلٌ.

⁽١) هو ظاهر كلام ابن القطان المحدث. البحر المحيط: ٦/ ١٩٨.





[عدالةُ الصَّحابَة]

(وَالأَكْثَرُ) مِنْ العُلَمَاءِ السَّلَفِ وَالخَلَفِ (عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ) فَلاَ يُبْحَثُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ، وَلاَ شَهَادَةٍ؛ لأَنَّهُمْ خَيْرُ الأَمَةِ.

قَالَ ﷺ: ﴿خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي اللَّهُ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

وَمَنْ طَرَأَ لَهُ مِنْهُمْ (٢) قَادِحٌ كَسَرِقَةٍ، أَوْ زِناً، عُمِلَ بِمُقْتَضَاهُ (٣).

(وَقِيلَ: (١٤) هُمْ (كَغَيْرِهِمْ) فَيُبْحَثُ عَنْ العَدَالَةِ فِيهِمْ فِي الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ، إلاَّ مَنْ يَكُونُ ظَاهِرَ العَدَالَةِ، أَوْ مَقْطُوعَهَا، كَالشَّيْخَيْنِ عَلَى السَّهَادَةِ، إلاَّ مَنْ يَكُونُ ظَاهِرَ العَدَالَةِ، أَوْ مَقْطُوعَهَا، كَالشَّيْخَيْنِ عَلَى السَّهَاءِ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ ال

(وَقِيلَ: (٥) هُمْ عُدُولٌ (إِلَى) حِين (قَتلِ عُثْمَانَ (١) ﴿ اللَّهُ ، وَيُبْحَثُ عَنْ

⁽١) البخاري في فضائل الصحابة: (٣٦٥١)، ومسلم في فضائل الصحابة: (٦٤١٦).

⁽٢) لفظ (منهم) ساقط من: (أ).

⁽٣) أي يُقام عليه الحدّ المطهّر له.

⁽٤) هو من أقوال أبي الحسين القطان من الشافعية. البحر: ٦/ ١٨٧.

⁽٥) لم أعثر على قائله.

⁽٦) هو أشهرُ من أن يعرَّف: عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الأموي، يكنى أبا عبدالله، ولد في السنة السادسة بعد الفيل، هاجر إلى الحبشة فاراً بدينه مع زوجته رقية بنت رسول الله ﷺ، =

عَدَالَتِهِمْ مِنْ حِينِ قَتْلِهِ ؟ لِوُقُوعِ الفِتَنِ بَيْنَهُمْ مِنْ حِينَئِذٍ ، وَفِيهِمْ المُمْسِكُ عَنْ خَوْضها .

(وَقِيلَ: (١) هُمْ عُدُولٌ (إلاَّ مَنْ قَاتَلَ عَلِيّاً) ﴿ وَقِيلَ اللهِ مَا فُهُمْ فُسَّاقٌ ؟ لِخُرُوجِهِمْ عَلَى الإِمَامِ الحَقِّ.

وَرُدَّ: بِأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ فِي قِتَالِهِمْ لَهُ، فَلاَ يَأْثَمُونَ وَإِنْ أَخْطَئُوا، بَـلْ يُؤْجَرُونَ، كَمَا سَيَأْتِي (٢) فِي العَقَائِدِ.

⁼ قتل الله يوم الجمعة سنة (٣٥هـ). الاستيعاب: ٣/ ١٠٣٧.

⁽١) لم أعثر على قائله.

⁽۲) في (۱٤١٩/۳).

(قَالَ مُسْلِمٌ) فِي صَدْرِ صَحِيحِهِ (وَأَهْلُ العِلْمِ بِالأَخْبَارِ) لِلْجَهْلِ بِعَدَالَةِ السَّاقِطِ، وَإِنْ كَانَ صَحَابِيًا؛ لإحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ طَرَأَ لَهُ قَادِحٌ(١).

(فَإِنْ كَانَ) المُرْسِلُ (لا يَرْوِي إلاَّ عَنْ عَدْلٍ) كَأَنْ عُرِفَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ (كَابْنِ المُسَيِّب) وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (٢) يَرْوِيَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٣) (كَابْنِ المُسَيِّب) وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (٢) يَرْوِيَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٣) (قُبل) مُرْسَلُهُ ؛ لاِنْتِفَاءِ المَحْذُورِ (وَهُوَ) حِينَئِدٍ (مُسْنَدٌ) حُكْماً ؛ لأِنَّ إِسْقَاطَ العَدْلِ كَذِكْرِهِ.

(وَإِنْ عَضَدَ مُرْسَلَ كِبَارِ التَّابِعِينَ) كَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمِ (١)، وَأَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ (١)، وَأَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ (١)، وَأَبِي رَجَاءِ العُطَارِدِيُّ (١) (ضَعِيفٌ يُسرَجِّحُ) أَيْ صَالِحٌ لِلتَّرْجِيح

⁽۱) مقدمة صحيحه: ۱/ ۹۰.

⁽٢) هو أبو مسلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، اسمه عبدالله على الصحيح، من كبار التابعين، واحد من فقهاء المدينة السبعة، سمع من جماعة من الصحابة، توفي سنة (٩٤ه). تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٢٤٠.

⁽٣) هو عبد الرحمن أبو عبدالله بن صخر الدوسي، صاحب رسول الله على قدم المدينة عام سبع، وشهد خيبر مع رسول الله على صحب رسول الله وواظب عليه رغبة في العلم، أحفظ الصحابة، توفي (٥٧ه). الاستيعاب: ٢/ ٢٠٠.

⁽٤) هو قيس بن أبي حازم بن الحارث أبو عبدالله الأحمشي البجلي والكوفي، التابعي الجليل، جاء ليبايع النبي على فتوفي وهو في الطريق. التهذيب للنووي: ٢/ ٣٧١.

⁽٥) هو أبو عثمان عبد الرحمن بن مَلِّ بن عمرو النهدي الكوفي ثم البصري، أسلم على عهد النبي على قصد إليه ولم يلقه، روى عن عمر وعلي، هاجر إلى المدينة بعد وفاة أبي بكر، وكان ثقة، توفي سنة (١٠٠ه). التهذيب لابن حجر: ٣/ ٢٣٣.

⁽٦) هو عمران بن ملحان أبو رجاء العطاردي والبصري، أدرك النبي على ولم يره، =

(كَقَوْلِ صَّحَابِيِّ، أَوْ فِعْلِهِ أَو) قَوْلِ (الأَكْثَرِ) مِنْ العُلَمَاءِ لَيْسَ فِيهِمْ صَحَابِيُّ (أَوْ إِسْنَادٍ) مِنْ مُرْسِلِهِ، أَوْ غَيْرِهِ: بَأَنْ يَسْتَمِلَ عَلَى ضَعْفٍ (أَوْ قِبَاسٍ) مَعْنَى (أَوْ الْمِسْالُ أَخُرُ يَرْوِي عَنْ غَيْرِ شُيُوخِ الأَوَّلِ (أَوْ قِبَاسٍ) مَعْنَى (أَوْ الْمَالُ الْمَعْنِ اللَّهُ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ (أَوْ عَمَلِ) [...] (") أَهْلِ (العَصْرِ) عَلَى وَفْقِهِ (كَانَ الْمَجْمُوعُ) مِنْ المُرْسَلِ وَالمُنْضَمِّ إلَيْهِ العَاضِدِ لَهُ (حُجَّةٌ وِفَاقَا للمَّافِعِيِّ) وَهُمُ اللهُ مُحَرَّدَ المُرْسَلِ وَالمُنْضَمِّ إلَيْهِ العَاضِدِ لَهُ (حُجَّةٌ وِفَاقَا للمَّافِعِيِّ) وَهُمُ اللهُ الْمُحَرَّدَ المُرْسَلِ، وَلاَ) مُجَرَّدَ (المُنْضَمِّ اللهِ المَعْمُوعِ الأَنَّةُ يَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ ضَعْفُ المَجْمُوعِ الأَنَّةُ يَحْصُلُ مِنْ الشَّافِعِيِّ الْمَنْ مَعْفَ الْمَجْمُوعِ اللَّهُ يَعْمُلُ مِنْ ذَلِكَ ضَعْفُ المَجْمُوعِ الْأَنَّةُ يَحْصُلُ مِنْ الشَّائِعِ ضَعِيفَانِ يَعْلِبَانِ قَوِيّاً.

أَمًّا مُرْسَلُ صِغَارِ التَّابِعِينَ -كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ - فَبَاقٍ عَلَى الرَّدِّ مَعَ العَاضِدِ؛ لِشدَّةِ ضَعْفِهِ.

(فَإِنْ تَجَرَّدَ) المُرْسَلُ عَنْ العَاضِدِ (وَلاَ دَلِيلَ) فِي البَابِ (سِوَاهُ) وَمَدْلُولُهُ المَنْعُ مِنْ شَيْءِ (فَالأَظْهَرُ الإِنْكِفَافُ (٥٠) عَنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ (لأَجْلِهِ) احْتِيَاطاً.

روى عن عمر وعلي وغيرهما، كان ثقة في الحديث، توفى سنة (١٠٩ه).
 التهذيب لابن حجر: ٤/ ٤٠٥.

في(أ): أو إرساله.

⁽٢) في (أ): زيادة (من).

⁽٣) الترضية ساقطة من: (أ) و(ب).

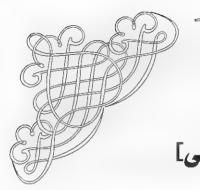
⁽٤) هذا علَّةُ القبول لا علة النَّفي، وهو قوله: لا مجرَّدَ المنظم.

⁽٥) أي المرسلُ الدالُّ على التَّرك فالأظهرُ تركُ ما ورد فيه.

وَقِيلَ(١): لا يَجِبُ الإِنْكِفَافُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بحُجَّةٍ حِينَيْذٍ (٢).

⁽١) ينسب للماوردي. تشنيف المسامع: ص٥٣١ه.

⁽٢) لأنَّهُ ضعيف فلا يُؤخذُ به، فلا انكفاف عما ورد فيه.



مَسْأَلَةٌ [نقلُ الحَديث بالمعنى]

(الأَكْثَرُ) مِنْ العُلَمَاءِ: مِنْهُمْ الأَئِمَّةُ الأَرْبَعَةُ (عَلَى جَوَازِ نَقْلِ الحَدِيثِ بالمَعْنَى لِلْعَارِفِ) بمَدْلُولاَتِ الأَلْفَاظِ، ومَوَاقِعِ (١) الكَلاَمِ: بأَنْ يَأْتِيَ بلَفْظِ بَلَمَعْنَى لِلْعَارِفِ) بمَدْلُولاَتِ الأَلْفَاظِ، ومَوَاقِعِ (١) الكَلاَمِ: بأَنْ يَأْتِيَ بلَفْظِ بَدَلَ آخَرَ مُسَاوٍ لَهُ فِي المُرَادِ مِنْهُ وَفَهْمِهِ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ المَعْنَى، وَاللَّفْظُ آلَةُ لَكَانًا المَقْصُودَ المَعْنَى، وَاللَّفْظُ آلَةُ لَهُ لَهُ (٢).

أَمَّا غَيْرُ العَارِفِ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ تَغْيِيرُ اللَّفْظِ قَطْعاً، وَسَوَاءٌ فِي الجَوَاذِ نَسِيَ الرَّاوِي اللَّفْظَ أَمْ لا.

(وَقَالَ المَاوَرْدِيُّ^(٣)) يَجُوزُ (إِنْ نَسِيَ اللَّفْظَ) فَإِنْ لَمْ يَنْسَهُ فَلاَ ؛ لِفَواتِ الفَصَاحَةِ فِي كَلاَم النَّبِيِّ ﷺ (٤).

(وَقِيلَ:) يَجُوزُ (إِنْ كَانَ مُوجَبُهُ) أَيْ الحَدِيثِ (عِلْماً) أَيْ اعْتِقَاداً، فَإِنْ كَانَ مُوجِبُهُ عَمَلاً فَلاَ يَجُوزُ فِي بَعْضٍ، كَحَدِيثِ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: «مِفْتَاحُ

⁽١) في(ط): أو مواقع.

⁽٢) لفظ (له) ساقط من: (أ).

⁽٣) تقدمت ترجمته ني: (١٦١/١).

⁽٤) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

الصَّلاَةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ (() وَحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «خَمْسٌ مِنْ الدَّوَابِ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الحِلِّ وَالحَرَمِ: الغُرَابُ، وَالحَدَّمَ : الغُرَابُ، وَالحَدْأَةُ، وَالعَقْرَبُ، وَالفَأْرَةُ، وَالكَلْبُ العَقُورُ (()) وَيَجُوزُ فِي بَعْضِ.

(وَقِيلَ) يَجُوزُ (بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ، وَعَلَيْهِ الْخَطِيبُ) البَغْدَادِيُّ: بِأَنْ يُـؤْتَى بِلَفْظِ بَدَلَ مُرَادِفِهِ مَعَ بَقَاءِ التَّرْكِيبِ وَمَوْقِعِ الْكَلاَمِ عَلَى حَالِهِ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يُؤْتَ بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ: بِأَنْ يُغَيِّرَ الْكَلاَمَ فَلاَ يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ قَدْ لا يُوفِّي بالمَقْصُودِ.

(وَمَنَعَهُ) أَيْ النَّقْلَ مُطْلَقاً (ابْنُ سِيرِينَ (٣) وَتَعْلَبُ (٤) وَالبَّازِيُّ) مِنْ التَّفَاوُتِ، وَإِنْ ظَنَّ الْحَنَفِيَّةِ (وَرُوِي) المَنْعُ (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ﴿ اللَّهَ عَذَراً مِنْ التَّفَاوُتِ، وَإِنْ ظَنَّ النَّاقِلُ عَدَمَهُ، فَإِنَّ العُلَمَاءَ كَثِيراً مَا يَخْتَلِفُونَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ المُرَادِ.

وَأُجِيبَ (٥): بأَنَّ [...] (١) الكلامَ فِي المَعْنَى الظَّاهِرِ لا فِيمَا يُخْتَلَفُ

⁽١) أبو داود في الطهارة في فرض الوضوء: (٦١).

⁽٢) البخاري في جزاء الصيد، باب ما يقتل المحرم من الدواب: (١٨٢٩)، ومسلم في الحج، باب ما يندب للمحرم ولغيره قتله: (٢٨٥٣).

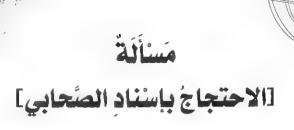
⁽٣) هو أبو بكر محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك من سبي عين التمر الله مسمع أبا هريرة وابن عمر وعمران بن حصين، ومولاه أنس بن مالك، توفي سنة (١١٠ه). طبقات الفقهاء للشيرازي: ص٦٩ ـ ٧٠.

⁽٤) تقدمت ترجمته في (١/٣٩٦).

⁽٥) في(ب): أجيب.

⁽٦) في (ج) زيادة لفظ: (معنى).

فِيهِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ الكَلاَمُ فِيمَا تُعُبدَ بِأَلْفَاظِهِ: كَالأَذَانِ، وَالتَّشَهُّدِ، وَالتَّكْبيرِ، وَالتَّسْلِيمِ.



(الصَّحِيحُ يُحْتَجُّ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ قَالَ) النَّبِيُّ (ﷺ)؛ لأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ.

(وَكَذَا) بِقُوْلِهِ (عَنْ) أَيْ عَنْ النَّبِيِّ (عَلَى الأَصَحِّ)؛ لِظُهُورِهِ فِي السَّمَاعِ مِنْهُ أَيْضاً وَإِنْ كَانَ دُونَ الأَوَّلِ.

وَقِيلَ (٣): لا . . . لِظُهُورِهِ فِي الوَاسِطَةِ عَلَى مَا سَبَقَ (١) .

(وَكَذَا) بِقَوْلِهِ (سَمِعْتُهُ أَمَرَ وَنْهَى)؛ لِظُهُ ورِهِ فِي صُدُورِ أَمْرٍ وَنَهْي

ه، مئه

⁽١) يحكى عن القاضي الحسين. الغيث الهامع: ص٤٧٢.

⁽٢) لفظ (آخر) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٣) قال أبو بكر البرديجي: إنَّها محمولةٌ على الانقطاع حتى يتبين السماع. الغيث الهامع: ص٤٧٤.

⁽٤) في بحث المرسل؛ إذ ظاهرُ قولِه عن أنَّه بواسطة وليس سماعاً، وإن كان يحتمل السَّماع.

وَقِيلَ^(۱): لا... ؛ لِجَوَازِ أَنْ يُطْلِقَهُمَا الرَّاوِي عَلَى مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ وَلاَ نَهْي تَسَمُّحاً.

(أَوْ أُمِرْنا) أَوْ نُهِينا أَوْ أُوجِبَ (أَوْ حُرِّمَ وَكَذَا رُخِّصَ) ببناءِ الجَمِيعِ لِلْمَفْعُولِ (فِي الأَظْهَرِ)؛ لِظُهُورِ أَنَّ فَاعِلَهَا النَّبِيُ ﷺ (٢).

وَقِيلَ^(٣): لا...؛ لإحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الآمِرُ وَالنَّاهِي بَعْضَ الوُلاَةِ، وَالإِيجَابُ وَالتَّحْرِيمُ وَالتَّرْخِيصُ اسْتِنْبَاطاً مِنْ قَائِلِهِ.

(وَالأَكْثَرُ يَحْتَجُ بِقَوْلِهِ) أَيْضاً (مِنْ السُّنَّةِ)؛ لِظُهُورِهِ فِي سُنَّةِ النَّبيِّ.

وَقِيلَ (١): لا . . . ؛ لِجَوَازِ إِرَادَةِ سُنَّةِ البَلَدِ.

(فَكُنَّا مَعَاشِرَ النَّاسِ) نَفْعَلُ فِي عَهْدِهِ ﷺ (أَوْ كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ فِي عَهْدِهِ ﷺ (أَوْ كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ (٢) وَسَلَّمَ فَكُنَّا نَفْعَلُ فِي عَهْدِهِ) ﷺ (٧) ؛ لِظُهُورِهِ فِي تَهْدِهِ النَّالِيُ اللهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ = آ (٨).

⁽١) حكاه أبو بكر عن بعض أهل العلم. الغيث الهامع: ص٤٧٤.

⁽٢) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٣) تردَّد الكرخي والصيرفي بذلك؛ للاحتمال الذي ذكره الشارح. تشنيف المسامع: ص ٤٧٥.

⁽٤) خالف في ذلك الكرخي، والصيرفي، وحكاه إمام الحرمين عن المحققين. المصدر السابق.

⁽٥) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٦) في (أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽٧) في(أ): عليه الصلاة والسلام.

⁽A) ما بين المعقوفين ساقط من: (ط)، والصلاة فقط ساقطة من: (أ) و(ب).

وَقِيلً (١): لا . . . ؛ لِجَوَاذِ أَنْ لا يَعْلَمَ بهِ .

(فَكَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ، فَكَانُوا لا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ) قَالَتْهُ عَائِشَةُ؛ لِظُهُورِ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ النَّاسِ الَّذِي هُوَ إِجْمَاعٌ.

وَقِيلَ (٢): لا . . . ؛ لِجَوَازِ إِرَادَةِ ناس مَخْصُوصين .

وَعَطَفَ الصُّورِ بالفَاءِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ كُلَّ صُورَةٍ دُونَ مَا قَبْلَهَا فِي الرُّتْبَةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ يُسْتَفَادُ حِكَايَةُ الخِلاَفِ الَّذِي فِي الأَولَى (٣) فِي غَيْرِهَا (٤٠)، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (٥٠).

⁽١) أنكر رفعه أبو بكر الإسماعيلي. تشنيف المسامع: ص٤٧٦.

⁽٢) لم أعثر على قائله.

⁽٣) هي قوله من السُّنة، وفهم الخلاف من قوله الأكثر، أي أنَّ الأقلَّ يقولون بعدم الاحتجاج.

⁽٤) هي: كنَّا معاشِر النَّاس، وكان النَّاس يفعلون، وكنَّا نفعلُ في عهده، فكان النــاس يفعلون، فكانوا لا يقطعون.

 ⁽٥) كلُّ رأي لغير الأكثر يذكرُهُ الشارحُ بقوله: وقيل.

خَاتِمَةٌ [في تحمُّلِ الرِّواية من الشَّيخ]

(مُسْتَنَدُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ) فِي الرِّوَايَةِ:

- ١ . (قِرَاءَةُ الشَّيْخِ) عَلَيْهِ (إِمْلاَءً وَتَحْدِيثاً) مِنْ غَيْرِ إِمْلاَءٍ .
 - ٢. (فَقِرَاءَتُهُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الشَّيْخ.
 - ٣. (فَسَمَاعُهُ) بقِرَاءَة غَيْرِهِ عَلَى الشَّيْخِ.
- إذَ اللَّهُ عَلَى الْإِجَازَةِ كَأَنْ يَدْفَعَ لَهُ الشَّيْخُ أَصْلَ سَمَاعِهِ أَوْ فَرْعاً مُقَابَلاً بهِ عَلَيهِ (١) وَيَقُولَ لَهُ: أَجَزْت لَك (٢) رِوَايَتَهُ عَنِّي.
- ه. (فَالإِجَازَةُ) مِنْ غَيْرِ مُنَاوَلَةٍ (لِخَاصِّ فِي خَاصِّ) نَحْوُ: أَجَزْت لَك روايَةَ البُخَارِيِّ.
 - ٢. (فَخَاصٌّ فِي عَامٌ) نَحْوُ: أَجَزْت لَك رِوَايَة جَمِيع مَسْمُوعَاتِي.
 - ٧. (فَعَامٌ فِي خَاصٍّ) نَحْوُ: أَجَزْت لِمَنْ أَدْرَكَنِي رِوَايَةَ مُسْلِمٍ.
- ٨. (فَعَامٌ فِي عَامٌ) نَحْوُ: أَجَزْت لِمَنْ عَاصَرَنِي رِوَايَةَ جَمِيع مَرْوِيَّاتِي.
 - ٩. (فَلِفُلاَنٍ وَمَنْ يُوجَدُ مِنْ نَسْلِهِ) تَبَعاً لَهُ.

⁽١) لفظ (به) ساقط من: (أ) و(ب)، و(عليه) ساقط من: (ب) و(ط).

⁽٢) لفظ (لك) ساقط من: (أ).

١٠ . (فَالمُنَاوَلَةُ) مِنْ غَيْرِ إِجَازَةٍ.

١١. (فَالإعْلاَمُ) [كَأَنْ يَقُولَ](١): هَذَا الكِتَابُ مِنْ مَسْمُوعَاتِي عَلَى فُلاَن.

١٢. (فَالوَصِيَّةُ) كَأَنْ يُوصِيَ بِكِتَابِ إِلَى غَيْرِهِ عِنْدَ سَفَرِهِ أَوْ مَوْتِهِ.

١٣ . (فَالوِجَادَةُ) كَأَنْ يَجِدَ كِتَاباً أَوْ حَدِيثاً بِخَطِّ شَيْخ مَعْرُوفٍ.

(وَمَنَعَ) إِبْرَاهِيمُ (الحَرْبِيُّ (٢) وَأَبُسُ [أ/٩٣] الشَّيْخِ) الأَصْفَهَانِيُّ (٣) (وَالقَاضِي الحُسَيْنُ وَالمَاوَرْدِيُّ الإِجَازَةَ) بِأَقْسَامَهَا السَّابِقَةَ (٤).

(وَ) مَنَعَ (قَوْمٌ (٥) العَامَّةَ مِنْهَا) دُونَ الخَاصَّةِ.

(وَ) مَنَعَ (القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ) إِجَازَةَ (مَنْ يُوجَدُ مِنْ نَسْلِ زَيْدٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَالإِجْمَاعُ عَلَى مَنْعِ) إِجَازَةِ (مَنْ يُوجَدُ مُطْلَقاً) أَيْ مِـنْ غَيْـرِ التَّقْيــيِدِ بنَسْلِ فُلاَنٍ.

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

⁽٢) هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحَربيّ، كان إماماً في العلم رأساً في الزهد عارفاً بالفقه بصيرا بالأحكام حافظاً للحديث، وأحَد النَّاقلين لمذهب الإمام أحمد، توفي سنة (٢٨٥ه). شذرات الذهب: ٢/ ١٩٠.

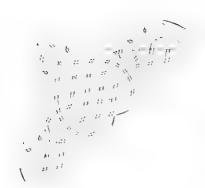
⁽٣) هو عبدالله بن محمد بن جعفر بن حبان الأنصاري أبو محمد الشيخ الأصفهاني، محدث حافظ مفسر مؤرخ، له مؤلفات عديدة، توفي سنة (٣٦٩هـ). شذرات الذهب: ٣/ ٦٩.

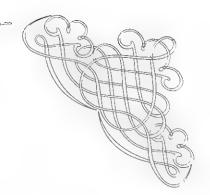
⁽٤) من رقم ٥ إلى ٩.

⁽٥) لفظ (قوم) ساقط من: (أ).

وَعَطَفَ الْأَقْسَامَ بِالفَاءِ ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ كُلَّ قِسْمٍ دُونَ مَا يَلِيهِ فِي الرُّتْبَةِ.
وَمِنْ ذَلِكَ مَعَ حِكَايَةِ الْخِلاَفِ فِي الْإِجَازَةِ لِيُسْتَفَادُ حِكَايَةُ خِلاَفِ فِي الْإِجَازَةِ لِيُسْتَفَادُ حِكَايَةً خِلاَفِ فِي الْإِجَازَةِ لِيُسْتَفَادُ حِكَايَةً خِلاَفِ فِي الْإِجَازَةِ لِي اللهِ عَلَيْهِ فِي الرَّابِي وَمُو الصَّحِيحُ.

⁽١) وهمي المناولَة، والإغلام، والوَصيَّة، والوجادة، أي يُعرفُ وجودُ خلافٍ في قبولها كما هو الشَّأن في الخلاف في الإجازة.



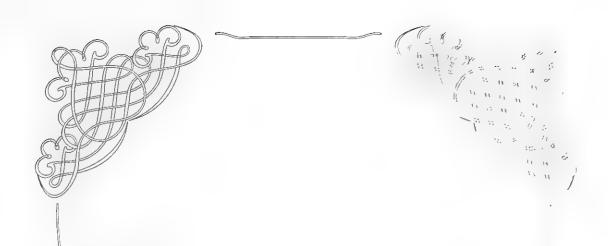


[أَنْفَاظُ الرَّوايَة]

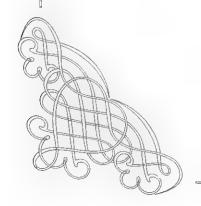
(وَٱلْفَاظُ) الرِّوَايَةُ أَوْ الأَلْفَاظُ الَّتِي تُـوَّدَى بِهَا الرِّوَايَةُ (مِـنْ صِـنَاعَةِ المُحَدِّثِينَ) فَلْيَطْلُبْهَا مِنْهُمْ مَنْ يُرِيدُهَا(١).

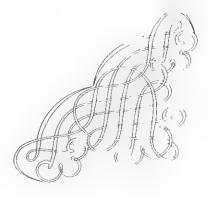
مِنْهَا عَلَى تَرْتِيب مَا تَقَدَّمَ: أَمْلَى عَلَيَّ، حَدَّثَنِي، قَرَأْت عَلَيْهِ، قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، أَخْبَرَنِي إِجَازَةً، أَنْبَأَنِي مُنَاوَلَةً، أَخْبَرَنِي إِجَازَةً، أَنْبَأَنِي مُنَاوَلَةً، أَخْبَرَنِي إِعَلاَماً، أَوْصَى إِلَيَّ، وَجَدْت بِخَطِّهِ.

⁽١) تتابع في نخبة الفكر للعسقلاني، وتدريب الراوي للسيوطي ونحوهما، تـدريب الراوي: ص٢٣٠، ونخبة الفكر: ص٣٧.

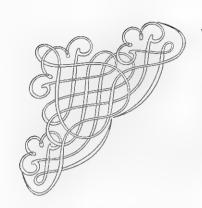


الكَاكِيَّا الْكَالِيَّا الْكَالِيُّا الْفَالِكِيْنِيُّا الْفَالِمِيِّالِيَّا الْفَالِكِيْنِيُّا الْفَالِكِيْنِيُّا الْفَالِكِيْنِيِّا الْفَالِكِيْنِيِّالِمِي الْفَالِكِيْنِيِّا الْفَالِكِيْنِيِّا الْفَالِكِيْنِيِّا الْفَالِكِيْنِيِّ الْفَالِكِيْنِي الْفَالِمِي وَلَيْنِي الْفَالِكِيْنِي الْفَالِمِي الْفَالِمِي وَلَيْنِي الْفَالِمِي وَلَيْنِي الْفَالِمِي وَلِيَّالِمِي الْفَالِمِي وَلَيْنِي الْفَالِمِي وَلَيْنِي الْفَالِمِي وَلِي الْفَالِمِي وَلِيَّالِمِي الْفَالِمِي وَلِي الْفَالِمِي وَلَيْنِي الْفَالِمِي الْفَالِمِي وَلِي الْفَالِمِي وَلِي الْفَالِمِي الْفَالِمِي الْفَالِمِي وَالْمِي الْفَالِمِي وَالْمِي الْفَالِمِي الْفَالِمِي وَلِي الْفَالِمِي وَالْمِي وَلِي الْفَالِمِي وَلِمِي الْمِي الْفَالِمِي وَلِي الْفَالْمِي وَلِي الْفَالِمِي وَلِي الْمِي الْمِيلِي وَلِي الْفَالِمِي وَلِي الْفَالِمِي وَلِي الْمُلْمِي وَلِي الْمِيلِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِيلِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِيلِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِيلِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِيلِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْمِي وَالْ









الكَتَاكِنَا التَّالِيْنَا في الْإِجْمَاع

مِنْ الأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ (وَهُوَ اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِ الْأُمَّةِ بَعْدَ وَفَاقٍ) نبيهًا (١) (مُحَمَّدٍ ﷺ فَيْ فَي عَصْرٍ عَلَى أَيِّ أَمْرٍ كَانَ) وَشَرَحَ المُصَنَّفُ هَذَا الحَدَّ بَانِياً عَلَيْهِ مُعْظَمَ مَسَائِلِ المَحْدُودِ (٢)، وَنَاهِيك بحُسْنِ ذَلِكَ فَقَالَ:

١ . (فَعُلِمَ اخْتِصَاصُهُ) أَيْ الإِجْمَاعِ (بالمُجْتَهِدِينَ) بِأَنْ لا يَتَجَاوَزَهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ (وَهُوَ) أَيْ الإِخْتِصَاصُ بِهِمْ (اتِّفَاقٌ) أَيْ فَلاَ عِبْرَةَ باتِّفَاقِ غَيْرِهِمْ اتَّفَاقًا أَيْ فَلاَ عِبْرَةَ باتِّفَاقِ غَيْرِهِمْ اتِّفَاقًا (٢).

وَهَلْ يُعْتَبَرُ وِفَاقُ غَيْرِهِمْ لَهُمْ؟ نَبُّهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

(وَاعْتَبَرَ قَوْمٌ (٤) وِفَاقَ الْعَوَامّ) لِلْمُجْتَهِدِينَ (مُطْلَقاً) أَيْ في المَشْهُودِ وَالْخَفِيّ (مُطْلَقاً) أَيْ في المَشْهُودِ وَالْخَفِيّ ، كَدَقَائِقِ الفِقْهِ (بِمَعْنَى وَالْخَفِيّ ، كَدَقَائِقِ الفِقْهِ (بِمَعْنَى إِلْطُلَاقِ أَنَّ الأُمَّةَ أَجْمَعَتْ (١) أَيْ لِيَصِحَّ هَذَا الإِطْلَاقُ (لا) بِمَعْنَى (افْتِقَارِ

⁽١) في(ج): نبينا.

⁽٢) المحدودُ وهو الإجماع، أي مسائلةُ ستبتني على هذا الحد.

⁽٣) لفظ (اتفاقاً) ساقط من: (ط).

⁽٤) هو اختيار الآمدي، ونقل عن القاضي الحسين. تشنيف المسامع: ٢/٢.

⁽٥) هو منسوب للقاضي عبد الوهاب. المصدر السابق.

⁽٦) لأَنَّ المرادَ جميع الأمة، فلا بدَّ من اتفاق غير المجتهدين معهم على هذا الرأي.

الحُجَّةِ (١) اللَّازِمَةِ لِلإِجْمَاعِ (إلَيْهِمْ خِلاَفاً لِلاَمِدِيِّ) فِي قَوْلِهِ بِالثَّانِي، وَيَـدُلُّ لَهُ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْمَشْهُورِ وَالْخَفِيِّ (٢).

٢. (وَ) اعْتَبَرَ (آخَرُونَ الأُصُولِيَّ فِي الفُرُوعِ) فَيُعْتَبَرُ وِفَاقُ المُجْتَهِ دِينَ فِيهَا؛ لِتَوَقُّفِ اسْتِنْبَاطِهَا عَلَى الأُصُولِ^(٣)، وَالصَّحِيحُ المَنْعُ؛ لأَنَّهُ عَامِّيٌّ بالنَّسْبَةِ إلَيْهَا.

٣. (وَ) عُلِمَ اخْتِصَاصُ الإِجْمَاعِ (بالمُسْلِمِينَ)؛ لأَنَّ الإِسْلاَمَ شَـرْطٌ فِي الإِجْتِهَادِ المَأْخُوذِ فِي تَعْرِيفِهِ (فَخَرَجَ مَنْ نَكَفِّرُهُ) ببدْ عَتِهِ، فَلاَ عِبْرَةَ بوفَاقِهِ وَلاَ خِلاَفِهِ.

إن عُلِمَ اخْتِصَاصُهُ (بالعُدُولِ إِنْ كَانَتْ العَدَالَةُ رُكْناً) فِي الإِجْتِهَادِ (وَعَدَمِهِ) أَيْ عَدَمِ الإِخْتِصَاصِ بِهِمْ (إِنْ لَمْ تَكُنْ) رُكْناً فِي الإِجْتِهَادِ، وَهُو الطَّحِيحُ كَمَا سَيَأْتِي (٤) فِي بَابِهِ.

فَحَصَلَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ فِي اعْتِبَارِ وِفَاقِ الفَاسِقِ قَوْلَيْنِ، وَزَادَ عَلَيْهِمَا قَوْلَهُ: (وَثَالِثُهَا) أَيْ الأَقْوَالِ (فِي الفَاسِقِ يُعْتَبَرُ) وِفَاقُهُ (فِي حَقِّ نَفْسِهِ) دُونَ غَيْرِهِ، فَيَكُونُ إِجْمَاعُ العُدُولِ حُجَّةً عَلَيْهِ (٥) إِنْ وَافَقَهُمْ وَعَلَى غَيْرِهِ مُطْلَقاً.

⁽١) أي الإجماع بحاجة إلى اتفاق العوام؛ لأجل إطلاق لفظ الإجماع عليه، أما كونه حجة فإنَّه يكفي إجماع المجتهدين لحجيته.

 ⁽٢) أي المشهور لا بد من اتفاق العوام، أما الخفي وهو دقائق الأمور فلا حاجة
 إليهم.

⁽٣) في (ج): الأصولي.

⁽٤) في (١٣٢٠/١).

⁽٥) أي على الفاسق المجتهد.

(وَرَابِعُهَا) يُعْتَبَرُ وِفَاقَهُ (إِنْ بَيَّنَ مَأْخَذَهُ) فِي مُخَالَفَتِهِ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يُبَيِّنَ هُأُخَذَهُ) فِي مُخَالَفَتِهِ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يُبَيِّنْهُ ؛ إِذْ لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَمْنَعُهُ عَنْ أَنْ يَقُولَ شَيْئاً مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

٥. (وَ) عُلِمَ (أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ الكُلِّ)؛ لأَنَّ إضَافَةَ مُجْتَهِدِ إلَى الأُمَّةِ تُفِيدُ العُمُومَ (وَعَلَيْهِ الجُمْهُورُ) فَتَضُرُّ مُخَالَفَةُ الوَاحِدِ.

(وَ ثَانِيهَا) أَيْ الأَقْوَالِ (يَضُرُّ الإثْنَانِ) دُونَ الوَاحِدِ.

(وَثَالِثُهَا) تَضُرُّ (الثَّلاَثَةُ) دُونَ الوَاحِدِ وَالإِثْنَيْنِ.

(وَرَابِعُهَا) يَضُرُّ (بَالِغُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ) دُونَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ إِذَا كَانَ غَيْـرُهُمْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ.

(وَخَامِسُهَا) تَضُرُّ مُخَالَفَةُ مَنْ خَالَفَ (إِنْ سَاغَ الإِجْتِهَادُ فِي مَذْهَبهِ) بأَنْ كَانَ لِلإِجْتِهَادِ فِيهِ مَجَالٌ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسِ بِعَدَمِ الْعَوْلِ('')، فَإِنْ لَمْ يَسَغ: كَانَ لِلإِجْتِهَادِ فِيهِ مَجَالٌ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسِ بِعَدَمِ الْعَوْلِ('')، فَإِنْ لَمْ يَسَغ: كَقَوْلِهِ بِجَوَاذِ رِبَا الْفَضْلِ('')، فَلاَ تَضُرُّ مُخَالَفَتُهُ.

(وَسَادِسُهَا) تَضُرُّ مُخَالَفَةُ مَنْ خَالَفَ وَلَوْ كَانَ وَاحِداً (فِي أُصُولِ اللَّينِ)؛ لِخَطَرِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ العُلُوم.

وَسَابِعُهَا لا يَكُونُ) الاِتِّفَاقُ مَعَ مُخَالَفَةِ البَعْضِ (إِجْمَاعاً بَـلْ) يَكُـونُ (حُجَّةً) اعْتِبَاراً لِلأَكْثَرَ^(٣).

⁽۱) العَول: هـو زيادةٌ في الأنصاب _أي أصل المسألة _ ونقصٌ في السَّهام، وذلك بأنْ يجتمع أهل الفروض ولا يكفي أصل المسألة عليهم، فتعوّل أصل القسمة، فيؤدى إلى تغير الأسهم، فالسُّدس قد يصيرُ سبعاً أو ثمناً.

⁽٢) كان أولاً يرى أنَّ الرِّبا فقط في النَّسيئة ولا ربا في الفضل، ثمَّ تراجع بعد أن سمع حديث أبى سعيد الخدري: (الذهب بالذهب مثلاً بمثل هاءً بهاء... إلخ).

⁽٣) أي يحتجُّ به ولا يسمى إجماعاً.

٦. (وَ) عُلِمَ (أَنَّهُ) أَيْ الإِجْمَاعَ (لا يَخْتَصُّ بالصَّحَابَةِ)؛ لِصِدْقِ مُجْتَهِدِ
 الأُمَّةِ فِي عَصْرِ بغَيْرهِمْ.

(وَخَالَفَ الظَّاهِرِيَّةُ(١)) فَقَالُوا: يَخْتَصُّ بِهِمْ؛ لِكَثْرَةِ غَيْرِهِمْ كَثْرَةً لَا تَنْضَبِطُ، فَيَبْعُدُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى شَيْءٍ.

٧. (وَ) عُلِمَ (عَدَمُ انْعِقَادِهِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ) مِنْ قَوْلِهِ: بَعْدَ وَفَاتِهِ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ إِنْ وَافَقَهُمْ فَالحُجَّةُ فِي قَوْلِهِ، وَإِلاًّ فَلاَ اعْتِبَارَ بِقَوْلِهِمْ دُونَهُ.

٨. (وَ) عُلِمَ (أَنَّ التَّابِعِيَّ المُجْتَهِدَ) وَقْتَ اتَّفَاقِ الصَّحَابَةِ (مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ)؛ لأَنَّهُ مِنْ مُجْتَهِدِي الأُمَّةِ فِي عَصْرِ (فَإِنْ نَشَأَ بَعْدُ) بأَنْ لَمْ يَصِرْ التَّابِعِيُّ مَعْجَهِداً إلاَّ بَعْدَ اتَّفَاقِهِمْ (فَعَلَى الخِلاَفِ) أَيْ فَاعْتِبَارُ وِفَاقِهِ لَهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلاَفِ) أَيْ فَاعْتِبَارُ وِفَاقِهِ لَهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلاَفِ) أَيْ فَاعْتِبَارُ وِفَاقِهِ لَهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلاَفِ) أَيْ فَاعْتِبَارُ وَفَاقِهِ لَهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلاَفِ (فِي انْقِرَاضِ العَصْرِ) إنْ أَشْتُرِطَ أَعْتُبرَ، وَإِلاَّ - وَهُو الصَّحِيحُ - فَلاَ.

٩. (وَ) عُلِمَ (إِجْمَاعُ كُلِّ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ) النَّبَوِيَّةِ (وَأَهْلِ البَيْتِ)
 النَّبَوِيِّ وَهُمْ: فَاطِمَةُ، وَعَلِيٌّ، وَالحَسَنُ^(۱)، وَالحُسَيْنُ^(۱)، ﷺ (وَالخُلَفَاءِ

⁽١) الإحكام لابن حزم: ١/ ٥٤٤.

⁽٢) هو الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، ابن هاشم سبط رسول الله على وريحانته أمير المؤمنين أبو محمد، ولد ليلة النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة، مات سنة (٤٩هـ)، ودفن بالبقيع. الإصابة: ١/ ٣٢٩.

 ⁽٣) هو الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبدالله سبط رسول الله ﷺ وريحانته، ولد
 في شعبان سنة أربع من الهجرة، قتل يوم عاشوراء سنة (٦١ه). الإصابة: ١/ ٣٣٢.

الأَرْبَعَةِ) أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ ﴿ وَالشَّيْخَيْنِ) أَبِي بَكْرٍ، وَعُلِيٍّ ﴿ وَالشَّيْخَيْنِ الْكُوفَةِ، وَالبَصْرَةِ وَعُمَرَ (وَأَهْلِ المِصْرَيْنِ الكُوفَةِ، وَالبَصْرَةِ غَيْرُ حُجَّةٍ)؛ لأَنَّهُ اتَّفَاقُ بَعْضِ مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ لا كُلِّهِمْ.

١٠ . (وَإِنَّ) الإِجْمَاعَ (المَنْقُولَ بالآحَادِ حُجَّةٌ)؛ لِصِدْقِ التَّعْرِيفِ بهِ
 (وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي الكُلِّ(١)).

وَقِيلَ^(۲): إنَّ الإِجْمَاعَ فِي الأَخِيرَةِ لَيْسَ بحُجَّةٍ ؛ لأِنَّ الإِجْمَاعَ قَطْعِيُّ، فَلاَ يَثْبُتُ بخَبَر الوَاحِدِ.

وَقِيلَ (٣): إِنَّهُ فِيمَا [أ/ ٩٤] قَبْلَ الأَخِيرَةِ مِنْ السِّتِّ حُجَّةٌ (٤).

أَمَّا فِي الأُولَى: فَلِحَدِيثِ^(٥) الصَّحِيحَيْنِ: ﴿إِنَّمَا المَدِينَةُ كَالْكِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا»^(١) وَالخَطَأُ خَبَثٌ فَيَكُونُ مَنْفِيّاً عَنْ أَهْلِهَا.

وَأُجِيبَ: بصُدُورِهِ مِنْهُمْ بلاَ شَكَّ؛ لإِنْتِفَاءِ عِصْمَتِهِمْ، فَيُحْمَلُ الحَدِيثُ عَلَى أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا فَاضِلَةٌ مُبَارَكَةٌ.

وَأُمَّا فِي الثَّانِيَةِ: فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ

⁽١) وهو كل ما ورد فيه قوله: فعلم وعلم....

 ⁽٢) هو قول الأكثر. تشنيف المسامع: ٢/ ١٣، والمراد بالأخيرة المنقول بالأحاد.

 ⁽٣) منهم بعض الحنيفة، وبعض الشافعة كالغزالي. المحصول: ١/ ٣٤٢.

⁽٤) الأخيرة هي أهل المصرين، والخمسة قبلها حجة، وهي ما سيذكرها الشارح.

⁽٥) في(أ): فكحديث.

⁽٦) البخاري في فضائل المدينة: (١٨٨٤)، ومسلم في الحج، باب المدينة تنفي أشرارها: (٣٣٤٢).

أَهْلُ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِ مِرَّا تَطْهِ مِرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وَالخَطَأُ رِجْسٌ، فَيَكُونُ مَنْفِياً ١٧ عَنْهُمْ، وَهُمْ مَنْ تَقَدَّمَ (٢)؛ لِمَا رَوَى التَّرْمِذِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ لَفَّ النَّبِيُ ﷺ عَلَيْهِمْ كِسَاءً وَقَالَ: ﴿هَوْ لَآءِ أَهْلُ بَيْتِي وَخَاصَتِي اللهُمَّ أَذْهِبْ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَطَهَرْهُمْ تَطْهِيراً (٣).

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ خَرَجَ النَّبِيُ ﷺ غَدَاةً وَعَلَيْهِ مِرْطُ مِرْطُ مِرْجَلِ (٤) مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَأَدْخَلَهُ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا فَأَدْخَلَهُ مُعَهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا فَأَدْخَلَهُ مُعَهُ مُ ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّكَا فَأَدْخَلَهُ مُعَهُ مُ الرَّحْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِ رَكُمْ تَطْهِ مِنَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وَأُجِيبَ: بِمَنْعِ أَنَّ الخَطَأَ رِجْسٌ.

⁽١) في (ب): منتفياً.

⁽٢) وهم على، وفاطمة، والحسن، والحسين ﴿ وهولاء دخلوا في آل البيت بالسنة، أما أزواجه ﴿ فَإِنْهُم دخلوا في آل بيته بالآية؛ لأنها جاءت في مدحهن، والحديث خاصٌ بهنّ.

أما من ينفي ذلك فيحتجُّ بتذكير الضمير في: عنكم ويطهركم، فإنه لولا التذكير لما دخل سيدنا علي والحسن والحسين في آل البيت، ويؤيد إرادة أزواجه ورود لفظ أهل البيت لزوجة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله تعالى: ﴿ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكُنُهُ مُكَنَّكُمُ أَهْلَ ٱلبّيتِ ﴾ [هود: ٧٣]، وعلى تسليم عدم شمولها لزوجاته على فإن التذكير سيخرج السيدة فاطمة وبنتها أم كلثوم ؛ لأنَّ الضميرين للمذكر فقط.

⁽٣) الترمذي في التفسير باب من سورة الأحزاب: (٣٢٠٥).

⁽٤) في(أ) و(ب) و(ج): (مرجل) بالجيم أي عليه صور المراجيل جمع مرجل، وهو القدر، وفي(ط): (المرحل) بالحاء، أي يشبه الرحال في خطوطه، والحديث يرويه مسلم في باب فضائل أهل بيت رسول الله ﷺ: (٦٢١١).

وَالرَّجْسُ: قِيلَ: العَذَابُ، وَقِيلَ: الإِثْمُ، وَقِيلَ: كُلُّ مُسْتَقْذَرٍ وَمُسْتَنْكَرِ.

وَأَمَّا فِي النَّالِثَةِ: فَلِقَوْلِهِ ﷺ: (عَلَيْكُمْ بِسُنَتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيئينَ مِنْ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»(١) رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحَهُ.

وَقَالَ: «الخِلاَفَةُ مِنْ بَعْدِي ثَلاَثُونَ سَنَةً ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً» (٢) أَيْ تَصِيرُ، أَخْرَجَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَأَحْمَدُ فِي الْمَنَاقِب، وَكَانَتْ مُدَّةُ الأَرْبَعَةِ هَذِهِ المُدَّةَ إِلاَّ سِتَّةَ أَخْرَجَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَأَحْمَدُ فِي الْمَنَاقِب، وَكَانَتْ مُدَّةُ الأَرْبَعَةِ هَذِهِ المُدَّةَ إِلاَّ سِتَّةً أَشْهُرٍ مُدَّةَ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، فَقَدْ حَثَّ عَلَى اتباعِهم فَيَنْتَفِي عَنْهُمْ الخَطَأُ.

وَأُجِيبَ: بمَنْع انْتِفَائِهِ.

وَأَمَّا فِي الرَّابِعَةِ: فَلِقَوْلِهِ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمْرَ اللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمْرَ اللَّاتِ اللَّهُ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَحَسَّنَهُ، أَمَرَ بِالإِقْتِدَاءِ بِهِمَا، فَيَنْتَفِي عَنْهُمَا الخَطَأُ.

وَأُجِيبَ: بمَنْعِ انْتِفَائِهِ.

وَأَمَّا فِي الخَامِسَةِ وَالسَّادِسَةِ: فَالْأِنَّ إِجْمَاعَ مَنْ ذُكِرَ فِيهَما إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ؛ لأِنَّهُمْ كَانُوا بالحَرَمَيْنِ، وَانتُشَرُوا إِلَى المِصْرَيْنِ.

وَأُجِيبَ: عَلَى تَفْدِيرِ تَسْلِيمِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ بَعْضُ المُجْتَهِدِينَ فِي

⁽١) أبو داود في السنة، باب لزوم السنة: (٤٥٩٤) والترمذي، في العلم: (٢٦٧٦).

⁽٢) ابن حبان في صحيحه في التاريخ: (٢٦٣٣).

 ⁽٣) الترمذي في المناقب: (٣٦٧١) وحسنه، وابن ماجه في السنة، باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: (٩٧).

عَصْرِهِمْ، عَلَى أَنَّ فِيمَا ذُكِرَ تَخْصِيصُ الدَّعْوَى بعَصْرِ الصَّحَابَةِ(١).

١١. (وَ) عُلِمَ (أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ) فِي المُجْمِعِينَ (٢) (عَدَدُ التَّوَاتُرِ) لِصِدْقِ مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ بِمَا دُونَ ذَلِكَ (وَخَالَفَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ) فَشَرَطَ ذَلِكَ نَظَراً لِلْعَادَةِ (٣).

١٢. (وَ) عُلِمَ (أَنَّهُ لَو لَمْ يَكُنْ) فِي العَصْرِ (إلاً) مُجْتَهِدٌ (وَاحِدٌ لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ)؛ إذ أَقَلُ مَا يَصْدُقُ عَلَيهِ اتَّفَاقُ مُجْتَهِدِي (٤) الأُمَّةِ اثْنَانِ (وَهُو) أَيْ عَدَمُ الإِحْتِجَاجِ بِهِ (المُخْتَارُ)؛ لإنْتِفَاءِ الإِجْمَاعِ عَنْ الوَاحِدِ.

وَقِيلَ (٥): يُحْتَجُّ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعاً؛ لإنْحِصَارِ الإجْتِهَادِ فِيهِ.

⁽١) أي من ذكر أهل المدينة إلى الصحابة يتنافى مع قولنا: إجماع مجتهدي الأمة في أي عصر وأي مكان.

⁽٢) في (ج): المجتهدين.

⁽٣) البرهان: ١/٢٦٦.

⁽٤) في (أ) و(ب) و(ط): مجتهد.

هو قول أبي إسحاق، وعزاه الصفي الهندي للأكثرين. الغيث الهامع: ص٤٩٦.



١٣ . (وَ) عُلِمَ (أَنَّ انْقِرَاضَ العَصْرِ) بمَوْتِ أَهْلِهِ (لا يُشْتَرَطُ) فِي انْعِقَادِ
 الإِجْمَاعِ ؛ لِصِدْقِ تَعْرِيفِهِ مَعَ بَقَاءِ المُجْمِعِينَ وَمُعَاصِرِيهِمْ.

(وَخَالَفَ أَحْمَدُ وَابْنُ فُورَكِ وَسُلَيْمٌ) الرَّاذِيّ (فَشَرَطُوا:

أ ـ انْقِرَاضَ كُلِّهِمْ) أَيْ كُلِّ أَهْلِ العَصْرِ.

ب_ (أَوْ غَالِبهِمْ.

ج _ أَوْ عُلَمَائِهِمْ) كُلِّهِمْ.

د _ أَوْ غَالِبِهِمْ.

(أَقْوَالُ: اعْتِبَارِ العَامِّيِّ وَالنَّادِرِ):

هَلْ يُعْتَبَرَانِ، أَوْ لا يُعْتَبَرَانِ؟ كَمَا تَقَدَّمَ (١).

والأقوال هي:

١ - لا يشترطُ انقراضُ كلِّ أهل العَصر.

٢ _ يشترطُ انقراضُ أغلب أهل العَصر.

⁽١) في (٩٣٣/٢)، العامي تقدم في قوله: (واعتبر قوم وفاق العوام) والنَّادر بقولـه: (إنَّه لا بدَّ من الكل) فيخْرجُ به النَّادر.

أَوْ يُعْتَبَرُ العَامِّيُّ دُونَ النَّادِرِ؟ أَوْ العَكْسُ؟

كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ جَمْعِ المَسْأَلَتَيْنِ.

فَيَنْبَنِي عَلَى الأَوَّلَيْنِ الأَوَّلُ وَالرَّابِعُ، وَعَلَى الأَخِيرَيْنِ الثَّانِي وَالثَّالِثُ. وَاسْتَدَلُّوا عَلَى اشْتِرَاطِ الإِنْقِرَاضِ فِي الجُمْلَةِ: بأَنَّهُ يَجُورُ أَنْ يَطْرَأَ لِبَعْضِهِمْ مَا يُخَالِفُ اجْتِهَادَهُ الأَوَّلَ فَيَرْجِعُ عَنْهُ جَوَازاً بَلْ وُجُوباً.

وَأُجِيبَ: بمَنْع جَوَازِ الرُّجُوعِ عَنْهُ لِلإِجْمَاعِ عَلَيْهِ.

ما يبنى على ذلك:

⁼ ٣ ـ يشترطُ انقراضُ كلِّ علمائهم.

٤ _ يشترطُ انقراضُ أغلبُ علمائهم.

والآراء في اعتبار العامي والنادر أربعة:

١ _ يعتبر العامي والنادر في المخالفة.

٢ ـ لا يعتبرُ العامي والنَّادر في المخالفة.

٣ ـ يعتبرُ خلافُ العامي دون النَّادر.

٤ ـ يعتبرُ خلافُ النّادر دون العامي.

١ - ينبني على اعتبار العامي والنَّادر . . . اشتراطُ انقراض جميع أهل العصر .

٢ ـ وعلى عدم اعتبارهما . . . اشتراطُ انقراض أغلبُ علماء العصر .

٣ ـ وينبني على اعتبار العامي دون النادر . . . اشتراط انقراض غالب علماء العصر وعوامهم .

٤ _ وعلى اعتبار النادر دون العامي . . . اشتراط انقراض علماء العصر كلهم .

(وَقِيلَ^(۱): يُشْتَرَطُ الإِنْقِرَاضُ فِي) الإِجْمَاعِ (السُّكُوتِيِّ)؛ لِضَعْفِهِ، بِخِلاَفِ القَوْلِيِّ، وَسَيَأْتِي (۲).

(وَقِيلَ: (٣)) يُشْتَرَطُ الإِنْقِرَاضُ (إِنْ كَانَ فِيهِ) أَيْ فِي المُجْمَعِ عَلَيْهِ (مَهْلَةٌ) بِخِلاَفِ مَا لا مَهْلَةَ فِيهِ، كَقَتْلِ النَّفْسِ، وَاسْتِبَاحَةِ الفَرْجِ؛ إِذْ لا يَصْدُرُ إلاَّ بَعْدَ إمْعَانِ النَّظَر.

(وَقِيلَ: (٤) يُشْتَرَطُ الإنْقِرَاضُ (إِنْ بَقِيَ مِنْهُمْ) أَيْ مِنْ المُجْمِعِينَ (كَثِيرٌ) كَعَدَدِ التَّوَاتُرِ، بِخِلاَفِ القَلِيلِ؛ إذْ لا اعْتِبَارَ بِهِ، فَالمُشْتَرَطُ حِينَئِدٍ انْقِرَاضُ مَا عَدَا القَلِيلَ.

١٤. (وَ) عُلِمَ (أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ) فِي انْعِقَادِ الإِجْمَاعِ (تَمَادِي الرَّمَنِ)
 عَلَيْهِ؛ لِصِدْقِ تَعْرِيفِهِ مَعَ انْتِفَاءِ التَّمَادِي عَلَيْهِ، كَأَنْ مَاتَ المُجْمِعُونَ عَقِبَهُ
 بخُرُورِ سَقْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(وَشَرَطَهُ) أَيْ التَّمَادِيَ (إِمَامُ الحَرَمَيْنِ فِي) الإِجْمَاعِ (الظَّنِّيِّ) لِيَسْتَقِرَّ الرَّأْيُ عَلَيْهِ، كَالقَطْعِيِّ (٥)، وَسَيَأْتِي التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا (٢).

⁽١) هو رأي البنديجي، واختاره الآمدي. تشنيف المسامع: ٢/ ١٤.

⁽٢) في (٢/٢٥٩ ـ ٩٥٣).

⁽٣) حكاه ابن السمعاني. تشنيف المسامع: ١٤/٢.

⁽٤) حكاه القاضي الحسين. تشنيف المسامع: ٢/ ١٤.

⁽٥) البرهان: ١٦٧/١.

⁽٦) أي بين استقرار الزمان بالظني والقطعي في (٩٤٨ _ ٩٤٨).



١٥. (وَ) عُلِمَ (أَنَّ إِجْمَاعَ) الأُمَمِ (السَّابقِينَ) عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ (غَيْرُ حُجَّةٍ) فِي مِلَّتِهِ ؛ حَيْثُ أَخَذَ أُمَّتَهُ فِي التَّعْرِيفِ (وَهُوَ الأَصَحُّ)؛ لإِخْتِصَاصِ دُبِيلٍ حُجِّيَةٍ الإِجْمَاعِ بأُمَّتِهِ ، كَحَدِيثِ ابْنِ مَاجَهْ وَغَيْرِهِ: "إِنَّ أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلالَةٍ" (١).
 عَلَى ضَلالَةٍ" (١).

وَقِيلَ^(۲): إِنَّهُ حُجَّةٌ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ شَرْعَهُمْ شَرْعٌ لَنَا، وَسَيَأْتِي ^(۳) الكَلاَمُ فِيهِ.

⁽١) أبو داود في الفتن والملاحم: (٤٢٤٥)، وابن ماجه في الفتن: (٣٩٥٠).

⁽٢) ذهب إليه الأستاذ أبو إسحاق. تشنيف المسامع: ٢/ ١٤.

⁽٣) في (١٢٣٥/٣).



١٦. (وَ) عُلِمَ (أَنَّهُ) أَيْ الإِجْمَاعَ (قَدْ يَكُونُ عَنْ قِيَاسٍ)؛ لأِنَّ الإِجْتِهَادَ المَأْخُوذَ فِي تَعْرِيفِهِ لا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَنِدٍ، كَمَا سَيَأْتِي (١)، وَالقِيَاسُ مِنْ جُمْلَتِهِ.
 جُمْلَتِهِ.

(خِلاَفاً لِمَانِعِ جَوَازِ ذَلِكَ) أَيْ الإِجْمَاعِ عَنْ قِيَاسِ (أَوْ) مَانِعِ (وُقُوعِهِ مُطْلَقاً (٢)، أَوْ فِي) القِيَاسِ (الخَفِيِّ) دُونَ الجَلِيّ، وَسَيَأْتِي التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا (٣).

⁽۱) في (۹۲۱/۲)، والضمير في قوله: تعريفه يعود إلى الإجماع، وفي قوله: من جُملتِه يعودُ إلى الاجتهاد.

⁽Y) أي من العلماءِ من منع اعتمادهِم على القياس، ومنهم من جوز ذلك أي الاعتماد على القياس، إلا أنّه يرى أنّه لم يحصل ذلك على الرّغم من جواز الوقوع، وقد وقع في عهد سيدنا عثمان فلله حيث حصل الإجماع على مشروعية الأذان الأول على الزّوراء خارج المشجد، ظهر الجمعة؛ لأنّ الثاني يكون داخله، فلا يعلن به عن دخول وقت الجمعة، فشرع الأول قياساً على الأذان الأول في الفجر بجامع أنّ الأول في الصّبح ليستيقظ النّائم ويتسحّر الصّائم، والغافلُ في السّوق أشدُّ من غفلة النّائم، فلا بدّ من أذان ينبّعه لصلاة الجمعة.

⁽٣) أي لا يجوز اعتماد المجمعين على قياس خفّي، ويجوزُ على الجلي، وسيأتي الفرق بين الخفي والجلي في (١٢١٦/٣).

وَالإِطْلاَقُ وَالتَّفْصِيلُ [أ/ ٩٥] رَاجِعَانِ إِلَى كُلِّ مِنْ الْجَوَازِ وَالوُقُوعِ (١٠). وَوَجْهُ الْمَنْعِ فِي الجُمْلَةِ: أَنَّ القِيَاسَ لِكَوْنِهِ ظَنِّيًا فِي الأَغْلَب تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ الإَعْمَاعُ (٣). مُخَالَفَتُهُ لِأَرْجَحَ مِنْهُ، فَلَوْ جَازَ الإِجْمَاعُ عَنْهُ (٢) لَجَازَ مُخَالَفَتُهُ الإِجْمَاعُ (٣).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ القِيَاسِ إِذَا لَمْ يُجْمَعْ عَلَى مَا ثَبَتَ بهِ، وَقَدْ أُجْمِعَ عَلَى تَحْرِيمِ شَحْمِ الخِنْزِيرِ قِيَاساً عَلَى لَحْمِهِ، وَعَلَى إِرَاقَةِ نَحْوِ الزَّيْتِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ فَأَرَةٌ قِيَاساً عَلَى السَّمْنِ (٤).

 ⁽١) أي مانع الجواز والوقوع مطلقاً، أي في القياس الخفي والجلي، ومن منع في
 الخفي منع الجواز والوقوع، وفي الجلي جوَّز الجواز والوقوع.

⁽٢) ضميرُ مخالفته وعنه راجعان إلى القياس.

 ⁽٣) أي القياس إذا عارضه دليل أقوى منه ترك، فإذا صار مستنداً للإجماع يـؤدي إلـى
 جواز مخالفة الإجماع، ومخالفته ممنوعة.

⁽٤) أي بعد أن يحصل الإجماع على ما ثبت قياساً يصير قطعياً لا يجوز الرجوع عنه.



10 . (وَ) عُلِمَ (أَنَّ اتَّفَاقَهُمْ) أَيُ المُجْتَهِدِينَ فِي عَصْرِ (عَلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ) لَهُمْ (قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الخِلاَفِ) بَيْنَهُمْ: بِأَنَّ قَصُرَ الزَّمَانُ بَيْنَ الإِخْتِلاَفِ وَاللَّقَاقِ (مِنْ الحَادِثِ بَعْدَهُمْ) بِأَنْ مَاتُوا وَنَشَأَ وَالاِتِّفَاقِ (مِنْ الحَادِثِ بَعْدَهُمْ) بِأَنْ مَاتُوا وَنَشَأَ عَيْرُهُمْ مَا فَإِنَّهُ يُعْلَمُ جَوَازُهُ أَيْضاً ؛ لِصِدْقِ تَعْرِيفِ الإِجْمَاعِ عَلَى كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الاِتِّفَاقَيْنِ .

وَوَجْهُ الجَوَازِ^(۱): أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ مُسْتَنَدٌّ جَلِيٍّ يُجْمِعُونَ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجْمَعَتْ الصَّحَابَةُ عَلَى دَفْنِهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعْدَ اخْتِلاَفِهِمْ الَّذِي لَمْ يَسْتَقَرَّ.

(وَأَمَّا) الإِتِّفَاقُ (بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الخِلاَفِ (مِنْهُمْ) هُو قَيْدٌ لِلاِتِّفَاقِ المِنْهُمْ) هُو قَيْدٌ لِلاِتِّفَاقِ المُقَدَّرِ (٢) (فَمَنَعَهُ الإِمَامُ) الرَّازِيِّ مُطْلَقاً (وَجَوَّزَه الآمِدِيُّ مُطْلَقاً (تَجُوزُهُ وَالمَّمِدِيُّ مُطْلَقاً (تَجُوزُهُ وَالمَّمِدُ مُطْلَقاً (وَجَوَزَه الآمِدِيُّ مُطْلَقاً (وَجَوَزَه الآمِدِيُّ مُطْلَقاً (وَجَوَزَه الآمِدِيُّ مُطْلَقاً (وَجَوزُهُ الآمِدِيُّ مُطْلَقاً اللهِ وَقِيلَ (٤)) يَجُوزُ (إلاَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُهُمْ) فِي الإِخْتِلاَفِ (قَاطِعاً) فَلاَ يَجُوزُ

⁽١) في(أ): الجمع.

⁽٢) الذي أظهرهُ الشَّارح، وقيد (منهم) أي من المجمعين وليسَ من بعدهم.

⁽T) الإحكام: 1/ 1771, والمحصول: 1/ 17.

⁽٤) وبه جزم الماوردي، والروياني. إرشاد الفحول: ص٣١٧.

حَذَراً مِنْ إِلْغَاءِ القَاطِع(١).

وَاحْتَجَّ المَانِعُ: بأَنَّ اسْتِقْرَارَ الْخِلاَفِ بَيْنَهُمْ يَتَضَمَّنُ اتَّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازِ الأَخْذِ بكُلِّ مِنْ شِقَيْ الخِلاَفِ باجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ (٢)، فَيَمْتَنِعُ اتَّفَاقُهُمْ بَعْدُ عَلَى أَحَدِ الشَّقَيْنِ.

وَأَجَابَ المُجَوِّزُ: بأَنَّ تَضَمُّنَ مَا ذُكِرَ مَشْرُوطٌ [بعَدَمِ الاِتَّفَاقِ عَلَى]^(٣) أَحَدِ الشِّقَيْن، فَإِذَا وُجِدَ فَلاَ اتَّفَاقَ قَبْلَهُ.

وَالْخِلْافُ مَبْنِيٌ عَلَى أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ، فَإِنْ أُشْتُرِطَ جَازَ الْإِتِّفَاقُ مُطْلَقاً قَطْعاً (٤).

وَفِيمَا نَسَبَهُ المُصَنِّفُ إلَى الإِمَامِ وَالآمِدِيِّ انْقِلاَبٌ، وَالوَاقِعُ أَنَّ الإِمَامَ جَوَّزَ، وَالآمِدِيُّ مَنْعَ^(٥).

(وَأَمَّا) الإِتِّفَاقُ (مِنْ غَيْرِهِمْ) أَيْ مِنْ غَيْرِ المُخْتَلِفِينَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ المُخْتَلِفِينَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ المُخْتَلِفِينَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ المُخْتَلِفِينَ (٢) وَنَشَأَ غَيْرُهُمْ (فَالأَصَحُّ) أَنَّهُ (مُمْتَنِعٌ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ) أَيْ زَمَانُ الإِخْتِلاَفِ؟ إِذْ لَوْ انْقَدَحَ وَجُهٌ فِي سُقُوطِهِ لَظَهَرَ لِلْمُخْتَلِفِينَ (٧).

⁽١) بأن ابتنى الخلاف على آية، أو حديثٍ متواتر، أو مشهور.

⁽٢) أي حصل إجماع منهم على أن في المسألة رأيين.

⁽٣) في(أ): (بعد الاتفاق على).

⁽٤) لأَنَّ الباب مفتوحٌ لهم؛ للتراجع عمَّا أجمعوا عليه سابقاً.

⁽٥) المحصول: ٢/ ٦٢، والإحكام: ١/ ٣٣١.

⁽٦) لفظ (ماتوا) ساقط من: (أ).

 ⁽٧) فطولُ زمان الإجماع على الخلاف فيه ما يَكفي للعثور على ما يرجِّح أحدُ الرأيين.

بخِلاَفِ مَا إِذَا قَصُرَ، فَقَدْ لا يَظْهَرُ لَهُمْ وَيَظْهَرُ لِغَيْرِهِمْ. وَقِيلَ^(۱): يَجُوزُ مُطْلَقاً^(۱)؛ [لِجَوَازِ ظُهُورِ سُقُوطِ الخِلاَفِ لِغَيْرِ المُخْتَلِفِينَ دُونَهُمْ مُطْلَقاً]^(۱).

⁽١) به قال إمامُ الحرمين وأتباعه، وابن الحاجب. الغيث الهامع: ص٠٠٥.

⁽٢) أي قصر زمان الخلاف أو طال.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).



١٨. (وَ) عُلِمَ أَنَّ (التَّمَسُّكَ بأَقَلَ مَا قِيلَ حَقُّ)؛ لأَنَّهُ تَمَسُّكٌ بمَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ مَعَ ضَمِيمَةِ أَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ وُجُوبِ مَا زَادَ عَلَيْهِ.

مِثَالُهُ: إِنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي دِيَةِ الذِّمِّيِّ الوَاجِبَةِ عَلَى قَاتِلِهِ:

فَقِيلَ (١): كَدِيَةِ المُسْلِمِ، وقِيلَ (٢): كَنِصْفِهَا، وقِيلَ (٣): كَثُلْثِهَا.

فَأَخَذَ بِهِ الشَّافِعِيُّ؛ لِلاِتِّفَاقِ عَلَى وُجُوبِهِ، وَنَفَى وُجُوبَ الزَّائِدِ عَلَيْهِ^(١) بالأَصْل^(٥).

⁽۱) هو قولُ علقمة، ومجاهد، والشَّعبي، وسعيد بن المسيب، والزُّهري، والنَّخعي، والثوري، وأبي حنيفة، وروي عن عمر، وعثمان، وابن مسعود ومعاوية. المغني لابن قدامة: ۱۲/۱۲.

⁽٢) هو قولُ عمر بن عبد العزيز، وعروة، ومالك، وأحمد، وعمرو بن شعيب. المصدر السابق.

 ⁽٣) رواية لأحمد رجع عنها، ورواية عن عثمان وعمر، ورواية سعيد بن المسيب، وهو
 قول الشافعي. المصدر السابق.

⁽٤) لفظ (عليه) ساقط من: (ج).

⁽٥) في (أ) و(ج): للأصل، أي يترك الزَّائد؛ لأنَّ الأصْل عندهم الوجوب بالبراءة =

فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ الأَكْثَرِ أُخِذَ بِهِ، كَمَا فِي غَسَلاَتِ وُلُوغِ الكَكْبِ : إِنَّهَا سَبْعٌ، وَدَلَّ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ عَلَى سَبْعٍ، فَأُخِذَ بِهِ.

⁼ الأصليَّة من عدم وجوب الشِّيء حتى يثبت ما يوجبه.



١. (أَمَّا) الإِجْمَاعُ (السُّكُوتِيُّ) بأنْ يَقُولَ بَعْضُ المُجْتَهِدِينَ حُكْماً وَيَسْكُتَ البَاقُونَ عَنْهُ بَعْدَ العِلْمِ بِهِ إلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي فِي صُورَتِهِ:
 (فَثَالِثُها) أَيْ الأَقْوَالِ فِيهِ أَنَّهُ (حُجَّةٌ لا إِجْمَاعٌ).

٧. وَثَانِيهَا: أَنَّهُ حُجَّةٌ وَإِجْمَاعٌ؛ لأِنَّ سُكُوتَ العُلَمَاءِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ يُظَنُّ مِنْهُ المُوَافَقَةُ عَادَةً، وَنَفَيُ الثَّالِثِ اسْمَ الإِجْمَاعِ؛ لإِخْتِصَاصِ مُطْلَقِهِ عِنْدَهُ بِالمُوَافَقَةِ _ بِخِلاَفِ الثَّانِي كَمَا سَيَأْتِي (٢).
 بالقَطْعِيِّ _ أَيْ (١) المَقْطُوع فِيهِ بالمُوَافَقَةِ _ بِخِلاَفِ الثَّانِي كَمَا سَيَأْتِي (٢).

٣. وَأَوَّلُهَا: لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَلاَ إِجْمَاعٍ؛ لإِحْتِمَالِ السُّكُوتِ لِغَيْرِ المُوَافَقَةِ
 كَالخَوْفِ، وَالمَهَابَةِ، وَالتَّرَدُّدِ فِي إِلْمَسْأَلَةٍ، وَنُسِبَ هَـذَا القَـوْلُ (٣) لِلشَّافِعِيِّ
 أَخْذاً مِنْ قَوْلِهِ: «لا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ» (٤).

⁽١) لفظ (أي) ساقط من: (أ).

⁽٢) في (٩٥٤/٢)، حيثُ سيبيِّن معنى القطعيِّ أنَّه الإجماع اللفظي أو العقلي؛ لأنَّهُ مقطوعُ الاتفاق، ولا يريدُ بالقطعي ما يقابل الظنِّي من حيث وصوله إلينا.

 ⁽٣) لفظ القول ساقط من: (ج)، ونقل البناني في حاشيته: (٢/ ١٨٩) عن النووي
 قوله في شرح الوسيط: (والصحيح من مذهب الشافعي أنه حجة وإجماع).

⁽٤) المنخول: ص٣١٨، وهي عبارةٌ لا تدلُّ على أنَّه لا ينسبُ إليه إقرار الساكت =

- ٤. (وَرَابِعُهَا) أَنَّهُ حُجَّةٌ (بشَرْطِ الإنْقِرَاضِ) لأمنِ ظُهُورِ المُخَالَفَةِ بَيْنَهُمْ بَعْدَهُ، بخِلاَفِ مَا قَبْلَهُ.
- ٥. (وَقَالَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ) إِنَّهُ حُجَّةٌ (إِنْ كَانَ فُتْيَا) لا حُكْماً؛ لأَنَّ الفُتْيَا يُبْحَثُ فِيهَا عَادَةً، فَالسُّكُوتُ عَنْهَا رِضاً بها بخِلاَفِ الحُكْم.
- ٦. (وَ) قَالَ (أَبُو إِسْحَاقَ المَرْوَزِيِّ (١) عَكْسَهُ) أَيْ أَنَّهُ حُجَّةٌ إِنْ كَانَ حُكْماً ؛ لِصُدُورِهِ عَادَةً بَعْدَ البَحْثِ مَعَ العُلَمَاءِ وَاتَّفَاقِهِمْ ، بِخِلاَفِ الفُتْيَا .
- ٧. (وَ) قَالَ (قَوْمُ (۱)) إِنَّهُ حُجَّةٌ (إِنْ وَقَعَ فِيمَا يَفُوتُ اسْتِدْرَاكُهُ) كَإِرَاقَةِ دَمٍ، وَاسْتِبَاحَةِ فَرْجٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِخَطَرِهِ لا يَسْكُتُ عَنْهُ إِلاَّ رَاضٍ بهِ، بخِلاَفِ غَيْرِهِ.
 غَيْرِهِ.
- ٨. (وَ) قَالَ (قَوْمٌ (٣)) إِنَّهُ حُجَّةٌ إِنْ وَقَعَ (فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ)؛ لأِنَّهُمْ لِشَدَّتِهِمْ فِي الدِّينِ لا يَسْكُتُونَ عَمَّا لا يَرْضَوْنَ بِهِ، بِخِلاَفِ غَيْرِهِمْ فَقَدْ يَسْكُتُونَ.
- ٩. (وَ) قَالَ (قَوْمٌ (١٤)) إِنَّهُ حُجَّةٌ (إِنْ كَانَ السَّاكِتُونَ أَقَلَّ) مِنْ القَائِلِينَ ؟

للناطق، فالشافعي لم يقل لا ينسب لساكت إقرار، بل قول، وفعلاً لا ينسبُ إليه
 قول في المسألة، والإجماع السكوتي يعتمد الإقرار.

⁽۱) هو إسحاق بن أحمد المروزي أبو إسحاق المروزي، فقية شافعيّ، انتهت إليه رئاسة الشافعية في العراق بعد ابن سريج، توفي بمصر. الأعلام: ١/ ٢٢، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٥٥.

⁽٢) حكاه ابن السمعاني. تشنيف المسامع: ٢/ ١٩.

⁽٣) حكاه الماوردي. المصدر السابق.

⁽٤) حكاه السرخسي من الحنيفة. المصدر السابق.

نَظَراً لِلاَّكْثَر، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ مُخَالَفَةَ الأَقَلِّ لا تَضُرُّ.

١٠ (وَالصَّحِيحُ) أَنَّهُ (حُجَّةٌ) مُطْلَقاً، وَهُوَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ القَوْلُ الشَّانِي وَالثَّالِثُ^(١).

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: إِنَّهُ المَشْهُورُ عِنْدَ الأَصْحَاب، قَالَ: وَهَلْ هُوَ إِجْمَاعٌ؟ فِيهِ وَجْهَانِ^(٢).

(وَفِي تَسْمِيتِهِ إِجْمَاعاً خُلفٌ (٣) لَفْظِيٌّ).....

فصاحبُ القول الثالث جعلَه حجَّة ولكن لم يطلق عليه لفظ الإجماع، وصاحب القول الثاني سمَّاه، وكلاهما يقولان بالاحتجاج به، ولكن الخلاف في تسميته إجماعاً من عدمها، فالاختلاف في اللفظ.

مجمل الأراء في الإجماع السكوتي:

١. إنَّه حجَّة إن كان فتيا لا حُكماً، وبه قال ابن أبي هريرة.

٢. إنَّه حجَّة إن كان حكماً، وبه قال أبو إسحاق المروزي.

٣. إنّه حجّة إن وقع في شيء يفوت استدراكه: من إراقة دم، أو استباحة فـرج،
 وإلا فهو غير حجة، حكاه الزركشي.

٤. إنَّه حجة إن كان الساكتون أقل من القائلين، قاله أبو بكر الرَّازِي.

■. إنَّه حجة إن كان في عصر الصحابة، وإلا فلا، قاله الماوردي، والروياني.

٣. إنَّه حجَّة إن كان مما يدومُ ويتكرر وقوعُه والخوض فيه، وبه قال إمام الحرمين.

٧. إنَّه حجَّة بشرط إفادة القرائن بالعلم والرضا، اختاره الغزالي في المستصفى.

٨. إنَّه حجَّة قبل استقرار المذاهب لا بعدها، وبه قطع الشَّيخ أبو إسحاق =

⁽١) حيث قال في الثالث: فثالثها أنه حجَّة لا إجماع، وفي الثاني: أنَّه حجَّة وإجماع.

⁽٢) فالثاني سمًّاه إجماعاً مع اتفاقه مع الآخرين على أنَّه حجَّة.

⁽٣) في(أ): خلاف.

وَهُوَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ القَوْلُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ.

قِيلَ: لا يُسَمَّى؛ لإخْتِصَاصِ مُطْلَقِ اسْمِ الإِجْمَاعِ بالقَطْعِيِّ، أَيْ المَقْطُوعِ فِيهِ بالمُوَافَقَةِ (١).

وَقِيلَ: يُسَمَّى؛ لِشُمُولِ الإسْمِ لَهُ، وَإِنَّمَا يُقَيَّدُ بِالسُّكُوبِيِّ؛ لإنْصِرَافِ المُطْلَقِ إِلَى غَيْرِهِ (٢).

(وَفِي كَوْنِهِ إِجْمَاعاً) حَقِيقَةً (تَرَدُّدٌ، مَثَارُهُ: أَنَّ السُّكُوتَ المُجَرَّدَ عَنْ أَمَارَةِ رِضاً وَسُخْطٍ مَعَ بُلُوغِ الكُلِّ) أَيْ كُلِّ المُجْتَهِدِينَ الوَاقِعَةَ (وَمُضِيِّ أَمَارَةِ رِضاً وَسُخْطٍ مَعَ بُلُوغِ الكُلِّ) أَيْ كُلِ المُجْتَهِدِينَ الوَاقِعَةَ (وَمُضِيِّ مُهْلَةِ النَّظَرِ عَادَةً عَنْ مَسْأَلَةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ نَكْلِيفِيَّةٍ) قَالَ فِيهَا بَعْضُهُمْ بِحُكْمٍ وَعَلِم مُهْلَةِ النَّظَرِ عَادَةً عَنْ مَسْأَلَةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ نَكْلِيفِيَّةٍ) قَالَ فِيهَا بَعْضُهُمْ بِحُكْمٍ وَعَلِم مُهْلَةِ النَّاكِتُونَ، وَهُو صُورَةُ [أم7] السُّكُوتِيُّ (هَلْ يَغْلِبُ طُنُّ المُوافَقَةِ) أَيْ مُوافَقَةِ السَّاكِتِينَ لِلْقَائِلِينَ؟.

قِيلَ (٣): نَعَمْ؛ نَظُراً لِلْعَادَةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، فَيَكُونُ إِجْمَاعاً حَقِيقَةً؛

٩. الشيرازي وغيره، واختاره الغزالي في المنخول.

١٠. ليس إجماعاً، ولا حجَّة، قاله داود الظاهري.

١١. إنه إجماع، وحجَّة، قال به جماعة من الشافعية.

١٢. إنه حجَّة، وليس إجماعاً، وهو قول أبي هاشم، ووجه للشافعية.

١٣ . إنه حجَّة بشرط انقراض العصر، به قال أبو علي الجبائي، ورواية لأحمد.
 إرشاد الفحول: ص٣١١ ـ ٣١٤.

⁽١) بأن صرَّح الجميع بالموافقة على الحكم.

⁽٢) أي غير السكوتي: وهو اللفظي، والفعلي، أي يصرح الجميع لفظا، أو يعمل بالحكم جميع المجتهدين.

⁽٣) هو قول من يعده حجة لا إجماعاً. راجع موجز الأراء: (٩٥٤/٢).

لِصِدْقِ تَعْرِيفِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ نَفَى بَعْضُهُمْ مُطْلَقَ اسْمِ الإِجْمَاعِ عَنْهُ.

وَقِيلَ(١): لا . . . فَلاَ يَكُونُ إِجْمَاعاً حَقِيقَةً ، فَلاَ يُحْتَجُّ بهِ .

وَيُؤْخَذُ تَصْحِيحُ الأَوَّلِ^(٢) مِنْ تَصْحِيحِ أَنَّهُ حُجَّةً؛ لأِنَّ مَدْرَكَهُ (٣) المَذْكُورَ هُوَ مَدْرَكُ ذَاكَ (٤).

وَفِي هَذَا الكَلاَمِ تَحْقِيقٌ لِحَاصِلِ الأَقْوَالِ الثَّلاَثَةِ المُصَدَّرِ بهَا المَسْأَلَةُ وَبَيَانٌ لِـمَدْرِكِهِ، وَفِيمَا قَبْلَهُ تَحْرِيرٌ لِمَا اتَّفَقَ مِنْهَا وَمَا اخْتَلَفَ^(٥).

وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ وَظِيفَةِ الشَّارِحِ (٦) زَادَهُ عَلَى غَيْرِهِ.

⁽١) هو قول كل من يعده إجماعاً. راجع موجز الآراء: (٩٥٢/٢).

⁽٢) الأول هو قوله: قيل نعم إنَّه حجَّة؛ لأنَّ الأصحَّ أنه حجَّة.

⁽٣) المدرك موضع الإدراك، وهو الدليل، ودليلُ تصحيح كونِه حجَّة هو نفسه مدرك لتسميته إجماعاً.

⁽٤) ذاك أي كونهُ حجَّة.

انظر المدرك في: ص٩٠٨ حيثُ جعل دليل كونه حجَّة وكونه إجماعاً هو قوله: لأَنَّ سكوت العلماء في مثل ذلك يظنّ منه الموافقة عادة. ١. ه.

⁽٥) أي ما ورد هنا وهو قوله: وفي كونه إجماعاً. . . ليس تكراراً لما جاء في صدر المسألة، لأنَّ ما في صدرها تحرير للأقوال الثلاثة، وهي أنَّه حجَّة لا إجماع، أو أنه لا حجة ولا إجماع، أو أنه إجماع وحجة، فبين أن الأول والثاني اتفقا في كونه حجة، واختلفا في إطلاق الإجماع عليه، والأول نفى الكل، وأن الخلف لفظي في الثالث والثاني، وهنا حققها بتوضيح المدرك (الدليل) لذلك الكلام، والضمير في مدركه يعود إلى حاصل الأقوال.

⁽٦) أي لم يتحدث عنه الأصوليون.

وَلَوْ أَخَّرَ قَوْلَهُ: مَعَ بُلُوغِ الكُلِّ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ، عَنْ قَوْلِهِ: تَكْلِيفِيَّةٍ (١)، لَسَلِمَ مِنْ الرَّكَاكَةِ.

وَلَوْ قَالَ: هَلْ يُظَنُّ مِنْهُ المُوَافَقَةُ بَدَلَ مَا قَالَهُ(٢)، لَسَلِمَ مِنْ التَّكَلُّفِ فِي تَأْوِيلِهِ: بأَنْ يُقَالَ: هَلْ يَغْلِبُ احْتِمَالُ المُوَافَقَةِ (٣) _ أَيْ يَجْعَلُهُ غَالِباً _ أَيْ رَاجِحاً عَلَى مُقَابِلِهِ.

وَاحْتَرَزَ عَنْ السُّكُوتِ المُقْتَرِنِ بأَمَارَةِ الرِّضَا، فَإِنَّهُ إِجْمَاعٌ قَطْعاً، أَوْ السُّخْطِ فَلَيْسَ بإِجْمَاعِ قَطْعاً.

وَعَمَّا إِذَا لَمْ تَبْلُعْ المَسْأَلَةُ كُلَّ المُجْتَهِدِينَ، أَوْ لَمْ يَمْضِ زَمَنُ مهلة النَّظَرِ فِيهَا عَادَةً، فَلاَ يَكُونُ فِي مَحَلِّ الإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ.

وَعَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي مَحَلِّ الإِجْتِهَادِ: بِأَنْ كَانَتْ قَطْعِيَّةً، أَوْ لَمْ تَكُنْ

⁽۱) فإنه أتى بالقيد وهو قوله (مع بلوغ الكل) قبل الانتهاء من الضوابط فحصل ركاكة في الكلام، والأولى أن يكون الكلام هكذا: (وفي كونه إجماعاً تردد مثارة: أنَّ السَّكوت المجرَّد عن أمارة رضاً وسخط في مسألة اجتهادية تكليفية مع بلوغ الكلَّ ومضي مهلة النَّظر عادة، هل يغلب ظن الموافقة؟).

أي يؤخّر قيد (مع بلوغ الكل مع ما عطف عليها) بعد توضيح ورود مسألة سكت عن حكمها المجتهدون.

 ⁽٢) والذي قاله هو: (هل يغلبُ ظنُّ الموافقة).

 ⁽٣) هذا هو التأويل؛ لأنَّهُ يحتاج إلى تقدير (احتمال) ولو قال: يُظنّ منه الموافقة فإنَّ الظنّ هو الاحتمال الغالب.

تَكْلِيفِيَّةً، نَحْوَ: عَمَّارٌ (١) أَفْضَلُ مِنْ حُذَيْفَةً (٢)، أَوْ العَكْسُ، فَالسُّكُوتُ عَلَى القَوْلِ فِي الثَّانِيَةِ (١) لا يَدُلُّ عَلَى مَا قِيلَ فِي الثَّانِيَةِ (١) لا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ.

وَإِنَّمَا فَصَلَ السُّكُوتِيَّ بأَمَّا عَنْ المَعْطُوفَاتِ بالوَاوِ(٥)؛ لِلْخِلاَفِ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً وَإِجْمَاعاً، وَأَتْبَعَهُ بِقَوْلِهِ:

(وَكَذَا الْحِلاَفُ فِيمَا لَمْ يَنْتَشِرْ) مِمَّا قِيلَ: بأَنْ لَمْ يَبْلُغْ الكُلَّ وَلَمْ يُعْرَفْ فِيهِ مُخَالِفٌ.

⁽۱) هو عمار بن ياسر ين مالك بن كنانة بن قيس بن الحصين المدلجي العبسي، ولـ د قبل الهجرة بـ (۵۷ سنة)، عُذّب في الله، مات أبوه وأمّه في تعـ ذيب المشـ ركين، وهو أول شهيدٍ في الإسلام مع زوجته، استشهد في صفين سـنة (۳۷ه). الفـتح المبين: ١/ ٧٥.

⁽٢) هو حذيفة بن اليمان العبسي، من كبار الصحابة، كان أبوه قد أصاب دماً فهرب إلى المدينة فحالف بني عبد الأشهل، وشهد حذيفة الخندق، توفي سنة (٣٦ه). الاستيعاب: ١/ ٢٧٦.

⁽٣) وهي المسألةُ القطعية ، فالسُّكوت فيها لا يدلُّ على الرضا أو عدم الإنكار ؟ لاحتمال أنَّهم سكتوا اعتماداً على دليلها القطعي .

⁽٤) وهي أفضلية عمَّار عن حذيفة أو بالعكس، فإنَّ السُّكوت لا يـدلُّ على الرضا أو الرفض؛ لأنَّهُ ليس حكماً شرعياً.

⁽٥) في السَّابقات المؤخوذة من التعريف، وهي قوله: وعلم.. وعلم.. وعلم. وعلم . وعلم . وعلم . وعلم . وعلم . وهنا قال: وأما السُّكوتي لما ذكر من الخلاف في كونه حجَّة أو لا، وإنَّه إجماع أو لا، أي فصله بـ أمّا ؛ ليبني عليها الخلاف في ذلك .

قِيلَ (١): إنَّهُ حُجَّةٌ؛ لِعَدَمِ ظُهُورِ خِلاَفٍ فِيهِ.

وَقَالَ الأَكْثَرُ (٢): لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لإحْتِمَالِ أَنْ لا يَكُونَ غَيْرُ القَائِلِ خَاضَ فِيهِ، وَلَوْ خَاضَ فِيهِ لَقَالَ بِخِلافِ قَوْلِ ذَلِكَ القَائِلِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيِّ وَمَنْ تَبَعَهُ: إِنَّهُ حُجَّةٌ فِيمَا تَعُمُّ بِهِ البَلْوَى كَنَقْضِ الوُّضُوءِ بَمَسِّ الذَّكَرِ؛ لأَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ خَوْضِ غَيْرِ القَائِلِ فِيهِ وَيَكُونُ بالمُوَافَقَةِ؛ لاِنْتِفَاءِ ظُهُورِ المُخَالَفَةِ، بِخِلاَفِ مَا لَمْ تَعُمَّ بِهِ البَلْوَى، فَلاَ يَكُونُ حُجَّةً فِيهِ.

١٩. (وَ) عُلِمَ (أَنَّهُ) أَيْ الإِجْمَاعَ (قَدْ يَكُونُ فِي) أَمْرِ (دُنْيَوِيِّ) كَتَدْبيرِ الجُيُوشِ، وَالحُرُوب، وَأُمُورِ الرَّعِيَّةِ (وَدِينِيٍّ) كَالصَّلاَةِ، وَالزَّكاةِ (٥) (وَعَقْلِيٍّ للجُيُوشِ، وَالحُرُوب، وَأُمُورِ الرَّعِيَّةِ (وَدِينِيٍّ) كَالصَّلاَةِ، وَالزَّكاةِ (٥) (وَعَقْلِيٍّ لا تَتَوَقَّفُ صِحَتُهُ) أَيْ الإِجْمَاعِ (عَلَيْهِ) كَحُدُوثِ العَالَمِ، وَوَحْدَةِ الصَّانِعِ؛ لِشَمُولِ أَيِّ أَمْرٍ المَأْخُوذِ فِي تَعْرِيفِهِ لِذَلِك.

أَمَّا مَا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الإِجْمَاعِ عَلَيْهِ، كَثَبُوتِ البَارِي، وَالنُّبُوَّةِ فَلاَ يُحْتَجُّ فِيهِ بإِجْمَاعِ، وَإِلاَّ لَزِمَ الدَّوْرُ^(٦).

⁽١) قال به الإمام فخر الدين إن عمت به البلوى. الغيث الهامع: ص٥٠٥.

⁽٢) هو محكي عن الأكثر، واختاره الآمدي. المصدر السابق.

⁽٣) أي شرحه على مختصر ابن الحاجب، وعلى المنهاج للبيضاوي.

 ⁽٤) وهي من قوله: فثالثها إلى وقوم أنَّه حجَّة إن كان الساكتون أقل.

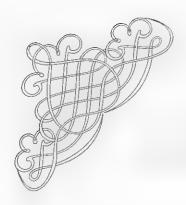
⁽٥) في (ج): تقديمُ الدِّيني على الدنيوي.

⁽٦) لأَنَّ الإجماع متوقَّفٌ على الإيمان بوجوده تعالى وبالنبوة؛ لأنَّهُ إجماع أمَّة =

(وَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ) أَيْ فِي الإِجْمَاعِ (إِمَامٌ مَعْصُومٌ). وَقَالَ الرَّوَافِضُ: يُشْتَرَطُ، وَلاَ يَخْلُو الزَّمَانُ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ عَيْنُهُ، وَالحُجَّةُ فِي قَوْلِهِ^(١) فَقَطْ، وَغَيْرُهُ تَبَعٌ لَهُ.

⁼ محمد، فلا يمكنُ أن تثبت الإيمان بهما بالإجماع؛ لأنَّهُ يحصلُ الدَّور الممنوع: وهو توقُّف الشَّيء على نفسه، وهو محال.

⁽١) أي إذا كان في الإجماع معصومٌ فإنَّ الحجَّة هو قوله، والباقون يجبُ أن يتبعوه في ذلك القول؛ لعصمته عندَهم، فهم تبعٌ له، فليس بإجماع، بل هو قولٌ فردٌ.



[مُستندُ الإجماع]

(وَلاَ بُدَّ لَهُ) أَيْ لِلإِجْمَاعِ^(۱) (مِنْ مُسْتَنَدِ، وَإِلاَّ لَمْ يَكُنْ لِقَيْدِ الإِجْتِهَادِ) المَأْخُوذِ فِي تَعْرِيفِهِ (^{۲)} (مَعْنَى، وَهُوَ الصَّحِيحُ) فَإِنَّ القَوْلَ فِي الدِّينِ بلاَ مُسْتَنَد خَطَأٌ.

وَقِيلَ^(٣): يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ مِنْ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ: بِأَنْ يُلْهَمُوا الاِتَّفَاقَ عَلَى صَوَابٍ، وَادَّعَى قَائِلُهُ (٤) وُقُوعَ صُورٍ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ المُصَنِّفُ مُعْتَرِضاً بِهِ (٥) عَلَى الآمِدِيِّ فِي قَوْلِهِ: الْخِلاَفُ فِي الْجَوَازِ دُونَ الوُقُوعِ.

⁽١) في(ب) و(ج): الإجماع.

⁽٢) أي في تعريف الإجماع.

 ⁽٣) يقول بذلك الآمدي جوازاً، ولكنَّه لم يقع. الغيث الهامع: ص٥٠٦.

⁽٤) أي القائلُ بعدم الحاجة إلى مستندٍ من كتاب أو سنَّة أو قياس على خلاف في ذلك ادعى وقوع إجماع بدون مستند، بل يعتمدُ على الإلهام، ولكن أين هذه الصور؟ لم نعرفها، ولم يذكرها المصنف.

⁽٥) أي بالوقوع، إنَّ الآمدي يقول: الخلاف في جواز إجماع بدون مستند، أما الوقوع فلم يحصل بالإجماع، فاعترضَ المصنَّفُ عليه بالصُّور التي ادعى وقوعها صاحب هذا القول، إذن يرى المصنف حصول خلاف في الوقوع أيضاً.

مَسْأَلَةٌ [هل يمكنُ وقوعُ الإجماع؟]

(الصَّحِيحُ إِمْكَانُهُ) أَيْ الإِجْمَاعِ.

وَقِيلَ^(۱): إنَّهُ مُمْتَنِعٌ عَادَةً، كَالإِجْمَاعِ عَلَى أَكْلِ طَعَامٍ وَاحِدِ، وَقَوْلِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا لا جَامِعَ لَهُمْ عَلَيْهِ (٢)؛ لإخْتِلاَفِ شَهُواتِهِمْ، وَدَوَاعِيهِمْ، بخِلاَفِ الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ إذْ يَجْمَعُهُمْ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

⁽١) قال به النظام. تشنيف المسامع: ٢/ ٢١.

 ⁽٢) أي قياسُ الإجماعِ على امتناع اجتماع على الطعام واحد، وكلمة واحدة في وقت واحد قياسٌ مع الفارق؛ إذ لا علَّة جامعة بينهما.



(وَ) الصَّحِيحُ^(۱) (أَنَّهُ) بَعْدَ إِمْكَانِهِ (حُجَّةٌ) فِي الشَّرْعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ . . . الآية ﴾ [النساء: ١١٥] تَوَعَّدَ فِيهَا عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرٍ سَبيلِ المُؤْمِنِينَ، فَيَحُونُ حُجَّةً.

وَقِيلَ^(۲): لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِن نَنزَعْلُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالسُّنّةِ. وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩] اقْتَصَرَ عَلَى الرَّدِّ إِلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قُلْنَا: وَقَدْ دَلَّ الكِتَابُ عَلَى خُجِّيِّتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ (٣).

(وَ) الصَّحِيحُ (أَ أَنَّهُ) بَعْدَ حُجِّيَتِهِ (قَطْعِيُّ) فِيهَا (() (حَيْثُ اتَّفَقَ اللَّهُ عَبَرُونَ (()) عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ، كَأَنْ صَرَّحَ كُلُّ مِنْ المُجْمِعِينَ بِالحُكْمِ الَّذِي المُعْتَبَرُونَ (()) عَلَى أَنْ إِجْمَاعٌ، كَأَنْ صَرَّحَ كُلُّ مِنْ المُجْمِعِينَ بِالحُكْمِ الَّذِي أَجْمَلُهُ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشِذَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ؛ لإِحَالَةِ العَادَةِ خَطَأَهُمْ جُمْلَةً

⁽١) لفظ (الصحيح) ساقط من: (ب).

⁽٢) هو قول القاشاني والنظام من المعتزلة. ميزان الأصول: ٢/ ٧٧١.

⁽٣) بقوله: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ . . . ﴾ ، وقوله ﷺ: ﴿إِنْ أَمْتِي لا تَجْتُمُعُ عَلَى ضَلَالَةَ».

⁽٤) لفظ (الصحيح) ساقط من: (ب).

⁽٥) أي في الحجّية.

⁽٦) أي من ورود وصفهم في تعريفه.

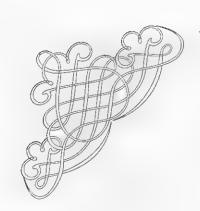
(لا(١) حَيْثُ اخْتَلَفُوا) فِي ذَلِكَ (كَالسُّكُوتِيُّ، وَمَا نَدَرَ مُخَالِفُهُ) فَهُوَ عَلَى القَوْلِ بَأَنَّهُ إِجْمَاعٌ يُحْتَجُّ بهِ _ ظَنِّيٌّ لِلْخِلاَفِ(٢) فِيهِ.

(قَالَ الْإِمَامُ) الرَّازِيّ (وَالْآمِدِيُّ) إِنَّهُ (ظَنِّيٌّ مُطْلَقاً (٢))؛ لأِنَّ المُجْمِعِينَ عَنْ ظَنِّ لا يَسْتَحِيلُ خَطَوُّهُمْ، وَالْإِجْمَاعُ عَنْ قَطْع غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ.

⁽١) في(أ): إلا.

⁽٢) في (ب): للمخالفة.

⁽٣) الإحكام: ١/١٥١٣.



[خَرْقُ الإجماع]

(وَخَرْقُهُ) بِالمُخَالَفَةِ (حَرَامٌ)؛ لِلتَّوَعُّدِ عَلَيْهِ، حَيْثُ تُوعًدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ المُوْمِنِينَ فِي الآيَةِ السَّابِقَةِ (فَعُلِمَ تَحْرِيمُ إِحْدَاثِ) قَوْلٍ (فَالِثٍ) فِي غَيْرِ سَبِيلِ المُوْمِنِينَ فِي الآيَةِ السَّابِقَةِ (فَعُلِمَ تَحْرِيمُ إِحْدَاثِ (التَّفْصِيلِ) بَيْنَ مَسْأَلَةِ اخْتَلَفَ أَهْلُ عَصْرٍ فِيهَا (١) عَلَى قَوْلَيْنِ (٢) (وَ) إِحْدَاثِ (التَّفْصِيلِ) بَيْنَ مَسْأَلَةِ اخْتَلَفَ أَهْلُ عَصْرٍ (إِنْ خَرَقَاهُ) أَيْ إِنْ خَرَقَ النَّالِثُ وَالتَّفْصِيلُ مَسْأَلَتَيْنِ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا أَهْلُ عَصْرٍ (إِنْ خَرَقَاهُ) أَيْ إِنْ خَرَقَ النَّالِثُ وَالتَّفْصِيلُ العَصْرِ (٣)، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يَخْرِقَاهُ. الإِجْمَاعَ: بِأَنْ خَالَفًا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ العَصْرِ (٣)، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يَخْرِقَاهُ.

(وَقِيلَ: (1) هُمَا (خَارِقَانِ مُطْلَقاً) أَيْ أَبَداً؛ لِأَنَّ [أ٧٧] الإخْتِلاَفَ عَلَى قَوْلَيْنِ يَسْتَلْزِمُ الإِتِّفَاقَ عَلَى امْتِنَاعِ العُدُولِ عَنْهُمَا(٥)، وَعَدَمُ التَّفْصِيلِ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ يَسْتَلْزِمُ الإِتِّفَاقَ عَلَى امْتِنَاعِهِ.

⁽١) في(ج): اختلف فيها أهلُ عصر.

⁽٢) أي حصلَ الإجماع على أنَّ فيها قولين لا يحقُّ لأحدِ إحداث قول ثالث، وهو قول لبعض الحنفية، والشيعة، ولبعض الظاهرية. الإحكام للآمدي: ١/ ٣٣٠.

⁽٣) في (ج): عصر.

⁽٤) قال بذلك الغزالي. الإحكام: ١/ ٣٣٠، والمستصفى: ص١١٥٤.

⁽٥) أي الإجماع على قولين كأنَّه إجماع على امتناع قولٍ آخر، وعدم التَّفصيل من المجمعين، كأنَّه منع لأحدٍ أن يفصل؛ لأنَّ كلا الحالتين خرقٌ للإجماع.

وَأُجِيبَ: بمَنْعِ الإسْتِلْزَامِ فِيهِمَا(١).

(١) أي لا يلزم من الإجماع على قولين منع إحداث آخر، ولا من عدم التفصيل منعه لأحد.

توضيح إحداث قول ثالث أو التفصيل بعد عدمه:

أولاً: إحداث قول ثالث:

أ_خارق:

يرى الحنفية أنَّ الجدُّ يحجبُ الآخ. . . قول أول.

ويرى الشافعية أنَّ الجديقاسم الأخ. . . قول ثان.

ثم يرى البعض أنَّ الأخ يحجب الجد. . . فهو قول ثالث.

ولكنَّه يخرقُ الإجماع على الرأيين الأول والثاني.

ب_غير خارق:

يرى الحنفيةُ أنَّه لا يحلُّ متروك التسمية عمداً ويحلُّ سهواً. . . قولٌ أول.

ويرى الشافعية أنَّهُ يحلُّ متروك التسمية عمداً وسهواً. . . قول ثان .

فإذا قال آخر يحرمُ متروكُ التَّسمية عمداً وسهواً. . . فهو قول ثالث.

ولكنَّه لا يخرقُ الإجماع؛ لموافقة الأول له في العمد.

ثانيا: التفصيل في مسألة أجمعوا على عدم التفصيل فيها:

أ ـ خارق:

الشافعية: الخالةُ والعمَّة لا ترثان؛ لأنَّهما من ذوي الأرحام. . . قولٌ أول.

الحنفية: الخالة والعمَّة ترثان؛ لأنَّهما من ذوي الأرحام... قول ثان.

إذا جاء رأي بالتفصيل: يورث واحدة دون الأخرى. . . فهو قول ثالث.

ولكنَّه خارقٌ؛ لعدم التفصيل في الأول والثاني.

ب_غير خارق:

الشَّافعية: تجبُّ الزَّكاة في مال الصبي مطلقاً. . . قول أول.

مِثَالُ الثَّالِثِ الخَارِقِ: مَا حَكَى ابْنُ حَزْمٍ (١): أَنَّ الأَخَ يُسْقِطُ الجَدِّ (٢)، وَقَدْ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ، قِيلَ: يَسْقُطُ بِالجَدِّ، وَقِيلَ: يُشَارِكُهُ كَأَخِ، فَإِسْقَاطُهُ بِالأَخِ خَارِقٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ القَوْلاَنِ مِنْ أَنَّ لَهُ نَصِيبًا (٣).

وَمِثَالُ الثَّالِثِ غَيْرِ الخَارِقِ: مَا قِيلَ: يَحِلُّ مَتْرُوكُ التَّسْمِيةِ سَهُواً لا عَمْداً، وَعَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ (٥)، لا عَمْداً، وَعَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ (٥)، وَقَدْ قِيلَ: يَحِلُّ مُطْلَقاً، وَعَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ (٥)، وَقِيلَ: يَحِلُّ مُطْلَقاً، وَعَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ (٥)، وَقِيلَ: يَحْرُمُ مُطْلَقاً، فَالفَارِقُ بَيْنَ السَّهْوِ وَالعَمْدِ مُوَافِقٌ لِمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ فِي بَعْض مَا قَالَهُ (٦).

وَمِثَالُ التَّفْصِيلِ الخَارِقِ: مَا لَوْ قِيلَ بِتَوْرِيثِ العَمَّةِ دُونَ الخَالَةِ، أَوْ

الحنفية: لا تجبُ الزَّكاة في مال الصَّبي مطلقاً... قول ثان.
 ثم يأتي قول: تجبُ الزكاة مال الصَّبي دون حليه... فهو قول ثالث.
 ولكنَّه غيرُ خارق؛ لأنَّهُ موافق للأول في وجوبها في غير الحلي.

⁽۱) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف، ينتهي نسبه إلى أمية بن عبد شمس الأموي، ولد بقرطبة من بلاد الأندلس سنة (٣٨٤ه)، وكان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقه، استنبط الأحكام من الكتاب والسنّة بعد أن كان شافعياً انتقل إلى مذهب أهل الظاهر، من مؤلفاته المحلى، توفى سنة (٤٥٦ه). وفيات الأعيان: ٣/ ١٣.

⁽٢) شرح السَّراجية: ١٤٤ ـ ١٤٧.

⁽٣) مغني المحتاج: ٣/ ٢١ _ ٢٣.

⁽٤) الاختيار: ٥/ ٢٦٤.

⁽٥) مغني المحتاج: ١٧١/٤.

⁽٦) الفارق هو أبو حنيفة، والذي لا يفرِّق هو الشافعي، فقد وافق المفرق في السهو، وخالفه في العمد حيث لم يحرم مع العمد.

العَكْسِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَوْرِيثِهِما مَعَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ العِلَّةَ فِيهِ، أَوْ فِي عَدَمِهِ كَوْنُهُمَا مِنْ ذَوِي الأَرْحَامِ، فَتَوْرِيثُ إحْدَاهُمَا دُونَ الأُخْرَى خَارِقٌ للإِتَّفَاقِ.

وَمِثَالُ التَّفْصِيلِ غَيْرِ الخَارِقِ: مَا قِيلَ: تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ دُونَ الحُلِيِّ المُبَاحِ وَعَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ (١)، وَقَدْ قِيلَ: تَجِبُ فِيهِمَا، وَقِيلَ: لا تَجِبُ فِيهِمَا، فَالمُفَصِّلُ مُوَافِقٌ لِمَنْ لَمْ يُفَصِّلْ فِي بَعْضِ مَا قَالَهُ.

(وَ) عُلِمَ مِنْ حُرْمَةِ خَرْقِ الإِجْمَاعِ (أَنَّهُ يَجُوزُ إِحْدَاثُ دَلِيلٍ) لِحُكْمٍ أَيْ إِظْهَارُهُ (أَوْ عَلَّةٍ) لِحُكْمٍ غَيْرِ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ إِظْهَارُهُ (أَوْ عِلَّةٍ) لِحُكْمٍ غَيْرِ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ التَّلِيلِ، وَالتَّأْوِيلِ، وَالعِلَّةِ؛ لِجَوَازِ تَعَدُّدِ المَذْكُورَاتِ (إِنْ لَمْ يَخْرِقْ (٢)) مَا ذُكِرُ (٣) مَا ذَكَرُوهُ (٤)، بخِلافِ مَا إِذَا خَرَقَهُ: بأَنْ قَالُوا: لا دَلِيلَ، وَلاَ تَأْوِيلَ، وَلاَ عِلَّةً غَيْرَ مَا ذَكَرُوهُ (١٤).

(وَقِيلَ^(٥): لا) يَجُوزُ إِحْدَاثُ مَا ذُكِرَ مُطْلَقاً؛ لأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ سَبيلِ المُؤْمِنِينَ المُتَوَعَّدِ عَلَى اتبًاعِهِ فِي الآيةِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ (٦) المُتَوَعَّدَ عَلَيْهِ مَا خَالَفَ سَبيلَهُمْ، لا مَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا

⁽١) مغنى المحتاج: ١/ ٣٩٠ و١/ ٤٠٩.

⁽٢) أي إنْ لم يخرق الإحداث حكم الإجماع على مسألتين أو على عدم التفصيل.

 ⁽٣) وهو إحداث الدليل، أو التأويل، أو العلة، فما في قوله: ما ذكر فاعل لقوله:
 يخرق.

⁽٤) ما هنا مفعول به.

⁽٥) نقلَ ذلك ابن القطَّان عن بعض الشافعية.

⁽٦) في (أ): بالمتوعد.

لَهُ كَمَا نَحْنُ فِيهِ.

(وَ) عُلِمَ مِنْ حُرْمَةِ خَرْقِ الإِجْمَاعِ [الَّذِي مِنْ شَأْنِ الأَئِمَّةِ بَعْدَهُ أَنْ لا يَخْرِقُوهُ] (١) (أَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِدَاهُ الأُمَّةِ) فِي عَصْرِ (سَمْعاً)؛ لِخَرْقِهِ (١) إجْمَاعَ مَنْ قَبْلَهُمْ عَلَى وُجُوبِ اسْتِمْرَارِ الإِيمَانِ.

وَالْخَرْقُ يَصْدُقُ بِالْفِعْلِ، وَالْقَوْلِ، كَمَا يَصْدُقُ الْإِجْمَاعُ بِهِمَا. (وَهُوَ) أَيْ امْتِنَاعُ ارْتِدَادِهِمْ سَمْعاً (الصَّحِيحُ)؛ لِحَدِيثِ التَّرْمِـذِي

= مثال إحداث دليل غير خارق:

إذا أجمعوا على أنَّ دليل وجوب النيَّة قوله تعالى: ﴿وَمَاۤ أُمِّرُوٓ اَ إِلَّا لِيَعَبُدُوا اللّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ اَلِدِينَ ﴾[البينة: ٥].

ثم أتى مجتهدٌ بعدهُم وقال: الدليل قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ ۖ فَهُ وَ غَيْرُ خَارِقٍ. خَارَقٍ.

مثال التأويل غير الخارق:

قوله ﷺ في ولـوغ الكلب: «وعفّروه الثامنة بالتراب، وأجمعوا على أنَّ وجـوب غسل ولوغه ثمان مرات.

فيأتي آخرُ بعدهم ويقولُ بغسله سبعاً، أما الثامنة فيرادُ بها السابعة، ولكن لمصاحبة التُراب السَّابعة صار كأنَّه ثامنة.

مثال العلة غير الخارقة:

لو أجمعوا على أنَّ علَّة الرِّبا في القمح الطعم، ثم جاء آخر وقال: العلة القدر. وتكون الثلاثة خارقة فيما إذا نص المجمعون على أنه لا يوجد دليل أو تأويل أو علم غير ما ذكرنا، فإنَّ القولَ الآخر سيكونُ خارقاً لقولهم هذا.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

(٢) في(أ): لخرق.

وَغَيْرِهِ: ﴿إِنَّ اللهَ تَعَالَى (١) لا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلاَلَةٍ (٢).

وَقِيلَ^(٣): يَجُوزُ ارْتِدَادُهُمْ شَرْعاً، كَمَا يَجُوزُ عَفْلاً، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَمْنَعُ^(٤) مِنْ ذَلِكَ؛ لإنْتِفَاءِ صِدْقِ الأُمَّةِ وَقْتَ ارْتِدَادِهِم. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ مَعْنَى الحَدِيثِ: أَنَّهُ لا يَجْمَعُهُمْ عَلَى أَنْ يُوجَدَ مِنْهُمْ مَا يَضِلُونَ بهِ الصَّادِقَ بالإرْتِدَادِ^(٥).

(لا اتِّفَاقُهَا) أَيْ الأُمَّةِ فِي عَصْرِ (عَلَى جَهْلِ مَا) أَيْ شَيْءِ (لَمْ تُكَلَّفْ بِهِ) بَانْ لَمْ تَعْلَمُهُ، كَالتَّفْضِيلِ بَيْنَ عَمَّارِ وَحُذَيْفَةَ، فَإِنَّهُ لا يَمْتَنِعُ (٢) (عَلَى الأَصَحِّ؛ لِعَدَم الخَطَأِ) فِيهِ (٧).

وَقِيلَ^(٨): يَمْتَنِعُ، وَإِلاَّ كَانَ الجَهْلُ سَبيلاً لَهَا، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهَا فِيهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

⁽١) لفظ تعالى ساقط من: (ب).

⁽٢) الحديث سبق تخريجه في: (٩٤٤/٢).

⁽٣) قال به ابن عقيل من الحنابلة. الكوكب المنير: ٢/ ٢٨٢.

⁽٤) في(أ): يمتنع.

⁽٥) لأنَّ قوله على ما فيه ضلالة، أي لا يجمعون على ما فيه ضلالة، وارتداد الكلِّ ينافي ذلك، حيث أجمعوا على الردَّة وهي ضلالتهم، والنبيُّ نفى عنهم الاجتماع على أي ضلالة، ومنها ضلالتهم هم بالردة إجماعاً.

⁽٦) في(أ): لا يمنع.

⁽٧) في عدم علمهم بالتفصيل.

⁽A) هو مذهب ابن عقيل من الحنابلة. الكوكب المنير: ٢/ ٢٨٢.

وَأُجِيبَ: بِمَنْعِ أَنَّهُ سَبِيلٌ^(١) لَهَا؛ لأِنَّ سَبِيلَ الشَّخْصِ مَا يَخْتَارُهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلِ، وَعَدَمُ العِلْم بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

أَمَّا اتَّفَاقُهَا عَلَى جَهْلِ مَا كُلِّفَتْ بِهِ فَمُمْتَنِعٌ قَطْعاً.

(وَفِي انْقِسَامِهَا فِرْقَتَيْنِ) فِي كُلِّ مِنْ مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ (كُلُّ) مِنْ الفِرْقَتَيْنِ (مُخْطِئ فِي مَسْأَلَةٍ) مِنْ المَسْأَلَتَيْنِ (تَرَدُّدُ) للْعُلَمَاءِ (مَشَارُهُ: هَلْ الفِرْقَتَيْنِ (مُخْطِئ فِي مَسْأَلَةٍ) مِنْ المَسْأَلَتَيْنِ، فَيَمْتَنِعُ مَا ذُكِرَ (٢)؛ لاِنْتِفَاءِ أَخْطَأَتْ ؟ (٢) نَظَراً إلَى مَجْمُوعِ المَسْأَلَتَيْنِ، فَيَمْتَنِعُ مَا ذُكِرَ (٢)؛ لاِنْتِفَاءِ الخَطَأِ عَنْهَا بالحَدِيثِ السَّابِقِ، أَوْ لَمْ يُخْطِئ إلاَّ بَعْضُهَا؛ نظراً إلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حِدَةٍ، فَلاَ يَمْتَنِعُ، وَهُوَ الأَقْرَبُ (٤).

وَرَجَّحَهُ الآمِدِيُّ، وَقَالَ: إِنَّ الأَكْثَرِينَ عَلَى الأَوَّلِ(٥).

⁽١) في(أ): لا سبيل.

⁽٢) أي الأمة.

 ⁽٣) أي إذا نظرنا إلى المسألتين فالخطأ حاصلٌ في إحداهما، وفي هذه الحالة الخطأ
 ممنوعٌ عليها؛ لأنَّ الحديث نفى عنها الخطأ.

⁽٤) أي إذا نظرنا أنَّ البعضَ منها هو المخطئُ فقط فلا مانع؛ لأنَّها لم تجتمع على الخطأ، مثال ذلك:

الشافعية: أوجبوا التَّرتيبَ في أعضاء الوضوء، ولم يوجبوه في قضاء الفوائت. والحنفية: أوجبوا التَّرتيب بين الفوائت، ولم يوجبوه مع الوضوء.

فلا بدَّ من وجود خطأ عند كلا الفريقين في إحدى المسألتين.

فإذا نظرنا أنَّ المخطئ هو البعض، فالأمَّةُ لم تجتمع على الخطأ.

وإذا نظرنا وجود الخطأ فيهما إجمالاً فإنَّه ممنوعٌ؛ لأنَّها لا تجتمع عليه.

⁽٥) الإحكام: ١/ ٢٤٠.

[خَرقُ الإجماع بإجماع مغايرِ]

(وَ) عُلِمَ مِنْ حُرْمَةِ خَرْقِ الإِجْمَاعِ [الَّذِي هُوَ مِنْ شَأْنِ الأَئِمَّةِ بَعْدَهُ أَنْ لا يَخْرِقُوهُ] (١) (أَنَّهُ لا إِجْمَاعَ يُضَادُ إِجْمَاعاً سَابِقاً، خِلاَفا لِلْبَصْرِيِّ) أَبِي عَبْدِاللهِ فِي تَجْوِيزِهِ ذَلِكَ قَالَ: لأَنَّهُ لا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الأَوَّلِ مُغَيّاً بِوُجُودِ الثَّانِي (٢).

⁽١) مابين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٢) يرى البصري كأنَّ المجمعين أولاً قالوا: الحكم المجمع عليه ينتهي بوجود إجماعٍ مضادٍ له.



١. (وَأَنَةُ) أَيْ الإِجْمَاعَ بنَاءً عَلَى الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَطْعِيُّ (لا يُعَارِضُهُ دَلِيلٌ) لا قَطْعِيٌّ وَلاَ ظَنِّيٌّ (إذْ لا تَعَارُضَ بَيْنَ قَاطِعَيْنِ)؛ لإِسْتِحَالَةِ ذَلِكَ دَلِيلٌ) لا قَطْعِيُّ وَلاَ ظَنِّيٌ (إذْ لا تَعَارُضَ بَيْنَ قَاطِعَيْنِ)؛ لإِسْتِحَالَةِ ذَلِكَ (وَلاَ) بَيْنَ (قَاطِع وَمَظْنُونٍ)؛ لإِلْغَاءِ المَظْنُونِ فِي مُقَابَلَةِ القَاطِع (١).

٢. (وَأَنَّ مُوافَقَتَهُ) أَيْ الإِجْمَاعِ (خَبَراً لا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَنْهُ)؛ لِجَوازِ أَنْ يَكُونَ عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يُنْقَلْ لَنَا اسْتِغْنَاءً بنَقْلِ الإِجْمَاعِ عَنْهُ (١) (بَلْ ذَلِكَ) أَيْ كَوْنُهُ عَنْهُ هُوَ (الظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ) بِمَعْنَاهُ (١)؛ إذْ لا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَنَدٍ كَوْنُهُ عَنْهُ هُوَ (الظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ) بِمَعْنَاهُ (١)؛ إذْ لا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَنَدٍ كَمَا تَقَدَّمَ (١).

فَإِنْ وُجِدَ فَلاَ . . . ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الإِجْمَاعُ عَنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ . وَبَلْ هُنَا انْتِقَالِيَّةٌ لا إِبْطَالِيَّةٌ .

⁽١) فالإجماعُ قاطعٌ لا يعارضه دليلٌ ظنيٌّ من خبر آحاد أو قياس.

⁽٢) أي أنَّ هذا الدليل الموافق للإجماع لا يدلُّ على أنَّه هو دليلُ الإجماع، إذ قد يكون دليله غيره.

⁽٣) أي في غالب الظنِّ أنَّه دليلُه ما دام لم يظهر لنا دليلٌ غيره، وقد لا يكون هو دليله في المرجوح.

⁽٤) في (٩٦١/٢).

وَعَطَفَ هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ عَلَى مَا قَبْلَهُمَا وَإِنْ لَـمْ تَنْبَنِيَا عَلَى حُرْمَةِ خَرْقِ الإِجْمَاعِ تَسَمُّحاً (١)، وَلَوْ تَرَكَ مِنْهُمَا: أَنَّهُ وَإِنَّ (١) سَلِمَ (٣) مِنْ ذَلِكَ مَعَ الإِجْمَاعِ تَسَمُّحاً (١)، وَلَوْ تَرَكَ مِنْهُمَا: أَنَّهُ وَإِنَّ (١) سَلِمَ (٣) مِنْ ذَلِكَ مَعَ الإِجْتِصَادِ.

⁽١) المسألةُ الأولى قولُه: وأنَّه لا يعارضُه دليل...

والمسألة الثانية قوله: وإنَّ موافقته خبراً. . .

كان المفروضُ عدم عطفها على المسائل السابقة التي بناها على التعريف؛ لأنَّهما ليستا مبنيتين على التعريف.

⁽٢) لو ترك لفظ: أنه من الأولى، وأنَّ من الثانية لما ظنَّ أنَّهما مبنيتان على التعريف بل هما معلومتان جديدتان.

⁽٣) لو قال لسلم، أي جاء باللام في جواب لو لكان أفضل.

خَاتِمَةً [حُكمُ مُنْكِر المجمَع عليه]

(جَاحِدُ المُجْمَعِ عَلَيْهِ المَعْلُومِ مِنْ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ) وَهُو مَا يُعْرَفُهُ مِنْ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ) وَهُو مَا يُعْرَفُهُ مِنْ عَيْدٍ قَبُولٍ لِلتَّشْكِيكِ، فَالتَحَقَ بِالضَّرُورِيَّاتِ مِنْهُ الخَوْرَ اللَّيْسُ وَالعَوْمَ، وَحُرْمَةِ الزِّنَا، وَالخَمْرِ (كَافِرٌ قَطْعاً)؛ لأَنَّ جَحْدَهُ يَسُتَلْزِمُ تَكْذِيبَ النَّبِيِّ فِيهِ.

وَمَا أَوْهَمَهُ كَلاَمُ الآمِدِيِّ وَابْنِ الحَاجِب: مِنْ أَنَّ فِيهِ خِلاَفاً، لَيْسَ بِمُرَادِ لَهُمَا(١).

(وَكَذَا) المُجْمَعُ عَلَيْهِ (المَشْهُورُ) بَيْنَ النَّاسِ (المَنْصُوصُ) عَلَيْهِ كَحِلِّ البَيْع جَاحِدُهُ كَافِرٌ (فِي الأَصَحِّ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ (٢).

وَقِيلَ (٣): لا . . . ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ .

(وَفِي غَيْرِ المَنْصُوصِ) مِنْ المَشْهُورِ (تَرَدُّدُ) [أ/٩٨]:

⁽۱) ابن الحاجب: ٢/ ٤٤٥، والإحكام: ١/ ٣٤٤، بل هما ذكرا أنَّ الخلاف حاصلٌ في المجمع عليه، ولم يعلم بالضرورة، أمَّا ما علم بالضرورة فإنَّهما مع من يقول بعدم الخلاف بكفر منكره.

⁽٢) في قوله قبل قليل: لأنَّ جحده يستلزم تكذيب النبيِّ على فيه .

⁽٣) نقل عن الرافعي. تشنيف المسامع: ٢/ ٢٧.

قِيلَ: يَكُفُرُ(١) جَاحِدُهُ؛ لِشُهْرَتِهِ.

وَقِيلَ (٢): لا . . . ؟ لِجَوَازِ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ .

(وَلاَ يَكُفُرُ جَاحِدُ) المُجْمَعِ عَلَيْهِ (الخَفِيِّ) بأَنْ لا يَعْرِفَهُ إلاَّ الخُصُوصُ كَفَسَادِ الحَجِّ بالجِمَاعِ قَبْلَ الوُقُوفِ (وَلَوْ) كَانَ الخَفِيُّ (مَنْصُوصاً) عَلَيْهِ كَاسَتِحْقَاقِ بنْتِ الإَبْنِ السُّدُس مَعَ بنْتِ الصُّلْب، فَإِنَّهُ قَضَى بهِ النَّبيُ ﷺ (") كَمَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

وَلاَ يَكْفُرُ جَاحِدُ المُجْمَعِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ الدِّينِ، كَوُّجُودِ بَغْدَادَ قَطْعاً.

⁽١) ينسب لابن الحاجب حيث فهم ذلك من عباراته. الغيث الهامع: ص١٣٥.

⁽٢) هو قول الأكثر. المصدر السابق.

⁽٣) البخاريُّ في الفرائض، باب ميراث ابنة الابن مع بنت البنت: (٢٨٩٠).

فهرس موضوعات الجزءالثاني

الصفحة	الموضوع
٥٢٥	مبحث الأمر
044	تعريف الأمر
٥٣٣	الأمر غير الإرادة
045	مسألة هل للنفسي صيغة أمر حقيقية
٢٣٥	معاني صيغة افعل
0 8 1	أي المعاني هي حقيقة فيه
730	اعتقاد الوجوب بالصيغة
٥٤٧	الأمر بعد الحضر
089	ورود النهي بعد الوجوب
001	مسألة هل يدل الأمر على التكرار
000	هل يدل الأمر على الفور
00Y	مسألة هل الأمر بأداء الواجب أمر بقضائه
004	الإجزاء للفعل
٠٢٥	الأمر بأمر الغير
770	الآمر يدخل مع من أمرهم

الصفحة	الموضوع
370	مسألة الأمر بالشيء نهي عن ضده
٥٦٨	النهي عن الشيء أمر بضده
٥٧٠	مسألة الأمر إذا تكرر
OVY	مبحث النهي
٤٧٥	معاني صيغة النهي
770	تكرار النهي
0 7 8	هل النهي يقتضي الفساد
٢٨٥	مبحث العام
019	عموم المجاز
097	العموم من أوصاف الألفاظ
090	نوع دلالة العام على معناه
0 9 A	قوة دلالة العام على أفراده
٦.,	مسألة في صيغ العموم
719	كيف يعرف عموم الكلمة
117	أمور مختلف في عمومها
717	أقل الجمع
777	خطاب النبي ﷺ لا يتناول الأمة
777	التخصيص
741	دلالة العام المخصوص والمراد به الخصوص
744	دلالة العام على الباقي بعد التخصيص
747	حجية العام المخصص

الصفحة	الموضوع
78.	الأخذ بالعام في عصر النبي ﷺ
754	أنواع المخصص
337	وجوب اتصال الاســتثناء
757	الاستثناء المنقطع
789	الاستثناء من العدد
101	ما لا يجـوز اسـتثناؤه
705	المستثنى داخل في الحكم أو خارج منه
707	تعدد الاستثناءات
٨٥٢	الاستثناء بعد عدة جمل
771	الاستثناءات بعد مفردات
777	القران في اللفظ
778	الشرط
777	أقسام الشرط
779	الصفة
171	الغاية
777	بدل البعض من الكل
٦٧٤	التخصيص المنفصل
777	التخصيص بالشرعية
777	تخصيص الكتاب بالكتاب
777	تخصيص السنة بالسنة
777	تخصيص السنة بالكتاب

الصفحة	الموضوع
٦٧٨	تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة
779	التخصيص بخبر الواحـد
٦٨٢	التخصيص بالقياس
٦٨٧	التخصيص بالفحوى
٦٨٨	التخصيص بمفهوم المخالفة
44.	التخصيص بفعل النبي ﷺ
791	أمور الأصح أنها لا تخصص
791	عطف العام على الخاص وبالعكس
797	رجوع الضمير إلى البعض
794	التخصيص بمذهب الراوي
798	ذكر بعض أفراد العام
747	التخصيص بالعادة
499	هل فعل النبي ﷺ يدل على العموم
٧٠١	مسألة الجواب يتبع السؤال
۷۰۳	العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
٧٠٥	ما نزل أو قيل بسببها قطعية الدخول في العام
٧١٠	مسألة الخاص بعد العام نسخ لـه
٧١٣	المطلق والمقيد
۷۱۸	مسألة المطلق والمقيد كالعام والخاص
٧١٨	أنواع حمل المطلق على المقيد
٧٢٥	الظاهر والمـؤول

الصفحة	الموضوع
٧٧٧	نصوص تأويلها بعيد
777	مبحث المجمل
٧٣٧	نصوص مختلف في إجمالها
V£1	ألفاظ فيها إجمال
٧٤٤	وقوع المجمل في الكتاب والسنة
٧٤٨	مبحث البيان
٧٥١	مسألة تأخير البيان
٧٥٨	مبحث النسخ
V04	لا نسخ بالعقل ولا بالإجماع
٧٦٠	أنواع النسخ
٧٦٠	النسخ للتلاوة والحكم أو أحدهما
٧٦٣	نسخ الفعل قبل التمكن من فعله
٧٦٤	أنواع الناسخ
٧٦٤	نسخ القرآن والسنة بالقرآن
٧٦٥	نسخ القرآن بالسنة متواترة أو آحاداً
٧٦٨	نسخ السنة بالسنة
YY •	النسخ بالقياس
٧٧٣	نسخ فحوى الخطاب والنسخ به
YYY	نسخ مفهوم المخالفة
٧٧٩	نسخ الإنشاء
٧٨٧	نسخ الأخبار

الصفحة	الموضوع
۷۸٥	النسخ بالبدل وغيره
VAV	مسألة مشروعية النسخ
٧٩.	نسخ جميع التكاليف
V94	هل الزيادة على النص أو النقص منه نسخ
V90	النقص من المنصوص عليه
V97	مسألة معرفة الناسخ من المنسوخ
V9V	علامات لا تدل على الناسخ
A.1	 الكتاب الثاني: في السنة
۸۰۱	عصمة الأنبياء
۸۰۳	فعل النبي ﷺ الجبلي
٨٠٤	فعله ﷺ غير الجبلي ما هو حكمه
۸۰۸	تعارض قوله ﷺ مع فعله
۸۱۳	الكلام في الأخبار
110	هل الكلام حقيقة في النفسي أو اللساني
ANY	أنواع الكلام
119	تعريف الإنشاء والخبر
AYI	الخلاف في تعريف الصادق والكاذب
AYE	مدلول الخبر
AYA	مسألة الخبر يقطع بصدقه أو كذبه لأمر خارج
۸۳۱	أسباب الوضع
AT £	أنواع الخبر من حيث نسبته إلى قائله

الصفحة	الموضوع
۸۳٦	علامة المتواتر وعدد رواته
۸٤٠	نوع العلم بالمتواتر
AEE	علامات لا تدل على صدق الخبر
AEV	علامات تدل على صدق الخبر
101	خبر الواحد يفيد الظن
٨٥٣	مسألة درجة خبر الواحـد
٨٥٥	مسألة وجوب العمل بالآحاد
۸٦٣	مسألة إذا كذّب الأصل الفرع
777	زيادة العدل مقبولة
۸۷۰	الحذف من الخبر
AVY	الحمل على المتنافيين
۸۷٥	مسألة من لا تقبل روايته ومن تقبل
۸٧٨	شروط الراوي
۸۸۳	تحديد الكبيرة
٨٨٥	نماذج من الكبائر
499	مسألة الفرق بين الروايــة و الشــهادة
9.4	كيف يثبت الجرح والتعديل
9.0	الترجيح بين الجرح والتعديل
977	علامات التعديل
9.9	مسألة تعريف الصحابي
914	ادعاء الصحبة

الصفحة	الموضوع
918	عدالة الصحابة
917	مسألة الحديث المرسل
941	مسألة نقل الحديث بالمعنى
978	مسألة الاحتجاج بإسناد الصحابي
977	خاتمة في تحمل الرواية من الشيخ
94.	ألفاظ الرواية
944	 الكتاب الثالث: في الاجماع
944	تعريفه ومحترزات التعريف
9 2 1	شرط انقراض العصر
9 £ £	إجماع الأمم السابقة
950	مستند الإجماع القياس
984	اتفاقهم بعد اختلافهم
90.	التمسك بأقل ما قيل
904	الإجماع السكوتي
471	مستند الإجماع
977	مسألة هل يمكن وقوع الإجماع
975	أدلة مشروعية الإجماع
970	خرق الإجماع
477	خرق الإجماع بإجماع مغاير
974	قوة الإجماع استدلالاً

الصفحة	الموضوع
940	خاتمة: حكم منكر المجمع عليه
944	فهرس موضوعات الجزء الثاني